إليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه

صحيح ابن حبان

المتوفى ٣٥٤

بترتيب

الأمير علاء الدين الفارسي

٦٧٥ — ٧٣٩

تحقيق

أحمد محمد شاكر

١

دار المعارف بمصر

تَحِيَّةٌ

بين يدي الكتاب

وتقديرٌ

للأمير الأعظم ، فخر العُرُوبة ، نصير العلم وراعي العلماء ، حامي حمى السنة النبوية ، ﴿ أميرَ الجزيرة ﴾ :

سعود بن عبد العزيز

ولى العهد المعظم ، حفظه الله وأيده .

في ظل المليك الجليل ، مجدد مذهب السلف الصالح ، ومحيي مجد الإسلام ، الملك الإمام :

عبد العزيز آل سعود

أطال الله بقاءه عزًّا للمؤمنين ونصرًا ؟

كتب

أحمد محمد شاكر

عفا الله عنه

بمنه

المسند الصحيح*

على التقاسيم والأنواع

من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقليها

من تصنيف

شيخ الإسلام ، أوحد الحفّاظ ، سيد النُّقَّاد
أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي

تغمده الله برحمته

٠٠٠ ـ ٣٥٤

---

* هذا عنوان « صحيح ابن حبان » الثابت على أصل الكتاب . وهو اسمه الذي سماه به مؤلفه أبو حاتم بن حبان رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

تبركة من الله وبه

الحمد لله العزيز القهّار ، الصمد الجبّار ، العالم بالأسرار . الذي اصطفى سيد البشر محمد بن عبد الله بنبوّته ورسالته ، وحذّر جميع خلقه مخالفته ، فقال عزّ مِنْ قائلٍ : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموكَ فيما شَجَرَ بينهم ، ثم لا يَجِدُوا في أنفسهم حَرَجاً مما قَضَيْتَ ويُسَلِّمُوا تسليماً) .

صلوات الله عليه وعلى آله أجمعين .

أما بعد : فإن الله تعالى ذِكْرُه أنعم على هذه الأمة باصطفائه بصُحْبة نبيّه صلى الله عليه وسلم أَخْيارَ خلقه في عصره ، وهم الصحابةُ النجباء ، البررةُ الأتقياء ، لزموه في الشدة والرخاء . حتى حَفِظوا عنه ما شَرع لأمته بأمر الله ، ثم نقلوه إلى أتباعهم ، ثم كذلك ، عصراً بعد عصرٍ ، إلى عصرنا هذا . وهو هذه الأسانيد المنقولة إلينا بنقل العَدْلِ عن العدل . وهي كرامةٌ من الله لهذه الأمة ، خَصَّهم بها دون سائر الأمم . ثم قَيَّض الله لكل عصرٍ جماعةً من علماء الدين ، وأيمة المسلمين ، يُزَكُّون رواةَ الأخبار ، ونَقَلَةَ الآثار ، ليَذُبُّوا به الكذبَ عن وَحْي الملك الجبّار .

فمِنْ هؤلاء الأيمة : أبو عبد الله محمد بن إسمعيل الجُعْفِيّ[1] ، وأبو الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيْري ، رضي الله عنهما . صَنَّفَا في صحيح الأخبار ، كتابين مُهَذَّبَيْن ، انتشر ذِكْرُهما في الأقطار[2] .

---

(١) هو البخاري ، رحمه الله .

(٢) من أول الخطبة إلى هنا : هو نص خطبة الحاكم أبي عبد الله ، في كتاب (المستدرك على الصحيحين) ، المطبوع في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٣٤ .

وقد التزم الشيخان : البخاريُّ ومسلم ، أن يخرجا في كتابيهما الصحيحَ من الحديث ، بل أعلى أنواع الصحيح درجة ، ولم يلتزما ولا واحدٌ منهما استيعاب الصحيح كله ، بل تركا كثيراً من الصحيح الذي على شرطهما ، والصحيح الذي هو أقل درجة من شرطهما .

وتبعهما في صنع كتب تقتصر على صحيح الحديث كثير من الحفاظ الأئمة الكبار .

منهم : ابن خُزَيْمَة ، الحافظ الكبير ، إمامُ الأئمة ، شيخُ الإسلام ، أبو بكر محمد بن إسحق بن خُزَيمة النَّيْسَابُوري . ولد سنة ٢٢٣ ، وتوفي سنة ٣١١ ، عن ٨٩ سنة .

صنف كتابَه المشهور (صحيح ابن خزيمة) . ولم نره قطُّ ، ولا ندري لعله يُوجد منه نسخ مخطوطة لم تَصِلْ إلينا ولم يَصِلْ إلينا خبرُها . وعسى أن يجده من يُعْنى بتحقيقه ونشره نَشْراً علميًّا صحيحاً .

ثم تبعه تلميذُه : ابنُ حِبّان ، الإمام الحافظ العلامة ، أبو حاتم محمد بن حِبّان التَّميميُّ البُسْتيّ . مات سنة ٣٥٦ عن نحو ٨٠ سنة .

صنف كتابه الذي سماه (المسند الصحيح على التّقاسيم والأنواع ، من غير وجود قَطْعٍ في سنَدها ، ولا ثُبُوتِ جَرْحٍ في ناقليها) . الذي عُرف بين علماء الحديث باسم « التقاسيم والأنواع » ، واشتهر بينهم وعلى أَلْسِنَةَ الناس باسم (صحيح ابن حبان) .

ثم تبعه تلميذُه : الحاكِمُ أبو عبد الله ، الحافظ الكبير الحجة ، إمامُ المحدّثين في عصره ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضّبّيُّ النَّيْسَابُورِيُّ ، المشهورُ بالحاكم ، والمعروف بابن البَيّعِ . ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ، ومات في صفر سنة ٤٠٥ .

صنف كتاب (المستدرك على الصحيحين) . وهو معروف مطبوع ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً .

وهذه الكتب الثلاثة هي أهمّ الكتب التي أُلِفتْ في الصحيح المجرَّد ، بعد الصحيحين للبخاري ومسلم .

ولطالما فكّرتُ في طبع الأَوَّلَيْن منها : « صحيح ابن خزيمة » و « صحيح ابن حبان » ، ثم أُحْجِم ، لأن لاّ أجدَ الفرصةَ المواتية ، وأن لا أجدَ نسخاً منهما أو من أحدهما .

وكنت أعرف منذُ عهدي بطلب الحديث وخدمته ، منذُ أول الشباب ، أن « الأمير علاء الدين الفارسيَ » رتّب صحيحَ ابن حِبَّان على الأبواب ، وسماه « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان » ، وأن نسخته كاملة بدار الكتب المصرية ، في ٩ مجلدات كبيرة .

فلما أن تهيّأت الفرصةُ ، بعون الله وتوفيقه ، فكرتُ في طبع ترتيب الأمير علاء الدين ، على كراهيتي للتصرف في كتب الأئمة القدماء ، وحرصي على أن تخرجَ للناس على الوضع الذي صنعه عليه مؤلفوها رحمهم الله . ولكن لم أجد بدّاً مما ليس منه بدّ : أنّ كتاب ابن حبان الأصلي غيرُ موجود فيما وصل إلينا من العلم بالكتب ومَظَانِّ وجودها .

ثم وجدتُ ثلاث قطع من كتاب ابن حبان الأصلي ، المعروف عند أهل العلم بالحديث باسم « التقاسيم والأنواع » ، فاقتنيتُ صوراً شمسية منها . وبلغني وجود قطعة رابعة فى إحدى مكاتب الإستانة ، وأنا بسبيل الحصول على صورة منها أيضاً .

وسأَصِفُ هذه القطعَ الثلاثَ فى هذه المقدمة ، إن شاء الله ، وأَصِفُ نسخةَ « الإحسان » أيضاً . وإن جاءتني القطعة الرابعة قبل طبع المقدمة وصفتُها فيها ، وإن تأخرتْ وصفتُها في آخر هذا الجزء الأول ، إن شاء الله .

أمّا بعدُ :

فهذا (صحيح ابن حِبَّان) . وهو الاسم الذى اخترتُه له ، وإن لم يكن أحَدَ الاسمَين اللذَيْن أطلقهما عليه المؤلفان .

فإن لكتابنا هذا — كما عرفتَ — مؤلفَيْن : أحدهما الراوي والجامع والمختار ، والمُصنِّف على نمط معيَّن ، ونظام مبتدَع . والآخر المُرَتِّب على الوضع الحالي ، على الكتب والأبواب ، التي صُنِّفَتْ عليها أكثر دواوين العلم ، فى الحديث والفقه ، منذ عهد مالك فى « الموطَّإ » ، ثم من تبعه من الأيمة والعلماء ، على تباين آرائهم في التقسيم والتبويب ، وطرق اختيارهم في التقديم والتأخير .

وإنما اخترتُ هذا الاسم « صحيح ابن حبانِ » ، دون الاسمين الآخرين ، لأنه المطابق للكتاب على الحقيقة . فعلى أيّ ترتيب كان ، فهو « صحيح ابن حبان ». وهو الاسم الأشهر والأسْيَر على ألسنة المحدِّثين والفقهاء والمخرِّجين ، وعلى ألسنة الناس كافةً ، يقولون إذا نسبوا إليه حديثاً : « أخرجه ابن حبان في صحيحه » ، أو : « صححه ابن حبان » ، أو نحو ذلك من العبارات . فهو فى لسانهم أبداً « صحيحُ ابن حبان » . يريدون أنه رواه وأخرجه ، واختاره وصححه . فسواء تقدم الحديث أو تأخر ، فى ترتيب ابن حبان الذي صنع ، فهو حديث رواه فى كتابه مختاراً له على شرطه ومصحِّحاً .

هذا إذا ما خرّجوا منه حديثاً أو نسبوه إليه ، على الأكثر الغالب ، الذي يندر أن يقولوا غيره .

أمّا إذا ما تحدّثوا عن الكتاب نفسه ، في كتب المصطلح أو كتب التراجم ونحوها ، فإنهم أكثر ما يقولون فى تسميته : « التقاسيم والأنواع » . وهذا الاسم هو الذي كنّا نعرف به الكتاب من أقوالهم قبل أن نراه ، وكنّا نظنّ — بكثرة ما كرّروه وقالوه — أنه اسمُه العَلَم الذي وضَعه له مؤلفُه الحافظ الكبير . وفي النُّدْرة

النادرة أن يطلقوا عليه اسم « الأنواع » فقط . كما صنع الحافظ الذهبي في ترجمة ابن حبان في كتاب تذكرة الحفّاظ (٣ : ١٢٦) ، قال : « قال ابن حبان فى كتاب الأنواع » . أو « كتاب الأنواع والتقاسيم » ! كما صنع صاحب كشف الظنون[١] .

ثم كان من توفيق الله أنْ وقعتْ لي القطعة الأولى من الكتاب ، وهي قطعة أستطيع أن أثق بها ، لما سأبيّن فيما أصِفُها إن شاء الله . فوجدت فيها عنوان الكتاب هكذا :

الجزء الأول من المسند الصحيح ، على التقاسيم والأنواع
من غير وجود قَطْعٍ في سندها ، ولا ثُبُوت جَرْحٍ في ناقليها

فرجّح عندي ، بل استيقنتُ ، أن هذا هو الاسم الصحيح للكتاب ، الاسم الذى سماه به مؤلفه . وزادني بذلك ثقة أن الحافظ الذهبي نقل فى ترجمة ابن حبان فى تذكرة الحفاظ ٣ : ١٢٦ بعض ما قال أبو سعيد الإدريسي[٢] فى الثناء على ابن حبان ،

---

(١) من عجب أن صاحب كشف الظنون اضطرب قوله في اسم الكتاب ، فذكره ثلاث مرات في ثلاثة مواضع بثلاثة أسماء :

فسماه في حرف التاء : « التقاسيم والأنواع في الحديث » ، (١ : ٣١٧ من طبعة الإستانة بمطبعة « العالم » سنة ١٣١٠ – ١٣١١) و (١ : ٤٦٣ من طبعة الإستانة بالمطبعة الحكومية سنة ١٣٦٠ – ١٣٦٢) .

وسماه في حرف الصاد : « صحيح ابن حبان » ، (٢ : ٧٧ من الطبعة الأولى) و (٢ : ١٠٧٥ من الطبعة الثانية) .

وسماه في حرف الكاف : « كتاب الأنواع والتقاسيم لابن حبان . . . . وهو المعروف بصحيح ابن حبان » ، (٢ : ٢٦٧) و (٢ : ١٤٠٠) .

وهذا الاضطراب يدلنا على أن صاحب كشف الظنون لم ير الكتاب ، وإنما وصف عما نقل من الكتب !

(٢) هو الحافظ العالم أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله بن إدريس ، محدث سمرقند ومصنف تاريخها ، كان حافظاً جليل القدر كثير الحديث ، توفي مع الحاكم أبي عبد الله في سنة واحدة ، سنة ٤٠٥ . ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٤٩ – ٢٥٠ ، والسمعاني في الأنساب (ورقة ٢٢) .

قال : « كان على قضاء سمرقند زماناً ، وكان من فقهاء الدين ، وحفّاظ الآثار ، عالماً بالطبّ والنجوم وفنون العلم ، صنّف (المسند الصحيح) و (التاريخ) » إلخ .

فهذا حافظ قديم ، معاصر لابن حبان ، سمع من شيوخ أقدم منه ، مثل أبي العباس الأصم ، المتوفى سنة ٣٤٦ ، قبل ابن حبان بنحو ٨ سنوات . وهو من طبقة الحاكم تلميذ ابن حبان . هذا المؤرخ القديم المعاصر سمى الكتاب بأول الاسم على القطعة التي أشرنا إليها . والظاهر أنه قال هذا في الكتابه الذي صنفه في تاريخ سمرقند . وما يدرينا : لعل الحافظ الذهبي اختصر اسم الكتاب فذكر أوله فقط « المسند الصحيح » ، إذا كان أبو سعيد الإدريسي ذكره كاملاً .

لكن القرائن تكاد تقطع بصحة ما استيقنّا ، لذِكْر كلمةِ « المسند الصحيح » فى كلام الإدريسي ، ولذِكْر اسم « التقاسيم والأنواع » على ألسنة المحدّثين عامة ، فهما جزءان من اسم الكتاب ، وليس واحد منهما بمفرده اسماً كاملاً له .

* * *

والأمير علاء الدين الفارسي لم يصنع في كتاب ابن حبان غير الترتيب والتبويب المستحدَث ، لم يَخْرم منه كلمةً ، ولم يُسْقِط منه حرفاً . أثبت الكتاب كلّه بنصّه في مواضعه في الكتاب الجديد ، حتى الخطبة وما بعدها وخواتيم الأقسام ، أثبتها كلها في مقدمة « الإحسان » . فكان كتابهُ كما كان أصلُه « صحيح ابن حبان » .

صحيح ابن حِبّان

ومنزلته بين الصحاح

و « صحيح ابن حبان » كتاب نفيس ، جليل القدر ، عظيم الفائدة . حرَّره مؤلفه أدقّ تحرير ، وجوَّده أحسن تجويد . وحقق أسانيده ورجاله ، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها . وتوثّق من صحة كل حديث اختاره على شرطه . ما أظنه أخلّ بشيءٍ مما التزم ، إلا ما يخطئ فيه البشر ، وما لا يخلو منه عالم محقق .

* * *

وقد رتَّب علماء هذا الفنّ ونُقّادُه هذه الكتبَ الثلاثَ ، التي التزم مؤلفوها روايةَ الصحيح من الحديث وحدَه ، أعني الصحيحَ المجرَّد ، بعد الصحيحين : البخاري ومسلم ، على الترتيب الآتي :

صحيح ابن خُزَيمة .

صحيح ابن حِبّان .

المستدرك للحاكم .

ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده ، في التزام الصحيح المجرد . وإن وافق هذا مصادفةً ترتيبَهم الزمنيَّ ، عن غير قصدٍ إليه . وهاك بعضَ ما قالوا في ذلك :

فذكر ابنُ الصلاح في كتاب علوم الحديث (ص ١٦ — ١٨ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠ بشرح الحافظ العراقي) ، في الكتب التي يستفيد منها طالبُ الحديث الزيادةَ في الصحيح على ما في الصحيحين ، ما نصه : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيحَ فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » . ثم تحدّث

عن المستدرك للحاكم ، وذكر أنه « واسع الخَطْو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به » ، ثم قال : « ويقارب به في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حِبّان البُسْتِيّ » . وعقَّب عليه في هذا الموضع الحافظُ العراقي ، فقال : « وقد فهم بعضُ المتأخرين من كلامه ترجيحَ كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان ، فاعترض على كلامه هذا بأن قال : أمَّا صحيح ابن حبان ، فمن عَرَف شرطَه واعتبر كلامه عرف سموّه على كتاب الحاكم . وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح . وإنما أراد أنه يقارب به في التساهل . فالحاكم أشدُّ تساهلاً منه ، وهو كذلك . قال الحازمي : ابن حِبّان أَمْكَنُ في الحديث من الحاكم » .

وقال الحافظ العراقي في شرح أَلْفِيّته في المصطلح (ج ١ ص ٥٤ طبعة فاس سنة ١٣٥٤ ، وج ١ ص ١٩ طبعة مصر سنة ١٣٥٥) : « ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصَّة بجمع الصحيح فقط ، كصحيح أبي بكر محمد بن إسحق بن خُزَيمة ، وصحيح أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي ، المسمى بـ " التقاسيم والأنواع " ، وكتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم » .

وقال السخاوي في شرح ألفية العراقي (ص ١٤ طبعة الهند) عند القول بأن ابن حبان يداني الحاكم في التساهل — : « وذلك يقتضي النظرَ في أحاديثه أيضاً ، لأنه غير متقيّد بالمعدَّلين ، بل ربما يخرج للمجهولين ، لا سيما ومذهبه إدراجُ الحسَن في الصحيح . مع أن شيخنا [يريد الحافظَ ابن حَجَر] قد نازَع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثيّة . وعبارتُه : إن كانت باعتبار وجدانِ الحسَن في كتابه ، فهي مُشَاحّةٌ في الاصطلاح ، لأنه يسميه صحيحاً . وإن كانت باعتبار خفة شروطه ، فإنه يخرّج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غيرَ مُدَلِّسٍ ، سمعَ ممن فوقَه ، وسمع منه الآخذُ عنه ، ولا يكونُ هناك إرسالٌ ولا انقطاعٌ ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كلٌّ مِن شيخه والراوي عنه ثقةً ، ولم يأت بحديث منكَر ، فهو عنده ثقة . وفي كتاب " الثقات " له كثيرٌ ممن هذه حالُه . ولأجل هذا ربما

اعتَرض عليــه في جعلهم من الثقات من لم يَعرف اصطلاحَه ، ولا اعتراضَ عليه ، فإنّه لا يُشَاحُّ في ذلك . قلت [القائل السخاوي] : ويتأيّد بقول الحازمي : ابنُ حبان أَمْـكنُ في الحديث من الحاكم . وكذا قال العماد بن كثير : قد التزم ابنُ خُزيمة وابن حبان الصحةَ ، وهما خـير من المستدرك بكثير ، وأَنْظَفُ أسانيدَ ومُتُوناً . وعلى كل حال فلا بدَّ من النظر للتمييز . وكم في كتاب ابن خزيمةَ أيضًا من حديث محكومٍ منه بصحته ، وهو لا يرتقي عن رتبة الحُسْن . بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملةٌ ، مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن » .

ونقل السيوطي في تدريب الراوي (ص ٣١ — ٣٢) كلام الحافظ ابن حجر ، بنحو مما نقله السخاوي ، ولكنه لم يذكر قائله ، وزاد بعد الكلام على شرط ابن حبان: «وهذا دون شرط الحاكم ، حيث شرط أن يخرّج عن رُواةٍ خرّج لمثلهم الشيخان في الصحيح . فالحاصل : أن ابن حِبَّان وَفَّىٰ بالتزام شروطه ، ولم يُوَفِّ الحاكم » .

وفي كشف الظنون (٢ : ٧٧ الطبعة الأولى ، ١٠٧٥ الطبعة الثانية) : « قال ابن حجر في النكت : وفيه تساهل ، لكنه أقل من تساهل الحاكم في المستدرك . قيل : هذا غير مسلَّم ، وليس عند البُسْتي تساهل . و إنما غايتُه أنه يسمي الحسَن صحيحاً . فإنه وفَّىٰ بالتزام شروطه ، ولم يُوَفّ الحاكم . ذكره البِقَاعي » .

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، في كتاب توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١ : ٦٤) بعد أن نقل كلام العراقي في شرح الألفية : « قال ابن النحوي في البدر المنير : غالب صحيح ابن حبان منتزَع من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة » .

وقال السيوطي في تدريب الراوي (ص ٣٢) : « صحيح ابن خُزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حبان ، لشدة تحرّيه ، حتى إنه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، فيقول : إنْ صحَّ الخبرُ ، أو إنْ ثبتَ كذا ، ونحو ذلك » .

وقد لخّص شيخنا العلامة الكبير الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله أكثر

هذه الأقوال ، في كتابه (توجيه النظر إلى أصول الأثر ، ص ١٤٠ طبعة الخانجي بمصر سنة ١٣٢٨) .

ونقل شيخنا العلامة السيد جمال الدين القاسمي رحمه الله ، في كتابه (قواعد التحديث ص ٢٣١ طبعة دمشق سنة ١٣٥٢) عن مقدمة جمع الجوامع للحافظ السيوطي ، وهو الجامع الكبير ، ما نصه : « جميع ما في الكتب الخمسة : خ ، م ، حب ، ك ، ض [1] — : صحيح فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة ، سوى ما في المستدرك من المتعقَّب ، فأنبّه عليه . وكذا ما في موطإ مالك ، وصحيح ابن خزيمة ، وأبي عَوَانة ، وابن السَّكَن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمستخرجات ، فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة أيضاً » .

وما أظن أن السيوطي قصد بهذا إلى تأخير درجة صحيح ابن خزيمة في الصحة بعد صحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم . إنما الظاهر من صنيعه أنه ذكر الرموز الاصطلاحية لبعض الكتب أولاً ، كما نقل عنه القاسمي قبل (ص ٢٣٠ — ٢٣١) . وكما صنع هو في مقدمة الجامع الصغير ، ثم حين أراد أن ينصّ على قاعدة يعرف بها القارئ الأحاديث الصحيحة بالعزو إلى الكتب فقط ، ذكر الكتب الخمسة التي لها رموز عنده ، ثم عقّب عليها بالكتب التي ليس لها رمز ، فذكرها بأسمائها .

وهذه النصوص التي نقلتُ ، هي أجودُ ما وجدتُ من أقاويلهم وأدَقُّه .

ولستُ أدري : أيَسْلَمُ لهم ما ذهبوا إليه من تقديم صحيح ابن خزيمة في درجة الصحة على صحيح ابن حبان ؟ فلعلَّه ! فإني لم أر صحيح ابن خزيمة ، حتى أتأمَّله وأقطعَ فيه برأيي أو أرَجِّح ، والأنظارُ تختلف .

ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجّح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطاً دقيقةً واضحةً بينةً ، وأنه وفى بما اشترط ، كما قال الحافظ ابن حجر ، إلاّ ما لا يخلو منه عالم أو كتاب ، من السهو والغلط ، أو من اختلاف الرأي في

---

(١) هي رموز مصطلح عليها ، يرمز بها إلى : البخاري ، مسلم ، ابن حبان ، في صحاحهم ، الحاكم ، في المستدرك ، الضياء المقدسي ، في المختارة ، على التوالي .

الجرح والتعديل ، والتوثيق والتضعيف ، والتعليل والترجيح .

وسترى شروطه في مقدمة كتابه ، إن شاء الله . فقد ساقها الأمير علاء الدين الفارسي بنصّها حرفاً حرفاً .

وهو — فيما رأينا من كتابه — قد أخرج كتابَه مستقلاً ، لم يبنه على الصحيحين ولا على غيرهما ، إنما أخرج كتاباً كاملاً .

وفي الشذرات ، في ترجمة ابن حبان : « وأكثرُ نُقّاد الحديث على أن صحيحه أصحُّ من سنن ابن ماجة » .

وأما الحاكم أبو عبد الله ، فإنه بنَى كتابه (المستدرك) على الصحيحين ، التزم فيه إخراج أحاديث لم يخرجها واحد منهما ، على أن تكون على شرطهما أو شرط أحدهما . كما هو ظاهر من صنيعه ومن اسم كتابه .

وعندي أنه لم يتساهل في التصحيح ، كما نبزه بذلك كثير من العلماء . وإنما خرج كتابه مسوّدةً لم تُبيض ولم تحرَّر ، فكان فيه ما كان من تصحيح أحاديث ضعاف ، ومن إخراج أحاديث أخرجها الشيخان أو أحدُهما . وقد استدرك عليه الحافظ الذهبي في تلخيصه كثيراً مما أخطأ فيه . ولم يَخْلُ استدراكُ الذهبي نفسه أيضاً من خطإ في التصحيح أو التضعيف ، والجرح أو التعديل . كما يتبيّن ذلك لمن مارس الكتابَ وتتبّع كثيراً منه . وليس هذا مقام تفصيل ذلك .

كتاب ابن حبان
على أصله

ثم إن ابن حبان بنَى كتابَه على ترتيب غير معهود لأهل العلم ، بناه على خمسة أقسام ، تنطوي على أربعمائة نوع ، وتفنن ما شاء في التقسيم والتنويع . وعن ذلك ما سمّاه (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) .

قال السيوطي في تدريب الراوي (ص ٣٢) : « صحيح ابن حبان ترتيبُه مخترع ، ليس على الأبواب ولا على المسانيد . ولهذا سماه "التقاسيم والأنواع" . وسببه أنه كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة . ولهذا تُكُلِّم فيه ونُسبَ إلى الزندقة ، وكادوا يحكمون

بقتله ، ثم نُفي من سِجِسْتَانَ إلى سَمَرْقَنْدَ . والكشف من كتابه عَسِرٌ جدًّا . وقد رتّبه بعضُ المتأخرين على الأبواب » . يشير بذلك إلى الأمير علاء الدين الفارسي .

ولست أجدني في حاجة إلى وصف تقاسيمه وأنواعه هنا ، فقد تكفل هو بذلك في مقدمة كتابه ، وقد أثبتها علاء الدين بنصّها ، كما أشرنا من قبل .

وقد قصد بهذا الترتيب الذي اخترعه وتفنَّن فيه إلى مقصد لم يتحقق قط ، وصار الكشف من كتابه عسراً جدًّا ، كما قال السيوطي ، بل هو الذي رمى إلى ذلك . فلم يتحقق مقصدُه الأول ، ووقع الناسُ في حَرَجِ التصعيب الذي رمى إليه .

انظرْ إليه حين يقول في مقدمة كتابه ، بعد أن بيَّن « تراجم أنواع السنن في الكتاب » ، أي الفهرسَ التفصيليّ للأنواع ، قال :

« وإنما بدأنا بتراجم أنواع السنن في أول الكتاب ، قَصْدَ التسهيلِ منّا على من رام الوقوفَ على كل حديثٍ من كل نوعٍ منها ، ولئلاّ يصعُبَ حفظُ كل فصلٍ من كل قسمٍ عند البغية » . . . ثم قال : « فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرنا ، وقَصَدَ قَصْدَ الحفظِ لها ، سَهُل عليه ما يريد من ذلك ، كما يصعب عليه الوقوفُ على كل حديثٍ منه إذا لم يقصِدْ قَصْدَ الحفظِ له . ألا ترى أن المرءَ إذا كان عنده مصحفٌ ، وهو غيرُ حافظٍ لكتاب الله جل وعلا ، فإذا أحبَّ أن يَعْلَمَ آيةً من القرآن في أي موضعٍ هي ، صَعُب عليه ذلك ، فإذا حفظه صارت الآيُ كأنها نَصْبَ عينه . وإذا كان عنده هذا الكتابُ وهو لا يحفظُه ، ولا يتدبَّرُ تقاسيمَه وأنواعَه ، وأحبَّ إخراجَ حديث منه ، صَعُب عليه ذلك . فإذا رام حفظَه أحاط علمُه بالكلّ ، حتى لا يَنْخَرِمَ منه حديثٌ أصلاً . وهذا هو الحيلةُ التي احتَلْنا ليحفظَ الناسُ السننَ ، ولأن لاّ يُعَرِّجُوا على الكِتْبة والجمع إلاّ عند الحاجة ، دونَ الحفظِ له والعلم به »[1] ! !

هكذا قال ، وهكذا قصد ! ولكن حيلتُه للحفظ لم تُفلح ، ثم نجح أيَّما نجاحٍ في تصعيب الكشف من كتابه . ولعل هذا أحدُ العوامل فى ندرة نسخه .

(١) انظر ص ٧٦ – ٧٨ من الجزء الأول من مخطوطة « الإحسان » . وأرقام صحفها ثابتة بهامش طبعتنا هذه .

الإحسان للأمير علاء الدين

وعن ذلك كان ترتيب الأمير علاء الدين الفارسيّ إياه على الكتب والأبواب عملاً جليلاً حقًّا ، قرّب الكتابَ لطالبيه ، وحافَظَ على أصله بدقة الرجل العالم الثقة الأمين . وخَيْرُ ما فيه أنه أثبتَ عناوينَ الأحاديث التي كتبها ابنُ حبان ، بنصها كاملةً . وفي هذه العناوين فِقْهُ ابن حبان وعلمُه بالسنة ، على المعنى الكامل التامّ . وأثبتَ أيضاً كل ما كتب ابنُ حبان بعقبِ الأحاديث ، وهو شيء كثير ، بعضُه في الكلام على الرجال ، و بعضُه تفسير دقيق لمعاني الحديث ، و بعضُه تعليل فنّي من وجهة النظر الحديثية ، إلى غير ذلك من النفائس والطرائف .

الإحسان

فهرس حقيقي لصحيح ابن حبان

وشيء آخَرُ دقيقٌ عجيبٌ نادر ، صنَعه الأميرُ علاء الدين ، لم أكن لِأظُنَّ أنْ أجدَه في شيء من كتب المتقدمين ، وهو الفهرسُ الحقيقي الكامل .

فقد يعلم بعض القارئين أني تحدثتُ في مقدّمات بعض كتبي وغيرها ، كمقدمة شرحي لسنن الترمذي ، في شأن الفهارس ، وغَلَطِ أهل هذا العصر في ظنّهم أنها عمل إفرنجي طبّقه المستشرقون على كتبنا التي قاموا بنشرها . و بيَّنْتُ أنّ فكرةَ الفهارس فكرةٌ عربية إسلامية ، لم يعرفها الإفرنجُ ولا خطرتْ ببالهم إلا في عصور متأخرة ، وأن العرب سبقوهم بقرونٍ طوالٍ في ترتيب اللغة على الحروف في المعاجم ، وفي كتب التراجم وغيرها على الحروف ، كما صنَع الخليلُ بن أحمد ومَن تبعه في اللغة ، وكما صنع البخاريُّ ومَن تبعه في التراجم . و بيَّنْتُ أنّ هذه محاولاتٌ للفهارس ، لم يمنعهم عن جعلها فهارسَ حقيقيةً إلا عدمُ وجود المطابع .

أمّا هذا الكتابُ ، « الإحسان » ، فقد وجد مؤلِّفه الأميرُ علاء الدين الفارسي أمامَه كتاباً منظَّماً على التقاسيم والأنواع ، ولأقسامه وأنواعه أرقامٌ. فوَاتَتْه الفكرةُ السليمة ، وأسعفه العقلُ النَّيِّرُ، فجعل كتابَه فهرساً حقيقيًّا لكتاب ابن حبان . فوضَع بإزاء كل حديث رقمَ النوع الذي رواه فيه ابنُ حبان ، وبيَّن القسمَ الذي فيه النوعُ. وهاكَ نصَّ كلامه ، فيما يأتي في مقدمته (ص ١١٠ — ١١١ من المخطوطة) ، قال :

« واعلم أني وضعتُ بإزاء كل حديث بالقلم الهندي صورةَ عدد النوع الذي هو منه في كتاب التقاسيم والأنواع . ليتيسَّر أيضاً كَشْفُه من أصله من غير كلفة ومشقة . مثاله : إذا كان الحديث من النوع الحادي عشر ، مثلاً — كان بإزائه ، هكذا ١١ . ثم إن كان من القسم الأول ، كان العدد المرقوم مجرداً عن العلامة ، كما رأيته وإن كان من القسم الثاني ، كان تحت العدد خطّ ١١ ، هكذا . وإن كان من القسم الثالث ، كان الخطّ من فوقه ، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الرابع ، كان العددُ بَيْنَ خطَّيْن ، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الخامس ، كان الخطَّان فوقه ، هكذا ١١ . توفيراً للخاطر ، وتيسيراً للناظر » .

فهذا فهرسٌ حقيقيٌّ ، صنَعه عقلٌ منظِّمٌ دقيقٌ ، نافذٌ لَمّاحٌ .

ولا أذكر أني رأيت فهرساً على هذا النحو لمؤلف أقدم من الأمير علاء الدين . وقد صنع رجل عالم فقيه محدّث ، متأخر عنه قليلاً ، من طبقة تلاميذ تلاميذه ، فهرساً نحو هذا :

وهو العلامة جمال الدين نصر الله بن أحمد بن محمد التُّسْتَري البغدادي الحنبلي[١] ، فإن معاصره الحافظ ابن رجب البغدادي الحنبلي[٢] ألّف كتاب (القواعد) ، وهو

---

(١) ولد ببغداد سنة ٧٣٣ ، ثم نزل القاهرة ، وأقام بها حتى مات ، فى ٢٠ صفر سنة ٨١٢ . وله ترجمة في الضوء اللامع ١٠ : ١٩٨ ، وشذرات الذهب ٧ : ٩٩ ، رحمه الله .

(٢) هو الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد رجب الحنبلي ، مؤلف طبقات الحنابلة وغيرها ، ولد ببغداد ، ثم قدم دمشق صغيراً مع أبيه سنة ٧٤٤ ، ومات بها ليلة ٤ رمضان سنة ٧٩٥ . له ترجمة في الدرر الكامنة ٢ : ٣٢١ — ٣٢٢ ، والشذرات ٦ : ٣٣٩ — ٣٤٠ ، رحمه الله .

في القواعد الفقهية . رتبه على قواعد مرقمة ، من القاعدة الأولى ، إلى القاعدة ١٦٠ . ومثل هذه القواعد تنطوي على كثير من فروع الفقه ، لأنها عليها بُنيتْ ، ومنها استُنبطتْ .

فجاء جمال الدين الحنبلي هذا ، وصنع فهرساً جيّداً لكتاب القواعد ، رتّب فيه الفروعَ الفقهية التي نُثِرَتْ في الكتاب ، على أبواب الفقه ، ووضع عقيب كل مسألة رقمَ القاعدة التي هي فيها بحروف الجمّل « مرموزةً بالأحمر » . وقال : « مثال ذلك : إذا كان عقيب المسئلة " ق ن ج " . فاعلم أن القافَ بمائة ، والنونَ بخمسين ، والجيمَ بثلاثة ، فاطْلبِ القاعدةَ الثالثة والخمسين بعد المائة ، تجد المسئلةَ في القاعدة المذكورة »[1] .

وما ندري ، لعل في ذخائر علمائنا الأقدمين من أمثال هذا كثير . خصوصاً للكتب التي رتّبها مؤلفوها على أقسامٍ أو أنواعٍ مرقّمةٍ معدودةٍ ، كما صنع ابنُ حِبّان في « التقاسيم » ، وابنُ رجب في « القواعد » .

الكتب التي أُلِّفَتْ على صحيح ابن حبان

وقد عُني بصحيح ابن حبان ، بعضُ العلماء ، بعد الأمير علاء الدين الفارسي . ففي كشف الظنون (٢ : ٧٧ و ١٠٧٥) : « اختصره سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقّن الشافعي ، المتوفى سنة ٨٠٤ »[2] .

---

(١) طبع كتاب القواعد بمصر سنة ١٣٥٢ ، بنفقة سعادة الصديق الكبير والوزير الجليل ، الشيخ فوزان السابق حفظه الله. طبعه السيد محمد أمين الخانجي رحمه الله . وطبع في ذيله فهرس جمال الدين، ولكنه وضع بجوار المسائل رقم القاعدة بالرقم الهندي المعروف بدل حروف الجمل ، وزاد على ذلك رقم الصفحة في النسخة المطبوعة . فكان هذا أكثر تيسيراً وأقرب منالا .

(٢) لسراج الدين بن الملقن ترجمة في الضوء اللامع ٦ : ١٠٠ — ١٠٥ ، والشذرات ٧ : ٤٤ — ٤٥ ، وذيول تذكرة الحفاظ ١٩٧ — ٢٠٦ و ٣٦٩ .

(٣) للحافظ الهيثمي ترجمة في الضوء اللامع ٥ : ٢٠٠ — ٢٠٣ ، والشذرات ٧ : ٧٠ ، وذيول تذكرة الحفاظ ٢٣٩ — ٢٤٤ ، و ٣٧٢ — ٣٧٣ .

وفيه أيضاً (٢ : ٢٦٧ و ١٤٠٠) : « جرّد زوائده على الصحيحين الشيخ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المصري الشافعي ، المتوفى سنة ٨٠٧[٣] ، وسماه : موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان » . وكتاب الحافظ الهيثمي هذا ، في زوائد ابن حبان ، ذكره أيضاً الحافظ ابن فهد في ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٢٤٠) باسم « موارد الظمآن لزوائد ابن حبان » . وكذلك ذكره الحافظ السخاوي في ترجمة الهيثمي فقال : « وكذا أفرد زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين » .

ومختصر ابن الملقن وزوائد الهيثمي هذان لم نرهما ، ولم نسمع أنه يوجد شيء منهما في المكاتب المعروفة . ولو وجد كتاب الهيثمي لكان ذا فائدة جمة لنا في إخراج هذا الصحيح . أما كتاب ابن الملقن في الاختصار فما أظنه ذا فائدة كبيرة ، لأنه كان معروفاً بالتساهل في تآليفه وعدم التحرير ، كما وصفه بذلك معاصروه وتلاميذه ، رحمه الله . ولأن غاية اختصاره — فيما أظن — أن يحذف الأسانيد والمكرر من الأحاديث ، وليس في هذا كبير فائدة إن كان .

ومما صنعه ابن الملقن أيضاً ، مما يتعلق بصحيح ابن حبان ، كتابٌ فيه تراجم رجاله مع رجال كتب أخرى . ففي ترجمته من الضوء اللامع ٦ : ١٠٢ ، نقلاً عن الحافظ ابن حجر ، قال : « ومن تصانيفه [أي ابن الملقِّن] مما لم أقف عليه : إكمال تهذيب الكمال . ذكر فيه تراجم رجال كتبٍ ستةٍ ، وهي : أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والحاكم[١] . قلت [القائل السخاوي] : قد رأيت منه مجلداً ، وأمره فيه سهل » . وأشار إليه صاحب كشف الظنون إشارة عابرة ، (٢ : ٣٣٠ ، ١٥١٠) ، أثناء الكلام على كتاب (الكمال في معرفة الرجال للمقدسي) ، وهو الأصل الذي بُني عليه (التهذيبُ) وغيره من فروعه ، قال : « وإكمال التهذيب للسراج عمر بن علي ابن الملقِّن ، المتوفى سنة ٨٠٤ » . ويظهر لي من هذا أن صاحب كشف الظنون لم يره ، ولو رآه لوصفه كعادته .

---

(١) هكذا في الضوء اللامع ، أسماء خمسة كتب فقط ، فلا أدري أسقط اسم الكتاب سهواً من الحافظ ابن حجر ، أم هو خطأ ناسخ أو طابع ؟ !

و بعدُ ، مرةً أخرى : فسأبذل كل ما أستطيع من جهد ومعرفة ، إن شاء الله ، في تحقيق (صحيح ابن حبان) بترتيب الأمير علاء الدين . لعلّي أُوفَّق لإخراجه صحيحًا معتمدًا عند أهل العلم .

وسأقابل أحاديث (الإحسان) على ما وقع لي من أجزاء من كتاب ابن حبان الأصليّ ، ما استطعتُ ذلك . وأقتصر في تخريج الأحاديث على الشيء الضروري الذي لا بدّ منه ، دون التوسع في التخريج . فذاك جهد لا أزال أبذله في كتاب (المسند) للإمام أحمد ، بعون الله ورعايته .

ولا أذكر من تراجم رجال السند إلا ما دعتْ إليه الضرورة القصوى ، لأن أكثر الرواة مترجمون في التهذيب وفروعه . إلا شيوخَ ابن حبان الذين روى عنهم مباشرة ، فإنهم كلهم من طبقة بعدَ رجال (التهذيب) . وهؤلاء سأحصرهم — إن شاء الله — في معجم خاصّ صغير وحدهم ، وأشير إلى ما أستطيع الوصول إليه من تراجمهم .

وقد قال ابن حبان في مقدمة كتابه (١ : ٨٠ — ٨١ من مخطوطة الإحسان) : « ولعلّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفَيْ شيخ ، من إسبيجاب إلى الإسكندرية . ولم نَرْوِ في كتابنا هذا إلا عن مائةٍ وخمسين شيخًا ، أقلّ أو أكثر . ولعلّ معوَّل كتابنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخًا ، ممن أَدَرْنا السُّنَن عليهم ، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم ، على الشرائط التي وصفناها » .

وفي هذا مَقْنَع لمن أراد علمًا وطمأْنينةً .

وسنجعل لأحاديث الكتاب (الإحسان) أرقامًا متتابعة ، من أول الكتاب إلى آخره ، إن شاء الله ، بجوار أول كل حديث ، كعادتي في كتبي .

وأما أرقام الأنواع ، التي وضعها الأمير علاء الدين ، فإننا سنثبتها بجوار كل عنوان من عناوينه ، كما سيجيء . فنجمع بين الفائدتين ، ونحرص على المِيزَتَيْن ، إن شاء الله .

وأسأل الله سبحانه الهدى والسداد ، والتوفيق والعون ، وأن يجنبنا مزالق القلم واللسان ، وأن ينصر الإسلام والمسلمين .

صِفةُ الأجزاء

التي عندنا من كتاب ابن حبان

١ — قطعة من الجزء الأول ، بدار الكتب المصرية ، ضمن مجموعة برقم ٢٢٧ مجاميع م ، أي أنها من كتب الأمير مصطفى فاضل . وعدد أوراقها ٧٢ ورقة .

وقد صوَّرَتْها إدارة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، تصويراً مصغّراً على الشريط . واقتنيتُ منها صورةً على الورق لمكتبتي ، والحمد لله .

وهي ناقصة من آخرها ، فليس فيها ختام الجزء ، ولا تاريخ كتابته . بل هي قطعة ضاع باقيها . وكنت أظنها أولاً متتابعة ، لا ينقصها من وسطها شيء ، حتى إذا ما قرأتها وجدت فيها خَرْمًا بين الورقتين ٦٩ ، ٧٠ ، لا أستطيع تقديره : أكثير هو أم قليل . ولكني أرجح أنه أثناء النوع الأول من القسم الأول من الكتاب .

فإن « القسم الأول » يبدأ في أواخر الورقة ٢١ (ص ٤٢ من نسختنا المصوّرة) ، هكذا :

« القسم الأول من أقسام السنن ، وهو الأوامر . جماعُ أنواع الأوامر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم . النوع الأول منها : لفظ الأمر الذي هو فرضٌ على المخاطبين كافةً في جميع الأحوال ، في كل الأوقات ، حتى لا يسعَ أحداً منهم الخروجُ منه بحال » ، ثم رَوَى حديثَ ابن عباس في قدوم وفد عبد القيس . ثم قال : « ذكر البيان بأن الإيمانَ والإسلامَ اسمان لمعنى واحد » ، ثم رَوَى حديث ابن عمر « بني الإسلام على خمس » .

وتتابعت الأحاديث بعد ذلك ، كلها مما يدخل تحت « النوع الأول » ، حتى جاء في الورقة ٦٩ (ص ١٣٨ من مصوَّرتنا) : « ذكر نوال المرء المسلم بالطاعة روضةً من رياض الجنة ، إذا أتَى بها بين القمر والمنبر » ، وروَى فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » . ثم جاء بعده : « ذكر

فضل الصلاة في مسجد المدينة على غيره من المساجد بمائة صلاةٍ ، خلا المسجدَ الحرام : أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع ثنا عثمان بن» . وانتهت بذلك الورقة ٦٩ (ص ١٣٨) . و بدأت بعدها الورقة ٧٠ (ص ١٣٩) : « أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ثنا إسحق بن إبرهيم أنا وكيع ثنا سفيان عن مسلم بن عبد الرحمن النخعي عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جَرير عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الشِكاَل من الخيل » .

ومن البديهيّ الواضح أن هذا الحديث لا ارتباط له بالعنوان الذي في آخر (ص ١٣٨) ، ولا بالإسناد الذي بعد ذلك العنوان . بل هو بإسناد مستأنف ، في معنًى غير معنى ذلك العنوان .

وهذه القطعة واضحةُ الخطّ ، جيدةُ الضبط ، يغلب عليها الصحةُ . والظاهر أن كاتبها من أهل العلم بالحديث . كثيراً ما يَرْمِزُ فوقَ أسماء الرواة في الأسانيد ، أو بالهامش ، برموز الكتب الستة المعروفة ، مما هو طريقةُ (التهذيب) وفروعه . يريد بذلك الدلالة على أن هذا الرجل له روايةٌ في الكتب التي على اسمه رمزُها . ومن البيّن أنه لا يريد به تخريجَ الحديث نفسه الذي فيه هذا الراوي . يعرفُ ذلك أهلُ المعرفة .

وكُتب عنوانُها على الصفحة الأولى منها ، هكذا :

الجزء الأول من المسند الصحيح .·. على التقاسيم والأنواع .·. من غير وجود قطع في سندها .·. ولا ثبوت جرح في ناقليها .·. من تصنيف شيخ الإسلام أوحد الحفاظ سيد النقاد أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي تغمده الله برحمته .·.

رواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هرون الزوزني عنه

رواية أبي الحسن علي بن محمد بن علي البحائي عنه

رواية أبي القسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي عنه

رواية الحافظ أبي القسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر عنه

والذي يظهر لي من ذلك أن كاتبها أحدُ تلاميذ الحافظ ابن عساكر[١] .

فإن وقوف الناسخ ، في سلسلة الرواية ، عند رواية ابن عساكر ، يرجح أنه هو شيخه الذي رَوَى عنه الكتاب ، كعادتهم في ذلك . وأغلب ظني لو أنه كان ناقلاً عن نسخة أخرى عليها هذه الصيغةُ فقط لبيَّن ذلك ، لئلا يوهم أنه يروي شيئاً لم يروه ، وقد كانوا يَحْذَرُون ذلك أشدَّ الحَذَر . أضِفْ إلى هذا أن خط هذه القطعة يشبه كثيراً مما رأينا من خطوط القرن السادس ، كما سترى من النماذج المصوَّرة الملحقة بهذه المقدمة .

وهذا السند لابن عساكر ، ثابت تاريخيًّا : فقد نقل ياقوت في معجم البلدان (٢ : ١٧٥ — ١٧٦) أثناء ترجمة ابن حبان ، عن الحافظ ابن عساكر قال : « وحصل عندي من كتبه بالإسناد المتصل سماعاً : كتابُ التقاسيم والأنواع ، خمس مجلدات ، قرأتها على أبي القاسم الشَّحَّامي[٢] عن أبي الحسن البحَّاثي عن ابنِ هرون الزُّوزَني ، عنه » ، أي عن ابن حبان .

وأيضاً أشار إليه الفيروزبادي في القاموس ، مادة (بحث) ، قال : « وعليّ بن محمد البحّاثي راوي كتاب التقاسيم لابن حبان ، عن الزُّوزَني ، عنه » .

وأخطأ السيد مرتضى الزبيدي في شرحه ، في هذا الموضع ، فجعل أن الزوزني راوي الكتاب عن ابن حبان هو « أبو العباس الوليد بن أحمد بن محمد الزوزني » .

---

(١) هو أبو القاسم علي بن هبة الله بن عساكر ، الحافظ الكبير ، مؤلف تاريخ دمشق . ولد في أول سنة ٤٩٩ ، ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١ . وله ترجمة في تذكرة الحفاظ ٤ : ١١٨— ١٢٤ ، وطبقات الشافعية ٤ : ٢٧٣ — ٢٧٧ ، والشذرات ٤ : ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(٢) هو أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري ، مسند خراسان ، قال ابن الجوزي ، وهو أحد تلاميذه : « كان مكثراً متيقظاً ، صحيح السماع . وأملى في جامع نيسابور قريباً من ألف مجلس ، وكان صبوراً على القراءة عليه » . ولد سنة ٤٤٦ ، ومات بنيسابور في ربيع الآخر سنة ٥٣٣ . وله ترجمة في المنتظم لابن الجوزي ١٠ : ٧٩—٨٠ ، وتاريخ ابن كثير ١٢ : ٢١٥ ، والشذرات ٤ : ١٠٢ .

ذلك أنه لم يجد ترجمةً لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هرون الزُّوزَني ، فذهب وهمه إلى رجلٍ آخرَ أشهرَ منه وأعْرَفَ . والفرقُ بينهما في الاسم والكنية والنسب واضح كالشمس (١) .

* * *

٢ — الجزء الثاني من نسخة أخرى نفيسة جدًّا ، مصوَّر عن مكتبة أحمد الثالث بالإستانة (رقم ٣٤٧) صوَّرَتْه الإدارةُ الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية أيضاً ، واقتنيتُ صورةً منه . وعدد أوراقه ٢٢٢ ورقة .

وهو من نسخة صحيحة جليلة القدر ، خطها واضح ، ودِقَّتُها في الإتقان بيِّنة .

كتبها رجل عالم بهذا الشأن ، فيما يظهر لي من كتابته وسماعه ، و إن أعجزني أن أجد له ترجمة . وهو — كما أثبت بخطه — « أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر » . فرغ من كتابة هذا المجلد « تجاه الكعبة المشرّفة » في ١٧ جمادى الأولى سنة ٧٣٩ ، ثم قرأه في العام نفسه « بالحرم الشريف ، تجاه الكعبة المعظمة ، زادها الله شرفاً » .

قرأه على شيخين :

أحدهما عالم كبير من علماء عصره ، وهو قطب الدين أبو بكر محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري . وله ترجمة في الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر (٤ : ٢٣٩) ، فيها أنه « سمع من أبيه ، وابن الصواف ، وابن القيم ، والرضيّ الطبري . وحدَّث . مات سنة ٧٥١ . ذكره شيخنا العراقي في وفياته ، ونقل أنه مات سنة ٧٥٢ ببيت المقدس » . وفيها أيضاً : « وكانت له دار ملاصقة بالمسجد الحرام ، وهي التي صارت للأفضل صاحب البهاء ، وعملها مدرسة . وكان كثير

---

(١) الزوزني : نسبة إلى « زوزن » ، وهي كورة واسعة بين نيسابور وهراة ، وضبطها ياقوت بضم الزاي الأولى ، وذكر تعليلا لذلك عن البيهقي ، ثم قال إنه « يدل على ضم أولها ، وأكثر أهل الأثر والنقل على الفتح » . ولكنى رأيتها مضبوطة بالضم واضحة ، في السماعات المكتوبة على هذه النسخه من ابن حبان . ثم لم أجد ترجمة للزوزني هذا ، ولا لشيخه « البحاثي » ، إلا ما أشرت إليه .

المجاورة بالمساجد الثلاثة وقد حدَّث بالكثير » . ووالد قطب الدين هذا : هو « جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري المصري » ، المشهور باسم « ابن منظور » نسبة إلى جده الأعلى ، وهو المؤلف العظيم صاحب لسان العرب ، ولد سنة ٦٣٠ ، ومات سنة ٧١١ ، وله ترجمة في الدرر الكامنة ٤ : ٢٦٢ — ٢٦٤ ، وبغية الوعاة ١٠٦ — ١٠٧ .

والثاني ليس من العلماء المعروفين ، ولكنه ممن سمع الحديث والكتب وحرص على الإسناد ، وهو ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي المنصور العسقلاني ثم المصري ، « أحد خُدَّام الحرم الشريف » ، كما وُصف في ثبت السماع .

وقد حرص أحمد بن يحيى بن عساكر على سماع الكتاب من قطب الدين بن المكرَّم وناصر الدين العسقلاني ، ليتصل إسناده بالكتاب سماعاً منهما ، « بحقّ سماعهما لأحاديث الكتاب و إجازتهما المُسْنَدة ، من الإمام العالم رضيّ الدين أبي إسحق إبرهيم بن محمد بن إبرهيم الطبري المكيّ ، إمام المقام الشريف ، رحمه الله تعالى[1] » ، كما أثبت ذلك في محضر السماع ، في حين أن لديه إجازةً عامةً من الرضيّ الطبريّ ، إذ قال عقب ذلك : « وقد أجازني جميعَ مرويّاته بخطه » . ولكنه لم يكتف بهذه الإجازة ، فحرص على اتّصال إسناده بالكتاب سماعاً ممّن سمعه من الشيخ الذى أجازه .

---

(١) رضي الدين الطبري : هو إبرهيم بن محمد بن إبرهيم بن أبي بكر ، الطبري الأصل ، المكي ، إمام المقام الشافعي بالحرم ، أم به أكثر من ٥٠ سنة . قال الحافظ ابن حجر : « كان صيناً منفرداً في الدين والتأله والعبادة ، قل أن ترى العيون مثله ، مع التواضع والوقار والخير ، لم يخرج من الحجاز . فكان يقول ما رأيت في عمري يهوديا ولا نصرانيا » . ونقل عن الذهبي قال : « نسخ بخطه عدة أجزاء ، وخرج لنفسه تساعيات ، وسمع كتباً كباراً ، مع الفهم والعلم ، والديانة والورع ، والمتابعة والمعرفة بمذهب الشافعي » . ولد بمكة سنة ٦٣٦ ، ومات بها سنة ٧٢٢ . وله ترجمة في الدرر الكامنة ١ : ٥٤ — ٥٥ ، والنجوم الزاهرة ٩ : ٢٥٥ ، والشذرات ٦ : ٥٦ .

ورضي الدين الطبري سمع الكتاب : كتابَ ابن حبان ، من « شرف الدين السلمي المرسي » ، كما قال أحمد بن يحيى بن عساكر في ثبت السماع أن الطبري رواه « بحق سماعه لأحاديثه ، وإجازته الكلامَ عليها ، من الإمام العلامة شرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل السُّلَمي المرسي ، رحمه الله ، بسنده فيه »[(١)] .

وقد أثبت أحمد بن يحيى بن عساكر على النسخة نصوص السماعات التي وجدها في الأصل الذي نقل منه هذه النسخة ، ليصل إسنادَ الكتاب إلى المؤلف الحافظ ابن حبان سماعاً . وهي تدل على أن أبا عبد الله السلمي سمع أحاديث الكتاب من الشيخ الإمام « أبي رَوْح عبد المُعِزّ بن محمد بن أبي الفضل البزاز الصوفي الهَرَويّ ، عرف بحافظ[(٢)] » . وأبو روح سمعه من « أبي القاسم تميم بن أبي سعيد بن أبي العباس الجرجاني[(٣)] » . وأبو القاسم تميم سمعه من « أبي الحسن علي بن محمد البحّاثي » ، الذي ذكر آنفاً في القطعة الأولى ، أنه هو الذي سمع منه أيضاً أبو القاسم زاهر الشحّامي شيخ الحافظ ابن عساكر الكبير . فالْتَقَى الإسنادان ، في أبي الحسن

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي ، العلامة شرف الدين ، المحدث المفسر النحوي ، رحل إلى أن وصل إلى أقصى خراسان ، وسمع الكثير ، وكان كثير الأسفار والتطواف ، جماعة لفنون العلم ، ذكيا ثاقب الذهن . قال الحافظ ابن كثير : « كان شيخاً فاضلا متقناً ، محققاً للبحث ، كثير الحج ، له مكانة عند الأكابر ، وقد اقتنى كتباً كثيرة ، وكان أكثر مقامه بالحجاز » .

ولد سنة ٥٧٠ ، ومات في طريق العريش ، في منتصف ربيع الأول سنة ٦٥٥ . ترجمه ابن كثير في التاريخ ١٣ : ١٩٧ ، وابن العماد في الشذرات ٥ : ٢٦٩ ، وذكر في النجوم الزاهرة ٧ : ٥٩ ، في وفيات تلك السنة .

(٢) مترجم في الشذرات ٥ : ٨١ ، وقال : « مسند العصر . . . وسمع من تميم الجرجاني ، وزاهر الشحامي ، وطبقتهما ، وله مشيخة في جزء . وروى شيئاً كثيراً . واستشهد في دخول التتار هراة » . ولد سنة ٥٢٢ ، وقتل في ربيع الأول سنة ٦١٨ . وذكر في النجوم الزاهرة ٦ : ٢٥٣ ، في وفيات تلك السنة .

(٣) مترجم في الشذرات ٤ : ٩٧ ، وقال : « كان مسند هراة في زمانه » . مات سنة ٥٣١ ، أو قبلها .

البحّائي ، الذي سمعه من أبي الحسن بن هرون الزوزني ، راويه عن مؤلفه الحافظ ابن حبان .

ثم قرئ هذا الجزء مرتين على الشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن نور الدين علي بن عبد الرحمن الصوفي المقرئ المحدّث الشافعي ، الشهير بـ « الرفّا »[1] . وأُثبت محضرا السماعَين في آخر الجزء .

أما السماع الأول فإن كاتبه الذي قرأه على الشيخ « الرفا » لم يذكر اسمه ، فلم نعرف من هو ؟ وقد ذكر أن القراءة كانت في سبعة أيام ، آخرها ١٤ رمضان سنة ٧٨٩ ، أي بعد كتابته وقراءته على ابن المكرم وزميله بأكثر من ٥٠ سنة .

وهذه القراءة كانت بمنزل الشيخ الرفّا بالقاهرة ، كما ثبت ذلك في ثبت قراءة المجلد الثالث ، الآتي بيانه .

وأما السماع الثاني ، فإنه كان في سبعة مجالس أيضاً ، آخرها يوم الأحد ١٣ شوال سنة ٧٨٩ . وكان السماع « بقراءة كاتب هـذه الأحرف ، عبد الله بن محمد بن إبرهيم الرشيدي »[2] .

وكتب الشيخ شمس الدين الرفّا في آخر هذا السماع ما نصه : « صحيح ذلك . وكتب الفقير إلى عفو الله ومغفرته محمد بن أحمد بن علي المقري الشافعي الشهير بالرفّا ، حامداً ومصلياً ومسلماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

---

(١) لشمس الدين الرفا هذا ترجمة موجزة في الشذرات ٦ : ٣٢٤ ، قال : « شمس الدين محمد بن أحمد بن علي المصري ، المعروف بالرفا . قال ابن حجر : عني بالعلم قليلا ، وسمع الحديث فأكثر ، وسمع العالي والنازل ، وجاور كثيراً ، [يعني بالحرم المكي الشريف] ، فكان يلقب بحمامة الحرم . وكان يسكن الناصرية ، بين القصرين ، [يعني بالقاهرة] ، صحبته قليلا ، ومات في جمادى الأولى » ، أي سنة ٧٩٢ .

(٢) هو جمال الدين عبد الله بن محمد بن إبرهيم بن محمد بن لاجين الرشيدي ، ترجمه السخاوي في الضوء اللامع ٥ : ٤٣ ، وابن العماد في الشذرات ٧ : ٦٨ . قال السخاوي : « كان خيراً محبا في الطلب وقراءة الحديث ، بحيث لازم قراءة البخاري » . وذكر أن شيخه الحافظ ابن حجر سمع بقراءته على بعض الشيوخ « بل سمع شيخنا منه . وحدثنا هو وولده وغيرهما ممن لقيناه عنه ، وكان خطيب جامع أمير حسين » . وفي الشذرات عن الحافظ ابن حجر : « وسمعت بقراءته ، وكان حسن الأداء ، وسمعت منه من المعجم الكبير أجزاء » . ولد سنة ٧٣٧ ، ومات في ٢٤ رجب سنة ٨٠٧ .

وإسناد شمس الدين الرقّا بالكتاب ثابت في السماع الثاني ، أنه رواه عن « الشيخ الإمام العالم العلامة الرُّحَلَة قاضي المسلمين أبي عمر عزّ الدين عبد العزيز بن قاضي المسلمين أبي عبد الله بدر الدين محمد بن إبرهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي[1] » . وابن جماعة سمعه من أبي إسحق الطبري ، الذي اتصل به إسناد الكتاب آنفاً .

وعدد أوراق هذا الجزء ٢٢٢ ورقة .

* * *

(٣) الجزء الثالث من هذه النسخة نفسها ، بخط الكاتب نفسه : أحمد بن يحيي بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر . أتم كتابته يوم الخميس ٢٣ رجب سنة ٧٣٩ ، « تجاه الكعبة المعظمة ، زادها الله تعالى تشريفاً وتعظيماً ومهابة » .

وفي آخره السماعات الثلاثة الماضية : سماع كاتبه أحمد بن يحيي ، بقراءته على الشيخين ، قطب الدين بن المكرم ، وناصر الدين محمد بن أبي المنصور « خادم الحرم الشريف » ، وبحضور الإمام شمس الدين بن القيم « وكان الأصل بيده ينظر فيه ويعارض به » ، وبحضور عبد الله ولد ابن القيم « وكان ينسخ » ، والشيخ محمد ابن أحمد بن مجاهد « وكان بيده نسخة يعارض بها مسموعته على المرسي » . وكان هذا السماع في مجالس ، آخرها ١٠ ذي القعدة سنة ٧٣٩ . وصحح السماع والإجازة أبو بكر محمد بن محمد بن المكرم ، بخطه ، كمثل ما صنع في السماع الذي في المجلد الثاني .

---

(١) بنو جماعة أسرة ضخمة في العلم والمجد ، خرج منها كثير من العلماء الأفذاذ ، وعز الدين هذا أحدهم . وترجمته حافلة بالمناقب ، أثنى عليه العلماء كثيراً . وهو مترجم في الدرر الكامنة ٢ : ٣٧٨ — ٣٨٢ ، وذيول تذكرة الحفاظ ٤١ — ٤٣ ، ٣٦٣ — ٣٦٤ ، وطبقات الشافعية ٦ : ١٢٣ — ١٢٤ ، والشذرات ٦ : ٢٠٨ — ٢٠٩ . وترجمه ابن كثير — وهو معاصره — في التاريخ ١٣ : ٣١٩ ، ولكن وقع في ترجمته فيه خطأ مطبعي ، يصحح من هذا الموضع . ولد العز بن جماعة في ١٩ محرم سنة ٦٩٤ بدمشق ، ومات بمكة في ١٠ جمادى الأولى سنة ٧٦٧ .

ثم سماعان على الشيخ الرفّا ، مثل السماعين عليه في الجزء الثاني : أولهما : في ٨ مجالس ، آخرها يوم الأربعاء ٤ رمضان سنة ٧٨٩ ، بقراءة كاتب السماع « عبد الله بن محمد بن إبرهيم الرشيدي » ، نحو ثبت السماع بقراءته في الجزء الثاني .

وكتب الشيخ الرفّا بخطه في آخره تصديقاً له ، كما صنع في الجزء الثاني ، ونص ما كتب : « القراءة والسماع والإجازة ، كلٌّ صحيح . وكتب محمد بن أحمد بن علي المقري الشافعي الشهير بالرفّا . حامداً ومصلياً ومسلماً » .

ثم كتب بخطه أيضاً عقب ذلك : « وهذا الجزء قُرِئ عليّ قبل الثاني من هذه النسخة ، لتعذره . وكتبه محمد بن أحمد بن علي الشهير بالرفّا ، عفا الله عنه » .

وهذا صحيح . وهي ملحوظة دقيقة من الشيخ الرفّا ، خشية أن يشتبه الأمر على مَنْ رأى الجزءين ، فيشك في صحة السماعين أو أحدهما ، إذا ما رأى أن الجزء الثالث تمت قراءته على الشيخ في (٤ رمضان سنة ٧٨٩) في حين أنْ تمتْ قراءة الجزء الثاني بعد الثالث ، في (١٣ شوال سنة ٧٨٩) .

وثانيهما : في ٦ مجالس ، آخرها يوم الجمعة ٢٠ رمضان سنة ٧٨٩ ، بخط كاتب السماع الأول في الجزء الثاني ، الذي لم يذكر اسمه هناك ، كما لم يذكر اسمه هنا ، ونص الكاتب فيه على أن هذا السماع كان بمنزل الشيخ « بالقاهرة المحروسة » .

* * *

وما هو جدير بالذكر أن كاتب هذين السماعين على الجزءين ، أثبت فيهما أنه كان من السامعين معه على الشيخ الرفّا : « الشيخ ناصر الدين محمد بن أحمد بن سليمان الحكري ، ضابط الأسماء ، والعمدة عليه في ذلك » .

وهذا يدل على غاية العناية بالكتاب ، أن يكون من سامعيه رجل عالم بأسماء الرواة ، ضابط لها ، متخصص فيها ، تكون « العمدة عليه » في التوثق من صحة ضبطها . ثم هو يجعل للنسخة المقروءة قيمة علمية ممتازة عالية .

وهذا الشيخ ناصر الدين الحكري لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المراجع . ولكن وجدت في شرح القاموس للسيد مرتضى الزبيدي ٣ : ١٥٤ ، في مادة (حكر) : « والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن الحكري ، المعروف بالخازن ، محدّث الديار المصرية ومقرئها . كأنه منسوب إلى منية حكر ، من قرى مصر السمنودية . روى عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وغيره » .

أفيكون هذا « الحكري » الذي ذكره الزبيدي ، هو « الحكري » الذي أثبت في السماع مرتين ، ووصف بأنه « ضابط الأسماء والعمدة عليه في ذلك » ، ويكون أحدهما مخطئاً في لقبه : فلقّبه كاتب السماع « ناصر الدين » ، ولقبه الزبيدي « شمس الدين » ؟ ! هذا احتمال قريب من الرجحان . خصوصاً وأن الزبيدي وصفه بأنه « محدّث الديار المصرية ومقرئها » . فالمحدّث هو الذي يحسن ضبط الأسماء ويعتمد عليه فيها ، وذلك مع اتّحاد الاسم واسم الأب واللقب : « محمد بن أحمد بن الحكري » عند الزبيدي ، و « محمد بن أحمد بن سليمان الحكري » عند كاتب السماع في كل من الجزءين .

فإنْ يَكُنْهُ يكنْ قد عاش إلى ما بعد سنة ٨٤١ ، لما ذكر الزبيدي أن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري سمع منه ، والقاضي زكريا ولد بقرية سنيكة من الشرقية سنة ٨٢٦ ، ثم تحول إلى القاهرة سنة ٨٤١ فقطن في جامع الأزهر يسيراً ، ثم رجع إلى بلده وداوم الاشتغال بالعلم ، ثم رجع إلى القاهرة ، ومات سنة ٩٢٥ ، وقيل بعدها ، كما في ترجمته في الشذرات ٨ : ١٣٤—١٣٦ .

ثم يكون عجباً من العجب أن هذا الشيخ « الحكري » ، الذي يوصف بأنه « محدّث الديار المصرية ومقرئها » ، لا نجد له ترجمة قط ، بعد العناء والمثابرة ، في أي مرجع من مراجع التراجم ، في أواخر القرن الثامن وكل القرن التاسع ، وما ندري كيف كان هذا ! !

وعدد أوراق هذا الجزء ٢٢٢ ورقة ، كالذي قبله .

* * *

وفي هذين الجزءين نصف الكتاب ، باعتبار التجزئة . فإن ناسخها « أحمد بن يحيى بن عساكر » قال في آخر المجلد الثاني : « آخر المجلد الثاني من التقاسيم والأنواع ، لأبي حاتم بن حبان رحمه الله ، من تجزئة أربعة أجزاء » .

وهما نصف الكتاب تقريباً باعتبار الأنواع . فإن ابن حبان ، كما سيذكر في مقدمة كتابه ، قسّم الكتاب إلى ٥ أقسام ، فيها ٤٠٠ نوع .

وأول المجلد الثاني : النوع ٩٦ من القسم الأول ، وهو الأوامر ، وأنواعه ١١٠ ، في هذا المجلد منها ١٥ نوعاً . ثم فيه القسم الثاني كله ، وهو النواهي ، وأنواعه ١١٠ . وفيه ٨ أنواع من القسم الثالث ، وهو الإخبار . فهذه ١٣٣ نوعاً .

وأول المجلد الثالث : النوع ٩ من القسم الثالث ، وهو ٨٠ نوعاً ، ففيه منها ٧٢ نوعاً . ثم فيه ١٠ أنواع من القسم الرابع ، وهو الإباحات . فهذه ٨٢ نوعاً .

ففي الجزءين معاً من عدد الأنواع ٢١٥ نوعاً . وهي أكثر من نصفها عدًّا .

* * *

(٤) الجزء الثالث من نسخة أخرى ، وهو الجزء الذي أشرت إليه فيما مضى (ص ٥) ، ووعدت بوصفه إن جاءتْ صورته من الإستانة قبل طبع هذه المقدمة . وقد جاءتْ ، والحمد لله .

وهو جزء نفيسٌ ، بالغٌ الغايةَ في الإتقان والضبط .

وهو يؤيد ما وكّدنا قبل وصححنا ، من أن اسم الكتاب هو الثابت على وجه القطعة الأولى ، ونص العنوان فى هذا الجزء :

الثالث من المسند الصحيح ، على التقاسيم والأنواع ، من غير وجود قطع فى سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقلتِها » .

وهو موافق الثابت من قبل ، إلا في كلمة « ناقلتها » ، فإنها واضحة الضبط هنا . بنقطتين فوق التاء وكسرة تحتها ، وهي هناك واضحة الرسم « ناقليها » ، بنقطتين تحت

الياء ، بدل التاء المثناة الفوقية . وكلا الرسمين صحيح واضح المعنى ، وما نستطيع أن نرجح واحداً منهما ، إلا أنْ نجد دليلاً أو قرينةً .

وخاتمة هذا الجزء نصّها :

« آخر قسم الأخبار . والحمد لله عدد أنفاس أهل الجنة »

« يتلوه في الجزء الرابع ، وهو آخر الكتاب : القسم الرابع ، وهو الإباحات » .

« أنهاه لغيره الحسن بن عليّ بن الحوزي ، ضاحي نهار الأربعاء سلخ محرم سنة إحدى وستمائة [٦٠١] تالياً قوله سبحانه وتعالى : فإنّ مع العُسْرِ يُسْراً ، إنّ مع العُسْرِ يُسْراً » .

« وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وآله الطيبين الطاهرين »

« والحمد لله رب العالمين . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وهذا « الحسن بن علي بن الحَوْزى » لم أجد له ترجمة . والظاهر أنه كان أحد النسّاخين محترفي النسخ ، يؤيد ذلك قوله « أنهاه لغيره » ، يريد أنه لم ينسخه لنفسه . و « الحَوْزي » واضحة في خطه الجميل بالحاء المهملة . وقد تشتبه بنسبة أكثر منها شهرة ، وهي « الجَوْزي » بالجيم .

و « الحَوْز » ، بفتح الحاء المهملة وسكون الواو : ثلاثة مواضع ، ذكرها ياقوت في معجم البلدان (٣ : ٣٦٢) ، والذهبي فى المشتبه (١٢٨ — ١٢٩) ، وهي : محلة بشرقي واسط ، ومكان بالكوفة ، ومحلة بِبَعْقُوبَا . وذكرا علماء ينسبون إليها .

فمن توافق الأسماء : أنه نُسب إلى المكان الذي بالكوفة : « الحسن بن علي بن زيد بن الهيثم الحَوْزي » . ذكر الذهبي وياقوت أن من الرواة عنه « أُبَيًّا النَّرْسي » . و « أُبَيٌّ النَّرسي » هذا : هو الحافظ محدث الكوفة أبو الغنائم محمد بن علي ميمون الكوفي المقرئ ، ولقبه « أُبَيّ » ، مات سنة ٥١٠ ، وترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤ : ٥٤ — ٥٦ . فشيخه « الحسن بن علي الحَوْزي » أقدم منه . ولولا ضبط هذه التواريخ لظننا أنه هو ناسخ هذا الجزء .

* * *

وعلى هـذا الجزء سماعات كثيرة ، بعضُها أكثره غير واضح ، لتأثر الكتابة بما يشبه البلل أو بِلَى الورق ، و بعضها واضح أكثرُهُ ، ضائع منه شيء من الكلمات أو السطور .

وأقدمها وأهمها سماعان على الحافظ شرف الدين السُّلمي المرسي :

أولها : في مجالس ، آخرها ، يوم الإثنين ١٦ رجب سنة ٦٤٤ ، « بالحرم الشريف تجاه الكعبة المعظمة » .

« على سيدنا وشيخنا ومفيدنا ، بقية المشايخ ، حجة الحفاظ ، فريد عصره ، الشيخ شرف الدين أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَمي المُرْسي[١] ، أمْتَعنا الله ببقائه . بحقّ سماعه من الإمام أبي رَوْح عبد العزيز بن محمد بن أبي الفضل البزاز الصوفي الهروي[٢] ، أنا أبو القٰسم تميم بن أبي سعيد بن أبي العباس الجرجاني[٣] » ، عن الحاكم أبي الحسن علي بن محمد البخاري[٤] ، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن هرون الزّوزني[٥] ، عن ابن حبان .

وكان هذا السماع « بقراءة الفقيه الإمام العالم الفاضل ، فقيه الحرم الشريف ، قطب الدين أبي بكر ، محمـد بن أحمد بن علي القسطلاّني[٦] ، وسَمِعَ الجميعَ ولدُه

---

(١) مضت ترجمة المرسي هذا في (ص ٢٥ في الهامشة رقم ١) .

(٢) مضت الإشارة إلى ترجمته أيضاً في (ص ٢٥ في الهامشة رقم ٢) .

(٣) وكذلك مضت الإشارة إلى ترجمته في (ص ٢٥ في الهامشة رقم ٣) .

(٤) هو الذي مضى في (ص ٢١ س ٢١) و (ص ٢٢ س ١١ ، ١٣ – ١٤) باسم « علي بن محمد البحاثي » ، وأخطأ كاتب السماع في تسميته باسم « البخاري » .

(٥) مضى ذكره أيضاً في (ص ٢١ س ٢٠) و (ص ٢٢ – ٢٣) .

(٦) هو الحافظ أبو بكر قطب الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أحمد بن ميمون القسطلاني ، أحد من جمع العلم والعمل ، والورع والهيبة . ولد بمكة سنة ٦١٤ ، وطلب منها إلى القاهرة ، فتولى بها مشيخة دار الحديث الكاملية . ومات ليلة ٢٨ محرم سنة ٦٨٦ ، ودفن بسفح المقطم . له ترجمة في تاريخ ابن كثير ١٣ : ٣١٠ ، والوافي بالوفيات ٢ : ١٣٢ – ١٣٥ ، وذيول تذكرة الحفاظ ٧٦ – ٨١ ، وطبقات الشافعية ٥ : ١٨ – ١٩ ، والشذرات : ٣٩٧ .

أبو المعالي محمد(١) ، وفتاه ياقوت »(٢) .

وقد أثبت كاتب السماع اسمه في آخره ، بعد ذكر أسماء السامعين على الشيخ ، بالعبارة التي تشعر أنه هو الكاتب ، فقال : « والعبد الفقير إلى الله ، أبو بكر بن يوسف بن أبي الفرج بن الزرّاد الحرّاني »(٣) .

وهذا السماع مكتوب في آخر المجلد .

وثانيهما : « في العشر الأول من شهر شعبان من سنة أربع وأربعين وستمائة [سنة ٦٤٤] ، بالحرم الشريف ، تجاه الكعبة المعظمة » .

« على شيخنا وسيدنا الإمام العلامة ، فريد عصره ، شرف الدين أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَمي المرسي ، متّعنا الله ببقائه » . ثم ذكر الإسناد السابق إلى ابن حبان(٤) .

وهذا القطب القسطلاني هو الكبير المتقدم ، وهو غير « شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن الخطيب القسطلاني » ، الصغير المتأخر ، شارح البخاري ، فإن هذا الأخير متأخر عن ذاك بدهر طويل ، ولد بمصر في ٢٢ ذي القعدة سنة ٨٥١ ، وتوفي بها ليلة الجمعة ٧ محرم سنة ٩٢٣ . وله ترجمة في الضوء اللامع ٢ : ١٠٣ – ١٠٤ ، ترجمه في حياته . والشذرات ٨ : ١٢١ – ١٢٣ ، وتاريخ ابن إياس ٥ : ١٥٤ من طبعة الإستانة ، والكواكب السائرة ١ : ١٢٦ – ١٢٧ ، والنور السافر ١١٣ – ١١٥ .

(١) أبو المعالي محمد بن القطب القسطلاني ، لقبه « أمين الدين » ، ترجم له الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة ٤ : ١٦٩ ، وذكر أنه ولد بمكة سنة ٦٣٥ ، قال : « وكان فاضلا في الحديث ، درس بالمظفرية بمكة ، ومات في أوائل سنة ٧٠٤ ، وقيل في : المحرم ، وقيل : في جمادى الأولى ، وهو ابن ٧٠ أو نحوها ، وقيل : عاش ٦٨ سنة » .

(٢) هذا كان غلاماً مملوكاً للقطب القسطلاني ، كما يفهم من هذا التعبير . ولكني لم أجد له ترجمة .

(٣) لم أجد ترجمة لأبي بكر هذا كاتب السماع .

(٤) وأخطأ كاتب هذا السماع أيضاً ، فذكر « البحاثي » باسم « البخاري » . إلا أن يكون « البحاثي » هذا أصله من « بخارا » ، فنسب إليها باسم « البخاري » .

وكان هذا السماع « بقراءة الفقيه الإمام العالم ، فقيه الحرم الشريف ، بدرالدين[١] أبي بكر ، محمد بن أحمد القسطلاني ، وسمع ولده أبو المعالي محمد ، وفتاه ياقوت » .

وأثبت كاتب هذا السماع اسمه أيضاً في آخر السماع ، وصرح بأنه كاتبه ، فقال : « والعبد الفقير عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي المعالي الكازَرُوني المكي[٢] ، والخَط له ، وسمع أخوه لأبويه علي ، مؤذن الحرم » .

* * *

وهذان السماعان ، كما تَرى ، متقاربي الوقت ، أحدهما في منتصف رجب ، والآخر في الثلث الأول من شعبان ، سنة ٦٤٤ . وكلاهما على شيخ واحد ، هو شرف الدين السُّلَمي المرسي .

وفي كل من السماعين أسماء كثيرة للسامعين على الشيخ شرف الدين ، يطول الكلام لو ذكرناها كلها . وأكثرهم لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من المراجع ، إلا ثلاثة رجال من المحدّثين .

أحدهم : « المحدّث الإمام ، صائن الدين ، أبو الحسن ، محمد بن الأنجب بن أبي عبدالله بن النعّال الصوفي » ، كما أثبت اسمه كاملاً في السماع الأول ، واختصره كاتب السماع الثاني ، فقال :

« والمحدّثون شيخنا صائن الدين أبو الحسن ، محمد بن الأنجب النعّال[٣] » .

واثنان أخوان : رضي الدين إبرهيم الطبري ، وأخوه صفي الدين أحمد . ذُكرا

---

(١) وهذا خطأ آخر لكاتب هذا السماع ، إذ جعل لقب القسطلاني « بدر الدين » ، مع أن لقبه « قطب الدين » ، بغير خلاف في ذلك . بل زاد خطأ من سرعة الكتابة ، فزاد قبل اللقب واو العطف ، فصار « وبدر الدين » !

(٢) وكذلك لم أجد ترجمة لعبد الله بن محمد كاتب هذا السماع .

(٣) له ترجمة في الشذرات ٥ : ٢٩٩ ، وفيها أنه ولد سنة ٥٧٥ ، وسمع من جده لأمه « هبة الله بن رمضان » ، وأنه توفي في شهر رجب سنة ٦٥٩ .

هكذا في السماع الأول : » وأحمد و إبرهيم ابنا محمد بن إبرهيم بن أبي بكر الطبري » ، و بنحو ذلك ذُكرا في السماع الثاني(١) .

وعن ذكر رضيّ الدين الطبري في ثبتي السماع على الشرف المرسي اتصل إسناد الكتاب بالأثبات التاريخية العظيمة ، إلى قطب الدين بن المكرم ، الذي قرئ عليه الجزآن الثاني والثالث ، اللذين بخط أحمد بن يحيى بن عساكر ، والسابق وصفُهما .

ثم مما يجدر التنويه به هنا ، أن كاتبي السماعين كليهما ، سمعا هذا المجلّد مرتين ، وأثبت كلّ منهما اسم الآخر في ثبت سماعه . فاسم كاتب السماع الثاني مثبت في السماع الأول ضمنَ السامعين ، هكذا : « والفقيه أبو المعالى عبد الله بن محمد بن عبد الله » . واسم كاتب السماع الأول مثبَت في السماع الثاني هكذا : « وناصح الدين أبو بكر بن يوسف بن أبي الفرج الحرّاني الزرّاد » .

* * *

وهذا السماعان ، على الشرف المرسي ، بقراءة القطب القسطلاني ، لخصهما أحمد بن يحيى بن عساكر ، وأثبت ملخصهما بخطه نقلاً عن الأصل الذي نقل عنه .

فأثبت ملخص السماع الأول في (ص ٤٤ من المجلد الثاني) بعد أن قال في (ص ٤٣) : آخر المجلد الثاني من كتاب التقاسيم والأنواع ، من تجزئه سبعة أجزاء ، هي النسخة المسموعة بمكة شرفها الله تعالى . يتلوه إن شاء الله تعالى : القسم الثاني من أقسام السنن ، وهي النواهي » .

---

(١) أما رضي الدين الطبري ، فقد سبقت ترجمته (في الهامشة رقم ١ ص ٢٤) ، وفيها أنه ولد بمكة سنة ٦٣٦ .

وأما أخوه أحمد ، فهو « صفي الدين أحمد بن إبرهيم بن أبي بكر الطبري » ، ولد سنة ٦٣٣ ، ومات في شوال سنة ٧١٤ . ترجم له الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة ١ : ٢٤١ .

وقد كان سماع صفي الدين أحمد إذ ذاك ، في الحادية عشرة من عمره ، وسماع أخيه رضي الدين إبرهيم ، في الثامنة من عمره . وعن ذلك ذكرهما كاتبا السماعين باسميهما دون لقب أو كنية .

ثم ذكر نحو السماع الأول الذي أشرنا إليه ، وذكر فيه أنه « بقراءة الإمام الفاضل الورع ، فقيه الحرم الشريف ، قطب الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن علي القسطلاني ، وسمع ولده أبو المعالي محمد ، وفتاه ياقوت ، وكاتب الطبقة أبو بكر بن يوسف بن أبي الفرج بن الزراد الحراني ، وصح في مجالس ، آخرها يوم الأربعاء السابعَ عِشْرِي [أي ٢٧] شهر الله المحرم رجب ، سنة أربع وأربعين وستمائة ، بالحرم الشريف ، تجاه الكعبة المعظمة » .

ثم نقل في (ص ٢٥٩) من المجلد نفسه « آخر المجلد الثالث » من الأصل الذي ينقل منه ، ثم أثبت ملخّص السماع الثاني ، بنحو ما أشرنا إليه ، وذكر فيه أنه « في العشر الأول من شهر شعبان ، من سنة أربع وأربعين وستمائة ، بالحرم الشريف تجاه الكعبة المعظمة . . . وسمع كاتب الطبقة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي المعالي الكازروني المكي . ومن خطّه نقَل مختَصِراً أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر » .

ثم أثبت في (ص ٣٧٦ من المجلد الثالث) ، عند انتهاء (القسم الثالث ، وهو الإباحات) أنه « آخر المجلد الخامس من مجلدات الأصل ، وهي سبعٌ . أعانَ الله تعالى على تمامها » . ثم أثبت في أول الصفحة التالية (ص ٣٧٧) ملخّص سماع شبيه بهذين السماعين . بدأه بقوله : « الحمد لله وحده . شاهدت في أصله المنقول منه ، ما ملخصه : سمع » إلخ . ثم لم يذكر اسم كاتب السماع الذي لخّصه ، ولكنه بعد أن ذكر من السامعين : « وأحمد وإبرهيم ابنا محمد بن إبرهيم ، ويحيي بن حمدان ، بنو أبي بكر الطبري ، المكيّون » : اختصر باقي أسماء السامعين ، وقال : « وذكر جماعةً . وذلك بقراءة الإمام فقيه الحرم ، قطب الدين أبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني ، وولده محمد . وصحَّ وثبَتَ في مجالس ، آخرها منتصف شعبان من سنة أربع وأربعين وستمائة ، بالحرم الشريف تجاه الكعبة المعظمة » .

ولعلي أستطيع أن أرجح أن هذا ملخص من السماع الثاني الذي بخط عبد الله

بن محمد الكازروني ، والذي كان في العشر الأول من شهر شعبان ، لتقارب تاريخيهما من جهة . ولذكر « يحيى بن حمدان بن أبي بكر الطبري » هذا في الملخص ، فقد ذكره كاتب السماع الثاني ، وأخطأ في اسمه كعادته في الغلط في الأسماء ، فسماه « يحيى بن أحمد » . خصوصاً وقد لاحظتُ أن أحمد بن يحيى بن عساكر حريص على الدقة في تصحيح الأسماء التي يخطئ فيها كاتبو السماعات .

ومن البديهيّ الذي لا يحتاج إلى بيان ، أن النسخة التي نقل منها أحمد بن عساكر هذين المجلدين . ولخّص السماعات المكتوبة عليها ، هي غير النسخة التي منها المجلد الذى جاءتني صورته من الإستانة ، والتي أتحدث الآن في صفتها . فإن نسختنا هذه مقسّمة إلى ٤ مجلدات ، كما نص ناسخها « الحسن بن علي بن الحَوْزي » في أول هذا المجلد أنه (الثالث) ، وفى آخره أنه « يتلوه في الجزء الرابع ، وهو آخر الكتاب : القسْم الرابع ، وهو الإباحات » . وأما النسخة التي كان ينقل منها أحمد بن عساكر ، فإن تقسيمها مختلف عن هذه النسخة وعن النسخة التي كتبها هو . فإنه صرّح مرتين بأن الأصل الذي ينقل منه في ٧ مجلدات .

والظاهر لي أنه كان في مجالس السماع على الشرف المرسي نسخ متعددة بأيدي بعض السامعين ، غير الأصل الذي كان للشيخ نفسه بداهة . وأن هذه النسخَ كانت مختلفة التجزئة ، تحقق لنا منها نسختان ، إحداهما في ٤ مجلدات ، وهي التي عندنا صورة مجلد منها ، والأخرى في ٧ مجلدات ، وهي التي كان ينقل منها أحمد بن عساكر . وأن كاتبي السماعين : أبا بكر بن يوسف الزراد وعبد الله بن محمد الكازروني ، كتبا مجالس السماع في كثير من النسخ ، منها على التحقيق نسخة « ابن الحَوْزي » ، والنسخة التي نقل منها أحمد بن عساكر . فكان كل منهما يكتب ثبت السماع لأصحاب النسخ في آخر كل جزء من أجزائها ، على اختلاف تجزئتها . لأن كتابة السماعات لا يتقنها إلا الأقلون من أهل العلم ، المتخصصون فيها ، العارفون بها . فما كل صاحب نسخة يحسن أن يكتب لنفسه ثبت السماع . يعرف هذا من لقي العناء في دراسته والتحقق به .

ولعلي أستطيع يوماً مّا ، إن طال بي العمر ، أن أدرس هذه السماعات التي على هذه النسخ ، دراسة وافية ، وأحققها على ما يبلغ إليه جهدي ، لتكون نموذجاً يُحتذَى في مثل هذه الدراسات الدقيقة ، إن شاء الله ، و بعونه تعالى وتوفيقه .

* * *

و بعد : فإن هذا المجلد النفيس الذي أَصِفُ ، والذي هو بخط الحوزي ، لم يأتنا بقسم آخر من الكتاب ، كتاب ابن حبان . بل هو مكرر أثناء المجلدين السابقين اللذين بخط أحمد بن عساكر .

فإن أوله بعد العنوان : « ذِكْرُ أُمّ حَرَامٍ بنت مِلْحَانَ ، رضي الله عنها » . وهذا يوافق منتصف (ص ٤٣٤ من المجلد الثاني) من نسخة أحمد بن عساكر ، أي في ظهر الورقة (٢١٨) منه . و يبقى منه (٦ صفحات ونصف) . ثم ينتهي مجلد الحَوْزي في آخر (ص ٣٧٦ من المجلد الثالث) من نسخة أحمد بن عساكر . أي في ظهر الورقة (١٨٨) منه . يخرج منها صفحة واحدة هي عنوان المجلد الثالث . فيكون في هذا الجزء (٣٨١ صفحة ونصف صفحة) من نسخة أحمد بن عساكر ، أي نحو (١٩٢) ورقة منها . في حين أن عدد أوراقه ٢٥٨ ورقة . وذلك لأن نسخة الحوزي خطها نسخيّ واضح كبير ، ونسخة أحمد بن عساكر خطها معتاد ضيّق .

والمشاهدة في النماذج المصورة ، التي ستراها عقب هذه المقدمة ، من كتابة النسختين ، أكثر بياناً و إيضاحاً من الوصف .

صفـةُ

نسخة الإحسان

هي نسخة جيدة متقنة ، يمكن الثقةُ بها والاطمئنانُ إليها . موجودة بدار الـكتب المصرية ، تحت رقم (٣٥ حديث) ، في ٩ مجلدات . من الأول إلى السادس ، ثم الثامن والتاسع . ثم مجلد من نسخة أخرى يكمل النقص الذي بين السادس والثامن ، وكتب عليه أنه « الجزء الرابع » . وكان في الفهرس القديم لدار الـكتب موضوعاً تحت رقم (٧١٥ حديث) . ثم عُدِل عن ذلك في الفهرس الجديد ، وأدخل ضمن النسخة الأولى ، واعتبر أنه الجزء السابع الناقص ، لأنه يدخل فيه الناقص كله ، وإن كان أكبرَ حجماً من أجزاء تلك النسخة ، يكاد يكون ضعف كل جزء منها ، لأن الستة الأجزاء من النسخة الأولى استوعبت الثلاثةَ الأجزاء وبعض الرابع من هذه النسخة .

وهذه الأجزاء كلها من خطوط القرن الثامن ، ولـكن ليس عليها تاريخ كتابتها ولا اسم ناسخها ، إلا في الجزء (الرابع) الذي اعتُبر (السابعَ) ، فإن ناسخه ذكر اسمه ، وهو « يوسف بن علي بن محمد ، المعروف بصلاح السعودي » .

وأكاد أثق بأن المجلدات الثمانية — عدا الجزء الرابع المكمل بدلاً من السابع — هنّ من نسخة المؤلف « الأمير علاء الدين الفارسي » نفسه ، وأنهنّ لَسْنَ بخطه ، بل بخط أحد الناسخين .

ذلك لأني أجد مواضع كثيرة مضروباً عليها فيها بخط رفيع خفيف ، بعضُها أحاديثُ كاملة ، وبعضُها أبوابٌ كاملة ، تكون نحو صفحة في بعض الأحيان ،

يكتب الكاتب هذا الشيء ثم يضرب عليه ، بعد تمامه أحياناً ، وقبل تمامه أحياناً . مما أظنّ معه أنه كان ينقل من مسوّدة المؤلف ، ولعله بإشارته و إشرافه ، ثم ينبهه المؤلف إلى خطئه في النقل ، أو يعدل عن هذا الترتيب الذي كان في المسوّدة إلى خير منه وأحسَن في رأيه ونظره . ولا أستطيع أن أقتنع بأن هذا التصرف من أغلاط الناسخين ، فإن أغلاط الناسخين تكون من نوع غير هذا . وسأشير إلى هذه الإصلاحات في مواضعها ، إن شاء الله . ولعل دراستَها تفصيلاً تؤيد هذا الذي رجحتُه أو تنقضُه .

وعدد أوراق هذه المجلدات التسعة على التوالي ، كما أثبت في الفهرس القديم لدار الكتب (ج ١ ص ٢٥٩) هي : ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠١ ، ٢٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٨٧ ، ٢٦٣ ، ٣٠٢ ، ٢٧٤ .

وعلى كل مجلد من المجلدات الثمانية الأصلية ، صيغة وقف ليست بذات شأن من الوجهة التاريخية ، ولا من الوجهة العلمية . وقفها « عبد الباسط بن خليل الشافعي » ، في شهر شوال سنة ١١١٣ . وجعل مقرها « بالخزانة السعيدة ، بالخانقاه التي أنشأها المشار إليه ، بخط الكافوري ، بالقرب من حمّام سكر » .

ترجمة ابن حِبّان

الحافظ

صاحب الصحيح

— ٣٥٤[(١)]

لابن حبانَ تراجمُ حافلةٌ في مصادر التاريخ المعتمدة ، واستيعابُها يطول به الكلام .

وقد ترجم له الأمير علاء الدين الفارسي ، في مقدمة هذا الكتاب (الإحسان) ، ترجمةً متوسطة . أرى أنها كافية ، مع الإشارة إلى مصادر ترجمته التي وصلتْ إليّ .

فأوسعُ ترجمةٍ رأيتُها ، ترجمتُه في معجم البلدان لياقوت ، في مادة « بُسْت » ، البلد الذي ينسب إليه « ابن حبان البُسْتِي » ، (٢ : ١٧١ — ١٧٨) . وترجم له أيضاً : الحافظ الذهبي في تذكرة الحفّاظ (٣ : ١٢٥ — ١٢٩) . وفي الميزان (٣ : ٣٩) . والحافظ ابن كثير في تاريخه (١١ : ٢٥٩) . والسمعاني في الأنساب (الورقة ٨٠) . وابن الأثير في اللباب (١ : ١٢٢—١٢٣) . وفي التاريخ (٨ : ٢٠٣) . والحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٥ : ١١٢ — ١١٥) . والصلاح الصَّفَدي في الوافي بالوَفَيَات (٢ : ٣١٧ — ٣١٨) . وابن السبكي في طبقات الشافعية (٢ : ١٤١—١٤٣) . وابن تَغْري بَرْدِي في النجوم الزاهرة (٣ : ٣٤٢—٣٤٣) . وابن العِمَاد في شَذَرات الذهب (٣ : ١٦) .

---

(١) لم أجد نصاً في تاريخ مولده . إلا قولهم أنه مات في عشر الثمانين . وأكثر مايريدون بهذا أنه قارب أن يبلغ عمره ٨٠ سنة . فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٢٨٠ ، أو فيما يقاربها .

ترجمة

الأمير علاء الدين الفارسي[1]

مؤلف « الإحسان »

٦٧٥ — ٧٣٩

هو الأمير علاء الدين أبو الحسن ، علي بن بَلَبَانَ بن عبد الله ، الفارسي ، المصريّ ، الحنفي ، الفقيه النحويّ المحدّث . كان من أوحد المتبحّرين أصولاً وفروعاً ، عديم النظير ، فقيد المَثيل .

ولد سنة ٦٧٥ . وأخذ الفقه عن الفخر بن التركماني ، وشمس الدين أبي العباس أحمد السروجي . وقرأ النحو على أبي حَيّان . والأصول على العلاء القَوْنَوِي . وسمع الحديثَ من الحافظ الدمياطي ، ومحمد بن علي بن ساعد ، وبهاء الدين بن عساكر ، وغيرهم . وقال الحافظ الذهبي في المعجم المختصّ : « سمع بقراءتي من البهاء بن عساكر . وكان تركيًّا عالـمًا وقوراً » . وقال الذهبي أيضًا : « كان جيّد الفهم ، حسن المذاكرة ، مليح الشكل ، وافر الجلالة » . وقال الحافظ ابن حجر : « صحب أرغون النائب . وعظمتْ منزلته في أيام المظفّر بيبرس . . . وكان قد عُيّن مرةً للقضاء ، لسكونه وعلمه وتَصَوُّنه » .

---

(١) مصادر الترجمة :
الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المصري ، ولد سنة ٦٩٦ ، وتوفي سنة ٧٧٥ ، طبعة حيدرآباد بالهند سنة ١٣٣٢ . (١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥) .
الدرر الكامنة ، الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣ : ٣٢) .
السلوك ، للمقريزي (٢/٢/٤٧٠) .
النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية (٩ : ٣٢١) .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (ص ٣٣١) .
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، السيوطي ، طبعة مصر سنة ١٢٩٩ (١ : ٢٦٧) .
الفوائد البهية في طبقات الحنفية ، العلامة محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، طبعة مصر سنة ١٣٢٤ (ص ١١٨) .

ووصفه معاصره ، ابنُ أبي الوفاء القرشي ، وهو من طبقة تلاميذه ، بأنه « الأمير الفقيه الإمام . تفقّه على السروجي وغيره ، كقاضي القضاة القونوي الشافعي ، ورشيد الدين بن المعلم ، ونجم الدين بن إسحق الحلبي . وأَفتَى ، وحصَّل من الكتب جملةً ، وجمع وأفاد » .

وقال أيضًا : « رتَّب التقاسيم والأنواع ، لابن حبان . ورتّب الطبراني ترتيبًا حسنًا على أبواب الفقه » .

وقال الحافظ ابن حجر : « رتَّب صحيح ابن حبان ، ومعجم الطبراني الكبير ، بإشارة القطب الحلبي » .

وتوفي الأمير علاء الدين ، « بمنزله على شاطئ نيل مصر ، في ٩ شوال سنة (٧٣٩) تسع وثلاثين وسبعمائة . ودفن بتربته خارج باب النصر » ، كما قال ابن أبي الوفاء القرشي .

وأطبقت مصادر ترجمته كلها ، على أن وفاته كانت في سنة ٧٣٩ ، حتى الكتب المؤرخة على السنين ، ذُكرتْ وفاتُه فيها في وفيات تلك السنة .

ولكن أخطأ السيوطي في حسن المحاضرة ، فأرخ وفاته سنة ٧٣١ ، قال : « مات بالقاهرة ، في شوال سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة » . وقد ظننتُ باديء ذي بدء أن هذا خطأ طابع أو ناسخ ، خصوصًا وأن السيوطي نفسه أرخه في بغية الوعاة « سنة تسعة وثلاثين وسبعمائة » . إلاّ أنه رجّح عندي أن الخطأ سهو من السيوطي أن العلاّمة اللكنوي حكى عنه الروايتين ، وعقّب عليه بالتصحيح ، فلم يكن الخطأ خاصًّا بالنسخ التي طُبع عنها حسن المحاضرة ، كما هو واضح .

رحمهم الله جميعًا وإيّانا ، وتجاوز عنّا وعنهم . والحمد لله رب العالمين ؟

كتب

أحمد محمد شاكر

عفا الله عنه

بمنه

الأربعاء ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧١
٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

هٰذه سَبيلي أدْعُو إلى ٱلله
على بَصِيرَةٍ أنَا ومَن اتبعَنِي

الإحسان
في تقريب
صحيح ابن حبّان
للأمير علاء الدين الفارسي

بتحقيق

أحمد محمد شاكر

١

رموز النسخ المخطوطة

من صحيح ابن حبـان
وكتاب الإحسان

(م) القطعة الأولى من صحيح ابن حبان ، المصورة من دار الكتب المصرية ، وفيها المقدمة .

(ع) الجزءان ٢ ، ٣ من صحيح ابن حبان ، بخط أحمد بن يحيي بن عساكر سنة ٧٣٩، المصوّران من الأستانة .

(سـ) الجزء ٣ من صحيح ابن حبان ، بخط الحسن بن علي بن الحوزي سنة٦٠١ ، المصوّر من الأستانة .

(ح) كتاب « الإحسان » للأمير علاء الدين الفـارسي ، المصوّر عن دار الكتب المصرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر بخير ٤/١

الحمد لله على ما علَّمَ من البيان ، وألهم من التِّبْيان ، وتَمَّمَ من الجُود . . . [و](1) الإحسان .

والصلاةُ والسلامُ الأَتمَّانِ الأَكْملانِ ، [على](1) سيد ولد عَدْنَانَ ، المبعوثِ بأكمل الأديان ، المنعوت [في](1) التوراة والإنجيل والفُرقانِ ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ، صلاةً دائمةً ما كَرَّ الجديدان ، وعُبِدَ الرحمن .

وبعد : فإن من أجمع المصنَّفات في الأخبار النبوية ، وأنفع المؤلَّفات في الآثار المحمَّدية ، كتابُ (التقاسيم والأنواع)(2) للشيخ الإمام ، حَسَنَةِ الأيام ، حافظِ زمانه ، وضابطِ أَوَانه ، مَعْدِنِ الإتقانِ ، أبي حاتم محمد بن حِبَّانَ ، التميمي البُسْتِيّ ، شَكَرَ اللهُ مَسْعَاه ، وجعل الجنةَ مثواه ، فإنه لم يُنْسَجْ له على مِنْوال ، في جمع سُنَن الحرام والحلال . لكنَّه لبديع صُنْعه ، ومَنيع وَضْعه ، قد عَزَّ جانبُه ، فكَثُرَ مُجَانِبُه ، وتعسَّر اقتناصُ شوَاردِه ، فتعذَّر الاقتباسُ من فوايده ومَوَارِده . ٥/١

فرأيتُ أن أتسبَّب لتقريبه ، وأتقرَّب إلى الله بتهذيبه وترتيبه ، وأُسَهِّلَه على طُلاَّبه ، بوضع كل حديثٍ في بابه ، الذي هو أولى به . ليؤُمَّه مَن هَجَره ، ويقدِّمه من

(1) مكان البياض كلمة غير واضحة في ح لتأكل الورق ، ولعله « وتمم من الجود والفضل والإحسان » . وكذلك مكان كلمتي [على] و [في] .

(2) عرفنا مما مضى في المقدمة ، أن « صحيح ابن حبان » اشتهر عند المحدثين باسم « التقاسيم والأنواع » ، وأن اسمه الكامل الذي سماه به مؤلفه ، هو « المسند الصحيح ، على التقاسيم والأنواع ، من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقليها » .

أهمله وأخَّره . وشرعتُ فيه معترفاً بأن البِضَاعةَ مُزْجاةٌ ، وأن لَّا حول ولا قوة إلا بالله . فحَصَّلْتُه في أَيْسَر مُدَّة ، وجعلتُه عمدةً للطَّلَبَة وعُدَّة . فأصبح بحمد الله موجوداً بعد أن كان كالعَدَم ، مقصوداً كنارٍ على أَرْفَع عَلَم ، معدوداً بفضل الله من أكمل النِّعَم . قد فُتِحَتْ سماءُ يُسْرِه ، فصارتْ أبواباً ، وزُحْزِحَتْ جبالُ عُسْرِه ، فكانتْ سَرَاباً . وقُرِنَ كلُّ صِنْفٍ بصِنْفِه ، فَآضَتْ أَزْواجاً ، وكلٌّ تِلْوٍ بإِلْفِهِ ، فضَاءتْ سِرَاجاً وهَّاجاً . وسَمَّيْتُه :

(الإحسان ، في تقريب صحيح ابن حِبَّان)

والله أسألُ أن يجعله زاداً لحُسْنِ المصير إليه ، وعَتَاداً ليُمْنِ القُدوم عليه . إنه بكل جميلٍ كَفيلٌ ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

* * *

وهأنا أذكرُ مقدمةً تشتمل على ثلاثة فصولٍ :

ص ١-٥٤ الأول : في ذكر ترجمته ، ليُعْرَفَ قدرُ جلالته .

ص ٥٥ والفصل الثاني : في نَصّ خُطبته ، وما نَصَّ عليه في غُرَّة ديباجتــه وخاتِمته ، لِيُعْلَمَ مَضْمُونُ قَرَارِه ، ومكنونُ مَصُونِه وأسراره .

والفصل الثالث : في ذكر ما رُتِّب عليه هذا الكتاب ، من الكُتُب والفصول والأبواب . قصداً لتكميل التهذيب ، وتسهيل التقريب .

الفصل الأول

أقول وبالله التوفيق :

هو الإمام العالم الفاضل المُتْقن ، المحقّق الحافظ العلاّمة ، محمد بن حِبَّانَ بن أحمد بن حِبَّان — بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة فيهما — بن مُعَاذ بن مَعْبَد — بالباء الموحَّدة — بن سَعِيد بن سَهِيد — بفتح السين المهملة وكسر الهاء[(١)] — ويقال : ابن مَعْبَد بن هَدِيَّة — بفتح الهاء وكسر الدال وتشديد الياء آخر الحروف[(٢)] — بن مُرَّة بن سعد بن يَزِيد بن مُرَّة بن زيد بن عبد الله بن دَارِم

---

(١) هكذا ضبطه الأمير علاء الدين الفارسي ، وكذلك ضبطه الحافظ الذهبي في المشتبه (ص ٣٠٦) قال : « وبمهملة مفتوحة : سهيد ، في نسب أبي حاتم بن حبان » . وفي هامش المشتبه نقلا عن هامش إحدى نسخه المخطوطة ما نصه : « قال شيخنا العلامة الحافظ أبو العباس بن حجي : رأيته بخط أبي عامر العبدري بالمنقوطة ، هكذا : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد ، ونقله من كتاب غنجار » . ووقع كذلك « شهيد » بالشين المعجمة في عامة الكتب التي ترجمت لابن حبان ، ولكنها نسخ مطبوعة ، لانكاد نثق بضبط شيء منها عن غير نص صريح ، إلا معجم البلدان ، فإنه ثبت في ترجمته في مادة « بست » : « شهيد » بالمعجمة ، في طبعة الخانجي بمصر ، وفي طبعة أوربة ، وفي قطعة مخطوطة صحيحة ، هى الجزء الثاني منه ، مصورة عن أصل بالإستانة ، وهذه القطعة مصححة متقنة ، كتبت سنة ٧٠٤ ، وعليها خط العلامة الكبير صلاح الدين الصفدي ، أنه قرأها . فهذه القطعة نستطيع أن نطمئن إلى ما ثبت فيها ، وهي تؤيد ما نقله الحافظ أبو العباس بن حجي . ولكنا نرى — مع هذا — أن النص على الضبط بالكتابة ، من الحافظ الذهبي ، ثم الأمير علاء الدين الفارسي ، أوثق وأحكم ، إن شاء الله .

(٢) وهكذا ضبطه الحافظ الذهبي في المشتبه (ص ٥٣٩ — ٥٤٠) قال : « ومن أجداد أبي حاتم بن حبان : هدية بن مرة ، من تميم » . وفي معجم البلدان ، في النسخة المخطوطة والمطبوعتين : « هدبة » ، وضبط فيها بالقلم بضمة فوق الهاء وسكون فوق الدال المهملة ونقط الباء بنقطة واحدة . وكذلك رسم في كثير من مصادر ترجمته . ولكن ضبط الحافظ الذهبي ، وجعله في رسم « هدية » بفتح الهاء وتشديد الياء التحتية ، ثم تفرقته بينه وبين الرسم الآخر ، حيث قال في آخر المادة : « وبموحدة : هدبة بن خالد وآخرون » ، مع توثيقه وتوكيده بضبط الأمير علاء الدين هنا بالكتابة — : كل هذا أوثق عندنا وأحكم وأرجح . بل هو الصواب ، إن شاء الله .

بن مَلِك بن حَنْظَـلَة بن مَلِك بن زيدِ مَنَاةَ بن تَميم بن مُرٍّ[١] بن أُدِّ بن طابخَة بن ألْياسِ[٢] بن مُضَر بن نِزار بن مَعَدِّ بن عَدْنَان ، أبو حاتم التَّميميّ البُسْـتِيّ ، القاضي ، أحدُ الأئمَّة الرَّحَّالين والمصَنِّفين .

٧/١ ذَكَره الحاكمُ أبو عبد الله[٣] ، فقال : من أوْعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ ، من عُقَلاء الرجال . وكان قَدِم نَيْسَابُورَ ، فسمع بها من عبد الله بن شِيرُوَيْةَ . ثم إنه دخل العراق ، فأكْثَرَ عن أبي خليفة القاضي وأقرانه ، وبالأَهْوَازِ ، وبالمَوْصِل ، وبالجَزِيرةَ ، وبالشَّأم ، وبمصر ، وبالحجاز . وكَتَبَ بِهَرَاةَ ، ومَرْوَ ، وبُخَارَا[٤] .

---

(١) « مر » : بضم الميم وتشديد الراء . ووقع في ع هنا – كتاب الإحسان – « بشر » ، واضحة الخط والنقط ؛ وهو خطأ صرف ، لا يحتمل أي تصويب . فإنه مخالف للثابت في جميع مصادر الترجمة أولا ، ومخالف لعمود النسب المعروف في كتب التاريخ وكتب الأنساب . انظر الاشتقاق لابن دريد (ص ١٢٣) ، وجمهرة الأنساب لابن حزم (ص ١٩٥ س ١٨ وما بعده ، وص ١٩٦ س ١٤ وما بعده) ، ونسب عدنان للمبرد (ص ٦) ، والإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص ٧٦) ، وطرف الأصحاب في معرفة الأنساب للسلطان الملك الأشرف عمر بن يوسف بن رسول (ص ١٥) ومعجم قبائل العرب (ص ١٢٦ – ١٣٣) والمراجع التي أشار إليها في آخر المادة .

(٢) يخطىء كثير من الناس ، فيقرأ هذا الاسم في عمود النسب « إلياس » بكسر الهمزة في أوله ، على اسم « النبي إلياس » عليه السلام ، وهو اسم أعجمي ممنوع من الصرف . أما هذا الاسم « الياس بن مضر » فإنه اسم عربي مصروف ، تهمز ألفه الثانية التي قبل السين ، على الأصل ، أو تحذف تسهيلا وتخفيفاً ، أما ألفه الأولى فإنها موصولة ، إذ هي الألف واللام اللتان للتعريف . قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٠) : « ابن الياس ، يمكن أن يكون اشتقاق "الياس" من قولهم : يئس ييئس يأساً ، ثم أدخلوا على "اليأس" الألف واللام ، ويمكن أن يكون من قولهم : رجل أليس من قوم ليس ، أي شجاع ، وهو غاية ما يوصف به الشجاع . هذا لمن يهمز "اليأس" . والتفسير الأول أحب إلي » . وذهب ابن الأنباري إلى أنه بكسر أوله ، ورد عليه ذلك السهيلي في الروض الأنف (١ : ٧) قال : « والذي قاله غير ابن الأنباري أصح ، وهو أنه "اليأس" سمي بضد الرجاء ، واللام فيه للتعريف ، والهمزة همزة وصل ، وقاله قاسم بن ثابت في الدلائل ، وأنشد أبياتاً شواهد » ، ثم ذكر السهيلي بعض هذه الشواهد .

(٣) هو الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ، الحافظ ، المتوفى سنة ٤٠٥ . صاحب (المستدرك على الصحيحين) ، وهو تلميذ ابن حبان .

(٤) « بخارا » : بلد مشهور معروف من بلاد العجم ، فيما وراء النهر ، وهو بلد « البخاري محمد بن إسمعيل » صاحب الصحيح . وقد اشتهر كتابة هذا الاسم بالياء « بخارى » ، وجرى به أقلام

ورَحَل إلى عُمر بن محمد بن بُجَيْر ، وأكْثَرَ منه . ورَوَىٰ عن الحسن بن سُفْيَنَ ، وأبي يَعْلَىٰ المَوْصِلِي .

ثم صَنَّف ، فخَرَج له من النصنيف في الحديث ما لم يُسْبَقْ إليه . ووَلِيَ القضاءَ بسَمَرْقَنْدَ وغيرِها من المُدُن بخُرَاسَانَ . ثم وَرَدَ نَيْسَابور[(١)] سنةَ أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وخرج إلى القضاء إلى نَسَا وغيرِها . وانْصَرَف إلينا سنةَ سبع وثلاثين ، فأقام بنَيْسابور ، وبَنَىٰ الخَانِقَاه . وسمع من خلقٍ كثيرٍ[(٢)] .

رَوَىٰ عنه الحاكمُ أبو عبد الله ، وأبو علي منصورُ بن عبد الله بن خَالِد الهَرَوِيّ ، وأبو بكر عبد الله [بن] محمد بن إبرهيم بن سلم[(٣)] ، وأبو بكر محمد بن أحمد بن

الكتاب والناسخين . ولكنه ثبت هنا في مخطوطة كتاب الإحسان مرسوماً بالألف ، وهو الراجح عندي . فقد رسم بها في معجم البلدان ، في الجزء المخطوط الذي عليه خط الصلاح الصفدي ، وفي طبعة أوربة ، ولكن طابعه في مصر – رحمه الله – غير الرسم فجعله بالياء . وكذلك رسم بالألف في المشتبه للذهبي (ص ٥١٩ س ٨) ، والأنساب للسمعاني (ورقة ٦٨) ، واللباب لابن الأثير (١ : ١٠١) . وهو المطابق للقواعد الصحيحة في الرسم . بل إن صاحب القاموس غلا في ذلك ، فجعل اسم « بخاراء » بالمد ، وقال : « ويقصر » ، قال الزبيدي شارحه (٣ : ٣٢) : « وهو المشهور الراجح [أي القصر] ، وبه جزم غير واحد من الحفاظ ، وأنكروا المد » . ورجح العلامة الشيخ نصر الهوريني في المطالع النصرية (ص ١٢٣ – ١٢٤) أن الأسماء الأعجمية ، سوى الذي عربته العرب ، كموسى وعيسى ، تكتب بالألف ولو تجاوزت ثلاثة أحرف ، وضرب لذلك أمثلة ، ثم استثنى «بخاري» ، ورسمها بالياء ؛ ولا أدري من أين جاء بهذا الاستثناء ؟

(١) هنا بهامش ح ما نصه : « استملى عليه الحاكم في هذه المدة » . يعني أن الحاكم أبا عبد الله سمع أحاديث إملاء من ابن حبان في ذلك الوقت حين وروده نيسابور . والحاكم ولد سنة ٣٢١ ، وطلب الحديث من الصغر باعتناء أبيه وخاله ، وبدأ سماع الحديث سنة ٣٣٠ ، ومات سنة ٤٠٥ عن ٨٤ سنة ، رحمه الله .

(٢) كلام الحاكم هذا نقله الذهبي في تذكرة الحفاظ ، في ترجمة ابن حبان ، بنحوه ، بشيء من الاختصار ٣ : ١٢٦ .

(٣) هكذا رسم في ح دون ضبط ، وسقط من الاسم لفظ [بن] ، وهو ضروري في النسب . ولم أعرف هذا الشيخ ولا شيئاً عنه .

٨/١ عبد الله النُّوقَاني[١] ، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن علي بن رزق السِّجِسْتَاني ،
وأبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الزُّوزَني .

وقال أبو سعدٍ عبد الرحمن بن أحمد الإدريسي : أبو حاتم البُسْتِي كان من فقهاء الناس ، وحُفّاظ الآثار ، المشهورين في الأمصار والأقطار ، عالماً بالطبّ والنجوم وفنون العلوم ، ألَّف المُسْنَد الصحيح ، والتاريخ ، والضعفاء ، والكُتُبَ المشهورة في كل فنّ ، وفقَّه الناسَ بسَمَرْقَنْدَ ، ثم تَحَوَّل إلى بُسْتَ . ذكره عبد الغنيّ بن سعيد في « البستي » .

وذكره الخطيب[٢] ، وقال : وكان ثقة ثَبْتاً فاضلاً فَهِماً .

وذكره الأمير في « حِبَّان » بكسر الحاء المهملة .

وَلِيَ القضاء بسمرقند ، وكان من الحفّاظ الأَثْبات .

توفي بسِجِسْتَانَ ، ليلةَ الجمعة لثمانِ ليالٍ بَقِينَ من شوّال ، سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . وقيل : بِبُسْتَ ، في داره ، التي هي اليومَ مدرسةٌ لأصحابه ، ومَسْكنٌ
٩/١ للغُرباء الذين يقيمون بها من أهل الحديث . والمتفقهة منهم ، ولهم جِراياتٌ يستنفقونَها ، وفيها خِزَانَةُ كُتُبٍ .

---

(١) « النوقاني » : بضم النون وبالقاف وآخره تاء مثناة ، قال ياقوت في معجم البلدان : « محلة بسجستان ، وأهل سجستان يقولون : نوها ، فعربت كما ترى » . وثبت في ح بنقطة واحدة ، أي بنون بدل التاء ، وهو خطأ . بل قد أخطأ الأمير علاء الدين في كنية هذا الشيخ ونسبه ، إذ قال : « وأبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله » ، وصوابه « أبو عمر محمد بن أحمد بن سليمان بن أيوب بن غيلة » ، ترجمه ياقوت في معجم الأدباء (٦ : ٣٢٤ – ٣٢٥) ، وقال : « وهو والد عمر وعثمان ، وصاحب التصانيف المشهورة » ، وسرد في ترجمته أسماء بعض شيوخه ، ومنهم « الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحافظ ، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي » . وذكره الذهبي في المشتبه (ص ٣٤) قال : « بنون مضمومة ومثناة : النوقاتي ، نسبة إلى نوقات ، قرية من سجستان ، منها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان السجزي النوقاتي الحافظ » .

(٢) يدل هذا على أن لابن حبان ترجمة في تاريخ بغداد ، وهو قد دخلها وسمع بها ، ولكن لم نجد له ترجمة فيه . والظاهر أنها سقطت من النسخ المخطوطة التي طبع عنها تاريخ بغداد .

الفصل الثاني[١]

قال رحمه الله[٢] :

الحمد لله المستحقّ الحمدَ لآلآئه . المتوحّدِ بعزّه وكبريائه . القريبِ من خَلْقه في أعلا علوّه[٣] . البعيد منهم في أدْنَى دُنُوّه[٤] . العالم بكَنِين مَكْنُون النَّجْوى . والمطَّلع على أفكار السّر وأخْفَى ، وما اسْتَجَنَّ تحت عناصر الثَّرَى ، وما جال فيه خواطرُ الوَرَى . الذي ابتَدع الأشياءَ بقدرته ، وذَرأ الأنامَ بمشيئته ، من غير أصلٍ عليه افتُعِل ، ولا رسمٍ مرسوم امْتُثِلَ . ثم جَعل العقولَ مَسْلَكاً لذوي الحِجَى ، ومَلْجَأً في مسالك أولي النُّهَى . وجعل أسبابَ الوصول ، إلى كيفية العقول ، ما شقَّ لهم من الأسماع والأبصار ، والتكلُّف للبحث والاعتبار . فأَحْكَمَ لطيفَ ١٠/١ ما دَبَّر ، وأتْقَنَ جميعَ ما قَدَّر . ثم فضَّل بأنواع الخِطاب ، أهلَ التمييز والألباب . ثم اختارَ طائفةً لصفوته ، وهداهم لزومَ طاعته ، من اتّباع سُبُل الأبرار ، في لزوم السنن والآثار . فزيَّن قلوبَهم بالإيمان ، وأنطَقَ ألْسِنَتَهم بالبيان ، من كَشْف أعلام

(١) هذا الفصل هو خطبة ابن حبان في أصل كتابه ، وهو كتاب « المسند الصحيح ، على التقاسيم والأنواع ، من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقليها » . وهو الذي اشتُهر بين أهل العلم بالحديث وغيرهم باسم « التقاسيم والأنواع » ، وباسم « صحيح ابن حبان » ، وهو الذي رتّبه الأمير علاء الدين الفارسي في هذا الكتاب « الإحسان » .

وسنقابل النص الذي أثبته المؤلف علاء الدين الفارسي هنا ، على النص الذي في الجزء الأول من كتاب ابن حبان ، الذي صورناه عن نسخة دار الكتب المصرية ، ونثبت الخلاف بينهما ، محافظين ما اجتهدنا على ما في نسخة « الإحسان » ، إلا أن يكون خطأ ، فنثبت النص الآخر ، مع التنبيه على ذلك ، إن شاء الله .

(٢) في م : « بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين . قال الشيخ الإمام العلامة ، قدوة الحفاظ ، أوحد النقاد ، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ، برد الله مضجعه ، وأثابه الجنة » .

(٣) الأجود في رسم « أعلى » أن ترسم بالياء ، ولكنها رسمت هنا في م ع بالألف .

(٤) وكذلك « أدنى » ، وقد رسمت في م بالألف ، وفي ع بالياء .

دينه ، واتّباع سنن نبيّه [صلى الله عليه وسلم[1]] ، بالدُّؤُب[2] في الرِّحَل والأسفار ، وفِراق الأهل والأوطار ، في جَمْع السنن ورفض الأهواء ، والتفقُّه فيها بترك الآرآء . فتَجَرَّدَ القومُ للحديث وطلبوه ، ورحلوا فيه وكتبوه ، وسألوا عنه وأَحْكَمُوه ، وذَاكروا به ونَشَروه ، وتفقّهوا فيه وأَصَّلُوه ، وفرَّعوا عليه وبَذَلُوه ، وبيَّنوا
١١/١ المُرْسَلَ من المتَّصِل ، والموقوفَ من المنفصل ، والناسخَ من المنسوخ ، والمحكَمَ من المفسوخ ، والمفسَّرَ من المُجْمَل ، والمستعمَلَ من المُهْمَل . والمختصَر من المُتَقَصَّى[1] ، والملزوقَ من المُتَفَصَّى[3] ، والعُمومَ من الخُصوص ، والدليلَ من المنصوص ، والمُبَاحَ من المَزْجُور ، والغريبَ من المشهور ، والفَرْضَ من الإرشاد ، والحَتْم من الإبعاد ، والعُـدولَ من المجروحين[4] ، والضعفاء من المتروكين ، وكيفيّة المعمول ، والكشفَ عن المجهول[5] ، وما حُرِّف عن المَخْزُول ، وقُلب من المَنْحُول[6] ، من مُخَايَل التدليس[7] ، وما فيه من التلبيس . حتى حَفِظ اللهُ بهم الدينَ ، على المسلمين ، وصانه عن ثَلْب القَادِحين . وجَعَلهم عند التنازع أيمة الهُدَى[8] ، وفي النوازل مصابيحَ الدُّجَى . فهم ورثةُ الأنبياء ، ومَأْنَسُ الأصفياء ، ومَلْجَأُ الأتقياء ، ومركزُ الأولياء .

---

(١) الزيادة من م .

(٢) يقال : « دأب دأباً » بسكون الهمزة ، و « دأباً » بفتحها ، و « دؤوبا » بضم الدال والهمزة ومدها ، فهو « دئب » بفتح الدال وكسر الهمزة ، أي جد وتعب .

(٣) « المتقصى » و « المتفصى » رسمتا في م بالألف ، وفي ع بالياء .

(٤) في م : « المحدثين » ، وفي ع : « المجروحين » ، وهي الأجود عندنا .

(٥) في م : « المجعول » ، وهي نسخة أيضاً ثابتة بهامش ع .

(٦) في م « أقلب » . وكلاهما صحيح ، يقال : « قلبه يقلبه كأقلبه : حوله » ، كما هو نص القاموس .

(٧) في م « مخاتل » ، وما هنا هو الثابت في ع مضبوطاً بفتحة فوق الياء .

(٨) « أيمة » بقلب الهمزة الثانية ياء : هو الأكثر والأفصح . قال الأزهري : « أكثر القراء قرؤا : أيمة الكفر . بهمزة واحدة . وقرأ بعضهم : أئمة ، بهمزتين . قال : وكل ذلك جائز » . وأما ابن سيدة فقد رجح تسهيل الهمزة ياء ، وقال : « وكذلك قراءة أهل الكوفة : أئمة ، بهمزتين — : شاذ ، لا يقاس عليه » . انظر لسان العرب ١٤ : ٢٩٠ .

فلله الحمد على قَدَرِه وقضائه، وتفضُّلِه بعطائه، وبِرِّه ونَعْمائه، ومَنِّه بآلائه.

وأشهد أن لا إله إلا الذي بهدايته سَعِدَ مَن اهتدى، وبتأييده رَشَدَ من اتَّعظ وارْعَوى، وبخِذْلانه ضَلَّ من زَلَّ وغَوى، وحادَ عن الطريقة المُثْلَى. ١٢/١

وأشهد أن محمداً عبدُه المصطفى، ورسولُه المرتضى. بعثه إليه داعياً(١)، وإلى جِنانه هادياً. فصلى الله عليه، وأزْلَفه في الحشر لديه، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، أجمعين.

* * *

أمَّا بَعْدُ: فإن الله جل وعلا انتخب محمداً صلى الله عليه وسلم لنفسه وليًّا، وبعثه إلى خلقه نبيًّا، لِيَدْعُوَ الخلقَ من عِبادة الأَشْيَاء إلى عبادته، ومن اتّباعِ السُّبُلِ إلى لزوم طاعته. حيثُ كان الخلقُ في جاهليَّةٍ جَهْلاء، وعصبيَّةٍ مَضِلَّةٍ(٢) عمياء، يَهيمون في الفتن حَيارَى، ويَخُوضون في الأهواء سُكارَى، يتردَّدُون في بحار الضلالة، ويجولون في أودية الجَهالة، شريفُهم مَغْرور، ووضيعُهم مقهور. فبعثه [اللهُ](٣) إلى خلقه رسولاً، وجعله إلى جِنانه دليلاً.

فبلَّغ صلى الله عليه وسلم عنه رسالاتِه، وبيَّن المرادَ عن آياتِه. وأمر بكَسْرِ الأصنام، ودَحْضِ الأَزْلام. حتى أَسْفَرَ الحقُّ عن مَحْضِه، وأَبْدَى الليلُ عن صُبْحه، وانْحَطَّ به أعلامُ الشِّقاق، وانْهَشَم به بَيْضَةُ النِّفاق. ١٣/١

وإن في لزوم سُنَّته تمامَ السلامة، وجِماعَ الكرامة. لا تَطْفَأُ سُرُجُها(٤)، ولا تَدْحَضُ حُجَجُها. مَنْ لَزِمها عُصِمَ، ومن خالفها نَدِم. إذْ هي الحِصْنُ الحَصِين، والرُّكْنُ الرَّكين، الذي بَانَ فَضْلُه، ومَتُن حَبْلُه. مَن تَمَسَّكَ به سَادَ،

---

(١) في م «بعثه الله داعياً». وما هنا هو الذي في ح.

(٢) «مضلة»: بفتح الميم مع فتح الضاد المعجمة وكسرها. يقال «أرض مضلة» بفتح الضاد وكسرها: أي يضل فيها ولا يهتدى فيها للطريق. وكذلك قالوا «فتنة مضلة»، أي تضل الناس.

(٣) لفظ الجلالة لم يذكر في م وهو ثابت في ح.

(٤) «طفئت النار تطفأ»: من باب «تعب»، و«أطفأتها أنا».

ومن رامَ خلافَه بادَ. فالمتعلّقون به أهلُ السعادة في الآجل، والمَغْبُوطُون بين الأنام في العاجل.

وإني لمّا رأيتُ الأخبارَ طُرُقُها كَثُرَتْ، ومعرفةَ الناس بالصحيح منها قَلَّتْ، لاشتغالهم بكِتْبَةِ[١] الموضوعات، وحفظ الخَطَإِ والمَقْلوبات، حتى صار الخبرُ الصحيحُ مهجوراً لا يُكتب، والمُنْكَرُ المقلوبُ عزيزاً يُسْتَغْرب. وأن مَن جمع السُّنَنَ من الأئمة [المَاضِين][٢] المَرْضِيِّين، وتكلّم عليها من أهل الفقه والدين[٣] —: أمعنوا في ذكر الطُّرُق للأخْبار، وأكثروا من تكرار المُعاد للآثار، قصداً منهم لتحصيل[٤] الألفاظ، على من رام حفظها من الحفّاظ. فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلم على ما في الكتاب، وتركِ المقتبسِ التحصيلَ[٥] للخِطَاب. ١٤/١
فتَدَبَّرْتُ الصِّحَاحَ، لِأُسَهِّلَ حفظَهَا على المتعلّمين، وأَمعنتُ الفكر فيها، لئلاّ يصعُبَ وَعْيُها على المقتبسين.

فرأيتها تنقسمُ خمسةَ أقسام متساوية، متَّفقةَ التقسيم غيرَ مُتَنَافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله عبادَه بها.

والثاني: النواهي التي نَهَى [الله][٦] عبادَه عنها.

والثالث: إخبارُه عمَّا احْتِيجَ إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أُبيحَ ارتكابُها.

(١) «كتبة»: بكسر الكاف وسكون التاء، وهو الثابت في ح. وفي م «كتب» وهو بفتح الكاف مع سكون التاء أيضاً. وكلاهما صحيح، يقال «كتب كتباً»، من باب «قتل»، و«كتبة» و«كتاباً» أيضاً، فهذه ثلاثة مصادر، والاسم «الكتابة».

(٢) كلمة [الماضين] زيادة من م، وكتب فوقها فيه بين السطور حرف خ علامة أنها نسخة.

(٣) في م «في الدين»، وهي نسخة بهامش ح.

(٤) في م «لتجهيز»، وفي نسخة بهامش ح «لتخضير»، والمعاني فيها متقاربة كلها.

(٥) في م «التحصير»، وما هنا أجود وأوضح.

(٦) لفظ الجلالة لم يذكر في م، وهو ثابت في ح.

والخامس : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها .

ثم رأيتُ كل قسمٍ منها يتنوّع أنواعاً كثيرة ، ومن كل نوع تُنْتَزَعُ(١) علومٌ خطيرة ، ليس يَعْقِلُها إلاّ العالِمون ، الذين هم في العلم راسخون . دونَ من اشتغل في الأصول بالقياس المَنْكُوس ، وأَمْعَنَ في الفروع بالرأْي المنحوس(٢) .

* * *

وإنّا(٣) نُمْلِي كلَّ قسم بما فيه من الأنواع ، وكلَّ نوع بما فيه من الاختراع ، الذي لا يخفى تَخْصِيرُه على ذوي الحِجَى ، ولا تَتَعَذّرُ(٤) كيفيتُه على أولى النُّهى . ١٥/١

ونبدأُ منه بأنواع تراجم الكتاب . ثم نُملي الأخبارَ بألفاظ الخِطاب . بأشهرها إسناداً ، وأوثقها عِماداً . من غير وجودِ قَطْعٍ في سَنَدِها ، ولا ثُبُوت جرح في ناقليها(٥) . لأنَّ الاقتصار على أَتَمّ المتون أَوْلَى ، والاعتبارَ بأشهر الأسانيد أَحْرَى ، من الخوض في تخريج التكرار ، وإنْ آل أمرُه إلى صحيح الاعتبار .

واللهُ الموفِّق لما قصدنا بالإتمام ، وإياه نسألُ الثباتَ على السُّنَّة والإسلام ، وبه نتعوَّذ من البِدَع والآثام ، والسببِ المُوجبِ للانتقام . إنه المُعين لأوليائه ١٦/١ على أسباب الخيرات ، والموفّق لهم سلوكَ أنواع الطاعات . وإليه الرغبةُ في تيسير ما أَرَدْنا ، وتسهيل ما أَوْمَأْنا . إنه جوادٌ كريم . رؤوفٌ رحيم .

---

(١) هذا هو الذي في م ، وهو أجود . وفي ع « تتنوع » .

(٢) كان ابن حبان — رحمه الله — من المتمسكين بالسنة ، العاملين بها ، الذابين عنها ، وكان رحمه الله يشجب الرأي والهوى ، وينكر على من اتبعهما أشد الإنكار . وسيتبين ذلك أقوى بيان ، من كتابه هذا ، إن شاء الله .

(٣) في م « وإنما » ، وهي نسخة بهامش ع .

(٤) في م « ولا يتعذر » .

(٥) في ع « ناقلها » .

القسم الأول من أقسام السنن
وهو الأوامر

[قال أبو حاتم رضي الله عنه][1] :

تدبرتُ خطابَ الأوامر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، لاستكشاف ما طَواه في جوامع كَلِمِهِ . فرأيتُها تدُور على مائة نوع وعشرة أنواع . يجب على كل مُنْتَحِلٍ للسنن أن يعرف فُصُولها ، وكلِّ منسوبٍ إلى العلم أن يَقِفَ على جَوَامعها . لئلا يَضَع السنن إلا في مواضعها ، ولا يُزِيلَها عن موضع القَصْد في سَنَنِها .

١٧/١ (١) فأمّا النوع الأول من أنواع الأوامر : فهو لفظ الأمر الذي هو فَرْضٌ على المخاطَبين كافةً ، في جميع الأحوال ، وفي كل الأوقات ، حتى لا يَسَعَ أحداً منهم الخروجُ منه بحالٍ .

(٢) النوع الثاني : ألفاظُ الوعد التي مُرَادُها الأوامرُ باستعمال تلك الأشياء .

(٣) النوع الثالث : لفظُ الأمر الذي أمر به المخاطبون في بعض الأحوال ، لا الكلِّ .

(٤) النوع الرابع : لفظ الأمر الذي أمر به بعضُ المخاطَبين في بعض الأحوال ، لا الكلِّ .

(٥) النوع الخامس : الأمر بالشيء الذي قامت الدِّلالةُ من خبرٍ ثاني[2] على فرضيّته ، وعارضَه بعضُ فعله ووافقَه البعضُ .

(٦) النوع السادس : لفظُ الأمر الذي قامت الدِّلالةُ من خبر ثانٍ على

---

(١) هذه الزيادة ثابتة في ح ، ولم تذكر في م .

(٢) هكذا في م ح « ثاني » ، بإثبات الياء ، وهو جائز صحيح ، خلافاً لمن ظن غير ذلك . وأصلحت الكلمة في ح لتقرأ « ثان » بحذف الياء . والظاهر أنه تصرف من الناسخ أو من بعض قارئي النسخة .

فرضيته ، قد يَسَعُ تركُ ذلك الأمرِ المفروضِ عند وجود عشرِ خصالٍ معلومةٍ . فمتى وُجد خَصْلَةٌ من هذه الخِصال العَشْرِ ، كان الأمرُ باستعمال ذلك الشيء جائزاً تركُه . ومتى عُدِم هذه الخصالُ العَشْرُ ، كان الأمرُ باستعمال ذلك الشيء واجباً .

(٧) النوع السابع : الأمرُ بثلٰثةِ[١] أشياءَ مَقْرونةٍ في اللفظ : الأولُ منها : فرضٌ يشتمل على أجزاءٍ وشُعَبٍ تختلفُ أحوالُ المخاطَبين فيها . والثاني وَرَدَ بلفظ العموم ، ١٨/١
والمرادُ منه استعمالُه في بعض الأحوال ، لأن رَدَّهُ فرضٌ على الكفاية . والثالث : أمرُ نَدْبٍ وإرشادٍ .

(٨) النوع الثامن : الأمرُ بثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في اللفظ : الأولُ منها : فرضٌ على المخاطَبين في بعض الأحوال . والثاني : فرضٌ على المخاطَبين في جميع الأحوال . والثالث : أمرُ إباحةٍ لا حَتْمٍ .

(٩) النوع التاسع : الأمر بثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : أحدُها : فرضٌ على جميع المخاطَبين في جميع الأحوال . والثاني والثالث : أمرُ ندبٍ وإرشادٍ ، لا فريضةٍ وإيجابٍ .

(١٠) النوع العاشر : الأمرُ بشيئَيْن مقرونَيْن في اللفظ : أحدهما : فرضٌ على بعض المخاطَبين على الكِفَايَة . والثاني : أمرُ إباحةٍ لا حَتْمٍ .

(١١) النوع الحادي عَشَر : الأمر بثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في اللفظ : الأول منها : فرضٌ على المخاطَبين في بعض الأحوال . والثاني فرض على بعض المخاطَبين في بعض الأحوال . والثالث : فرض على المخاطَبين في جميع الأوقات .

(١٢) النوع الثاني عشر : الأمر بأربعة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : الأول منها : فرض على جميع المخاطَبين في كل الأوقات . والثاني : فرض على المخاطَبين ١٩/١

---

(١) كلمة « ثلاثة » رسمت في م ع دون ألف ، على الرسم القديم .

في بعض الأحوال . والثالث : فرض على بعض المخاطبين في بعض الأوقات . والرابع : وَرَدَ بلفظ العُموم ، وله تخْصيصانِ اثنان من خَبَرَيْن آخَرَيْن .

(١٣) النوع الثالثَ عَشَر : الأمرُ بأربعة أشياء مقرونةٍ في الذكر : الأول منها : فرض على جميع المخاطبين في كل الأوقات . والثاني : فرض على المخاطبين في بعض الأحوال . والثالث : فرض على بعض المخاطبين في بعض الأحوال . والرابع : أمرُ تأديبٍ وإرشادٍ ، أُمِرَ به المخاطَب إلاّ عند وجودِ علّةٍ معلومةٍ وخِصَالٍ معدودةٍ .

(١٤) النوع الرابعَ عَشَر : الأمر بالشيء الواحد للشخصَيْن المُتَبايِنَيْن ، والمرادُ منه أحدُهما ، لا كلاهما[1] .

(١٥) النوع الخامسَ عَشَر : الأمرُ الذي أُمِر [به][2] إنسانٌ بعينه في شيء معلوم ، لا يجوز لأحدٍ بعدَه استعمالُ ذلك الفعل إلى يوم القيامة ، وإنْ كان ذلك الشيء معلوماً يُوجَدُ .

(١٦) النوع السادس عَشَر : الأمرُ بفعلٍ عند وجود سببٍ لعلّةٍ معلومةٍ ، وعندَ ٢٠
عَدَم ذلك السببِ الأمرُ بفعلٍ ثانٍ[3] لعلةٍ معلومةٍ ، خلافِ تلك العلة المعلومة التي ١
من أجلها أُمر بالأمر الأوّل .

(١٧) النوع السابعَ عَشَر : الأمرُ بأشياء معلومةٍ قد كُرِّرَ بذكرِ الأمر بشيء من تلك الأشياء المأمورِ بها على سبيل التأكيد .

(١٨) النوع الثامن عَشَر : الأمرُ باستعمال شيءٍ بإضمارِ سببٍ ، لا يجوزُ استعمالُ ذلك الشيء إلا باعتقاد ذلك السببِ المُضْمَرِ في نفس الخطاب .

---

(١) « كلاهما » ، رسمت في م « كليهما » .

(٢) كلمة [به] لم تذكر في م ، وكتبت في ع محشورة في السطر ، كأنها زيادة من الناسخ .

(٣) رسم في م « ثاني » بالياء .

(١٩) النوع التاسعَ عَشَر : الأمرُ بالشيء الذي أُمر على سبيل الحَتْم ، مُرَادُه استعمالُ ذلك الشيء مع الزَّجْر عن ضِدّه .

(٢٠) النوع العشرون : الأمرُ بالشيء الذي أُمر به المخاطَبون في بعض الأحوال عند وقتَيْن معلومَيْن على سبيل الفرض والإيجاب ، قد دلَّ فعلُه على أن المأمورَ به في أحد الوقتَيْن المعلومَيْن غيرُ فرضٍ ، وبَقِيَ حكمُ الوقت الثاني على حالته .

(٢١) النوع الحادي والعشرون : ألفاظُ إعْلَامٍ ، مُرادُها الأوامرُ التي هي المفسِّرةُ لِمُجْمَلِ الخطاب في الكتاب .

(٢٢) النوع الثاني والعشرون : لفظةُ أَمْر بشيء ، تشتمل على أجزاء وشُعَب ، ٢١ / ١
فما كان من تلك الأجزاء والشُّعَب بالإجماع أنه ليس بفرضٍ فهو[1] نَفْلٌ ، وما لم يَدُلَّ الإجماعُ ولا الخبرُ على نَفْلِيَّته فهو حَتْمٌ ، لا يجوزُ تركُه بحالٍ .

(٢٣) النوع الثالث والعشرون : الأوامر التي وردتْ بألفاظٍ مُجْمَلةٍ ، تفسيرُ تلك الجُمَلِ في أخبارٍ أُخَرَ .

(٢٤) النوع الرابع والعشرون : الأوامر التي وردتْ بألفاظٍ مجملةٍ مختصرة ، ذُكر بعضُها[2] في أخبار أُخَر .

(٢٥) النوع الخامس والعشرون : الأمر بالشيء الذي بيانُ كيفيته في أفعاله صلى الله عليه وسلم .

(٢٦) النوع السادس والعشرون : الأمر بشيئَيْن متضَادَّين على سبيل النَّدْب ، خُيِّرَ المأمورُ بينهما ، حتى إنه لَيَفْعَلُ ما شاءَ من الأمرَيْن المأمورِ بهما ، والقصدُ فيه الزجرُ عن شيء ثالثٍ .

---

(١) في ح « هو » بدون الفاء ، وأثبتنا ما في م .

(٢) في م « نقيضها » .

(٢٧) النوع السابع والعشرون : الأمر بشيئين مَقْرُونَيْن في الذِّكر : المرادُ من أحدهما الحَتْمُ والإيجابُ ، مع إضمار شرطٍ فيه قد قُرِنَ به ، حتى لا يكونَ الأمرُ بذلك الشيء إلا مقروناً بذلك الشرط الذي هو المضمَر في نفس الخطاب . والآخر :
أمر إيجابٍ على ظاهره ، يشتمل على الزَّجْر عن ضِدّه . ٢٢/١

(٢٨) النوع الثامن والعشرون : لفظ الأمر الذي ظاهرُه مستقلٌّ بنفسه ، وله تخصيصان اثنان : أحدهما من خبرٍ ثاني[١] ، والآخر من الإجماع ، [و][٢] قد يُستعملُ الخبرُ مرةً على عمومه ، وتارةً يُخَصُّ بخبرٍ ثاني[١] ، وأخرى يُخَصُّ بالإجماع .

(٢٩) النوع التاسع والعشرون : الأمر بشيئين مقرونَيْن في الذِّكر ، خُيِّرَ المأمورُ به بينهما ، حتى إنه لَمُوَسَّعٌ[٣] عليه أن يفعل أَيَّما[٤] شاء منهما .

(٣٠) النوع الثلاثون : الأمر الذي ورد بلفظ البَدَل ، حتى لا يجوزَ استعمالُه إلا عند عدم السبيل إلى الفرض الأوّل .

(٣١) النوع الحادي والثلاثون : لَفْظَةُ أمرٍ بفعلٍ من أجل سببٍ مُضْمَرٍ في الخطاب ، فمتى كان السببُ المضمر الذي من أجله أُمر بذلك الفعل معلوماً يُعْلَمُ[٥] كان الأمرُ به واجباً ، وقد عُدِمَ علمُ ذلك السببِ بعد قَطْع الوَحْي ، فغيرُ جائزٍ استعمالُ ذلك الفعل لأحدٍ إلى يوم القيامة[٦] .

(٣٢) النوع الثاني والثلاثون : الأمر باستعمال فعلٍ عند عدم شيئَيْن معلومَيْن ،
فمتى عُدم الشيئانِ اللذانِ ذُكِرَا في ظاهر الخطاب ، كان استعمالُ ذلك الفعل مباحاً ٢٣/١

---

(١) رسمت في ح في الموضعين « ثان » بدون الياء .

(٢) حرف الواو زيادة من ح .

(٣) في ح « موسع » بدون اللام .

(٤) في ح « أيهما » .

(٥) « يعلم » الياء واضحة النقط في م بنقطتين ، وفي ح « بعلم » .

(٦) رسمت في م على الكتبة الأولى : « القيمة » .

للمسلمين كافة ، ومتى كان أحدُ ذَيْنِكَ[١] الشيئين موجوداً[٢] ، كان استعمال ذلك الفعل منهيًّا عنه بعضُ الناس . وقد يُباح استعمالُ ذلك الفعل تارةً لمن وُجد فيه الشيئانِ اللذانِ وَصَفْتُهما ، كما زُجر عن استعماله تارةً أخرى من وُجدَا فيه .

(٣٣) النوع الثالث والثلاثون : الأمر بإعادة فعلٍ قَصَد المُؤَدِّي لذلك الفعلِ أداءَه ، فأَتَى[٣] به على غير الشرط الذي أُمر به .

(٣٤) النوع الرابع والثلاثون : الأمر بشيئَيْن مقرونَيْن في الذِكر عند حدوث سبب[٤] : أحدُهما : معلومٌ يُستعمل على كيفيته ، والآخرُ : بيان كيفيته في فعله وأمْرِه .

(٣٥) النوع الخامس والثلاثون : الأمر بالشيء الذي أُمِر [به][٥] بلفظ الإيجاب والحَتْم ، وقد قامت الدِّلالةُ من خبرٍ ثانٍ[٦] على أنه سُنَّةٌ[٧] ، والقصدُ فيه علةٌ معلومةٌ ، أُمر من أجلها هذا الأمرُ المأمورُ به .

(٣٦) النوع السادس والثلاثون : الأمر بالشيء الذي كان محظوراً فأُبيح[٨] ، ثم نُهِيَ عنه ، ثم أُبيح ، ثم نُهِيَ عنه ، فهو محرَّم إلى يوم القيامة .

(٣٧) النوع السابع والثلاثون : الأمر الذي خُيِّرَ المأمورُ به بين ثلاثةِ أشياءَ مقرونةٍ في الذكر ، عند عدم القدرة على كل واحدٍ منها ، حتى يكونَ المُفتَرَضُ ٢٤/١

---

(١) في م «ذلك» ، وهو لحن ، إذ الإشارة إلى اثنين .

(٢) «موجوداً» رسمت في م بدون ألف . وهو جائز ، على لغة من يقف على المنصوب بالسكون ، كالوقف على المرفوع والمجرور . انظر شرحنا على كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي ، في الأرقام التي أشرنا إليها في (ص ٦٦١ من فهارسه) .

(٣) «أتى» رسمت في م «أتا» بالألف .

(٤) في ح «شيئين» بدل «سبب» ، وأثبتنا ما في م ، وهو الصواب .

(٥) كلمة [به] زيادة من م ، لم تذكر في ح .

(٦) رسمت في م «ثاني» .

(٧) في م «على ندبيته» . وفي نسخة بهامش ح «على ندبه» .

(٨) في ح «فأبيح به» ، وكلمة «به» ليست في م ، وزيادتها خطأ .

عليه عند العجز عن الأوّل له أن يؤدِّيَ الثاني ، وعند العجز عن الثاني له أن يؤدّي الثالث .

(٣٨) النوع الثامن والثلاثون : لفظ الأمر الذي خُيِّرَ المأمورُ به بين أمرين بلفظ التخيير على سبيل الحَتْم والإيجاب ، حتى يكونَ المفتَرَضُ عليه له أن يؤدّي أيَّما[١] شاء منهما .

(٣٩) النوع التاسع والثلاثون : لفظ الأمر الذي خُيِّرَ المـأمورُ به بين أشياء محصورةٍ من عددٍ معلوم ، حتى لا يكونَ له تَعَدّي ما خُيِّرَ فيه إلى ما هو أكثرُ منه من العَدَد .

(٤٠) النوع الأربعون : الأمر الذي هو فرضٌ خُيِّرَ المأمور به بين ثلاثة أشياء ، حتى يكونَ المفترضُ عليه له أن يؤدِّي أيَّما شاءَ من الأشياء الثَّلث .

(٤١) النوع الحادي والأربعون : الأمر بالشيء الذي خُيِّرَ المأمور به في أدائه بين صفاتٍ ذَوَاتِ عددٍ ، ثم نُدِبَ إلى الأخذ منها بأَيْسَرِها عليه .

(٤٢) النوع الثاني والأربعون : الأمر الذي خُيِّرَ المأمورُ به في أدائه بين صفاتٍ أربع ، حتى يكونَ المأمورُ به له أن يؤدّي ذلك الفعلَ بأيِّ صفةٍ من تلك الصفاتِ الأَرْبَع شاء ، والقصدُ فيه النَّدْبُ والإرشاد . ٢٥ / ١

(٤٣) النوع الثالث والأربعون : الأمر الذي هو مقرونٌ بشرطٍ ، فمتى كان ذلك الشرطُ موجوداً كان[٢] الأمر واجباً ، ومتى عُدم ذلك الشرطُ بطَلَ ذلك الأمرُ .

(٤٤) النوع الرابع والأربعون : الأمر بفعل مقرونٍ بشرطٍ ، حكمُ ذلك الفعلِ على الإيجاب ، وسبيلُ الشرطِ على الإرشاد .

---

(١) في ع « أيهما » بدل « أيما » .

(٢) في م « لكان » ، وما في ع أجود أو أصح .

(٤٥) النوع الخامس والأربعون : الأمر الذي أُمِر بإضمارِ شرطٍ في ظاهر الخطاب ، فمتى كان ذلك الشرطُ المضمَرُ موجوداً كان الأمر واجباً ، ومتى عُدم ذلك الشرطُ جاز استعمالُ ضدِّ ذلك الأمر .

(٤٦) النوع السادس والأربعون : الأمر بشيئَيْن مقرونَيْن في الذكر : أحدهما : فرضٌ ، قامت الدِّلالةُ من خبرٍ ثانٍ على فرضيّته . والآخر : نفلٌ ، دلَّ الإجماعُ على نفليّته .

(٤٧) النوع السابع والأربعون : الأمر : بشيئين مقرونَيْن في الذكر : أحدهما : أُريد[1] به التعليم . والآخر : أَمْرُ إباحةٍ لا حَتْمٍ .

(٤٨) النوع الثامن والأربعون : الأمر بثلاثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : أحدها : فرضٌ على جميع المخاطَبين في كل الأوقات . والثاني : فرضٌ على بعض المخاطبين في بعض الأحوال . والثالث : له تخصيصانِ اثنانِ من خَبَرَيْن آخرَيْن ، حتى لا يجوزَ استعمالُه على عموم ما وردَ الخبرُ فيه إلاّ بأحد التخصيصين اللذَيْن ذكرتُهما . ٢٦ / ١

(٤٩) النوع التاسع والأربعون : الأمر بثلاثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : المرادُ من اللفظتَيْن الأُوليَيْن : أمرُ فضيلةٍ وإرشاد ، والثالث : أمر إباحةٍ لا حَتْمٍ .

(٥٠) النوع الخمسون : الأمر بثلاثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : الأول منها : فرضٌ لا يجوز تركه ، والثاني والثالث : أَمرَا[2] لعلةٍ معلومةٍ ، مرادُها[3] النَّدب والإرشاد .

(٥١) النوع الحادي والخمسون : الأمر بأربعة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : الأول والثالث : أمْرَا نَدبٍ وإرشاد ، والثاني : قُرِن بشرطٍ ، فالفعلُ المشار إليه في نفسه نفلٌ ، والشرطُ الذي قُرِن به فرضٌ ، والرابع : أمر إباحةٍ لا حَتْمٍ .

---

(١) في ع « أراد » ، وأثبتنا ما في م .

(٢) في ع « أمران » ، ولكن النون محشورة بين الحروف ، فرجحنا إثبات ما في م .

(٣) في ع « مرادهما » .

(٥٢) النوع الثاني والخمسون : الأمر بالشيء يُذكَر تَعْقِيبَ شيءٍ ماضٍ ، والمراد منه بِدايَتَهُ ، فأُطلق الأمرُ بلفظ التعقيبِ ، والقصدُ منه البدايةُ ، لعدم ذلك التعقيب إلا بتلك البداية .

(٥٣) النوع الثالث والخمسون : الأمر بفعلٍ في أوقاتٍ معلومةٍ ، من أجل سببٍ معلوم ، فمتى صادف المرء ذلك السببَ في أحد الأوقات المذكورة ، سقَط عنه ذلك في سائرها ، وإن كان ذلك أَمْرَ نَدْبٍ وإرشاد . ٢٧/٩

(٥٤) النوع الرابع والخمسون : الأمر بفعلٍ مقرونٍ بصفة مُعَيَّنٍ عليها ، يجوز استعمالُ ذلك الفعل بغير تلك الصفة التي قُرنت به .

(٥٥) النوع الخامس والخمسون : الأمر بأشياء من أجل عللٍ مضمرَةٍ في نفس الخطاب ، لم تُبَيَّنْ كيفيتُها في ظواهر الأخبار .

(٥٦) النوع السادس والخمسون : الأمر بخمسة أشياء مقرونةٍ في الذكر : الأول منها : بلفظ العموم ، والمراد منه الخاصُّ . والثاني والثالث : لكلِ واحدٍ منهما تخصيصانِ اثنانِ ، كلُّ واحد منهما من سنَّة ثانيةٍ[1] . والرابع : قُصد به بعضُ المخاطَبين في بعض الأحوال . والخامس : فرضٌ على الكفاية ، إذا قام به البعضُ سقَط عن الآخرين فرضُه .

(٥٧) النوع السابع والخمسون : الأمر بستة أشياء مقرونةٍ في اللفظ : الثلاثةُ الأُوَلُ : فرضٌ على المخاطبين في بعض الأحوال . والثلاثةُ الأُخَرُ : فرضٌ على المخاطبين في كل الأحوال .

(٥٨) النوع الثامن والخمسون : الأمر بسبعة أشياء مقرونةٍ في الذكر : الأول والثاني منها : أمرا ندبٍ وإرشادٍ . والثالث والرابع : أُطْلِقَا بلفظ العموم ، والمرادُ منه ٢٧/١

(١) في ح « ثابتة » . وما هنا هو الذي في م ، وهو أجود وأصح .

البعضُ لا الـكلُّ. والخامس والسابع : أمرا حَتْمٍ وإيجابٍ في الوقت دونَ الوقت . والسادس : أَمِرَ باستعماله على العموم ، والمرادُ منه استعمالُه مع المسلمين دونَ غيرهم .

(٥٩) النوع التاسع والخمسون : الأمر بفعلٍ عند وجود شيئَيْن معلومَيْن، والمرادُ منه أحدُهما لا كلاهما[1] ، لعدم اجتماعهما معاً في السبب الذي من أجله أُمر بذلك الفعل .

(٦٠) النوع الستون : الأمر بترك طاعةٍ لِتفرُّد المَرْء بإتيانها من غير إردافِ ما يشبهها أو تقديم مثلِها .

(٦١) النوع الحادي والستون : الأمر بشيئَيْن مقرونَيْن في الذكر : أحدهما : فرضٌ لا يَسَعُ رفضُه ، والثاني : مرادُه التغليظُ والتشديد ، دونَ الحكم .

(٦٢) النوع الثاني والستون : لفظةُ أمرٍ قُرِنَ بزَجْرٍ عن ترك استعمال شيء ، قد قُرِنَ إباحتُه بشرطَيْن معلومَيْن ، ثم قُرن أحدُ الشرطين بشرطٍ ثالثٍ ، حتى لا يباحَ ذلك الفعلُ إلا بهذه الشرائط المذكورة .

(٦٣) النوع الثالث والستون : الأمر بالشيء الذي مرادُه التحذير مما يُتوَقَّعُ في المُتعقَّب ، مما خَطَر عليه .

(٦٤) النوع الرابع والستون : الأمر بالشيء الذي مرادُه الزجرُ عن سبب ذلك ٢٩/١ الشيء المأمورِ به .

(٦٥) النوع الخامس والستون : الأمر بالشيء الذي خَرَجَ مَخْرَجَ الخُصُوص ، والمرادُ منه إيجابُه على بعض المسلمين ، إذا كان فيهم الآلةُ التي من أجلها أُمر بذلك الفعل موجودةً .

(٦٦) النوع السادس والستون : لفظة أمرٍ بقَوْل ، مرادُها استعمالُه بالقلب ، دونَ النطق باللسان .

---

(١) في م « لا كليهما » . وما هنا هو الذي في ع ، وهو الصواب .

(٦٧) النوع السابع والستون : الأوامر التي أمر باستعمالها قصداً منـه للإرشاد وطلب الثواب .

(٦٨) النوع الثامن والستون : الأمر بشيء بذِكر شرطٍ[١] معلومٍ ، زاد ذلك الشرطُ أو نَقَص عن تحْصِيره ، كان الأمر على حالته واجباً بعد أن يُوجد من ذلك الشرطِ ما كان من غير تحصيرٍ معلومٍ .

(٦٩) النوع التاسع والستون : الأمر بالشيء الذي أُمر من أجل سببٍ تقدَّم ، والمرادُ منه[٢] التأديبُ ، لئلا يَرتكبَ المرءُ ذلك السببَ الذي من أجله أُمر ذلك[٣] الأمرَ من غير عذرٍ .

(٧٠) النوع السبعون : الأوامر التي وردتْ مرادُها الإباحةُ والإطلاقُ ، دون الحُـكْمِ والإيجابِ .

(٧١) النوع الحادي والسبعون : الأوامر التي أُبيحتْ من أجل أشياءَ محصورةٍ على شرطٍ معلومٍ ، للسَّعَةِ والترخيص . ٣٠ / ١

(٧٢) النوع الثاني والسبعون : الأمر بالشيء عند حدوث سببٍ ، بإطلاق اسم المقصودِ على سببه .

(٧٣) النوع الثالث والسبعون : الأوامر التي وردتْ مرادُها التهديدُ والزَّجْرُ عن ضِدِّ الأمرِ الذي أُمر به .

(٧٤) النوع الرابع والسبعون : الأمر بالشيء عند فعلٍ ماضٍ ، مرادُه جوازُ استعمالِ ذلك الفعلِ المسؤول عنه ، مع إباحة استعمالِه مرةً أخرى .

---

(١) في ع « يذكر بشرط » ، وكانت كذلك في م ، ثم صححت تصحيحاً واضحاً إلى ما أثبتنا ، فلذلك رجحناه .

(٢) في ع « منها » .

(٣) في ع « بذلك » .

(٧٥) النوع الخامس والسبعون : الأمرُ باستعمال شيء قُصِد به الزجرُ عن استعمال شيء ثانٍ[١] ، والمراد منهما معاً عِلّةٌ مضمَرةٌ في نفس الخطاب ، لا أنَّ استعمالَ ذلك الفعل محرَّمٌ ، وإنْ زُجِرَ عن ارتكابه .

(٧٦) النوع السادس والسبعون : الأمر بالشيء الذي مرادُه التعليمُ ، حيثُ جَهِلَ المأمورُ به كيفيَّةَ استعمالِ ذلك الفعل ، لا أنه أمْرٌ على سبيل الحتم والإيجاب .

(٧٧) النوع السابع والسبعون : الأمر الذي أُمر به والمرادُ منه الوَثيقَةُ ، ليحتاطَ المسلمون لدينهم عندَ الإشكال بعدَه . ٣١/١

(٧٨) النوع الثامن والسبعون : الأوامر التي أُمِرَتْ مرادُها التعليم .

(٧٩) النوع التاسع والسبعون : الأمر بالشيء الذي أُمر به لعلّةٍ معلومةٍ لم تُذكر في نفس الخطاب ، وقد دلَّ الإجماعُ على نَفْي إمضاء حُكْمِه على ظاهره .

(٨٠) النوع الثمانون : الأمر باستعمال شيءٍ بإطلاق الاسم على ذلك الشيء ، والمرادُ منه ما تَوَلَّد منه ، لا نَفْسُ ذلك الشيء .

(٨١) النوع الحادي والثمانون: ألفاظ الأوامر التي أُطلقت بالكنايات دون التصريح .

(٨٢) النوع الثاني والثمانون : الأوامر التي أُمِر بها النساء في بعض الأحوال ، دونَ الرجال .

(٨٣) النوع الثالث والثمانون : الأوامر التي وردتْ بألفاظ التَّعريض ، مرادُها الأوامرُ باستعمالها .

(٨٤) النوع الرابع والثمانون : لفظةُ أمرٍ بشيء بلفظ المسئلة ، مرادُها[٢] استعمالُه على سبيل الإعتاب[٣] لمرتكبِ ضدِّه .

(١) رسمت في م « ثاني » .
(٢) في ح « مراده » .
(٣) في ح « العتاب » .

(٨٥) النوع الخامس والثمانون : الأمر بالشيء الذي قُرِنَ بذكرِ نَـفْيِ الاسم عن ذلك الشيء لِنَقْصِه عن الكمال .

(٨٦) النوع السادس والثمانون : الأمرُ الذي قُرن بذكر عددٍ معلومٍ ، من غير ٣٢/١
أن يكون المرادُ من ذكر ذلك العددِ نَفياً عمّا وراءه .

(٨٧) النوع السابع والثمانون : الأمر بمجانبة شيء ، مرادُه الزجرُ عما تَوَلَّد ذلك الشيء منه .

(٨٨) النوع الثامن والثمانون : الأمر الذي ورد بلفظ الردّ والإرجاع ، مرادُه نَـفْيُ جوازِ استعمال ذلك الفعل ، دونَ إجازته و إمضائه .

(٨٩) النوع التاسع والثمانون : ألفاظ المدح للأشياء التي مرادُها الأوامرُ بها .

(٩٠) النوع التسعون : الأوامر المعلَّقةُ، التي قُرنتْ بشرائطَ يجوز القياسُ عليها .

(٩١) النوع الحادي والتسعون : لفظ الإخبار عن نفي شيء إلاّ بذكر عددٍ محصورٍ ، مرادُه الأمرُ على سبيل الإيجاب ، قد استُثْنِيَ بعضُ ذلك العددِ المحصورِ بصفةٍ معلومةٍ ، فأُسْقِطَ عنه حُكْمُ ما دخَل تحتَ ذلك العددِ الذي من أجله أُمر بذلك الأمر .

(٩٢) النوع الثاني والتسعون : ألفاظ الإخبار للأشياء التي مرادُها الأوامرُ بها .

(٩٣) النوع الثالث والتسعون : الإخبـــار عن الأشياء التي مرادُها الأمرُ بالمداومة عليها .

(٩٤) النوع الرابع والتسعون : الأوامر المتَضَادَّة[1] ، التي هي من اختلاف المباح .

(٩٥) النوع الخامس والتسعون : الأوامر التي أُمرتْ لأسبـابٍ موجودةٍ ٣٣/١
وعللٍ معلومةٍ .

---

(١) في ح « المضادة » .

(٩٦) النوع السادس والتسعون : لفظةُ[١] أمرٍ بفعلٍ مع استعماله ذلك الأمرَ المأمورَ به ، ثم نَسَخَها فعلٌ ثانٍ[٢] وأمرٌ آخَرُ .

(٩٧) النوع السابع والتسعون : الأمر بالشيء الذي هو فرضٌ ، خُيِّرَ المأمورُ به بين أدائه و بين تركه مع الاقتداء ، ثم نُسخ الاقتداء والتخييرُ جميعاً ، و بقي الفرضُ الباقي من غير تخيير .

(٩٨) النوع الثامن والتسعون : الأمر بالشيء الذي أُمر به ، ثم حُرِّم ذلك الفعلُ على الرجال ، و بقي حكمُ النساء مباحاً لهنّ استعمالُه .

(٩٩) النوع التاسع والتسعون : ألفاظُ أوامرَ منسوخةٌ ، نُسِخَتْ بألفاظٍ أخرى ، من وُرُود إباحةٍ على حَظْرٍ ، أو حَظْرٍ على إباحةٍ .

(١٠٠) النوع المائة : الأمر بالشيء الذي هو المستثنَى[٣] من بعض ما أُبيح بعد حَظْره :

(١٠١) النوع الحادي والمائة : الأمر بالأشياء التي نُسختْ تلاوتُها وبَقِيَ حكمُها .

(١٠٢) النوع الثاني والمائة : ألفاظُ أوامرَ أُطلقتْ بألفاظِ المُجَاوَرَة ، من غير وجودِ حقائقها .

(١٠٣) النوع الثالث والمائة : الأوامر التي أُمر بها قصداً لمخالفة المشركين وأهلِ الكتاب .

(١٠٤) النوع الرابع والمائة : الأمرُ بالأدعية التي يَتَقَرَّب العبدُ بها إلى بارئه ٣٤/١
جلّ وعلا .

---

(١) في م « لفظ » .

(٢) رسمت في م « ثاني » .

(٣) رسمت في م « المستثنا » ، بالألف .

(١٠٥) النوع الخامس والمائة : الأمر بأشياء أُطْلِقَتْ بألفاظِ إضمارِ القصدِ في نفس الخطاب .

(١٠٦) النوع السادس والمائة : الأمر الذي أُمِر لعلةٍ معلومةٍ ، فارتفعتِ العلةُ ، وبقيَ الحكم على حالته فرضاً إلى يوم القيامة .

(١٠٧) النوع السابع والمائة : الأمر بالشيء على سبيل النَّدْب عند سببٍ متقدمٍ[1] ، ثم عُطِفَ بالزَّجْر عن مثله ، مرادُه السببُ المتقدم ، لا نفسُ ذلك الشيء المأمورِ به .

(١٠٨) النوع الثامن والمائة : الأمر بالشيء الذي قُرِن بشرطٍ معلوم ، مرادُه الزجرُ عن ضدِّ ذلك الشرط الذي قُرِن بالأمر .

(١٠٩) النوع التاسع والمائة : الأمر بالشيء الذي قُصِد به مخالفةُ أهلِ الكتاب ، قد خُيِّرَ المأمورُ به بين أشياء ذَوَاتِ عددٍ بلفظٍ مجمَلٍ ، ثم استُثْنِيَ من تلك الأشياء شيءٌ ، فزُجِر عنه ، وبَقِيَتِ الباقيةُ على حالتها ، مباحاً استعمالُها .

(١١٠) النوع العاشر والمائة : الأمر بالشيء الذي مرادُه الإعلامُ بنفي جوازِ استعمال ذلك الشيء ، لا الأمرُ به .

---

(١) هكذا هو في م ع ، ثم زيد في ع بالهامش كلمة « عدم » قبل كلمة « سبب » ، فيكون نصه : « عند عدم سبب متقدم » . وأرى أنها زيادة غلط ، تفسد المعنى .

القسم الثاني من أقسام السُّنَن ، وهو النَّواهي

[عن المصطفى صلى الله عليه وسلم[١]]

٣٥/١ [قال أبو حاتم رضي الله عنه[٢]] :

وقد تتبَّعْتُ النواهيَ[٣] عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وتدبرتُ جوامعَ فُصولها ، وأنواعَ وُرودها ، لأن مَجْرَاها في تشعُّب الفصول مَجْرَى الأوامر في الأصول : فرأيتُها تدور على مائة نوعٍ وعشرةِ أنواعٍ .

(١) النوع الأول : الزَّجْرُ عن الاتّكالِ على الكتاب ، وتركِ الأوامرِ والنواهي عن المصطفى صلى الله عليه وسلم .

(٢) النوع الثاني : ألفاظُ إعلامٍ لأشياء وكيفيتها ، مرادُها الزجر عن ارتكابها .

(٣) النوع الثالث : الزجر عن أشياء زُجِرَ عنها المخاطَبون في كل الأحوال وجميعِ الأوقات ، حتى لا يَسَعَ أحداً منهم ارتكابُها بحالٍ .

(٤) النوع الرابع : الزجر عن أشياء زُجر بعضُ المخاطَبين عنها[٤] في بعض الأحوالِ ، لا الكلِّ .

(٥) النوع الخامس : الزجر عن أشياء زُجر عنها الرجالُ دونَ النساء .

(٦) النوع السادس : الزجر عن أشياء زُجر عنها النساء دون الرجال .

(٧) النوع السابع : الزجر عن أشياءَ زُجر عنها بعضُ النساء في بعض الأحوال ، لا الكلّ .

---

(١) الزيادة من م .

(٢) الزيادة من ع ، ولم تذكر في م .

(٣) في م « المناهي » .

(٤) في م « زجر عنها بعض المخاطبين » .

٣٦/١ (٨) النوع الثامن : الزجر عن أشياءَ زُجر عنها المخاطَبون في أوقاتٍ معلومةٍ مذكورةٍ في نفس الخطاب ، والمرادُ منها بعضُ الأحوال في بعض الأوقات المذكورة في ظاهر الخطاب .

(٩) النوع التاسع : الزجر عن الأشياء التي وردتْ بألفاظٍ مختصرة ، ذُكر نقيضُها في أخبارٍ أُخَر .

(١٠) النوع العاشر : الزجر عن أشياء وردتْ بألفاظٍ مجملةٍ ، تفسيرُ تلك الجُمَلِ[1] في أخبارٍ أُخر .

(١١) النوع الحادي عشر : الزجر عن الشيء الذي ورد بلفظ العموم ، و بيانُ تخصيصه في فعله .

(١٢) النوع الثاني عشر : الزجر عن الشيء بلفظ العموم من أجل علة لم تُذْكر في نفس الخطاب ، وقد ذُكرتْ في خبرٍ ثانٍ[2] ، فمتى كانتْ تلك العلةُ موجودةً كان استعمالُه مَزْجُوراً عنه ، ومتى عُدِمَتْ تلك العلةُ جاز استعمالُه . وقد يُباح هذا الشيءُ المزجورُ عنه في حالتين أُخْرَيَيْن ، و إن كانت تلك العلةُ أيضاً موجودةً والزجرُ قائمٌ .

(١٣) النوع الثالثَ عَشَر : الزجر عن الشيء بلفظ العموم الذي استُثْنِيَ بعضُ ذلك العموم ، فأُبيحَ بشرائطَ معلومةٍ في أخبارٍ أُخر .

(١٤) النوع الرابعَ عَشَر : الزجر عن الشيء بلفظ العموم الذي أُبيح ارتكابُه في
٣٧/١ وقتين معلومَيْن : أحدهما : منصوصٌ من خبرٍ ثانٍ . والثاني : مُسْتَنْبَطٌ من سُنَّةٍ أخرى .

---

(١) في م « ذلك الجمل » ، وأخشى أن يكون خطأً ، إذ يقرأ حينئذ بفتح الجيم وسكون الميم ، فيشبه أن يكون مصدراً لفعل « جمل » الثلاثي . والفعل المستعمل في هذا المعنى رباعي بالهمزة : « أجمله إجمالا » .

(٢) رسمت في م « ثاني » .

(١٥) النوع الخامسَ عشَر : الزجر عن ثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر : الأول والثاني : قُصِدَ بهما الرجالُ دونَ النساء . والثالثُ: قُصد به الرجال والنساء جميعاً ، من أجل عِلةٍ مُضْمَرَة في نفس الخطاب ، قد بُيِّن كيفيّتها في خبرٍ ثانٍ .

(١٦) النوع السادسَ عشَر: الزجر عن الشيء المخصوص في الذكر، الذي قد يُشاركُ مثلَه فيه ، والمرادُ منه التأكيد .

(١٧) النوع السابعَ عشَر: الزجر عن ثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر: أحدها : قُصِد به الندبُ والإرشاد . والثاني : زُجِرَ عنه لعلةٍ معلومة ، فمتى كانتْ تلك العلةُ التي من أجلها زُجر عن هذا الشيء موجودةً كان الزجرُ واجباً ، ومتى عُدِمَتْ[1] تلك العلةُ كان استعمالُ ذلك الشيء المزجورِ عنه مباحاً . والثالث : زُجر عن فعلٍ في وقتٍ معلوم ، مرادُه تركُ استعماله في ذلك الوقت وقبلَه و بعدَه .

(١٨) النوع الثامنَ عشَر : الزجر عن الشيء بلفظ التحريم الذي قُصد به الرجالُ دونَ النساء ، وقد يَحِلُّ لهم استعمالُ هذا الشيء المزجورِ عنه في حالتين ، لعلتين معلومتين .

(١٩) النوع التاسعَ عشَر: الزجر عن الأشياء التي وردتْ في أقوامٍ بأَعيانهم ، ٣٨/١
يكونُ حكمُهم وحكمُ غيرِهم من المسلمين فيه سواءً .

(٢٠) النوع العشرون : الزجر عن ثلٰثة أشياءَ مقرونةٍ في الذكر ، المراد من الشيئَيْن الأوَّلَيْن الرجالُ دون النساء[2] . والشيء الثالثُ قُصد به الرجالُ والنساء جميعاً في بعض الأحوال ، لا الكلِّ .

(٢١) النوع الحادي والعشرون : الزجر عن الشيء الذي رُخِّصَ لبعض الناس

---

(١) في ع « عدم » ، وأثبتنا ما في م .

(٢) في ع « الرجال والنساء » ، وأثبتنا ما في م .

في استعماله لسببٍ متقدِّمٍ ، ثم حُظِر ذلك بالكلية عليه وعلى غيره ، والعلة في هـذا الزجر القصدُ فيه مخالفةُ المشركين .

(٢٢) النوع الثاني والعشرون : الزجر عن الشيء الذي زُجر عنه إنسانٌ بعينه ، والمرادُ منه بعضُ الناس في بعض الأحوال .

(٢٣) النوع الثالث والعشرون : الزجر عن الأشياء التي[١] قُصِدَ بها الاحتياطُ ، حتى يكونَ المرءُ لا يقع عند ارتكابها فيما حُظِر عليه .

(٢٤) النوع الرابع والعشرون : الزجر عن أشياء زُجر عنها بلفظ العموم ، وقد أُضمر كيفيةُ تلك الأشياء في نفس الخطاب .

(٢٥) النوع الخامس والعشرون : الزجر عن الشيء الذي مَخْرَجُه مَخْرَجُ الخُصوصِ لأقوامٍ بأعيانهم ، عن شيء بعينه ، يَقَعُ الخطابُ عليهم وعلى غيرهم ٣٩/١
ممّن بعدَهم ، إذا كان السببُ الذي من أجله نُهي عن ذلك الفعل موجودًا .

(٢٦) النوع السادس والعشرون : الزجر عن الشيء بلفظ العموم الذي زُجر عنه الرجالُ والنساء ، ثم استُثْنِي منه بعضُ الرجال ، وأُبيح[٢] لهم ذلك ، وبقي حكمُ النساء وبعضِ الرجال على حالته .

(٢٧) النوع السابع والعشرون : الزجر عن أن يُفْعَلَ بالمرء بعد الممات ما حُرِّمَ عليه قبلَ موتِه ، لعلّةٍ معلومة ، من أجلها حُرِّم عليه ما حُرِّم .

(٢٨) النوع الثامن والعشرون : الزجر عن الشيء الذي ورد بلفظ الإسماع لمن ارتكبَه ، قد أُضْمِر فيه شرطٌ معلومٌ ، لم يُذْكر في نفس الخطاب .

(٢٩) النوع التاسع والعشرون : الزجر عن الشيء الذي قُصِد به المخاطَبون في

---

(١) في ح « الذي » ، وأثبتنا ما في م وهو الصواب .

(٢) في م « فأبيح » ، وما هنا هو الذي في ح .

بعض الأحوال ، وأُبيح للمصطفى صلى الله عليه وسلم استعماله ، لعلةٍ معاومةٍ ليستْ في أمته .

(٣٠) النوع الثلثون : الزجر عن شيئين مقرونَيْن في الذكر بلفظ العموم : أحدُهما : مستعملٌ[1] على عمومه . والثاني : بيانُ تخصيصه في فعله .

(٣١) النوع الحادي والثلاثون : لفظ التغليظ على من أتَا[2] بشيئَيْن من الخَبَر ٤٠/١ في وقتَيْن مَعلومين ، قُصد به أحدُ الشيئَيْن المذكورَيْن في الخطاب ، [مما وقع التغليظُ][3] على مُرْتكبهما معاً .

(٣٢) النوع الثاني والثلثون : الإخبار عن نَفْي جوازِ شيءٍ بشرطٍ معلوم ، مرادُه الزجرُ عن استعماله إلّا عند وجود إحدى ثلث خصالٍ معلومة .

(٣٣) الثالث والثلثون : لفظهُ إخبارٌ عن شيء ، مرادُه الزجرُ عن شيء ثانٍ قد سُئِلَ عنه ، فزُجر عن الشيء الذي سُئل عنه بلفظ الإخبار عن شيءٍ آخر .

(٣٤) النوع الرابع والثلثون : الزجر عن سبعة أشياء مقرونةٍ في الذكر : الأول منها : حتمٌ على الرجال دونَ النساء . والثاني والثالث : قُصِد بهما الاحتياطُ والتورُّعُ . والرابع والخامس والسادس : قُصد بها بعضُ الرجال دونَ النساء . والسابع : قُصد به مخالفةُ المشركين على سبيل الحَتْم .

(٣٥) النوع الخامس والثلثون : الزجر عن استعمال فعلٍ من أجل علةٍ مضمَرةٍ في نفس الخطاب ، قد أُبيح استعمالُ مثله بصفةٍ أُخرى ، عند عدم تلك العلة ، التي هي مضمَرةٌ في نفس الخطاب .

---

(١) في م « يستعمل » ، وما هنا هو الذي في ح .

(٢) هكذا رسمت « أتى » بالألف في م ح ، وهو فعل يائي .

(٣) الزيادة ثابتة في ح ، وهي ضرورية ، ولم تذكر في م .

(٣٦) النوع السادس والثلاثون : الزجر عن الشيء الذي هو منسوخ بفعله ، ٤١/١
وتركُ الإنكار على مُرْتكبه عند المشاهدة .

(٣٧) النوع السابع والثلاثون : الزجر عن الشيء عند حدوث سببٍ ، مرادُه مُتَعَقَّبُ ذلك السبب .

(٣٨) النوع الثامن والثلاثون : الزجرعن الشيء الذي قُرن به إباحةُ شيءٍ ثانٍ ، والمرادُ به[1] الزجر عن الجَمْع بينهما في شخصٍ واحدٍ ، لا انفرادُ كل واحدٍ منهما .

(٣٩) النوع التاسع والثلاثون : الزجر عن ثلاثة أشياء مقرونةٍ في الذكر : الأولُ والثاني : بلفظ العموم ، قُصد بهما المخاطَبون فى بعض الأحوال . والثالثُ : بلفظ العموم ، ذُكر تخصيصُه في خبرٍ ثانٍ ، من أَجْل علةٍ معلومةٍ مذكورةٍ .

(٤٠) النوع الأربعون : الزجر عن الشيء الذي هو البيانُ لمُجْمَلِ الخطاب في الكتاب ، ولبعضِ عموم السُّنَن .

(٤١) النوع الحادي والأربعون : الزجر عن الشيء عند عدم سببٍ معلوم . فمتى كان ذلك السببُ موجودًا كان الشيء المزجورُ عنه مباحاً ، ومتى عُدم ذلك السببُ كان الزجرُ واجباً .

(٤٢) النوع الثاني والأربعون : الزجرُ عن الشيء الذي قُرن بشرطٍ معلومٍ ، فمتى كان ذلك الشرطُ موجودًا كان الزجرُ حَتْماً ، ومتى عُدِم ذلك الشرطُ جازَ ٤٢/١
استعمال ذلك الشيء .

(٤٣) النوع الثالث والأربعون : الزجر عن أشياء لأسبابٍ موجودةٍ ، وعللٍ معلومة ، مذكورة في نفس الخطاب .

(٤٤) النوع الرابع والأربعون : الأمر باستعمال فعلٍ مقرونٍ بتركِ ضدّه ،

---

(١) في م « والمراد منه » . وما هنا هو الذي في ع .

مرادُهما الزجرُ عن شيء ثالثٍ ، استُعمل هذا الفعلُ من أجله .

(٤٥) النوع الخامس والأربعون : الزجر عن الشيء الذي نُهِيَ عن استعماله بصفةٍ ، ثم أُبيح استعمالُه بعينه بصفةٍ أخرى غيرِ تلك الصفة التي من أجلها نُهِيَ عنه ، إذا تقدَّمه مثلُه من الفعل .

(٤٦) النوع السادس والأربعون : الزجر عن أشياءَ معلومةٍ بألفاظ الكنايات دون التصريح .

(٤٧) النوع السابع والأربعون : الزجر عن استعمال شيء عند حدوث شيئَيْن معلومَيْن ، أُضمر كيفيتُهما في نفس الخطاب ، والمرادُ منه انفرادُهما واجتماعُهما معاً .

(٤٨) النوع الثامن والأربعون : الزجر عن الشيء الذي هو منسوخ ، نَسَخَه فعلُه وإباحتُه جميعاً .

(٤٩) النوع التاسع والأربعون : الزجر عن أشياءَ قُصد بها الندبُ والإرشاد ، ٤٣/١
لا الحَتْمُ والإيجاب .

(٥٠) النوع الخمسون : لفظةُ إباحةٍ لشيءٍ سُئل عنه ، مرادُه الزجرُ عن استعمال ذلك الشيء المسؤل عنه بلفظ الإباحة .

(٥١) النوع الحادي والخمسون : الزجر عن الشيء الذي قُصد به الزجرُ عمّا يَتَوَلَّد من ذلك الشيء ، لا أن ذلك الشيء الذي زُجر [عنه] (١) في ظاهر الخطاب عنه مَنْهِيًّا عنه إذا لم يكن ما يَتَوَلَّد منه موجودًا .

(٥٢) النوع الثاني والخمسون : الزجر عن أشياءَ بإطلاقِ ألفاظٍ بواطنُها بخلاف الظواهرِ منها .

(٥٣) النوع الثالث والخمسون : الزجر عن فعلٍ من أجل شيءٍ يُتَوَقَّع ، فما دام

(١) الزيادة من م ، وليست في ع .

يُتوقع كون ذلك الشيء كان الزجرُ قائماً عن استعمال ذلك الفعل ، ومتى عُدِم ذلك الشيء جاز استعماله .

(٥٤) النوع الرابع والخمسون : الزجر عن الأشياء التي أُطْلقتْ بألفاظ التهديد دون الحكم ، قُصد الزجرُ عنها بلفظ الإخبار .

(٥٥) النوع الخامس والخمسون : ألفاظُ تعبيرٍ لأشياء، مرادُها الزجرُ عن استعمالها تَوَرُّعًا .

(٥٦) النوع السادس والخمسون : الإخبارِ عن الشيء الذي مرادُه الزجرُ عن استعمال فعلٍ من أجل سببٍ قد يُتَوَقَّع كونُهُ . ٤٤/١

(٥٧) النوع السابع والخمسون : الزجر عن إتيان طاعةٍ بلفظ العموم إذا كانت منفردةً حتى تُقْرَنَ بأخرى مثلِها ، قد يُباح تارةً أخرى استعمالُها مفردةً فى حالة غيرِ تلك الحالة التي نُهي عنها مفردةً .

(٥٨) النوع الثامن والخمسون : الزجر عن الشيء الذي نُهي عنه لعلةٍ معلومةٍ ، فمتى كانت تلك العلةُ موجودةً كان الزجرُ واجبًا ، وقد يُبيح هذا الزجرَ شرطٌ آخرُ ، وإنْ كانت العلةُ التي ذكرناها معلومةً .

(٥٩) النوع التاسع والخمسون : الإعلام للشيء الذي مرادُه الزجرُ عن شيء ثانٍ .

(٦٠) النوع الستون : الأمر بالشيء الذي قُرن بمجانبته مُدَّةٌ معلومةٌ ، مرادُه[1] الزجرُ عن استعماله في الوقتِ المزجور عنه والوقتِ الذي أُبيح فيه .

(٦١) النوع الحادي والستون : الزجر عن الشيء بإطلاقِ نَفْيِ كون مرتكبه من المسلمين ، والمرادُ منه ضدُّ الظاهرِ في الخطاب .

---

(١) في م « مرادها » ، وما هنا هو الذي في ع .

(٦٢) النوع الثاني والستون : الزجر عن أشياءَ وردتْ بألفاظ التعريض دونَ التصريح .

(٦٣) النوع الثالث والستون : تمثيل الشيء بالشيء الذي أُريد به الزجرُ عن استعمال ذلك الشيء الذي يُمَثَّل من أجله . ٤٥/١

(٦٤) النوع الرابع والستون : الزجر عن مجاورة شيء عند وجوده ، مع النهي عن مفارقته عند ظهوره .

(٦٥) النوع الخامس والستون : لفظةُ إخبارٍ عن فعلٍ ، مرادُها الزجرُ عن استعماله[1] ، قُرِن بذكر وعيدٍ ، مرادُه نفيُ الاسم عن الشيء للنقص عن الكَمَال .

(٦٦) النوع السادس والستون : الأمر بالشيء الذي سُئل عنه بوصفٍ ، مرادُه الزجرُ عن استعمال ضدّه .

(٦٧) النوع السابع والستون : الزجر عن الشيء بذكرِ عددٍ محصورٍ ، من غير أن يكون المرادُ من ذلك العدد نَفْياً عمّا وراءه ، أُطلق هذا الزجرُ بلفظ الإخبار .

(٦٨) النوع الثامن والستون : لفظةُ إخبارٍ عن فعلٍ ، مُرادها الزجرُ عن ضد ذلك الفعل .

(٦٩) النوع التاسع والستون : لفظةُ استخبارٍ عن فعلٍ ، مرادُها الزجرُ عن استعمال ذلك الفعل المستخْبَر عنه .

(٧٠) النوع السبعون : لفظةُ استخبارٍ عن شيء ، مرادُها الزجرُ عن استعمال شيء ثانٍ .

(٧١) النوع الحادي والسبعون : الزجر عن الشيء بذكر عددٍ محصورٍ ، من غير أن يكونَ المرادُ فيما دونَ ذلك العددِ المحصورِ مباحاً .

---

(١) في ح « عن استعمال » .

٤٦/١ (٧٢) النوع الثاني والسبعون : الزجر عن استعمال شيء من أجل علةٍ مضمَرة في نفس الخطاب ، فأُوقِعَ الزجرُ على العموم فيه من غير ذكر تلك العلة .

(٧٣) النوع الثالث والسبعون : فِعْلٌ فُعِلَ بأُمّته صلى الله عليه وسلم ، مرادُه الزجرُ عن استعماله بعينه .

(٧٤) النوع الرابع والسبعون : الزجر عن الشيء الذي يكون مرتكبُه مأجورًا ، حكمُه في ارتكابه ذلك الشيءَ المزجورَ عنه حُكْمُ من نُدِبَ إليه وحُثَّ عليه .

(٧٥) النوع الخامس والسبعون : إخباره صلى الله عليه وسلم عما نُهيَ عنه من الأشياء التي غيرُ جائزٍ ارتكابُها .

(٧٦) النوع السادس والسبعون : الإخبار عن ذمّ أقوامٍ بأعيانهم ، من أجل أوصافٍ معلومة ارتكبوها ، مرادُه الزجرُ عن استعمال تلك الأوصاف بأعيانها .

(٧٧) النوع السابع والسبعون : لفظةُ إخبارٍ عن شيءٍ ، مرادُها الزجرُ عن استعماله لأقوامٍ بأعيانهم ، عندَ وجود نعتٍ معلوم فيهم ، قد أُضْمِرَ كيفيةُ ذلك النَّعْتِ في ظاهر الخطاب .

٤٧/١ (٧٨) النوع الثامن والسبعون : لفظةُ إخبارٍ عن شيء ، مرادُها الزجرُ عن استعمال بعض ذلك الشيء ، لا الكلّ .

(٧٩) النوع التاسع والسبعون : لفظةُ إخبارٍ عن نفي فعلٍ ، مرادُها الزجرُ عن استعماله لعلةٍ معلومة .

(٨٠) النوع الثمانون : الإخبار عن نفي شيء عند كونه ، والمرادُ منه الزجرُ عن بعض ذلك الشيء ، لا الكلّ .

(٨١) النوع الحادي والثمانون : ألفاظُ إخبارٍ عن نفي أفعالٍ ، مرادُها الزجرُ عن تلك الخصال بأعيانها .

(٨٢) النوع الثاني والثمانون : ألفاظُ إخبارٍ عن نفي أشياء ، مرادها الزجرُ عن الركونِ إليها أو مباشرتِها من حيث لا يجب .

(٨٣) النوع الثالث والثمانون : الإخبار عن الشيء بلفظ المجاوَرَةِ ، مرادُها الزجر عن الخصال التي قُرن بمرتكبها[1] من أجلها ذلك الاسمُ .

(٨٤) النوع الرابع والثمانون : ألفاظُ إخبارٍ عن أشياء ، مرادُها الزجرُ عنها بإطلاق استحقاق العقوبة على[2] تلك الأشياء ، والمراد منه مرتكبُها ، لانفسُها .

(٨٥) النوع الخامس والثمانون : الإخبار عن استعمال شيء ، مرادُه الزجرُ عن شيء ثانٍ ، من أجله أُخبر عن استعمال هذا الفعل .

(٨٦) النوع السادس والثمانون : ألفاظُ الإخبار عن أشياء بتباينِ الألفاظ ، مرادُها الزجرُ عن استعمال تلك الأشياء بأعيانها . ٤٨/١

(٨٧) النوع السابع والثمانون : ألفاظُ التمثيل لأشياء بلفظ العُموم ، الذي بيانُ تخصيصها في أخبارٍ أُخَر ، قُصد بها الزجرُ عن بعض ذلك العموم .

(٨٨) النوع الثامن والثمانون : لفظةُ إخبارٍ عن شيء ، مرادُها الزجرُ عن استعمال بعض الناس لا الكلِّ .

(٨٩) النوع التاسع والثمانون : ألفاظُ الاستخبار عن أشياء ، مرادُها الزجرُ عن استعمال تلك الأشياء التي استُخْبِرَ عنها ، قُصِدَ بها التعليمُ على سبيل العَتْب .

(٩٠) النوع التسعون : لفظةُ إخبارٍ عن ثلاثة أشياء مقرونةٍ في الذكر بلفظ العموم : المرادُ من أحدها : الزجرُ عنه لعلةٍ مضمرَةٍ لم تُذْكَر في نفس الخطاب . والثاني والثالث : مزجورٌ ارتكابُهما في كل الأحوال على عموم الخطاب .

(٩١) النوع الحادي والتسعون : الإخبار عن أشياء بألفاظ التحذير ، مرادُها الزجرُ عن الأشياء التي حُذِّر عنها في نفس الخطاب .

---

(١) في ح « مرتكبها » ، وأثبتنا ما في م .
(٢) في ح « عن » بدل « على » .

(٩٢) النوع الثاني والتسعون : الإخبار عن نفي جواز أشياءَ معلومةٍ ، مرادُها
الزجرُ عن إتيان تلك الأشياء بتلك الأوصاف . ٤٩/١

(٩٣) النوع الثالث والتسعون : الزجر عن الشيء الذي زُجِرَ عنه بعضُ المخاطبين في بعض الأحوال ، وعارضه في الظاهر بعضُ فعله ، ووافقه البعضُ .

(٩٤) النوع الرابع والتسعون : الزجر عن الشيء بإطلاق الاسم الواحدِ على الشيئيْن المختلِفَيِ المعنى ، فيكونُ أحدُهما مأموراً به ، والآخرُ مزجوراً عنه .

(٩٥) النوع الخامس والتسعون : الإخبار عن الشيء بلفظ نفي استعماله في وقتٍ معلوم ، مرادُه الزجرُ عن استعماله في كل الأوقات ، لا نَفْيُه .

(٩٦) النوع السادس والتسعون : الزجر عن الشيء بلفظةٍ قد استَعملَ مثلَه صلى الله عليه وسلم ، قد أُدِّي الخَبَرَانِ عنه بلفظةٍ واحدةٍ ، معناهما غيرُ شيئين .

(٩٧) النوع السابع والتسعون : الزجر عن استعمال شيء بصفةٍ مطلقةٍ ، يجوزُ استعمالُه بتلك الصفة إذا قُصِدَ بالأداء غيرُها .

(٩٨) النوع الثامن والتسعون : الزجر عن الشيء بصفة معلومةٍ ، قد أُبيح استعمالُه
بتلك الصفةِ المزجورِ عنها بعينها ، لِعلَّةٍ تَحْدُثُ . ٥٠/١

(٩٩) النوع التاسع والتسعون : الزجر عن الشيء الذي هو البيانُ لمجمَل الخطاب في الكتاب .

(١٠٠) النوع المائة : الإخبار عن شيئين مقرونَيْن في الذكر : المرادُ من أحدهما : الزجرُ عن ضدِّه ، والآخرُ : أمرُ ندبٍ وإرشاد .

(١٠١) النوع الحادي والمائة : الزجر عن الشيء الذي كان مباحاً في كل الأحوال، ثم زُجر عنه بالنسخ في بعض الأحوال ، وبقي الباقي على حالته ، مباحاً في سائر الأحوال .

(١٠٢) النوع الثاني والمائة : الزجر عن الشيء الذي كان مباحاً في جميع الأحوال ، ثم زُجر عن قليله وكثيره في جميع الأوقات بالنَّسْخ .

(١٠٣) النوع الثالث والمائة : الإخبار عن الشيء الذي مرادُه الزجرُ عنه على سبيل العموم . وله تخصيصٌ من خبرٍ ثانٍ .

(١٠٤) النوع الرابع والمائة : الزجر عن الشيء الذي أباح لهم ارتكابَه[1] ، ثم أباح لهم استعمالَه بعد هذا الزجر مدةً معلومةً ، ثم نَهى عنه بالتحريم ، فهو محرَّم إلى يوم القيامة .

(١٠٥) النوع الخامس والمائة : الزجر عن الشيء من أجل سبب معلوم ، ثم أُبيح ذلك الشيء بالنسخ ، وبقي السببُ على حالته محرَّماً . ٥١/١

(١٠٦) النوع السادس والمائة : الزجر عن الشيء الذي عارضَه إباحةُ ذلك الشيء بعينه ، من غير أن يكونَ بينهما في الحقيقة تَضَادٌّ ولا تَهاتُرٌ .

(١٠٧) النوع السابع والمائة : الأمر بالشيء الذي مرادُه الزجرُ عن ضدِّ ذلك الشيء المأمورِ به ، لعلّةٍ مضمرةٍ في نفس الخطاب .

(١٠٨) النوع الثامن والمائة : الزجر عن الأشياء التي قُصد بها مخالفةُ المشركين وأهلِ الكتاب .

(١٠٩) النوع التاسع والمائة : ألفاظُ الوعيد على أشياء . مرادُها الزجرُ عن ارتكاب تلك الأشياء بأعيانها .

(١١٠) النوع العاشر والمائة : الأشياء التي كان يكرَهُها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم[2] ، يَسْتَحِبُّ مجانَبَتَها ، وإن لم يكن في ظاهر الخطاب النهيُ عنها مطلقاً .

---

(١) في ح زيادة [ثم أباح لهم ارتكابه] ، وهو تكرار لا معنى له .

(٢) في م « التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهها » . وقوله بعد ذلك « يستحب مجانبتها » ، بيان لهذه الكراهية ، أنها ليست بالنهي عنها ، ولكن باستحبابه مجانبتها فقط .

القسم الثالث من أقسام السُّنَن

وهو إخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم عمّا احتيج إلى معرفتها

قال أبو حاتم رضى الله عنه(١) : وأما إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عمّا احتيج إلى معرفتها ، فقد تأمّلتُ جوامعَ فُصُولها ، وأنواعَ وُرودِها ، لأُسَهِّلَ [إدراكَها(٢)] على من رام حفظَهَا . فرأيتُها تَدور على ثمانين نوعًا : ٥٢/١

(١) النوع الأول : إخبارُه صلى الله عليه وسلم عن بَدْءِ الوَحْي وكيفيّته .

(٢) النوع الثاني : إخبارُه عمّا فُضِّل به على غيره من الأنبياء ، صلواتُ الله عليه وعليهم .

(٣) النوع الثالث : الإخبار عما أكرمه الله جل وعلا ، وأراه إيّاها(٣) ، وفضَّله بها على غيره .

(٤) النوع الرابع : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي مضتْ متقدِّمةً ، من فُصُول الأنبياء ، بأسمائِهم وأنسابِهم .

(٥) النوع الخامس : إخباره صلى الله عليه وسلم عن فُصُول أنبياءَ كانوا قبلَه ، من غير ذكرِ أسمائِهم .

(٦) النوع السادس : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأمم السالفة .

(٧) النوع السابع : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي أمره الله جلّ وعلا بها(٤) .

---

(١) في م « رحمه الله » .

(٢) زيادة [إدراكها] من ح دون م .

(٣) في ح « إياه » ، وأثبتنا ما في م ، ليشاكل ما بعده ، وإن كان الأجود تذكير الضمير فيهما .

(٤) في م « أمره الله تعالى بها » .

(٨) النوع الثامن : إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ، رجالِهم ونسائهم ، بذكر أسمائهم .

(٩) النوع التاسع : إخباره صلى الله عليه وسلم عن فضائل أقوامٍ بلفظ الإجمال، من غير ذكر أسمائهم .

(١٠) النوع العاشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي أراد بها ٥٣/١
تعليمَ أمته .

(١١) النوع الحادي عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي أراد بها تعليمَ بعضِ أمته .

(١٢) النوع الثاني عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي هي البيانُ عن اللفظ العامّ الذي في الكتاب ، وتخصيصُه في سنّته .

(١٣) النوع الثالثَ عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بلفظ الإعتاب[1] ، أراد به التعليم .

(١٤) النوع الرابعَ عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي أثبتَها بعضُ الصحابة وأنكرها بعضُهم .

(١٥) النوع الخامس عشر : استخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي أراد بها التعليم .

(١٦) النوع السادس عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن المعجزة ، التي هي من علامات النبوّة .

(١٧) النوع السابع عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن نَفْيِ جوازِ استعمالِ

---

(١) في ح « الاعتبار » ، بدل « الإعتاب » . وأثبتنا ما في م ، وهو الصواب .

فعلٍ إلّا عند أوصافٍ ثلاثةٍ[١] ، فمتى كان أحدُ هذه الأوصاف الثلاثة[٢] موجوداً ، كان استعمال ذلك الفعل مباحًا .

(١٨) النوع الثامن عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بذكر علَّةٍ في نفس الخطاب ، قد يجوز التمثيلُ بتلك العلةِ ما دامتِ العلةُ قائمةً والتشبيهُ بها في الأشياء ، وإنْ لم يُذْكر في الخطاب . ٥٤/١

(١٩) النوع التاسع عشر : إخباره صلى الله عليه وسلم عن أشياءَ بنفي دخول الجنة عن مرتكبها ، بتخصيصٍ مضمَرٍ في ظاهر الخطاب المُطلَق .

(٢٠) النوع العشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن أشياء حكاها عن جبريل عليه السلام[٣] .

(٢١) النوع الحادي والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء الذي حكاه عن أصحابه [رضي الله عنهم][٤] .

(٢٢) النوع الثاني والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي كان يَتَخَوَّفُها على أمته .

(٢٣) النوع الثالث والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بإطلاق اسم كُلِّيَّةِ ذلك الشيء على بعض أجزائه .

(٢٤) النوع الرابع والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن شيءٍ مُجْمَلٍ ، قُرِنَ بشرطٍ مضمر في نفس الخطاب ، والمرادُ منه نَفْيُ جوازِ استعمالِ الأشياء التي لا وُصُولَ للمَرْءِ إلى أدائها إلاّ بنفسه قاصداً فيها إلى باريه جل وعلا ، دونَ

---

(١) في م « ثلاث » ، وأثبتنا ما في ح .
(٢) في م « الثلاث » ، وأثبتنا ما في ح .
(٣) في م « صلى الله عليه وسلم » .
(٤) الزيادة من م .

ما تحتوي عليه النفسُ من الشَّهَوَاتِ واللَّذَّاتِ .

(٢٥) النوع الخامس والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بإطلاق ٥٥/١
اسمِ ما يُتَوَقَّعُ في نهايته على بدايته قبل بُلُوغ النهاية فيه .

(٢٦) النوع السادس والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بإطلاق اسم المُسْتَحِقِّ لمن أتَا[1] ببعض ذلك الشيء ، الذي هو البداية ، كمَنْ أتاه مع غيره إلى النهاية .

(٢٧) النوع السابع والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بإطلاق الاسم عليه ، والغَرَضُ منه الابتداء في السرعة إلى الإجابة ، مع إطلاق اسم ضِدِّه [مع غيرِه][2] ، للتَّثَبُّطِ والتَّلَكُّئِ عن الإجابة .

(٢٨) النوع الثامن والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي تَمَثَّل بها مَثَلاً .

(٢٩) النوع التاسع والعشرون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء بلفظ الإجمال ، الذي تفسيرُ ذلك الإجمالِ بالتخصيص في[3] أخبارٍ ثلاثةٍ غيرِه .

(٣٠) النوع الثلاثون : إخباره صلى الله عليه وسلم عما استأْثَرَ اللهُ عزَّ وعَلاَ[4] بعلمه دونَ خَلْقِهِ ، ولم يُطْلِعْ عليه أحداً من البَشَر .

(٣١) النوع الحادي والثلاثون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن نفي شيء بعددٍ محصورٍ ، من غير أن يكون المرادُ أنَّ ما وراء ذلك العددِ يكونُ مباحاً ، ٥٦/١
والقصدُ فيه جوابٌ خَرَجَ على سؤالٍ بعينه .

---

(١) رسمت « أتى » اليائية « أتا » بالألف ، في م ع ، فأثبتناها كما فيهما ، وهو جائز على قلة .

(٢) زيادة [مع غيره] ثابتة في ع ، دون م .

(٣) في م « من » بدل « في » ، التي أثبتناها عن ع .

(٤) في م « جل وعلا » .

(٣٢) النوع الثاني والثلاثون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الأشياء التي حَصَرها بعددٍ معلومٍ ، من غير أن يكون المرادُ من ذلك العددِ نفياً عما وراءه .

(٣٣) النوع الثالث والثلاثون : إخباره عن الشيء الذي هو المستثنَى[١] من عددٍ محصورٍ معلوم .

(٣٤) النوع الرابع والثلاثون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الأشياء التي أراد أن يفعلَها ، فلم يفعلْها لعلةٍ معلومةٍ .

(٣٥) النوع الخامس والثلاثون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن الشيء الذي عارضَه سائر الأخبار ، من غير أن يكون بينهما تَضَادٌّ ولا تَهَاتُرٌ .

(٣٦) النوع السادس والثلاثون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الشيء الذي ظاهرُه مستقلٌّ بنفسه ، وله تخصيصانِ اثنان : أحدهما من سنةٍ ثابتة ، والآخرُ من الإجماع ، قد يستعمل الخبر مَرَّةً على عمومه ، وأخرى ، يُخَصُّ بخبرٍ ثانٍ ، وتارةً يُخَصُّ بالإجماع .

(٣٧) النوع السابع والثلاثون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الشيء بالإيماء المفهوم ، دون النطق باللسان . ٥٧/١

(٣٨) النوع الثامن والثلاثون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الشيء بإطلاق الاسم الواحدِ على الشيئَيْن المختلفَيْن عند المقارنة بينهما .

(٣٩) النوع التاسع والثلاثون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الشيء بلفظ الإجمال ، الذي تفسيرُ ذلك الإجمالِ في أخبارٍ أُخَرَ .

(٤٠) النوع الأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][٢] عن الشيء من أجل

---

(١) « المستثنى » رسمت في م بالألف .

(٢) الزيادة من م .

علةٍ مضمرةٍ لم تُذْكر في نفس الخطاب ، فمتى ارتفعتِ العلةُ التي هي مضمرةٌ في الخطاب جاز استعمالُ ذلك الشيء ، ومتى عُدِمتْ بطل جوازُ ذلك الشيء .

(٤١) النوع الحادي والأربعون : إخباره صلى الله عليه وسلم عن أشياء بألفاظٍ مضمرةٍ ، بيانُ ذلك الإضمار في أخبارٍ أُخَر .

(٤٢) النوع الثاني والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن أشياء بإضمار كيفية حقائقها ، دونَ ظواهر نصوصها .

(٤٣) النوع الثالث والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الحكم للأشياء التي تَحْدُثُ في أمته قبلَ حدوثها .

(٤٤) النوع الرابع والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الشيء بإطلاق إثباته وكونِه ، باللفظ العامّ ، والمرادُ منه كونُه في بعض الأحوال ، لا الكلّ .

(٤٥) النوع الخامس والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الشيء بلفظ التشبيه ، مرادُه الزجرُ عن ذلك الشيء لعلةٍ معلومةٍ .

(٤٦) النوع السادس والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الشيء بذكر وصفٍ مُصَرَّح معلَّل ، يدخل تحت هذا الخطابِ ما أشبهه ، إذا كانت العلةُ التي من أجلها أُمر به موجودةً . ٥٨ / ١

(٤٧) النوع السابع والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الشيء بإطلاق اسم الزَّوج على الواحد من الأشياء إذا قُرِنَ بمثله ، وإن لم يكن في الحقيقة كذلك .

(٤٨) النوع الثامن والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][(١)] عن الأشياء التي قُصد بها مخالفةُ المشركين وأهل الكتاب .

---

(١) الزيادة من م .

(٤٩) النوع التاسع والأربعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][1] عن الأشياء التي أطلق الأسماء عليها ، لقربها من التَّمَام .

(٥٠) النوع الخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][1] عن أشياءَ بإطلاق نفي الأسماء عنها ، للنقص عن الكمال .

(٥١) النوع الحادي والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][1] عن أشياء بإطلاق التغليظ على مرتكبها ، مرادُه التأنيبُ[2] دونَ الحكم .

(٥٢) النوع الثاني والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][1] عن الأشياء التي أطلقها على سبيل المجاورة والقُرْب .

(٥٣) النوع الثالث والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][3] عن الأشياء التي ابتدأهم بالسؤال عنها ، ثم أخبرهم بكيفيتها .

(٥٤) النوع الرابع والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][3] عن الشيء بإطلاق استحقاق ذلك الشيء الوعدَ والوعيدَ ، والمرادُ منه مرتكبُه ، لا نَفْسُ ذلك الشيء .

(٥٥) النوع الخامس والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][3] عن الشيء بإطلاق اسم العصيانِ على الفاعل فعلاً بلفظ العموم ، وله تخصيصانِ اثنان ، من ٥٩ / ١ خبريْن آخرَيْن .

(٥٦) النوع السادس والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][3] عن الشيء الذي لم يَحْفَظْ بعضُ الصحابة تمامَ ذلك الخبرِ عنه ، وحَفِظَه البعضُ .

(٥٧) النوع السابع والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][3] عن الشيء الذي أراد به التعليم ، قد بقي المسلمون عليه مدةً ، ثم نُسخ بشرطٍ ثانٍ .

---

(١) الزيادة من م .

(٢) في ح « مرادها التأديب » ، وأثبتنا ما في م .

(٣) الزيادة من م .

(٥٨) النوع الثامن والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الأشياء التي أُرِيَهَا في منامه ، ثم نُسِّي ، إبقاءً على أُمَّته .

(٥٩) النوع التاسع والخمسون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عمّا عاتَبَ اللهُ جل وعلا[٢] أمتَه على أفعالٍ فعلوها .

(٦٠) النوع الستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الاهتمام لأشياءَ أَراد فعلَها ، ثم تَرَكَها إبقاءً على أمته .

(٦١) النوع الحادي والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الشيء بصفةٍ معلومة ، مرادُها إباحةُ استعماله . ثم زَجر عن إتيان مثلِه بعينه ، إذا كان بصفةٍ أخرى .

(٦٢) النوع الثاني والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الأشياء التي أطلقها بألفاظِ الحذف عنها مما عليه مُعَوَّلها .

(٦٣) النوع الثالث والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الشيء الذي مرادُه إباحةُ الحكم على مِثْلِ ما أَخبر عنه ، لاستحسانه ذلك الشيءَ الذي أَخبر عنه . ٦٥/١

(٦٤) النوع الرابع والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الأشياء التي أنزل الله [تعالى][٢] من أجلها آياتٍ معلومةً .

(٦٥) النوع الخامس والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] بالأجوبة عن أشياءَ سُئِل عنها .

(٦٦) النوع السادس والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] في البِدايَة عن كيفيّة أشياءَ احتاج المسلمون إلى معرفتها .

---

(١) الزيادة من م . (٢) في م « عاتب الله تعالى » .

(٦٧) النوع السابع والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن صفات الله جل وعلا ، التي لا يقع عليها التكييفُ .

(٦٨) النوع الثامن والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الله جل وعلا في أشياء معين عليها .

(٦٩) النوع التاسع والستون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عما يكون فى أمته من الفتن والحوادث .

(٧٠) النوع السبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الموت وأحوال الناس عند نُزُول المنيّة بهم .

(٧١) النوع الحادي والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن القبور وكيفية أحوال الناس فيها .

(٧٢) النوع الثاني والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن البَعْث وأحوال الناس في ذلك اليوم .

(٧٣) النوع الثالث والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الصراط وتَبَايُنِ الناس في الجَوَازِ عليه .

(٧٤) النوع الرابع والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن محاسبة الله جل وعلا عبادَه ومناقشتِه إياهم . ٦١ / ١

(٧٥) النوع الخامس والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن الحوض والشفاعة ، ومَنْ له منهما[٢] حَظٌّ من أمته .

(٧٦) النوع السادس والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم][١] عن رؤية

---

(١) الزيادة من م .

(٢) في ح « منها » وأثبتنا ما في م ، لأنه أجود في المعنى وأصح .

المؤمنين ربَّهم [جل وعلا](١) يوم القيامة ، وحَجْبِ غيرِهم عنها .

(٧٧) النوع السابع والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم](١) عما يُكْرِمُه الله جلا وعلا في القيامة بأنواع الكرامات ، التي فضَّله بها على غيره من الأنبياء ، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين(٢) .

(٧٨) النوع الثامن والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم](١) عن الجنة ونعيمها ، واقتسامِ الناس المنازلَ فيها ، على حَسَبِ أعمالهم .

(٧٩) النوع التاسع والسبعون : إخباره [صلى الله عليه وسلم](١) عن النار وأحوال الناس فيها ، نعوذ بالله منها .

(٨٠) النوع الثمانون : إخباره [صلى الله عليه وسلم](١) عن المُوَحِّدين الذين استَوْجَبُوا النيرانَ ، وتَفَضُّلِه عليهم بدخول الجنة ، بعد ما امْتُحِشُوا(٣) وصاروا فَحْماً .

---

(١) الزيادة من م .

(٢) في م « صلوات الله عليهم » ، وأثبتنا ما في ع .

(٣) « امتحشوا » بفتح التاء المثناة والحاء المهملة وبالشين المعجمة : قال ابن الأثير : « أي احترقوا » . والمحش [يعني بفتح الميم وسكون الحاء المهملة] : احتراق الجلد وظهور العظم . ويروى : امتحشوا ، لما يسم فاعله [يعني بضم التاء وكسر الحاء] ، وقد محشته النار تمحشه محشاً » .

القسم الرابع من أقسام السنن وهو الإباحات التي أُبيح ارتكابها

٦٢/١ قال أبو حاتم رضي الله عنه : وقد تَفَقَّدتُ الإباحاتِ التي أُبيح ارتكابُها ، ليحيطَ العلمُ بكيفية أنواعِها ، وجَوامِع تفصيلها بأحوالها ، ويَسْهُلَ وَعْيُها على المتعلّمين ، ولا يَصْعُبَ حفظُها على المُقْتَبِسِين ، فرأيتُها تَدُورُ على خمسين نوعاً :

(١) النوع الأول منها : الأشياء التي فعلها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، تُؤَدِّي إلى إباحة استعمال مثلها .

(٢) النوع الثاني : الشيء الذي فعله عند عدم سببٍ ، مباحٌ استعمالُ مثلِه عند عدم ذلك السبب .

(٣) النوع الثالث : الأشياء التي سُئل عنها صلى الله عليه وسلم ، فأباحها بشرطٍ مقرونٍ .

(٤) النوع الرابع : الشيء الذي أباحه الله جل وعلا بصفةٍ ، وأباحه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بصفةٍ أخرى ، غيرِ تلك الصفة .

(٥) النوع الخامس : ألفاظ تعريضٍ ، مرادُها إباحةُ استعمال الأشياء التي عَرَّض من أجلها .

(٦) النوع السادس : ألفاظ الأوامر التي مرادُها الإباحةُ والإطلاق .

(٧) النوع السابع : إباحة بعض [الشيء] (١) المَزْجُور عنه لعلةٍ معلومة .

(٨) النوع الثامن : إباحة تأخير بعض الشيء المأمور به لعلةٍ معلومةٍ .

٦٣/١ (٩) النوع التاسع : إباحة استعمال الشيء المزجور عنه الرجالُ دونَ النساء ، لعلةٍ معلومة .

---

(١) الزيادة من ح دون م .

(١٠) النوع العاشر: إباحة الشيء لأقوام بأعيانهم ، من أجل علةٍ معلومة ، لا يجوز لغيرهم استعمالُ مثله .

(١١) النوع الحادي عشر: الأشياء التي فعلها صلى الله عليه وسلم ، مباحٌ للأئمةِ استعمالُ مثلِها .

(١٢) النوع الثاني عشر: الشيءُ الذي أُبيح لبعض النساء استعمالُه في بعض الأحوال ، وحُظِر ذلك على سائر النساء والرجال جميعاً .

(١٣) النوع الثالثَ عشر: لفظةُ زَجْرٍ عن فعلٍ ، مرادُها إباحةُ استعمالِ ضِدِّ ذلك الفعل المزجورِ عنه .

(١٤) النوع الرابع عشر: الإباحات التي أُبيح استعمالُها وتركُها معاً ، خُيِّرَ المرءُ بين إتيانها واجتنابِها جميعاً .

(١٥) النوع الخامس عشر: إباحةُ تخيير المرءِ بين الشيءِ الذي مُباحٌ له استعمالُه بعدَ شرائطَ تَقَدَّمَتْه .

(٦٦) النوع السادس عشر: الإخبار عن الأشياء التي مرادُها الإباحةُ والإطلاق .

(١٧) النوع السابع عشر : الأشياء التي أُبيحتْ ناسخةً لأشياءَ حُظِرَتْ قبل ذلك .

(١٨) النوع الثامن عشر: الشيءُ الذي نُهِيَ عنه بصفةٍ معلومة ، ثم أُبيحَ ٦٤/١
استعمالُ ذلك الفعلِ بعينه بغير تلك الصفة .

(١٩) النوع التاسع عشر: تَرْكُ النبي صلى الله عليه وسلم الأفعالَ التي تؤدِّي إلى إباحة تركها .

(٢٠) النوع العشرون : إباحة الشيءِ الذي هو محظورٌ قليلُه وكثيرُه ، وقد أُبيح

استعمالُه بعينه في بعض الأحوال ، إذا قَصَد مرتكبُه فيه بنِيّته الخيرَ دونَ الشرّ ، و إن كان ذلك الشيء محظوراً في كل الأحوال .

(٢١) النوع الحادي والعشرون : الشيء الذي هو مباحٌ لهذه الأمة ، وهو محرَّمٌ على النبي صلى الله عليه وسلم [وعلى آله][١] .

(٢٢) النوع الثاني والعشرون : الأفعال[٢] التي تؤدّي ، إلى إباحة استعمال مثلها .

(٢٣) النوع الثالثُ والعشرون : ألفاظُ إعلام ، مرادُها الإباحة لأشياء سُئل عنها .

(٢٤) النوع الرابعُ والعشرون : الشيء المفروض الذي أُبيح تركُه لقوم من أجل العذر الواقع في الحال .

(٢٥) النوع الخامس والعشرون : إباحة الشيء الذي أُبيح بلفظ السؤال عن شيء ثانٍ .

(٢٦) النوع السادس والعشرون : الأمر بالشيء الذي مرادُه إباحةُ فعلٍ متقدم ، من أجله أُمر بهذا الأمر . ٦٥/١

(٢٧) النوع السابع والعشرون : الإخبار عن أشياء أَنزل الله جل وعلا في الكتاب إباحتَها .

(٢٨) النوع الثامن والعشرون : الإخبار عن أشياء سُئل عنها ، فأجاب فيها بأجوبةٍ ، مرادُها إباحةُ استعمال تلك الأشياء المسؤول عنها .

(٢٩) النوع التاسع والعشرون : إباحة الشيء الذي حُظِر من أجل علةٍ معلومةٍ ،

---

(١) الزيادة من ح .

(٢) في م « الأقوال » ، بدل « الأفعال » ، وهو خطأ واضح .

يلزَمُ في استعماله إحدى ثلاثِ خصالٍ معلومة .

(٣٠) النوع الثلاثون : الشيء الذي سُئل عن استعماله ، فأباح تركَه بلفظةِ تعريضٍ .

(٣١) النوع الحادي والثلاثون : إباحة فعلٍ عند وجود شرطٍ معلوم ، مع حَظْرِه[1] عند شرطٍ ثانٍ . قد حُظر مرةً أخرى عند الشرط الأول الذي أُبيحَ ذلك عند وجوده ، فأُبيحَ مرةً أخرى عند وجود الشرط الذي حُظر من أجله المرةَ الأولى .

(٣٢) النوع الثاني والثلاثون : الشيء الذي كان مباحاً في أول الإسلام ، ثم نُسخ بعدَ ذلك بحكم ثانٍ .

(٣٣) النوع الثالث والثلاثون : ألفاظُ استخبارٍ عن أشياء ، مرادُها إباحةُ استعمالها .

(٣٤) النوع الرابع والثلاثون : الأمر بالشيء الذي هو مقرونٌ بشرطٍ ، مرادُه ٦٦/١ الإباحة ، فمتى كان ذلك الشرطُ موجوداً كان الأمر الذي أمر به مباحاً ، ومتى عُدِم ذلك الشرطُ لم يكن استعمالُ ذلك الشيء مباحاً .

(٣٥) النوع الخامس والثلاثون : الشيء الذي فعله صلى الله عليه وسلم ، مرادُه الإباحةُ عند عدم ظهور شيء معلوم ، لم يَجُز استعمالُ مثلِه عند ظهوره ، كما جاز ذلك عند عدم الظهور .

(٣٦) النوع السادس والثلاثون : ألفاظ إعلامٍ عند أشياء سُئل عنها ، مرادها إباحةُ استعمال تلك الأشياء المسئول عنها .

(٣٧) النوع السابع والثلاثون : إباحة الشيء بإطلاق اسم الواحدِ على الشيئَيْن المختلفَيْن ، إذا قُرن بينهما في الذكر .

---

(١) في ح « مع حظر » ، بدون الهاء . وأثبتنا ما في م .

(٣٨) النوع الثامن والثلاثون : استصوابُه صلى الله عليه وسلم الأشياء التي سُئل عنها واستحسانُه إياها ، يؤدِّي ذلك إلى إباحة استعمالها .

(٣٩) النوع التاسع والثلاثون : إباحة الشيء بلفظ العموم ، وتخصيصُه في أخبارٍ أُخَر .

(٤٠) النوع الأربعون : الأمر بالشيء الذي أُبيح استعمالُه على سبيل العموم
٦٧/١ لعلةٍ معلومة ، قد يجوز استعمالُ ذلك الفعل عند عدم تلك العلة التي من أجلها أُبيح ما أُبيح .

(٤١) النوع الحادي والأربعون : إباحة بعض الشيء الذي حُظر على بعض المخاطَبين عند عدم سببٍ معلوم ، فمتى كان ذلك السببُ موجودًا كان الزجرُ عند استعماله واجباً ، ومتى عُدِم ذلك السببُ كان استعمالُ ذلك الفعل مباحاً .

(٤٢) النوع الثاني والأربعون : الأشياء التي أُبيحتْ من أشياء محظورةٍ ، رُخِّص إتيانُها أو شيءٍ منها على شرائطَ معلومةٍ ، للسَّعَةِ والترخيص .

(٤٣) النوع الثالث والأربعون : الإباحة للشيء الذي أُبيح استعمالُه لبعض النساء دونَ الرجال ، لعلّةٍ[1] معلومةٍ .

(٤٤) النوع الرابع والأربعون : الأمر بالشيء الذي كان محظوراً على بعض المخاطَبين ، ثم أُبيح استعمالُه لهم .

(٤٥) النوع الخامس والأربعون : إباحةُ أداء الشيء على غير النَّعْتِ الذي أُمر به قبلَ ذلك ، لعلةٍ تحْدُثُ .

(٤٦) النوع السادس والأربعون : إباحة الشيء المحظور بلفظ العموم ، عند سببٍ يحْدُثُ .

---

(١) في ح « بعلة » . وأثبتنا ما في م .

(٤٧) النوع السابع والأربعون : إباحة تقديم الشيء المَحْصُور وَقْتُه قبلَ مجيئه ، أو تأخيره عن[١] وقته ، لعلةٍ تَحْدُثُ . ٦٨/١

(٤٨) النوع الثامن والأربعون : إباحة تركِ الشيء المأمورِ به عند القيام بأشياء مفروضةٍ غيرِ ذلك الشيء الواحدِ المأمور به .

(٤٩) النوع التاسع والأربعون : لفظةُ زجرٍ عن شيء ، مرادُها تعقيبُ إباحةِ شيء ثانٍ بعدَه .

(٥٠) النوع الخمسون : الأشياء التي شاهدها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، أو فُعِلَتْ في حياته ، فلم يُنْكِرْ على فاعِليها[٢] ، تلكَ مباحٌ للمسلمين استعمالُ مثلِها .

القسم الخامس من أقسام السنن

وهو أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انْفَرَدَ بها

قال أبو حاتم رضي الله عنه[٣] : وأما أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، فإني تأمَّلْتُ تفصيلَ أنواعها ، وتدبَّرْتُ تقسيمَ أحوالها ، لأَن لَّا يَتَعَذَّرَ على الفقهاء حفظُها ، ولا يَصْعُبَ على الحفّاظ وَعْيُها : فرأيتها تَدُور على خمسين نوعاً :

(١) النوع الأول : الفعل الذي فُرِض عليه صلى الله عليه وسلم مدةً ، ثم جُعل له ذلك نَفْلاً .

(٢) النوع الثاني : الأفعال التي فُرِضتْ عليه وعلى أمته صلى الله عليه وسلم . ٦٩/١

(٣) النوع الثالث : الأفعال التي فعلها صلى الله عليه وسلم ، يُسْتَحَبُّ للأئمة الاقتداء به فيها .

---

(١) في م « تأخره » وأثبتنا ما في ح .

(٢) في ح « فاعلها » بالإفراد . وما هنا أجود ، وهو الثابت في م .

(٣) في ح « رحمه الله تعالى » .

(٤) النوع الرابع : أفعال فَعَلها صلى الله عليه وسلم ، يُسْتَحَبُّ لأمته الاقتداء به فيها .

(٥) النوع الخامس : أفعال فعلها صلى الله عليه وسلم ، فعاتبه الله جل وعلا عليها .

(٦) النوع السادس : فعل فعله صلى الله عليه وسلم ، لم تَقُمِ الدِّلالةُ على أنه خُصَّ باستعماله دونَ أمته ، مباحٌ لهم استعمالُ مثلِ ذلك الفعل ، لعدم وجود تخصيصه فيه .

(٧) النوع السابع فعل فعله صلى الله عليه وسلم مرةً واحدةً للتعليم ، ثم لم يَعُدْ فيه إلى أن قُبِض ، صلى الله عليه وسلم .

(٨) النوع الثامن : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي أراد بها تعليمَ أمته .

(٩) النوع التاسع : أفعاله صلى الله عليه وسلم التي فعلها لأسبابٍ موجودةٍ وعللٍ معلومة .

(١٠) النوع العاشر : أفعال فعلها صلى الله عليه وسلم ، تُؤدّي إلى إباحة استعمال مثلها .

٧٠ / ١ (١١) النوع الحادي عشر : الأفعال التي اختلفت الصحابةُ في كيفيتها ، وتَبَايَنُوا عنه في تفصيلها .

(١٢) النوع الثاني عشر : الأدعية التي كان يدعو بها صلى الله عليه وسلم ، يُستحبّ لأمته الاقتداء به فيها .

(١٣) النوع الثالث عشر : أفعال فعلها صلى الله عليه وسلم ، قَصَد بها مخالفةَ المشركين وأهلِ الكتاب .

(١٤) النوع الرابع عشر : الفعل الذي فَعَلَ صلى الله عليه وسلم ، ولا يُعلم لذلك الفعل إلاّ علتان اثنتان ، كان مرادُه إحداهما دونَ الأخرى .

(١٥) النوع الخامس عشر: نفي الصحابة بعضَ أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي أثبتها بعضُهم .

(١٦) النوع السادس عشر : فعل فعله صلى الله عليه وسلم لحدوث سببٍ ، فلما زال السببُ تَرَكَ ذلك الفعل .

(١٧) النوع السابع عشر : أفعال فعلها صل الله عليه وسلم والوحيُ يَنْزِل ، فلما انقطع الوحيُ بطل جوازُ استعمال مثلها .

(١٨) النوع الثامن عشر : أفعاله صلى الله عليه وسلم التي تُفَسِّر عن أوامره المجمَلَة.

(١٩) النوع التاسع عشر : فعلٌ فعله صلى الله عليه وسلم مدةً ، ثم حُرِّم بالنسخ ٧١/١
عليه وعلى أمته ذلك الفعلُ .

(٢٠) النوع العشرون : فعله صلى الله عليه وسلم الشيءَ الذي يَنْسَخُ الأمرَ الذي أَمر به ، مع إباحته تركَ ذلك الشيء المأمورِ به .

(٢١) النوع الحادي والعشرون : فعله صلى الله عليه وسلم الشيءَ الذي نَهى عنه[1] ، مع إباحته ذلك الفعلَ المنهيَّ عنه في خبرٍ آخر .

(٢٢) النوع الثاني والعشرون : فعله صلى الله عليه وسلم الشيءَ الذي نَهى عنه[1]، مع تركِه الإنكارَ على مرتكبه .

(٢٣) النوع الثالث والعشرون : الأفعال التي خُصَّ بها[2] صلى الله عليه وسلم ، دونَ أمته .

(٢٤) النوع الرابع والعشرون : تركُه صلى الله عليه وسلم الفعلَ الذي نَسخه استعمالُه ذلك الفعل نَفْسَه ، لعلةٍ معلومة .

---

(١) كلمة « نهى » رسمت في م بالألف .

(٢) في ح « فيها » بدل « بها » ، وأثبتنا ما في م ، لأنه الصواب .

(٢٥) النوع الخامس والعشرون : الأفعال التي تخالفُ الأوامرَ التي أمر بها في الظاهر .

(٢٦) النوع السادس والعشرون : الأفعال التي تخالفُ النواهيَ[١] في الظاهر ، دونَ أن يكون في الحقيقة بينهما[٢] خلاف .

٧٢/١ (٢٧) النوع السابع والعشرون : الأفعال التي فعلها صلى الله عليه وسلم ، أراد بها الاسْتِنَانَ به فيها .

(٢٨) النوع الثامن والعشرون : تركُه صلى الله عليه وسلم الأفعالَ التي أراد بها تأديبَ أمته .

(٢٩) النوع التاسع والعشرون : تركه صلى الله علمه وسلم الأفعالَ مخافةَ أن تُفْرَضَ على أمته ، أو يَشُقَّ عليهم إتيانُها .

(٣٠) النوع الثلاثون : تركُه صلى الله عليه وسلم الأفعالَ التي أراد بها التعليم .

(٣١) النوع الحادي والثلاثون : تركُه صلى الله عليه وسلم الأفعالَ التي يُضَادُّها استعمالُه مثلَها .

(٣٢) النوع الثاني والثلاثون : تركُه صلى الله عليه وسلم الأفعالَ التي تدل على الزّجر عن ضدها .

(٣٣) النوع الثالث والثلاثون : الأفعال المعجزةُ التي كان يفعلُها صلى الله عليه وسلم أو فُعِلَتْ[٣] بعدَه ، التي هي من دَلاَئِلِ النُّبُوَّة .

(٣٤) النوع الرابع والثلاثون : الأفعال التي فيها تَضَادٌّ وتَهَاتُرٌ في الظاهر ، وهي

---

(١) في م « المناهي » .
(٢) في م « بينها » .
(٣) في ح « وفعلت » ، والتصويب من م .

من اختلافِ المباح ، من غير أن يكون بينها[1] تَضَادٌّ أو تَهَاتُرٌ .

(٣٥) النوع الخامس والثلاثون : الفعل الذي فعله صلى الله عليه وسلم لعلةٍ معلومة ، ٧٣/١
فارتفعتِ العلةُ المعلومة ، ثم[2] بقِيَ ذلك الفعلُ فرضاً على أمته إلى يوم القيامة .

(٣٦) النوع السادس والثلاثون : قضاياه صلى الله عليه وسلم ، التي قَضَى بها في أشياء رُفِعَتْ إليه من أمور المسلمين .

(٣٧) النوع السابع والثلاثون : كِتْبَتُهُ[3] صلى الله عليه وسلم الكُتُبَ إلى المواضع ، بما فيها من الأحكام والأوامر ، وهي ضربٌ من الأفعال .

(٣٨) النوع الثامن والثلاثون : فعلٌ فعله صلى الله عليه وسلم [بأمته][4] ، يجب على الأئمة[5] الاقتداء به فيها ، إذا كانت العلةُ التي من أجلها فَعَل صلى الله عليه وسلم موجودةً .

(٣٩) النوع التاسع والثلاثون : أفعالٌ فَعَلها صلى الله عليه وسلم ، لم تُذكر كيفيتُها في نفس الخطاب ، لا يجوز استعمالُ مثلِها إلاّ بتلك الكيفية التي هي مضمرةٌ في نفس الخطاب .

(٤٠) النوع الأربعون : أفعال فعلها صلى الله عليه وسلم ، أراد بها المعاقبةَ على أفعال مَضَتْ متقدِّمةً .

(٤١) النوع الحادي والأربعون : فعلٌ فعله صلى الله عليه وسلم من أجل علةٍ ٧٤/١
موجودة ، خَفِيَ على أكثر الناس كيفيةُ تلك العلة .

---

(١) في م « بينهما » ، وأثبتنا ما في ح .
(٢) في ح « وبقي » وما هنا هو الذي في م .
(٣) الكتبة ، بكسر الكاف : مصدر ، كالكتب ، بفتحها ، والكتابة .
(٤) زيادة [بأمته] من هامش ح ، وعليها علامة الصحة .
(٥) هنا بهامش ح ما نصه : « وفي موضع هذا النوع قال : "يجب للأئمة" ، مكان "يجب على الأئمة" .

(٤٢) النوع الثاني والأربعون : الأشياء التي سُئل عنها صلى الله عليه وسلم ، فأجاب عنها بالأفعال .

(٤٣) النوع الثالث والأربعون : الأفعال التي رُوِيَتْ عنه مجملةً ، تفسيرُ تلك الجُمَلِ في أخبار أُخَر .

(٤٤) النوع الرابع والأربعون : الأفعال التي رُوِيَتْ عنه مختصرةً ، ذِكْرُ تَقَصِّيها في أخبارٍ أُخر.

(٤٥) النوع الخامس والأربعون : أفعاله صلى الله عليه وسلم في إظهارِ[١] الإسلام وتبليغ الرسالة .

(٤٦) النوع السادس والأربعون : هجرتُه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكيفيةُ أحواله فيها .

(٤٧) النوع السابع والأربعون : أخلاقُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وشمائِلُه في أيامه ولياليه .

(٤٨) النوع الثامن والأربعون : عِلَّةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قُبِضَ فيها ، وكيفيةُ أحواله في تلك العلّة .

(٤٩) النوع التاسع والأربعون : وفاةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتكفينُه ، ودَفْنُه .

(٥٠) النوع الخمسون : وَصْفُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسِنُّهُ . ٧٥/١

(١) في ح « في إظهاره » ، وما هنا هو الذي في م .

قال أبو حاتم رضي الله عنه :

فجميعُ أنواع السنن أربعمائة نوعٍ ، على حَسَب ما ذكرناها .

ولو أردنا أن نزيدَ على هذه الأنواعِ التي نوّعْنَاها للسنن أنواعاً كثيرةً لفعَلْنا ، وإنما اقتصرنا على هذه الأنواعِ دونَ ما وراءها ، وإن تهيَّأَ ذلك لو تكلَّفناه .

لأنَّ قَصْدَنا في تنويع السنن الكشفُ عن شيئين :

أحدهما : خبرٌ تنَازَع[1] الأئمةُ فيه وفي تأويله . والآخر : عمومُ خطابٍ صَعُبَ ٧٦/١ على أكثر الناس الوقوفُ على معناه ، وأشْكل عليهم بُغْيَةُ القَصْد منه .

فقَصَدْنا إلى تقسيم السنن وأنواعها ، لنكشفَ عن هذه الأخبار التى وصَفْناها ، على حَسَبِ ما يُسَهِّلُ الله [جل وعلا][2] ، ويُوَفِّقُ القولَ فيه فيما بعدُ ، إن شاء الله [تعالى][3] .

وإنما بدأنا بتراجم أنواع السنن في أول الكتاب ، قَصْدَ التسهيل منّا على من رام الوقوفَ على كل حديثٍ من كل نوع منها ، ولئلاّ[4] يصعُب حفظُ كل فصلٍ ٧٧/١ من كل قسم عند البُغْية .

ولأن قَصْدَنا في نَظْم السُّنَن حَذْوُ تأليف القرآن : لأن القرآنَ أُلِّفَ أجزاءً ، فجعلنا السّننَ أقسامًا ، بإزاء أجزاء القرآن . ولما كانت الأجزاء من القرآن كلُّ جزء منها يشتمل على سُوَرٍ ، جعلنا كلَّ قسم من أقسام السنن يشتمل على أنواع[5] .

---

(١) في م « ينازع » ، وهو غير جيد ، بل لعله خطأ . وأثبتنا ما في ح .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) الزيادة من م .

(٤) رسمت « لئلا » في م منفصلة « لأن لا » ، وكلا الرسمين جائز .

(٥) يريد ابن حبان بأجزاء القرآن : تحزيبه القديم الثابت في السنة ، فيما روي أحمد في المسند ١٦٢٣٥ (ج ٤ ص ٩ من طبعة الحلبي) ، عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبدالله بن عبد الرحمن الطائفي عن عثمان بن عبدالله بن أوس الثقفي عن جده أوس بن حذيفة ، في حديث ، قال أوس في آخره :

« فسألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبحنا ، قال : قلنا : كيف تحزّبون القرآن ؟ قالوا : نحزّبه : ثلاثَ سور ، وخمسَ سور ، وسبعَ سور ، وتسعَ

فأنواعُ السنن بإزاء سُوَر القرآن . ولما كان كلُّ سورةٍ من القرآن تشتمل على آيٍ ، جعلنا كلَّ نوع من أنواع السنن يشتمل على أحاديثَ . والأحاديثُ من السنن بإزاء الآي من القرآن .

سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة سورة ، وحزبَ المفصل ، من قاف ، حتى يختم » .

وهذا الحديث ذكره الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن (٤١) عن المسند ، وقال : « ورواه أبو داود وابن ماجة ، من حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي ، به. وهذا إسناد حسن» .وذكره السيوطي في الاتقان ١ : ٧٩ ، ونسبه لأحمد وأبي داود ، وهو في سنن أبي داود ١٣٩٣ (١ :٥٢٧ — ٥٢٨ من عون المعبود) ، وابن ماجة ١ : ٢٠٩ — ٢١٠ ، كلاهما من طريق عبدالله بن عبد الرحمن الطائفي ، بنحوه . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده ١١٠٨ عن عبدالله بن عبد الرحمن الطائفي ، بنحوه . ورواه ابن سعد في الطبقات ٥ : ٣٧٤ ، من طريق عبد الله بن عبد الرحمن عن عثمان بن عبدالله بن أوس عن جده ، ومن طريق عبد الله عن عثمان عن عمه عمرو بن أوس عن أبيه . ثم رواه من طريق عبد الله أيضاً عن عبد ربه بن الحكم وعثمان بن عبد الله ، كلاهما عن أوس بن حذيفة بنحوه . وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير ١/٢/١٦ — ١٧ .

وهذا التحزيب ، لا يعد فيه سورة الفاتحة في أوله . بل أوله سورة البقرة بداهة ، حتى يستقيم العد إلى البدء بسورة (قٓ) في الحزب السابع . وهذا بيانه مفصلا :

رقم الحزب	عدد سوره	أرقامها في المصحف	أول كل سورة منه
١	٣	٢—٤	البقرة
٢	٥	٥—٩	المائدة
٣	٧	١٠—١٦	يونس
٤	٩	١٧—٢٥	الإسراء
٥	١١	٢٦—٣٦	الشعراء
٦	١٣	٣٧—٤٩	الصافات
٧	٦٥	٥٠—١١٤	قٓ

فهذه ١١٣ سورة ، عدا الفاتحة . ولعل عدم عد الفاتحة منه بأنها يستفتح بها القراءة كل مرة .

أما التجزئة الحديثة المشهورة الآن بين الناس ، المثبتة في المصاحف ، إلى ثلاثين جزءاً ، فإنها غير مرادة لابن حبان يقيناً . لأنه يقول هنا بالقول الصريح الواضح : « ولما كانت الأجزاء في القرآن ، كل جزء منها يشتمل على سور » . ومن البديهي أن الأجزاء الثلاثين ليس كل جزء منها يشتمل على سور ، بل إن بعض السور الطوال يشتمل على أجزاء . بل إن الأجزاء التي فيها ثلاث سور كاملة فأكثر ، هي الأجزاء العشرة الأخيرة ، أي الثلث الثالث من القرآن فقط .

فإذا وَقَفَ المرءُ على تفصيل ما ذكرنا ، وقَصَد قَصْد الحفظِ لها ، سَهُل عليه ما يريد من ذلك ، كما يَصْعُب عليه الوقوفُ على كل حديثٍ منه[١] إذا لم يَقْصِد قَصْدَ الحفظ له .

أَلاَ تَرَى أن المرءَ إذا كان عنده مصحفٌ ، وهو غيرُ حافظٍ لكتاب الله جل وعلا[٢] ، فإذا أحبَّ أن يَعْلَم آيةً من القرآن في أيِّ موضع هي ، صَعُبَ عليه ذلك ، فإذا حفظه صارت الآيُ كلها نَصْبَ عينيه[٣]. ٧٨/١

و إذا كان عنده هذا الكتابُ وهو لا يحفظه ، ولا يَتَدَبَّرُ تقاسيمَه وأنواعه ، وأَحَبَّ إخراجَ حديثٍ منه ، صَعُبَ عليه ذلك . فإذا رَام حِفْظَه أحاط علمُه بالكلّ ، حتى لا يَنْخَرِمَ منه حديثٌ أصلاً .

وهذا هو الحيلةُ التي احتلْنا ليحفَظَ الناسُ السننَ ، ولأن لاَّ يُعرِّجُوا على الكِتْبَةِ والجَمْعِ[٤] ، إلا عند الحاجة ، دونَ الحفظِ له والعلمِ به .

---

(١) في ح « منها » ، وأثبتنا ما في م .

(٢) في م « لكتاب الله تعالى » .

(٣) في م « عينه » بالإفراد .

(٤) في م « والوضع » بدل « والجمع » .

[شرْطُ ابنِ حبان]
[في هذا الصحيح](1)

وأمّا شرطُنا في نقله ما أودعناه كتابَنا هـذا من السُّنَن : فإنّا لم نَحْتجَّ فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كل شيخ من رُواتِهِ خمسةُ أشياء :

الأول : العدالةُ في الدين ، بالسَّتْرِ الجميل .

والثـاني : الصدقُ في الحديث ، بالشهرة فيه .

والثـالث : العقلُ بما يحدِّث من الحديث .

والرابـع : العلمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوي .

والخامس : المُتَعرِّي خَبَرُه عن التدليس(2) .

فكلٌّ من اجتمع فيه هـذه الخصالُ الخمسُ احتججنا بحديثه ، و بنَيْنا الـكتابَ على روايته . وكلٌّ من تَعَرَّى(3) عن خَصْلَةٍ من هذه الخِصَال الخمس لم نحتجَّ به . ٧٩/١

والعدالة في الإنسان : هو أن يكون أكثرُ أحواله طاعةَ الله ، لأنّا متى ما لم نجْعل العدلَ إلاّ من لم يوجد منه معصيةٌ بحالٍ ، أدّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عَدْلٌ : إذِ الناسُ(4) لا تَخْلُو أحوالهم من وُرود خَلَلِ الشيطان فيها .

بل العَدْلُ من كان ظاهرُ أحواله طاعةَ الله . والذي يُخالف العدلَ من كان أكثرُ أحواله معصيةَ الله .

وقد يكون العدلُ الذي يشهد له جيرانُه وعدولُ بلده به ، وهو غير صادقٍ فيما يَرْوِي من الحديث ، لأن هذا شيء ليس يعرفه إلاّ مَنْ صناعتُه الحديثُ . وليس

---

(١) هذا العنوان زيادة من عندنا .

(٢) سيفسر ابن حبان الحافظ هذه الشروط الخمسة ، تفسيراً واضحاً ، سيأتي قريباً ، إن شاء الله .

(٣) « تعرى » ، رسمت في م « تعرا » بالألف .

(٤) في م « إذا » ، بدل « إذ » ، وهو خطأ واضح .

كل مُعَدِّلٍ يَعرف صناعةَ الحديث ، حتى يُعَدِّلَ العدلَ على الحقيقة ، في الرواية والدِّين معاً[١] .

والعقل بما يحدِّث من الحديث : هو أن يَعْقِل من اللغة بمقدار ما لا يُزيلُ معانِيَ الأخبار عن سَنَنِها ، ويَعْقِلَ من صناعة الحديث ما لا يُسند موقوفاً ، أو يرفعُ مُرْسَلاً ، أو يُصَحِّفُ اسماً .

والعلمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوِي : هو[٢] أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدَّى ٨٠/١ خبرًا[٣] أو رواه من حفظه أو اختصره ، لم يُحِلْهُ[٤] عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معنًى آخر .

والمُتَعَرِّي خبرُه عن التدليس : هو أن يكون الخبرُ عن مثل مَنْ وصفنا نعتَه بهذه الخصالِ الخمسِ ، فيرويَه عن مثلِه سماعاً ، حتى ينتهيَ ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولعلّنا قد كتبنا عن أكثر من ألْفَيْ شيخ ، من إِسْبِيجَابَ[٥] ، إلى

---

(١) يريد ابن حبان أن التعديل للراوي يجب أن يكون من علماء الحديث ، الذين مارسوا صناعته ، وعرفوا دقائق الرواية ، ونقدوا الرواة على الميزان الصحيح في الجرح والتعديل . وأن ليس يكفي تعديل المعدلين الذين كانوا في العصور السابقة يعدلون الشهود للقضاة ، إذ « ليس كل معدل من هؤلاء يعرف صناعة الحديث » .

(٢) في ع « وهو » ، والواو في موضع لا يناسبها ، ولم تذكر في م .

(٣) « أدى » ، رسمت في م « أدا » ، بالألف .

(٤) « يحله » بالحاء المهملة ، ووضع تحت الحاء في ع حاء صغيرة هكذا « ح » ، أمارة على التوثق من أنها بالمهملة . وهذا هو الموافق لعباراتهم . فمثلا يقول ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٨٩) : « فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها ، خبيراً بما يحيل معانيها » ، إلخ . وفي م « يخله » ، بنقطة فوق الخاء . وأنا أراها خطأ ، وإن كان المعنى صحيحاً .

(٥) هكذا رسمت في م ع بالباء بعد السين . ولكن السمعاني في الأنساب (في الورقة ٣٤) ، وتبعه ابن الأثير في اللباب ١ : ٤٤ ، وياقوت في البلدان ١ : ٢٣٠ ، رسموها بالفاء بعد السين « اسفيجاب » ، وضبطوها كتابة « بكسر الفاء » ، ولم يذكروا فيها قولا آخر أنها بالباء . ولكنا رأيناها كثيراً في الكتب بالباء ، وأظن أن أصلها الباء الفارسية ، التي تكتب بثلاث نقط من تحت ، وهي قريبة النطق من الفاء ، وأما الألف في أولها ، فقد ضبطها السمعاني وابن الأثير بالكسر ، وضبطها ياقوت بالفتح . وقال ياقوت : « وهي اسم بلدة كبيرة ، من أعيان بلاد ما وراء النهر ، في حدود تركستان » .

الإسكندرية . ولم نَرْوِ في كتابنا هذا إلاّ عن مائة وخمسين شيخاً ، أقلّ أو أكثر . ولعل مُعوَّلَ كتابنا هـذا يكونُ على نحوٍ من عشرين شيخاً ، ممن أدَرْنا السنن عليهم ، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم ، على الشرائط التي وَصَفْناها .

وربّما أرْوِي في هـذا الكتاب وأحْتَجُّ بمشايخَ قد قَدَح فيهم بعضُ أيمتنا ، مثل «سِمَاكِ بن حَرْبٍ» ، و«داودَ بنِ أبي هِنْدٍ» ، و«محمد بن إسحقَ بن يَسَار» ،

٨١/١ و« حمّاد بن سَلَمَة » ، و« أبي بكر بن عيَّاشٍ » ، وأضْرابهم ، ممن تَنَـكَّبَ عن رواياتهم بعضُ أيمتنا ، واحتجَّ بهم البعضُ . فمن صَحَّ عندي منهم ، بالبراهين الواضحة ، وصحةِ الاعتبار[1] على سبيل الدِّين ، أنه ثقةٌ —: احْتَجَجْتُ به ، ولم أعَرِّجْ على قولِ من قَدَح فيه . ومن صَحَّ عندي ، بالدلائل النَّـيِّرَة ، والاعتبارِ الواضح على سبيل الدين ، أنه غيرُ عدلٍ — : لم أحْتَجَّ به ، وإن وَثَّقه بعضُ أيمتنا .

وإني سأُمَثّلُ واحدًا منهم ، وأتـكلمُ عليه ، ليستدرك به المرءُ مَنْ هو مثلُه .

كأنّا[2] جِئْنا إلى « حمّاد بن سَلَمَةَ » فمثّلناه ، وقلنا لمَنْ ذَبَّ عمَّن تَرَكَ حديثَه : لمَ[3] استَحقَّ حمادُ بن سلمةَ تَرْكَ حديثِه ؟ وكان رحمة الله عليه ممن رَحَلَ ، وكَـتَبَ ، وجَمَعَ ، وصَنَّفَ ، وحَفِظ ، وذَاكَر ، ولَزِم الدينَ والوَرَعَ الخفيَّ والعبادةَ الدائمة ، والصلابةَ في السُّنَّة ، والطَّبْقَ على أهل البِدَع ، ولم يَشُكَّ عَوَامُّ [أهل][4] البصرة أنه كان مستجابَ الدعوةِ ، ولم يكنْ بالبصرة في زمانِه أحدٌ ممن نُسِبَ إلى العلم يُعَدُّ من البُدَلاءِ غيرُه . فمن اجتمع فيه هذه الخصال ، لِمَ[3] استَحقَّ مجانبةَ روايته ؟

٨٢/١ فإنْ قال : لمخالفته الأقرانَ فيما روَى[5] في الأحايين . يقال له : وهلْ في

(١) في نسخة بهامش ع « الاختبار » ، بدل « الاعتبار » .

(٢) كذا في ع ، وهو صواب . وفي م « لأنا » ، بدل « كأنا » ، وهو في نسخة ثابتة بهامش ع ، وهو صواب أيضاً .

(٣) في م « لمن » بدل « لم » ، في الموضعين ، وهو خطأ بين .

(٤) زيادة [أهل] من م .

(٥) في م « رووا » ، وما هنا هو الصواب ، الموافق لما في ع .

الدنيا محدِّثٌ ثقةٌ لم يخالف الأقرانَ في بعض ما رَوَى ؟! فإن استحقَّ إنسانٌ مجانبةَ جميعَ ما رَوى ، بمخالفته الأقرانَ في بعض ما يَرْوِي، لاستحقَّ[١] كلُّ محدِّثٍ من الأيمة المَرْضِيِّين أن يُترَكَ حديثُه، لمخالفتهم أقرانَهم في بعض ما رَوَوْا .

فإن قال[٢] : كان حمادٌ يخطئُ ؟ يقال له : وفي الدنيا أحدٌ — بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم — يَعْرَى[٣] من الخطإ ؟ ولو جاز تركُ حديثِ مَن أخطأ[٤] لجازَ تركُ حديثِ الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم من المحدِّثين، لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

فإن قال : حمادٌ قد كَثُرَ خَطَاؤه[٥] . يقال له : إنّ الكثرةَ اسمٌ يشتمل على معانٍ[٦] شَتَّى، ولا يستحقُّ الإنسانُ تركَ روايته حتى يكون منه من الخطاء ما يَغْلِبُ صوابَه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه ، وغَلَبَ على صوابه ، استحقَّ مجانبةَ روايتِه . وأما مَن كثر خَطَاؤه ، ولم يَغْلِب على صوابه ، فهو مقبولُ الرواية فيما لم يخطئْ فيه ، واستحقَّ مُجَانبةَ ما أخطأ فيه فقط . مثلُ « شَرِيكٍ » و« هُشَيْمٍ » و« أبي بكر بن عَيَّاشٍ » ٨٣/١
وأضرابِهم، كانوا يُخطئون فيُكْثِرون ، فرَوَى عنهم ، واحتجَّ بهم في كتابه . وحمَّادٌ واحدٌ من هؤلاء[٧] .

---

(١) في م « لا يستحق » ، وهو خطأ وباطل في المعنى .

(٢) في م « فإن قال قائل » ، وزيادة كلمة « قائل » هنا ، ليست جيدة . فإن السياق يستغني عن إثباتها .

(٣) في م « تعرا » .

(٤) رسمت في ح « أخطى » .

(٥) « الخطاء » ، بالمد ، و « الخطء » بسكون الطاء وبالهمزة دون ألف ، و« الخطأ » بفتحتين دون مد ، كلها جائز ، وهو ضد الصواب .

(٦) في م « معاني » .

(٧) ابن حبان يعرض في كلامه هنا بالبخاري محمد إسمعيل ، الإمام صاحب الصحيح .
فإن البخاري لم يخرج لحماد بن سلمة في صحيحه إلا متابعة واحدة . قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص ٣٩٧) في ترجمة حماد « أحد الأيمة الأثبات ، إلا أنه ساء حفظه في الآخر . استشهد به البخاري تعليقاً ، ولم يخرج له احتجاجاً ، ولا مقروناً ، ولا متابعة ، إلا في موضع واحد ، قال فيه : "قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة" فذكره . وهو في كتاب الرقاق . وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة ، وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده » .

فإن قال : كان حمادٌ يُدَلِّس . يقال له : فإن قتادةَ ، وأبا إسحقَ السَّبِيعيَّ ، وعبدَ الملك بن عُمَيْر ، وابن جُرَيْج ، والأَعمشَ ، والثَّوْرِيَّ ، وهُشَيْماً ، كانوا يدلّسون ، واحتَجَجْتَ بروايتهم ! فإنْ أَوْجَبَ تدليسُ حمّادٍ في روايته تَرْكَ حديثه — : أَوْجَب تدليسُ هؤلاء الأَئمة تركَ حديثِهم .

وقد احتج ابن حبان على البخاري بثلاثة رواة أخرج لهم في صحيحه ، كانوا يخطئون كما يخطىء حماد ، وهم :

أولا : شريك ، بفتح الشين المعجمة وكسر الراء ، وهو « شريك بن عبدالله بن أبي نمر » ، من صغار التابعين ، وروى عن سعيد بن المسيب وطبقته . قال الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٠٨) : « وثقه ابن سعد وأبو داود ، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به » . وفي التهذيب ٤ : ٣٣٧ — ٣٣٨ : « ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ » . وقد أشرنا في المقدمة ، فيما مضى (ص ٢١) ، إلى أن كاتب القطعة الأولى من كتاب ابن حبان ، وهي التي نرمز لها بحرف م ، كان يكتب فوق أسماء بعض الرواة رموز من أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة وغيرها . وقد أخطأ في هذا الموضع ، فكتب فوق اسم «شريك» الحروف (م خت٤) وهي رموز : صحيح مسلم ، والبخاري تعليقاً ، والسنن الأربعة. فهذا خطأ يقيناً ، لأن هذه رموز « شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعى القاضي » ، والبخاري لم يخرج له شيء موصولا ، لا أصلا ولا متابعة . فلا يصح أن يطلق عليه أنه « روى عن شريك واحتج به في كتابه » ، لتقوم عليه الحجة من ابن حبان . إنما المراد قطعاً ما أشرنا إليه ، وهو « شريك بن عبدالله بن أبي نمر » ، فهو الذي أخرج له الشيخان : البخاري ومسلم .

ثانياً : هشيم ، بالتصغير ، بن بشير ، بفتح الباء وكسر الشين المعجمة . وهو ثقة روى عنه مالك وشعبة والثوري ، وهم أكبر منه ، وهو أحد الأئمة ، متفق على توثيقه ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « كان مدلساً » . وقال الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٤٩) : « وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم » .

ثالثاً : أبو بكر بن عياش ، أخرج له البخاري ، ولم يخرج له مسلم إلا شيئاً في مقدمة صحيحه . قال أحمد : « ثقة ، وربما غلط » ، وقال ابن حبان : « اختلفوا في اسمه ، والصحيح أن اسمه كنيته . وكان من العباد الحفاظ المتقنين ، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه ، فكان يهم إذا روى . والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته » .

وهذه التراجم تؤيد ما أشرنا إليه ، من أن ابن حبان يعرض في هذا الموضع بالبخاري ، لا بغيره . ويزيده توكيداً أنه عرض به في ذلك ، في كتاب آخر من كتبه . فقد نقل الحافظ في التهذيب ٣ : ١٣— ١٤ نحو هذا ، قال : « وقد عرض ابن حبان بالبخاري ، لمجانبته حديث حماد بن سلمة ، حيث يقول : لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبدالله بن دينار » .

فإن قال : يَرْوِي عن جماعةٍ حديثاً واحدًا بلفظٍ واحدٍ ، من غير أن يُمَيِّز بين ألفاظهم . يقال له : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يؤدُّون الأخبارَ على المعاني بألفاظٍ متباينة . وكذلك كان حمادٌ يفعلُ ، كان يَسمع الحديثَ عن أيوبَ وهشامٍ وابن عَوْنٍ و يونسَ وخالدٍ وقتادةَ عن ابن سِيرِينَ ، فيتَحَرَّى المعنَى ، ويجمعُ في اللفظ . فإن أوجب ذلك منه تركَ حديثِه أوجب ذلك تركَ حديث « سعيد بن المسَيَّب » و« الحسن » و« عطاء » وأمثالِهم من التابعين ، ٨٤/١
لأنهم كانوا يفعلون ذلك .

بل الإنصافُ في النَّقَلَةِ في الأخبار استعمالُ الاعتبارِ فيما رَوَوْا .

* * *

و إني أُمثِّل للاعتبار مثالاً يُستدرَكُ به ما وراءه[1] :

كأنّا[2] جئنا إلى « حمّاد بن سلمة » ، فرأيناه رَوَى خبراً عن أيوبَ عن ابن سِيرِينَ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم نجد ذلك الخبرَ عند غيره من أصحاب أيوبَ . فالذي يلزمنا فيه التوقُّفُ عن جَرْحه ، والاعتبارُ بما رَوَى غيرُه من أقرانه . فيجب أن نبدأ فننظرَ هذا الخبر : هل رواه أصحاب حمّاد عنه ، أو رجلٌ واحد منهم وحدَه ؟ فإن وُجد أصحابُه قد رَوَوْه عُلم أن هذا قد حدَّث به حمّاد ، و إن وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه ، أُلزِقَ ذلك بذلك الراوي دونَه .

فمتى صَحَّ أنه رَوَى عن أيوب ما لم يُتَابَعْ عليه ، يجبْ أن يُتوقَّف فيه ، ولا يُلزَقَ به الوَهَنُ ، بل يُنظر : هل رَوَى أحدٌ هذا الخبرَ من الثقاتِ عن ابن سِيرِينَ غيرُ أيوب ؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجِع إليه . و إن لم يوجد ٨٥/١
ما وصفنا ، نُظر حينئذٍ : هل رَوَى أحدٌ هذا الخبرَ عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثقات ؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ . و إن لم يُوجد ما قلنا ، نُظر :

---

(١) في ع « ما رواه » وهو خطأ واضح ، صوابه من م .

(٢) في ع « وكأنا » ، والواو ليست في م ، وحذفها أجود .

هل رَوَى أحدٌ هـذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غيرُ أبي هريرة ؟ فإن وُجد ذلك صَحَّ أن الخبر له أصلٌ . ومتى عُدِمَ ذلك ، والخبَرُ [في][1] نفسِه يخالفُ الأُصولَ الثلاثةَ ، عُلم أن الخبر موضوعٌ لا شكَّ فيه ، وأن ناقلَه الذي تفرَّد به هو الذي وَضَعه .

هذا حكم الاعتبار بين النَّقَلَة في الروايات .

* * *

وقد اعتبرنا حديث شيخٍ شيخٍ ، على ما وصفنا من الاعتبار ، على سبيل الدِّين .

فمن صَحَّ عندنا منهم أنه عدلٌ احتججْنا به ، وقَبِلْنا ما رواه ، وأدخلناه في كتابنا هذا .

ومن صحَّ عندنا أنه غيرُ عدلٍ ، بالاعتبار الذي وصفناه ، لم نحتَجَّ به ، وأدخلناه في كتاب (المجروحين من المحدِّثين) ، بأحد أسباب الجرح . لأن الجرح في المجروحين
٨٦/١ على عشرين نوعًا ، ذكرناها بفصولها في أوّل (كتاب المجروحين) ، بما أرجو الغُنْيَةَ فيها للمتأمِّل إذا تأملها . فأغنَى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب .

* * *

وأما الأخبار ، فإنها كلُّها أخبارُ آحادٍ . لأنه ليس يوجدُ عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرٌ من رواية عَدْلَيْن ، رَوَى أحدُهما عن عَدْلَيْن ، وكلٌّ واحدٍ منهما عن عَدْلين ، حتى ينتهيَ ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فلما استحال هـذا وبَطَل ، ثَبَتَ أن الأخبار كلّها أخبارُ الآحاد . وأن مَنْ تنَكَّب عن قبول أخبار الآحاد فقد عَمَدَ إلى ترك السنن كلّها ، لعدم وجود السنن إلاّ من رواية الآحاد .

* * *

(١) كلمة [في] زيادة من م .

وأما قبول الرّفع في الأخبار ، فإنّا نقبلُ ذلك عن كل شيخٍ اجتمع فيه الخِصَال الخَمْسُ التي ذكرتُها .

فإن أرسل عدلٌ خبراً وأسنده عدلٌ آخرُ ، قبلنا خبر من أَسْنَد ، لأنه أتَى بزيادةٍ حَفِظَها ما لم يَحْفظْ غيرُه ممن هو مثلُه في الإتقان . فإن أَرْسَلَه عدلانِ وأَسْنَده عدلانِ ، قَبِلْتُ رواية العدلين اللذَيْن أسنداه ، على الشرط الأوّل . وهكذا الحكمُ فيه ، كَثُرَ العددُ فيه أو قَلّ . فإن أرسله خمسةٌ من العدول وأسنده عدلانِ ، نظرتُ حينئذٍ إلى من فوقَه بالاعتبار ، وحكمتُ لمن يَجِبُ . ٨٧/١

وكأنّا[(١)] جئنا إلى خبرٍ رواه نافعٌ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : اتّفق مالكٌ ، وعُبيد الله [بن عمر][(٢)] ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الله بن عَوْن ، وأيوبُ السَّخْتِياني ، عن نافع عن ابن عمر ، ورفَعوه ، وأرسله أيوبُ بن موسى ، وإسمعيل بن أمية ، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ ، أو أسند[(٣)] هاذَانِ ، وأَرْسَل أولئك ، اعتبرتُ فوقَ نافعٍ : هل رَوَى هذا الخبرَ عن ابن عمر أحدٌ من الثقات غيرُ نافعٍ مرفوعاً ، أو مَنْ فوقَه ؟ على حَسَب ما وصفنا . فإذا وُجد ما قُلنا قَبِلْنا خبرَ من أتَى بالزيادة في روايته ، على حَسَب ما وصفنا .

وفي الجملة : يجب أن يُعتبر العدالةُ في نَقَلَةِ الأخبار ، فإذا صحّت العدالةُ في واحدٍ منهم قُبِل منه ما رَوَى من المسنَد وإن أوقفه غيرُه ، والمرفوعِ وإن أرسله غيرُه من الثقات . إذِ العدالةُ لاتوجب غيرَه ، فيكونُ الإرسالُ والرفعُ عن ثقتين مقبولين[(٤)] ، ٨٨/١ والمسنَدُ والموقوفُ عن عدلَين يُقبلانِ ، على الشرط الذي وصفناه .

---

(١) كلمة «كأنا» واضحة في م . ويظهر أنها كتبت في ع «وأنا» ثم أراد أن يصلحها الناسخ . فلم يستطع أن يرسمها واضحة ، وصارت الواو مقاربة للفاء غير منقوطة .

(٢) [بن عمر] زيادة من ع .

(٣) في م «وأسند» ، وهو غير صواب ، فإن المراد هنا عكس الصورة الأولى : أن يسند الخمسة ويرسل الاثنان ، أو أن يسند الاثنان ويرسل الخمسة . وهمزة «أو» ثابتة في ع ، على الصواب .

(٤) «مقبولين» : خبر «يكون» ، لا صفة «ثقتين» . وفي م «مقبولان» ، وهو لحن

* * *

وأما زيادةُ الألفاظ في الروايات : فإنّا لا نقبل شيئاً منها إلا عن مَن[١] كان الغالبُ عليه الفقهُ ، حتى يُعلَمَ أنه كان يروي الشيء ويَعلمُه ، حتى لا يُشَكَّ فيه[٢] : أنه أزاله عن سَنَنِه ، أو غيَّره عن معناه ، أم لا[٣] ؟ لأنَّ أصحابَ الحديث الغالبُ عليهم حفظُ الأسامي والأسانيد ، دونَ المتون ، والفقهاءُ الغالبُ عليهم حفظُ المتون وإحكامُها وأداؤها[٤] بالمعنَى ، دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدّثين .

فإذا رَفَع محدِّثٌ خبراً ، وكان الغالبُ عليه الفقهُ ، لم أَقبل رَفْعَه ، إلاّ من كتابِه ، لأنه لا يَعلم المسنَد من المرسَل ، ولا الموقوفَ من المنقطع ، وإنما همَّتُه إحكامُ المتن فقط .

وكذلك لا أقبل عن صاحب حديثٍ حافظٍ متقنٍ أتَى بزيادة لفظةٍ في الخبر ، لأن الغالبَ عليه إحكامُ الإسناد وحفظُ الأسامي ، والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ ، إلاّ من كتابه .

هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ . ٨٩/١

* * *

وأمّا المُنْتَحِلُونَ المَذَاهِبَ من الرواة ، مثلَ الإرجاء ، والتَّرَفُّضِ ، وما أشبههما ، فإنّا نحتج بأخبارهم ، إذا كانوا ثقاتٍ ، على الشرط الذي وصفناه ، ونَكِلُ مذاهبَهم وما تقلّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا ، إلاّ أن يكونوا دُعاةً إلى ما انتَحلوا . فإن الداعيَ إلى مذهبه والذابَّ عنه حتى يصيرَ إماماً فيه ، وإن كان ثقةً ، ثم روينا عنه ، جعلنا للاتّباع لمذهبه طريقاً ، وسوَّغنا للمتعلّم الاعتمادَ عليه وعلى

---

(١) « عن من » رسمتا في م ع منفصلتين ، وهو جائز .

(٢) قوله « حتى لا يشك فيه » ، كتب في م فوق كلمة « حتى » كلمة « كي » وكتب بجوارها « معاً » . يريد الكاتب إثبات نسخة أخرى صحيحة ، فيها « كي لا يشك فيه » .

(٣) في م « أو لا » .

(٤) في ع « وأدائها » . وأثبتنا ما في م ، فهو أجود أو أصح .

قوله . فالاحتياطُ تركُ رواية الأئمة الدُّعاةِ منهم ، والاحتجاجُ بالثقاتِ الرواةِ منهم ، على حسب ما وصفنا .

ولو عَمَدْنا إلى تركِ حديث الأعمش ، وأبي إسحق ، وعبد الملك بن عُمير ، وأضرابِهم ، لِمَا انْتَحَلُوا ، و إلى قتادَةَ ، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ ، [وابن أبي ذِئْبٍ ، وأشباههم ، لِمَا تَقَلَّدُوا ، و إلى عُمر بن ذَرٍّ][1] ، و إبرهيم التَّيْمي ، ومِسْعَرِ [بن كِدَامٍ[2]] ، وأقرانِهم ، لِمَا اختاروا ، فتركْنا حديثَهم لمذاهبهم ، لكان ذلك ذريعةً إلى تركِ السنن كلِّها ، حتى لا يَحْصُلَ في أيدينا من السنن إلّا الشيءُ اليسير. ٩٠/١
و إذا استعملنا ما وصفْنا أَعَنَّا على دَحْضِ السنن وطَمْسِها . بل الاحتياطُ في قبول رواياتهم[3] الأصلُ الذي وصفناه ، دون رفض ما رَوَوْه[4] جملةً .

* * *

وأمَّا المُخْتَلِطُون في أواخر أعمارهم ، مثل الجُرَيْرِي ، وسعيد بن أبي عَرُوبة ، وأشباهِهما[5] ، فإنَّا نَروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتجُّ بما رَوَوْا ، إلّا أنَّا لا نعتمدُ من حديثهم إلّا [على[6]] ما رَوَى عنهم الثقاتُ من القُدَماء ، الذين نعلمُ أنهم سمعوا منهم قبلَ اختلاطهم ، أو ما[7] وافقُوا الثقاتِ في الرواياتِ التي لا نشكُّ في صحتها وثبوتِها من جهةٍ أُخرى . لأن حُكْمَهُم ، و إن اختلَطُوا في أواخر أعمارهم ، وحُمِلَ عنهم في اختلاطهم ، بعد تقدُّم عَدَالتِهم ، حُكْمُ الثقةِ إذا أخطأ : أن

---

(١) الزيادة من م . والظاهر أنها سقطت من ع سهواً من الناسخ .

(٢) الزيادة من ع ، ولم تذكر في م .

(٣) في م « روايتهم » ، بالإفراد ، وأثبتنا ما في ع .

(٤) في م « رووا » ، بدون الضمير .

(٥) في ع « وأشباههم » ، وما هنا هو الذي في م ونسخة بهامش ع .

(٦) الزيادة من م .

(٧) في ع « وما وافقوا » ، وما هنا هو الذي في م ، وهو أجود وأدق .

الواجبَ تركُ خَطَائِه[١] إذا عُلِمَ، والاحتجاجُ بما يعلم[٢] أنه لم يخطئ[٣] فيه. وكذلك حكمُ هؤلاء : الاحتجاجُ بهم فيما وافقوا الثقات ، وما انفردوا ممّا رَوَى[٤] عنهم القدماء من الثقات ، الذين كان سماعُهم منهم قبلَ الاختلاطِ ، سواءٌ .

* * *

٩١/١ وأمّا المُدَلّسون ، الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإنّا لانحتجُّ بأخبارهم إلّا ما بَيَّنُوا السماعَ فيما رَوَوْا . مثل الثَّوْري ، والأعمش ، وأبي إسحق ، وأضرابهم من الأيمة المتّقين[٥] ، وأهلِ الوَرَعِ في الدين . لأنّا متى قَبِلنا خبَرَ مُدَلّسٍ لم يُبَيِّنِ السماعَ فيه ، وإن كان ثقةً ، لَزِمَنا قبولُ المَقَاطِيع والمَرَاسِيل كلّها ، لأنه لا يُدْرَى[٦] : لعل هذا المدلّس دَلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهِي الخبَرُ بذكره إذا عُرِف .

اللهم إلّا أن يكون المدَلّس يُعلَمُ أنه ما دَلَّس قطُّ ، إلّا عن ثقةٍ . فإذا كان كذلك قُبِلَتْ روايتُه ، وإن لم يُبيّن السماعَ .

وهذا ليس في الدنيا ، إلّا سفيان بن عُيَيْنَةَ وحدَه ، فإنه كان يدلّس ، ولا يدلّس إلّا عن ثقةٍ مُتْقِنٍ ، ولا يكاد يُوجد لسفيانَ بن عُيينة خبرٌ دلَّس فيه إلّا وُجِدَ ذلك الخَبَرُ بعينه قد بَيَّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نفسِه .

والحكمُ في قبول روايته لهذه العِلة ، وإن لم يُبيّن السماعَ فيها ، كالحكم في

٩٢/١ رواية ابن عباسٍ ، إذا رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يَسمع منه .

وإنما قبلنا أخبارَ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما رَوَوْها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يُبيّنُوا السماعَ في كل ما رَوَوْا ، وبيقينٍ نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير ذكر

---

(١) أثبتناها على رسم م ، وفي ع « خطاه » . وكل صحيح .

(٢) في م « يعلم » ، وفي ع « نعلم » ، فجمعنا الرسمين .

(٣) في م « لم يخط » .

(٤) في م « رووا » .

(٥) في م « المتقنين » .

(٦) رسمت في م « يدرا » بالألف . ورسمت في ع بالياء ، ولكن لم تنقط فيها الياء في أولها .

ذلك الذي سمعه منه ، لأنهم ، رضي الله عنهم [أجمعين][1] ، [وقد فعل][2] ، كلهم أئمةٌ سادةٌ قادةٌ عُدولٌ ، نزَّهَ الله عز وجل[3] أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يَلْزَقَ بهم الوَهَنُ . وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا لِيُبَلِّغِ الشاهدُ منكم الغائبَ » ، أعظمُ الدليل على أن الصحابةَ كلَّهم عدولٌ ليس فيهم مجروحٌ ولا ضعيفٌ ، إذْ لو كان فيهم مجروحٌ أو ضعيفٌ ، أو كان فيهم أحدٌ غيرُ عدلٍ ، لَاسْتَثْنَى في قوله صلى الله عليه وسلم ، وقال : ألا لِيبلِّغْ[4] فلانٌ وفلانٌ منكمُ الغائبَ . فلما أجملهم في الذِّكر بالأمر بالتبليغ مَنْ بعدَهم ، دلَّ ذلك على أنهم كلَّهم عدول . وكفَى بمن عدَّله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً . ٩٣/١

فإذا صح عندي خَبرٌ من رواية مدلِّسٍ أنه بَيَّن السماعَ فيه ، لا أبالي أن أذكرَه من غير بيان السماع في خبره ، بعد صحته عندي ، من طريق آخر .

* * *

وإنا نُمْلي بعد هذا التقسيم وذكرِ الأنواع ، وصفَ شرائطِ الكتاب ، قسماً قسماً ، ونوعاً نوعاً ، بما فيه من الحديث ، على الشرائط التي وصفناها في نَقْلِها[5] : من غير وجود قطعٍ في سَنَدها ، ولا ثُبوت جَرْحٍ في ناقليها ، إن قَضَى الله ذلك وشاءه .

وأتنكَّبُ عن ذِكر المُعاد فيه ، إلّا في موضعَيْن : إمّا لزيادة لفظةٍ لا أجِدُ منها بُدًّا ، أو للاستشهاد به على معنًى في خبرٍ ثانٍ . فأما في غير هاتَين الحالتين فإني أتنكَّبُ ذِكرَ المُعاد في هذا الكتاب .

جعلنا الله ممن أَسْبل عليه جَلابِيب السَّتْر في الدنيا ، واتّصل ذلك بالعفو عن جناياته في العُقْبَى . إنه الفعَّال لما يُريد .

انتهى كلامُ الشيخ رحمه الله في الخطبة .

---

(١) الزيادة من ع .
(٢) الزيادة من م .
(٣) في م « جل وعلا » .
(٤) في م « إذ لو كان فيهم أحد غير عدل ، لاستثنا صلى الله عليه وسلم في قوله : ألا ليبلغ » إلخ .
(٥) في م « في نقلتها » .

* * *

٩٤/١ ثم قال في آخر القسم الأول(١) : فهذا آخرُ جوامع أنواع الأمر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم . ذكرناها بفصولها وأنواع تقاسيمها . وقد بَقي من الأوامر أحاديثُ بَدَّدْناها في سائر الأقسام ، لأن تلك المواضعَ بها أشْبَهُ ، كما بَدَّدْنا منها في الأوامر للبُغْية في القصد فيها . وإنما نُمْلي(٢) بعدَ هـذا القسمَ الثانيَ ، الذي هو النواهي ، بتفصيلها وتقسيمها ، على حسب ما أملينا الأوامرَ ، إنْ قَضَى الله ذلك وشاءه . جعلنا الله ممن أُغْضَى في الحكم في دين الله عن أهواء المتكلّفين ، ولم يُعَرِّجْ في النوازل على آراء المقلِّدين ، من الأهواء المعكوسة ، والآراء المنحوسة . إنه خيرُ مَسْؤُل .

* * *

وقال في آخر القسم الثاني(٣) : فهذا آخر جوامع أنواع النواهي عن المصطفى صلى الله عليه وسلم . فصَّلناها بفصولها ، ليُعْرَف تفصيلُ الخطاب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لأمته . وقد بقي من النواهي أحاديثُ كثيرة ، بدَّدْناها في سائر
٩٥/١ الأقسام ، كما بدَّدنا في النواهي سواءً ، على حسب ما أصَّلْنا الكتابَ عليه . وإنما نُملي بعدَ هـذا القسمَ الثالثَ من أقسام السنن ، الذي هو إخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم عمّا احتيج إلى معرفتها ، بفصولها فَصْلاً فَصْلاً ، إنِ اللهُ يَسَّرَ ذلك وسَهَّله(٤) . جعلنا الله من المتَّبعين للسنن كيفَ ما دارتْ ، والمتباعدين عن الأهواء حيثُ ما مَالَتْ . إنه خير مسؤل ، وأفضل مأمول .

* * *

وقال في آخر القسم الثالث(٥) : فهذا آخر أنواع الإخبار عمّا احتيج إلى معرفتها

(١) قابلنا ما نقله الأمير علاء الدين هنا ، على ما جاء في آخر القسم الأول ، (ج ٢ ص ٤٣) من مخطوطة « التقاسيم والأنواع » ، بخط أحمد بن يحيى بن عساكر ، التي وصفنا منها في المقدمة آنفاً (ص ٢٥ — ٣٢) المجلدين : الثاني والثالث ، والتي نرمز إليها بحرف ع ، كما ذكرنا في صفحة الرموز (ص ٤٨) من مطبوعتنا هذه .

(٢) في ع « وإنا نملي » .

(٣) وقابلنا هذا على ما جاء في آخر القسم الثاني ، من مخطوطة ع ، (ج ٢ ص ٢٥٩) .

(٤) في ع « إن يسر الله ذلك وسهله » .

(٥) وقابلنا هذا أيضاً على ما جاء في آخر القسم الثالث ، من مخطوطة ع ، (ج ٣ ص ٣٧٦) .

من السنن ، قد أمليناها[١] . وقد بقي من هذا القسم أحاديثُ كثيرةٌ ، بَدَّدْناها في سائر الأقسام ، كما بَدَّدْنا منها في هذا القسم ، للاستشهاد على الجمع بين خبرَيْن مُتَضادَّين في الظاهر ، والكشفِ عن معنى شيء تَعَلَّق به بعضُ من لم يُحْكِمْ صناعةَ العلم ، فأحال السُّنَّةَ عن معناها التي أطلقها المصطفى صلى الله عليه وسلم . وإنّا نُمْلي بعدَ هذا القسمَ الرابعَ من أقسام السنن ، الذي هو الإباحات التي ٩٦/١ أُبيحَ ارتكابُها ، إنِ اللهُ قَضَى بذلك[٢] وشاءه . جعلنا الله ممن آثر المصطفى صلى الله عليه وسلم على غيره من أمة ، وانخضع لقبول ما وَرَد عليه من سُنَّته ، بترك ما يشتمل عليه القلبُ من اللَّذَّات ، وتحتوي عليه النفسُ من الشهوات ، من المُحْدَثَاتِ الفاضحة ، والمُخْتَرَعَاتِ الدَّاحِضَة . إنه خير مسؤُل .

* * *

وقال في القسم الرابع[٣] : فهذا آخر جوامِع الإباحات عن المصطفى صلى الله عليه وسلم . أمليناها بفصولها ، وقد بقي من هذا القسم أحاديثُ ، بَدَّدْناها في سائر الأقسام ، كما بَدَّدنا منها في هذا القسم ، على ما أصَّلْنَا الكتابَ عليه . وإنما نُملي ٩٧/١ بعدَ هذا القسمَ الخامسَ من أقسام السنن ، التي هي أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، بفصولها وأنواعها ، إنِ اللهُ قَضَى ذلك وشاءه . جعلنا الله ممن هُدِيَ لسُبُل الرَّشاد ، ووُفِّقَ لسلوك السَّداد ، في جَمْعٍ وتَشْميرٍ ، في جمع السنن والأخبار ، وتفقه في صحيح الآثار ، وآثَر ما يُقرِّب إلى الباري جل وعلا من الأعمال ، على ما يُباعدُ عنه في الأحوال . إنه خير مسؤُل .

* * *

ثم قال في آخر الكتاب : فهذا آخر أنواع السنن ، قد فصَّلناها على حَسَب ما أصَّلْنَا الكتابَ عليه من تقاسيمها .

---

(١) في ع « وقد أمليناها » .

(٢) في ع « ذلك » بحذف الباء .

(٣) هكذا ثبت في ع ، وهو يريد « في آخر القسم الرابع » . وليس عندنا ، فيما جمعنا من مخطوطات ابن حبان ، آخر القسم الرابع ، ولا آخر القسم الخامس .

٩٨/١ وليس في الأنواع التي ذكرناها، من أول الكتاب إلى آخره، نوعٌ مُسْتَقْصًى، لأنّا لو ذكرنا كلَّ نوع بما فيه من السنن، لصار الكتابُ أكثرُه مُعاداً، لأن كلَّ نوع منها يَدْخُل جوَامِعُه في سائر الأنواع. فاقتصرنا على ذكر الأَنْمَى من كل نوع[1]، لنَسْتَدْرِكَ به ما وراءه منها. وكَشَفْنا عن مّا أشكلَ من ألفاظها، وفَصَّلنا عمّا يجب أن يُوقَفَ على معانيها، على حَسَب ما سَهَّل الله ويَسَّره، وله الحمد على ذلك.

وقد تركنا من الأخبار المرويّة أخباراً كثيرةً، من أجْل ناقليها، وإن كانتْ تلك الأخبارُ مشاهيرَ، تَدَاولها الناسُ. فمن أحبَّ الوقوفَ على السبب الذي من أجله تركتُها، نَظَر في كتاب «المجروحين من المحدّثين» من كُتُبنا، يَجِدْ فيه التفصيل لكل شيخ تركنا حديثَه، ما يَشْفي صدرَه، ويَنْفِي الرَّيْبَ عن خَلَدِه، ٩٩/١ إنْ وَفَّقه الله جل وعلا لذلك، وطَلَب سلوكَ الصوابِ فيه، دون متابعة النفس لشهواتها، ومساعدتِه إياها في لذّاتها.

وقد احتججْنا في كتابنا هذا بجماعةٍ قد قَدَح فيهم بعضُ أئمتنا. فمن أحبَّ الوقوفَ على تفصيل أسمائهم، فلينظرْ في «الكتاب المختصر من تاريخ الثقات»، يَجِدْ فيه الأصولَ التي بَنَيْنا ذلك الكتابَ عليها، حتى لا يُعرِّجَ على قَدْحِ قادحٍ في محدِّث على الإطلاق، من غير كشفٍ عن حقيقته.

وقد تركْنا من الأخبار المشاهيرِ، التي نقلها عدولٌ ثقاتٌ، لِعِلَلٍ تبيَّن لنا منها الخفاء على عَالَمٍ من الناس جوَامِعَها.

وإنّما نُمْلي بعدَ هذا عِلَلَ الأخبار، ونذكرُ كلَّ خبرٍ مَرْوِيٍّ، صَحَّ أوْ لَمْ يَصِحَّ، بما فيه من العلل، إنْ يَسَّر الله ذلك وسَهَّله.

---

(١) رسمت في ع «الأنما» بالألف. يريد به الأرفع والأظهر في معناه وبابه. يقال: «نمى الحديثُ ينمي» أي ارتفع، و«نميته» أي رفعته. ويقال: «نميت الشيء على الشيء»: أي رفعته عليه. وكل هذا ثلاثي بتخفيف الميم، ولا يقال في رفع الحديث إلا في الخير. أما الرباعي «نمّى» بتشديد الميم، و«أنمى» بالألف في أوله، فلا يقال إلا في الشر، في رفع الحديث على وجه الإشاعة أو النميمة.

جعلنا الله ممن سَلَكَ مسالكَ أُولِي النُّهَىٰ في أسباب الأعمال ، دون التّعَرُّج على الأوصاف والأقوال ، فارْتَقَى على سلاليم أهل الوِلَايَاتِ بالطاعات ، والانقلاعِ بِكلّ الـكُلّ عن المَزْجُورَات⁽١⁾ ، حتى تَفَضَّل عليه بقبول ما يأتي من الحسنات ، ١٠٠/١ والتجاوز عما يرتكب من الحَوْبَاتِ⁽٢⁾ . إنّه خيرُ مسؤُول ، وأفضلُ مَأْمُول .

انتهى كلامُه أوّلاً وآخراً . رحمه الله بمنّه وكرمه .

* * *

قال العبد الضعيف ، جامعُ شَمْلِ هذا التأليف⁽٣⁾ : قد رأيتُ أن أُنَبِّهَ في أول هذا الـكتاب ، على ما فيه من الـكُتُب والفصول والأبواب ، تيسيراً لفائدته ، وتوفيراً لعائِدَتِه . والله المسؤل أن يجعلَه خالصاً لِذَاتِه ، وفي ابتغاء مرضاتِه ، وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل :

باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى

باب الاعتصام بالسنَّة ، وما يتعلق بها فِعْلًا وأمراً وزَجْراً

كتاب الوَحْي　　كتاب الإسراء　　كتاب العِلْم

كتاب الإيمان

الفِطْرة　　التكليف　　فضل الإيمان　　فرض الإيمان

صفات المؤمنين　　الشِّرْك　　النِّفاق ١٠١/١

كتابُ الإحسان

باب الصّدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر　　الطاعات وثوابها

---

(١) في نسخة بهامش ع « المحظورات » .

(٢) « الحوبات » بفتح الحاء المهملة : جمع « حوبة » ، بفتح الحاء وضمها ، وهي المأثم . قال أبو عبيد : « كل مَأْثَم حُوبٌ وحَوْبٌ . الواحدة « حَوْبَة » . وبه فسر الحديث : « واغسلْ حَوْبَتي » .

(٣) هنا في ع زيادة « والتصنيف » ، ثم ضرب عليها الكاتب ضرباً خفيفاً . ومثل هذا مما رجح عندي أن نسخة « الإحسان » ، هي نسخة المؤلف الأمير علاء الدين التي نقلت من مسودته . انظر ما قلنا في المقدمة (ص ٤١ – ٤٢) .

الإخلاص وأعمال السِّرِّ[1]   حقُّ الوالدَيْن   صلة الرَّحِم وقطعُها
الرحمة   حُسن الخُلُق   العفو   إطعام الطعام وإفشاء السلام
الجار   فصل من البِرّ والاحسان   الرِّفْق   الصحبة والمجالسة
الجلوس على الطريق   فصل في تشميت العاطس   العُزْلة

كتاب الرَّقَائق

التوبة   حسن الظن بالله تعالى   الخوف والتقوى
الفقر والزهد والقناعة   الوَرَع والتوكُّل   القرآن وتلاوته المُطْلَقة
الأذكار المُطْلَقة   الأدعية المطلقة   الاستعاذة[2]

كتاب الطهارة

الفطرة، بمعنى السُّنَّة   فضل الوضوء   فرض الوضوء   سُنَن الوضوء   نواقض الوضوء
الغُسْل   قَدْرُ ماء الغُسْل   أحكام الجُنُب   غُسل الجمعة   غُسل الكافر إذا أسلم   ١٠٢ / ١
المياه   الوضوء بفضل وضوء المرأة   الماء المستعمَل   الأوعية
الأسْآر   التيمم   المسح على الخفّين وغيرهما   الحيض والاستحاضة
النجاسة وتطهيرها   الاستطابة

كتابُ الصَّلاة

فرض الصلاة   الوعيد على ترك الصلاة   مواقيت الصلاة   الأوقات المنهيُّ عنها
الجمع بين الصّلاتين   المساجد   الأذان   شروط الصلاة
فضل الصلوات الخمس   صفة الصلاة   القُنوت   الإمامة والجماعة
فرض الجماعة الأعذار التي تُبيح تركها   فرض متابعة الإمام

---

(١) أتقن ناسخ ع هذه الكلمة، فوضع تحت السين المهملة ثلاث نقط، توكيداً لإهمالها، على ما رسم علماء الحديث في فن المصطلح.

(٢) هنا ثلاثة عناوين في ع، هي: «قراءة القرآن الأدعية المطلقة الاستعاذة». ثم ضرب عليها الكاتب ضرباً خفيفاً أيضاً، يؤيد ما قلنا من قبل.

ما يُكره للمصلِّي وما لا يُكره   إعادة الصلاة   الوِتر   النوافل

الصلاة على الدابّة   صلاة الضُّحَى   التراويح   قيام الليل

قضاء الفوائت   سجود السّهو   المسافر   صلاة السَّفَر   سجود التلاوة   ١٠٣/١

صلاة الجمعة   صلاة العيدين   صلاة الكُسوف   صلاة الاستسقاء

صلاة الخوف   الجنائز   عيادة المريض   الصبر، وثوابُ الأمراض والأعراض

أعمار هذه الأمّة   ذكر الموت   الأَمَل   تمنّي الموت   المحتضَر

فصل في الموت وما يتعلق به : من راحة المؤمن، وبُشْراه، ورُوحه، وعمله، والثناء عليه   الغُسْل   التكفين   ما يقول الميتُ عند حَمْله   القيامُ للجنازة

الصلاة على الجنازة   الدَّفْن   أحوال الميّت في قبره   النّيَاحة ونحوُها

القبور   زيارةُ القبور   الشهيد   الصلاةُ في الكعبة

كتاب الزَّكاة

جمعُ المال من حِلّه وما يتعلق بذلك   الحِرْص وما يتعلق به

فضل الزكاة   الوعيد لمانع الزكاة   فرض الزكاة   العُشْر

مصارف الزكاة   صدقة الفِطْر   صدقة التطوُّع   ١٠٤/١

فصل في أشياء لها حكم الصدقة   المَنَّان

المسألة، والأخذُ وما يتعلق به : من المكافأة والثناء والشُّكر

كتاب الصوم

فضل الصوم   فضل رمضان   رؤية الهلال   السَّحُور   آداب الصوم

صوم الجُنُب   الإفطار وتعجيلُه   قضاء رمضان   الكفّارة   حِجَامة الصائم

قُبْلَةُ الصائم   صوم المسافر   الصيام عن الغَيْر   الصوم المنهيُّ عنه

صوم الوِصَال صوم الدَّهر صوم يوم الشَّك صوم العيد
صوم أيام التَّشْريق صوم عَرَفَة صوم الجمعة صوم السبت
صوم التطوّع الاعتكاف وليلةُ القَدْر

كتاب الحج

فضل الحج والعُمْرة فرض الحج فضل مكة فضل المدينة مقدمات الحج[1]
١٠٥/١ مواقيت الحج الإحرام دخول مكة وما يفعل فيها الصَّفا والمَرْوَة
الخروج من مكة إلى مِنًى الوقوف بعَرَفة والمُزْدَلِفَة، والدَّفْعُ منهما رَمْيُ جمرة العَقَبة
الحلق والذَّبح الإفاضة من منًى لطواف الزِّيارة رَمْيُ الجِمَار أيامَ مِنًى
الإفاضةُ من مِنًى للصَّدَرِ القِرَان التَّمتُّع حِجَّة النبي صلى الله عليه وسلم
اعتماره صلى الله عليه وسلم ما يُباح للمحرم وما لا يُباح الكفّارة
الحجُّ والاعتمارُ عن الغير الإحْصَار الهَدْيُ

كتاب النكاح وآدابه

الوَلِيُّ الصَّدَاق ثبوتُ النسب والقائفُ حرمة المناكحة المُتْعة
نكاح الإماء معاشرة الزوجَيْن العَزْل الغِيلَة النهي عن
إتيان النساء في أعجازهنّ القَسْم الرِّضاع النفقة

كتابُ الطلاق

الرَّجْعة الإيلاء الظِّهَار
١٠٦/١ الخُلع اللِّعان العِدَّة

كتاب العِتْق

صُحْبة المماليك إعتاق الشَّريك العِتْق في المرض الكِتابة أُمّ الوَلَد الوَلاء

كتاب الأَيْمان والنذور

كتاب الحدود

الزِّنا وحدُّه حدُّ الشُّرْب التَّعْزير السرقة الرِّدَّة

---

(١) هنا في (ع) زيادة: «وآداب السفر سفر المرأة»، ثم ضرب عليها الناسخ ضرباً خفيفاً.

كتاب اللِّباس وآدابه

الزِينَة آداب النَّوم

كتاب الحَظْر والإباحة

وفيه : فصل في التعذيب والمُثْلَةِ ، وفصل فيما يتعلق بالدوَابّ باب قتل الحيوان

باب ما جاء في التباغض والتحاسد والتدابر والتشاحن والتهاجُر بين المسلمين

باب التواضع والتكبّر والعُجْب والاستماع المكروه وسوء الظنّ والغضب والفُحْش

باب ما يُكره من الكلام وما لا يكره

وفيه : الكذب اللَّعْن وذو الوجهين والغِيبَة والنَّميمة والمدح

والتفاخر والشِّعْر والسَّجْع والمُزَاح والضَّحك وفصل من الكلام باب الاستئذان

١٠٩/١ الأسماء والكُنَىٰ باب الصُّوَر والمُصوِّرين واللَّعِب واللَّهْو والسَّماع

كتاب الصَّيد كتاب الذبائح كتاب الأُضْحِيَة كتاب الرَّهْن[١] الفِتَن

كتاب الجنايات

القِصَاص القَسَامَة

كتاب الدِّيَات الغُرَّة

كتاب الوصيّة كتاب الفرائض

ذوو الأرحام الرُّؤيا

كتاب الطبّ كتاب الرُّقَى[٢] والتَّمائم كتاب العَدْوَىٰ والطِّيَرَة

باب الْهَامِ والغُول كتاب النجوم والأَنْواء[٣] كتاب الكهانة والسِّحْر

كتاب التاريخ

بَدْءِ الخَلْق صفة النبي صلى الله عليه وسلم خصائصُه وفضائلُه

١١٠/١ المعجزات تبليغه صلى الله عليه وسلم الرسالة مرضُه صلى الله عليه وسلم

(١) وهنا أيضاً : « حرمة مال المسلم » ، ثم ضرب عليها .

(٢) « الرقى » رسمت في (ح) بالألف .

(٣) في (ح) «كتاب الأنواء والنجوم » ، ثم كتب الكاتب فوق كل كلمة منهما حرف (م) ، أمارة على تصحيحهما بالتقديم والتأخير .

كتاب السِّيَر

الخِلافة والإمارة   بَيْعَة الأيمة وما يُسْتَحَبُّ لهم   طاعةُ الأيمة   فضل الجهاد

فضل النفقة في سبيل الله   فضل الشَّهادة   الخيْل   الحِمَىٰ   السَّبَق

الرمي   التقليد والجَرَس   كُتُب النبي صلى الله عليه وسلم   فرض الجهاد

الخروج وكيفية الجهاد   غزوة بَدْر   الغنائم وقسمتها   الغُلُول

الفِداء وفَكُّ الأَسْرَى   الهِجْرة   المُوادعة والمُهادنة   الرَّسُول

١٠٧/١ الذِّمِّيُّ والجِزْية

كتاب اللُّقَطَة   كتاب الوَقْف

كتاب البُيُوع

السَّلَم   بَيْع المُدَبَّر   البُيوع المَنْهِيُّ عنها   الرِّبا   الإقالة

الجائحة   المفلس   الدُّيون

كتاب الحَجْر   كتاب الحَوالة   كتاب القضاء

الرِّشْوَة   كتاب الشهادات   كتاب الدَّعْوَى

الاستحلاف   عُقُوبةُ المَاطِل

كتاب الصُّلْح   كتاب العارية

كتاب الهبة   الرجوع فى الهبة

كتاب الرُّقْبىٰ والعُمْرَىٰ   كتاب الإجارة   كتاب الغَصْب   كتاب الشُّفْعة

كتاب المُزارعة   كتاب إحْياء المَوَاتِ

كتاب الأطعمة

آداب الأكل   ما يجوز أكله وما لايجوز   الضيافة   العَقِيقَة

١٠٨/١ كتابُ الأشربة

آداب الشُّرْب   ما يَحِلُّ شُرْبه

وفاتُه صلى الله عليه وسلم   إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون فى أمته من الفتن والحوادث   مناقب الصحابة رضى الله عنهم مُفَصَّلاً   فضل الأمة   فضل الصحابة والتابعين   وباب ذكر الحجاز واليمن والشأم وفارس وعُمَان   إخباره صلى الله عليه وسلم عن البعث وأحوال الناس فى ذلك اليوم   وصفُ الجنة وأهلِها   صفةُ النار وأهلِها

* * *

واعلم أني وضعتُ بإزاءِ كل حديثٍ بالقلم الهنديّ صورةَ عدد النوع الذي هو منه في كتاب « التقاسيم والأنواع » ليتيسر أيضًا كَشْفُهُ من أصله ، من غير كُلفةٍ ومشقّة .

مثاله : إذا كان الحديثُ من النَّوْع الحادي عَشَر مثلًا ، كان بإزائه هكذا ١١.

ثم إن كان من القسم الأول كان العددُ المرقوم مجرداً عن العلامة ، كما رأيته .

وإن كان من القسم الثاني كان تحت العدد خطًّا عَرْضِيًّا[1] ، هكذا ١١ .

وإن كان من القسم الثالث كان الخطُّ من فوقه هكذا ١١ .

وإن كان من القسم الرابع كان العددُ بين خطَّين ، هكذا ١١ .

وإن كان من القسم الخامس كان الخطَّان فوقه ، هكذا ١١ [2] .

١١١ / ١

توفيراً للخاطر ، وتيسيراً للناظر . جعله الله خالصاً لِذَاته ، وفي ابتغاء مَرْضَاته ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير .

---

(١) هكذا ثبت في (ع) بالنصب ، والجادة المعروفة أن يكون بالرفع : « كان تحت العدد خط عرضي » . وانظر ما كتبنا في ذلك في شرحنا ارسالة الشافعي ، في أرقام الفقرات التي أشرنا إليها هناك ، (ص ٦٦١) من فهارسها .

(٢) هذه الأرقام يثبتها ناسخ (ع) تارة بجوار العنوان ، وتارة بجوار الحديث ، من اليمين في الصفحة اليمنى ، ومن اليسار في الصفحة اليسرى . وسنحافظ عليها ، إن شاء الله ، للإثبات التاريخي ، على النحو الذي اصطلح عليه مؤلف الكتاب ، ولكنا سنثبتها عقيب كل حديث بين قوسين ، حتى لا يشتبه الأمر على القارئ بالأرقام المتتابعة التي جعلناها لأحاديث الكتاب ، والتي ستكون على يمين كل حديث في أوله .

وسنضع بجوار أرقام المؤلف على اصطلاحه ، بياناً لها يوضحها للقارىء . مثال ذلك الحديث الأول : بجواره الرقم الذي وضعه المؤلف هكذا : (٦٦) ، يريد أنه في النوع ٦٦ من القسم الثالث ، فنوضح ذلك بين معكفين هكذا [٣ : ٦٦] ، إن شاء الله .

باب

ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى[(١)]

ذِكْرُ[(٢)]

الإخبار عمّا يجب على المرء من ابتداء الحمدِ لله جل وعلا في أوائل كلامه ، عند بُغْيَة مقاصده

١ — أخبرنا الحُسَيْن بن عبد الله القَطَّان قال حدثنا[(٣)] هِشَام بن عمّار قال حدثنا عبد الحميد بنُ أبي العِشْرِين قال حدثنا الأَوزاعيُّ عن قُرَّة عن الزُّهْرِيّ عن أبي سَلَمة عن أبي هُرَيرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل أَمْرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدَأُ فيه بحمد الله أَقْطَعُ[(٤)] . ١١٢/١

(٦٦) [٣ : ٦٦]

---

(١) هذا العنوان من المؤلف الأمير علاء الدين الفارسي ، كما هو بديهي .

(٢) وهذا العنوان من الحافظ ابن حبان في أصل كتابه . وهو ثابت مع حديثه في مخطوطة ابن الحوزي ، التي نرمز إليها بحرف (ش) ، ومخطوطة أحمد بن يحيى بن عساكر ، التي نرمز إليها بحرف (ع) .

(٣) يختصر كاتب (ع) كلمات « حدثنا » و « أخبرنا » ، فيكتبها « ثنا » و « أنا » ، وهو اصطلاح معروف عند علماء هذا الفن ، ولكنا نكتبها على أصلها ، إذ لا داعي إلى الاختصار عند طبع الكتب .

(٤) الحديث – ١ – هو في (ع) (٣ : ٢٣١) ، وفي (ش) (٣ : ٣٠٥) . وسيأتي عقب هذا من طريق شعيب بن إسحق عن الأوزاعي . ورواه أحمد في المسند (٨٦٩٧) عن يحيى بن آدم عن ابن المبارك عن الأوزاعي ، بهذا الإسناد ، نحوه . ورواه ابن ماجة (١ : ٣٠٠) من طريق عبيد الله بن موسى عن الأوزاعي . ورواه أبو داود (٤٨٤٠) من طريق الوليد عن الأوزاعي . ثم قال أبو داود : « رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مرسلا » . وقال المنذري في تهذيب السنن (٤٦٧٣) : « وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلا ، وأخرجه ابن ماجة . . . وفي إسناده قرة ، وهو ابن عبد الرحمن بن حيويل المعافري المصري ، كنيته : أبو محمد ، ويقال : أبو حيويل ، قال الإمام أحمد : منكر الحديث جداً » . وذكره المنذري

ذِكْرُ

الأمر للمرء أن تكون فَوَاتِحُ أسبابه بحمد الله جل وعلا لئلاّ تكون أسبابُه بُتْرًا

٢ — أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطَّان أخبرنا أبو يَعْلى بالرَّقَّة قال حدثنا هشام بن عمّار قال حدثنا شُعَيْب بن إسحق عن الأوزاعيّ عن قُرَّةَ عن الزهريّ عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بحمد اللهِ أقْطَعُ[(١)]. ١١٣/١

(٩٢) [١ : ٩٢]

ضعيف

في الترغيب والترهيب (٢ : ٢٥١) ، ونسبه لابن حبان في صحيحه . ولم يذكر فيه تعليلا . وذكره السيوطي في الدر المنثور (١ : ١٢) ، ونسبه أيضاً لابن حبان والبيهقي . وذكره في الجامع الصغير (٦٢٨٣). ونقل شارحه المناوي أنه رواه أيضاً « أبو عوانة في مسنده المخرج على صحيح مسلم » . وقال السندي في شرح ابن ماجة : « والحديث حسَّنه ابن الصلاح والنووي . وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرك » .

و « قرة بن عبد الرحمن » . اختلف فيه ، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣ / ٢ / ١٣١ — ١٣٢) ، وروى عن الجوزجاني عن أحمد بن حنبل أنه قال : « منكر الحديث جداً » ، وعن ابن معين أنه قال : « ضعيف الحديث » . وفي التهذيب أنه ذكره ابن حبان في الثقات . وروايته عنه في صحيحه هنا تؤيد أنه يوثقه ويقويه . ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه ابن حبان ، فقد كان الأوزاعي يقول : « ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبدالرحمن » ، والأوزاعي إمام ، وكفى بشهادته لشيخه شهادة . وقد روى له مسلم في صحيحه مقروناً بغيره ، وروى له الترمذي (٢ : ٩٣ — ٩٥ بشرحنا) حديثاً آخر ، وقال : « حديث حسن صحيح » . وذاك الحديث رواه الحاكم أيضاً (١ : ٢٣١) ، وقال : « صحيح على شرط مسلم ، فقد استشهد بقرة بن عبدالرحمن في موضعين من كتابه » . ويزيد ما ذهبنا إليه تأييداً أن البخاري ترجمه في التاريخ الكبير (٤/١/١٨٣) فلم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره هو ولا النسائي في الضعفاء .

والحديث ذكره أيضاً العجلوني في كشف الخفا (٢ : ١١٩) ، وذكر أن السخاوي ألف فيه جزءاً .

(١) الحديث — ٢ — هو مكرر ما قبله .

باب

الاعتصام بالسُّنَّة وما يتعلق بها، نَقْلًا، وأمْرًا وزَجْرًا

٣ — أخبرنا أبو يَعْلَى حدثنا أبو كُرَيْب حدثنا أبو أسامة حدثنا بُرَيْدٌ عن أبي بُرْدَةَ(١) عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إنَّ مَثَلي ومَثَلَ ما بعثني الله به، كَمَثَلِ رجل أتَى قومَه فقال: يا قوم، إني رأيتُ الجيشَ، وإني أنا النَّذِير، فأطاعه طائفةٌ من قومه، فانْطَلَقُوا على مَهَلِهِمْ، فَنَجَوْا، وكذَّبه طائفةٌ منهم، فأصبحوا مكانَهم، فصَبَّحهم الجيشُ وأهلكهم واجْتَاحَهُم(٢)، فذلك مَثَلُ من أطاعني واتَّبَع ما جئتُ ١١٤/١ به، ومَثَلُ من عصاني وكذَّب ما جئتُ به من الحق(٣).

٣ م — وقال صلى الله عليه وسلم: إنَّ مَثَلَ ما آتانِيَ الله من الهُدَى والعِلْم، كمَثَل غَيْثٍ أصاب أرضًا، فكانتْ منها طائفةٌ طَيِّبة، قَبِلَتْ

---

(١) «أبو كريب»، بضم الكاف وفتح الراء: هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الحافظ. «أبو أسامة». هو حماد بن أسامة القرشي الحافظ. «بريد»، بضم الباء وفتح الراء: هو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى، يروي هنا عن جده. «أبو بردة»: هو ابن أبي موسى الأشعري.

(٢) «اجتاحهم»: استأصلهم.

(٣) الحديث — ٣ — هذا الحديث والذي بعده في (ع) (٣ : ٦٦)، وفي (ش) (٣ : ٩٠). وقد ساقهما ابن حبان الحافظ حديثاً واحداً. وهما حديثان في الحقيقة. ولذلك جعلنا للثاني منهما رقم (٣م). فهذا الحديث رواه البخاري (١١ : ٢٧٠ — ٢٧١ فتح الباري)، عن أبي كريب محمد بن العلاء، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (٢ : ٢٠٦ طبعة بولاق) عن عبد الله بن براد الأشعري وأبي كريب، بهذا الإسناد.

وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفينا من تخريجه بذلك، طلباً للاختصار، إلا أن يكون التخريج من غيرهما لفائدة مهمة، إن شاء الله.

ذلك، فأنْبَتَتْ الـكلأَ والعُشْبَ الـكثير، وأمسكت المـاء[1]، فنَفَعَ الله بها الناسَ ، فشربوا منها وسَقَوْا وزَرَعُوا ، وأصاب منها طائفةً أخرى ، إنما هي قِيعانٌ[2] لا تُمْسِكُ ماءً ، ولا تُنْبِتُ كَلأً ، فذلك مَثَلُ مَن فَقُهَ في دين الله ، ونفعه ما بعثني الله به ، فعَلِمَ وعَمِلَ ، ومَثَلُ مَن لم يَرْفَعْ بذلك رأسًا ، ولم يقبل هُدَى الله الذي أُرسلتُ به[3] . (٢٨) [٣ : ٢٨]

---

(١) هكذا اختصر ابن حبان أو شيخه أبو يعلى في هذا الموضع . في روايتي الصحيحين عن أبي كريب : « وكانت منها أجادب أمسكت الماء » ، إلخ ، فهي طائفة وسط بين الأولى والأخيرة . و « الأجادب » ، بالجيم والدال والباء الموحدة : جمع جدب ، بفتح الدال على غير قياس ، وهي الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء .

(٢) « قيعان » ، بكسر القاف : جمع قاع ، وهو الأرض المستوية الملساء التي لا تنبت . وهذا هو الثابت في (ع) ، والموافق لرواية الشيخين وغيرهما . وكتب بدله في(ش ع) رسم غريب لم نجد له وجهاً ؛ ففي (ع) « تقلال»، واضحة النقط، بنقطتين فوق التاء ، وأخريين فوق القاف، وبضمتين فوق اللام الأخيرة ! فيتعين أن يقرأ بكسر أوله وسكون ثانيه ، بوزن « تمثال » . وهذا الوزن سماعي نادر ، بل قالوا إنه « لم يجيء تفعال ، بكسر التاء ، إلا ستة عشر اسماً ، اثنان بمعنى المصدر » إلخ ، انظر شرح شافية ابن الحاجب (١ : ١٦٧ — ١٦٨ بتحقيق العلامة الشيخ محمد نور الحسن وزميليه ، طبعة مطبعة حجازي بمصر) ، وليس هذا الحرف مما جاء سماعيا . ورسمت في (ش) هذا الرسم نفسه، ولكن بغير نقط، وبوضع كسرتين تحت اللام الأخيرة ، فيتعين أن تقرأ « بفلال » ، أو « بقلال » . ويحتمل أن يكون لهذا الرسم وجه ، فتكون « الفلال » بكسر الفاء : جمع « فل » ، بفتح الفاء وكسرها ، وهو الأرض التي تمطر ولا تنبت . أو تكون « القلال » بكسر القاف : جمع « قلة » بضم القاف ، وهي أعلى الجبل . ولهذا الرسم في (ش) شيء من التوجيه ، كما ترى، لولا ما فيه من التكلف، ولولا اضطراب الأصلين فيه ، ولولا أن الحفاظ الذين تتبعوا الروايات لم يشيروا إلى شيء منه ، فيما وصل إلينا .

(٣) الحديث — ٣م— رواه البخاري (١ : ١٦٠ — ١٦١) عن أبي كريب محمد بن العلاء ، ورواه مسلم (٢ : ٢٠٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي عامر الأشعري ومحمد بن العلاء ، بهذا الإسناد .

١١٥
―
١

ذِكْرُ

وصف الفِرْقة الناجية من بين الفِرَقِ التي تَفْتَرِقُ عليها أُمَّةُ المصطفى صلى الله عليه وسلم

٤ — أخبرنا أحمد بن مُكَرَّم بن خالد البِرْتِيُّ[(١)] حدثنا علي بن المَدِيني حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ثَوْرُ بن يَزيد حدثني خالد بن مَعْدَانَ حدثني عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمِي وحُجْر بن حُجْر الكَلاَعِي، قالا: أتينا العِرْبَاضَ بنَ سَارِيَةَ، وهو ممن نَزَل فيه (ولاَ عَلَى الَّذِينَ إذَا ما أَتَوْكَ لِتحملَهم قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عليه)، فسلَّمنا، وقلنا: أتيناك زائِرَيْن ومُقْتَبِسَيْن، فقال العِرْبَاضُ: صلَّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبحَ ذاتَ يومٍ، ثم أقبل علينا، فوعَظَنا موعظةً بليغةً، ذَرَفَتْ منها العُيونُ[(٢)]، ووَجِلَتْ منها القُلوبِ[(٣)]، فقال قائل: يارسول الله، كأنّ

(١) «البرتي»: بكسر الباء الموحدة وسكون الراء وبالتاء المثناة، نسبة إلى «برت»، وهي بليدة في سواد بغداد، كما قال ياقوت في معجم البلدان (٢: ١٠٩)، وذكر هذا الشيخ منسوباً إليها، ولكنه زاد في نسبه، قال: «وأبو الحسن أحمد بن محمد بن مكرم بن خالد». وأخشى أن تكون زيادة «محمد» في النسب غير محفوظة. فقد ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٥: ١٧٠ – ١٧١)، فقال: «أحمد بن مكرم بن خالد بن صالح أبو الحسن البرتي».

وكلمة «البرتي» واضحة الضبط والنقط في (ع). ولكنها كتبت في (ع) «البرثي» وضبطت بوضع ضمة على الباء وبثلاث نقط على الثاء. وقد شك فيها كاتب النسخة، فوضع عليها كلمة «كذا». وحق له أن يشك، فإن هذه النسبة غير معروفة. فالظاهر أنها كانت كذلك في النسخة التي وقعت للأمير علاء الدين من كتاب ابن حبان.

(٢) ذرفت العين، بفتح الراء، تذرف، بكسرها: إذا جرى دمعها.

(٣) وجلت، بكسر الجيم: من الوجل، بفتحها، وهو الفزع.

٤

هذه موعظةُ مُوَدِّعٍ ، فماذا تَعْهَدُ إلينا ؟ قال : أُوصيكم بتقْوَى الله ، والسمعِ والطاعةِ ، وإنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجدَّعًا[١] ، فإنه مَنْ يَعِشْ منكم فسَيَرَى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنّتي وسنّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديّين ، فتَمَسّكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذ ، وإياكم ومُحْدَثاتِ الأُمور ، فإنّ كلَّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ[٢]. (٦) [٣ : ٦] ١١٦/١

قال أبو حاتم : في قوله صلى الله عليه وسلم « فعليكم بسنّتي » عند ذكرِهِ الاختلافَ الذي يكون في أُمّته ، بيانٌ واضحٌ أنّ مَن واظَب على السنن وقال بها ، ولم يُعَرِّجْ على غيرها من الآراء ، من الفِرَق الناجية في القيامة . جعلنا الله منهم بمَنّه .

---

(١) المجدع ، بفتح الدال المشددة : المقطع الأعضاء ، قال ابن الأثير : « والتشديد للتكثير » . وقال الخطابي في معالم السنن (٤٤٤٣) : « يريد به طاعة من ولاه الإمام عليكم ، وإن كان عبداً حبشيا » .

(٢) الحديث – ٤ – هو في(ع) (٢:٣١٦) . ورواه أحمد بن حنبل في المسند (١٧٢١٢) عن الوليد بن مسلم – شيخ علي بن المديني هنا – بهذا الإسناد . ورواه أبو داود (٤٦٠٧) عن أحمد بن حنبل بهذا الإسناد . ورواه الحاكم في المستدرك (١ : ٩٧) عن طريق موسى بن أيوب النصيبي وصفوان بن صالح الدمشقي عن الوليد بن مسلم . ورواه قبل ذلك وبعده (١ : ٩٥ – ٩٧) بأسانيد متعددة ، وصححه هو والذهبي . ورواه الدارمي (١ : ٤٤ – ٤٥) من طريق ثور بن يزيد ، ولم يذكر في الإسناد « حجر بن حجر » . ورواه الترمذي (٣ : ٣٢٧ – ٣٢٨) من طريق بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو ، ثم من طريق ثور بن يزيد عنه ، ثم أشار إلى رواية حجر بن حجر . وقال الترمذي : « حديث حسن صحيح » . ورواه ابن ماجة (١ : ١٠ – ١١) بثلاثة أسانيد .

٥

ذِكْرُ

الإخبار عما يجب على المرء من لزوم سُنَن المصطفى صلى الله عليه وسلم وحِفْظِه نَفْسَه عن كل مَنْ يأباها[١] مِنْ أَهل البِدَع وإنْ حَسَّنُوا ذلك في عَيْنه وزَيَّنُوه

٥ — أخبرنا إبرهيم بن علي بن عبد العزيز العُمَرِي بالمَوْصل حدثنا مُعَلَّى بن مهديّ[٢] حدثنا حماد بن زيد عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود، قال: خَطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خَطًّا، فقال: هذا سبيلُ الله، ثم خَط خُطوطًا عن يمينه وعن شماله، ثم قال: وهذه سُبُل، على كل سبيلٍ منها شيطانٌ يَدْعُو إليه، ثم تلاَ: (وأن هذا صراطي مستقيماً)، إلى آخر الآية[٣]. ١١٧/١
(١٠) [٣ : ١٠]

(١) «يأباها»، رسمت في (ح ش) «ىاىها» بدون نقط. ورسمت في (ع) «ىاتها» بنقطتين فوق التاء، فتقرأ «يأتيها». ولكن المعنى عليه يحتاج إلى تأول متكلف مستكره. فلذلك رجحت أنها «يأباها»، وأنها رسمت على الكتبة العتيقة، في كتابة الألف المتوسطة ياء إذا كانت ترسم متطرفة كذلك.

(٢) «معلى بن مهدي»: مترجم في الميزان (٣:١٨٧)، ولسان الميزان (٦ : ٦٥)، تكلم فيه أبو حاتم، وقال الذهبي: «هو من العباد الخيرة، صدوق في نفسه. مات سنة ٢٣٥»، وقال ابن حجر: «ذكره ابن حبان في الثقات، وكناه أبو يعلى». وذكره الدولابي في الكنى (٢ : ١٦٩، ١٧٠)، بهذه الكنية.

(٣) الحديث — ٥ — هو في (ع) (٣ : ٢٥-٢٦)، وفي (ش) (٣ : ٤٢). ورواه أحمد في المسند (٤١٤٢) من طريق حماد بن زيد عن عاصم، و (٤٤٣٧) من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم. ورواه الحاكم في المستدرك (٢ : ٣١٨) من الطريقين. وقد فصلنا القول فيه في الموضع الأول من المسند. وسيأتي عقب هذا.

ذِكْرُ

ما يجب على المرء من ترك تَتَبُّع السُّبُل ، دون
لزوم الطريق ، الذي هو الصراط المستقيم

٦ — أخبرنا علي بن الحسين بن سليمان المُعَدَّل[1] بالفِسْطَاط ، قال حدثنا الحرث بن مِسْكِين قال حدثنا ابن وهب قال حدثني حمّاد بن زيد عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود ، قال : خطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطًا عن يمينه وعن شماله ، وقال : هذه سُبُل ، على كل سبيل منها شيطانٌ يَدْعُو له ، ثم قرأ : (وأن هذا صراطي مستقيماً ، فاتَّبِعوه ، ولا تتَّبِعُوا السُّبُل فتَفَرَّقَ بكم عن سبيله) الآيةَ كلَّها[2].

[٣ : ٦٦] (٦٦)

ذِكْرُ

الإخبار عما يجب على المرء من لزوم هَدْي المصطفى [صلى الله عليه[3]]
بِتَرْك الانزعاج عمّا أُبيحَ من هذه الدنيا له بإغضائِه

٧ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتَيْبَة قال حدثنا ابنُ أبي السَّرِيّ[4] قال حدثنا عبد الرزّاق قال أخبرنا مَعْمَر عن الزّهريّ عن عُروة عن

(١) «المعدل»: بالميم في أوله ، واضحة في (ش) ، وكذلك هي في معجم البلدان في ترجمة ابن حبان (مادة : بست) ، وهي أكثر وضوحاً وضبطاً في مجلد من معجم البلدان مخطوط سنة ٧٠٤ ، وعليه خط الصلاح الصفدي أنه قرأه ، فإنها ضبطت فيه بشدة وفتحة فوق الدال . وفي (ع ع) «العدل» بدون ميم ، غير مضبوطة .

(٢) الحديث — ٦ — هو في (ع) (٣ : ٢٠٨) ، وفي (ش) (٣ : ٢٧٣–٢٧٤). وهومكرر ما قبله .

(٣) الزيادة من (ش) .

(٤) ابن أبي السري : هو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن ، أبو عبد الله ، الحافظ العسقلاني ، مات سنة ٢٣٨ . مترجم في التهذيب (٩ : ٤٢٤ — ٤٢٥) . وتذكرة الحفاظ (٢ : ٥٣ — ٥٤) .

عائشة [رضي الله عنها(١)] ، قالت : دخلتِ امرأةُ عثمانَ بن مَظْعُونٍ ، واسمُها خَوْلَةُ بنتُ حَكيمٍ(٢) على عائشةَ ، وهي بَذَّةُ الهَيْئَةِ(٣) ، فسألَتْها عائشةُ : ما شَأْنُكِ ؟ فقالت : زوجي يقومُ الليلَ ويصومُ النهار ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرتْ عائشةُ ذلك له(٤) ، فلقِيَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم عثمانَ بن مَظْعُونٍ ، فقال : يا عثمان ، إنّ الرهبانيَّةَ لم تُكْتَبْ علينا ، أَمَا(٥) لَكَ فِيَّ أُسْوَةٌ حسنةٌ ؟ فوالله إنّي لأَخْشاكم لله ، وأَحْفَظُكُمْ لحدودِه . صلى الله عليه وسلم(٦) . (٦٦) [٣ : ٦٦]

---

(١) الزيادة من (ع) .

(٢) في رواية الإمام أحمد في المسند ، عن عبد الرزاق : « أحسب اسمها خولة بنت حكيم » . فالظاهر عندي أن عبد الرزاق رواه مرة بالشك ، ومرة بالجزم . وقد ترجم لها ابن عبد البر في الاستيعاب ، وابن الأثير في أسد الغابة ، والحافظ في الإصابة ، فذكروا أنه يقال لها أيضاً « خويلة » ، بالتصغير . وقد جاء اسمها بهذا في رواية أخرى لهذا الحديث عند أحمد في المسند (٦ : ٢٦٨ من طبعة الحلبي) . ويظهر أن هذا هو سبب الشك في اسمها . ولكن ابن سعد ترجمها في الطبقات (٨ : ١١٣) باسم « خولة » ، ولم يذكر قولا آخر . ويرجحه ويؤيده أن لها مسنداً في موضعين من مسند أحمد (٦ : ٣٧٧ ، ٤٠٩) باسم « خولة » فقط .

(٣) « بذة الهيئة » ، وفي رواية أحمد من هذا الوجه « باذة الهيئة » ، وكلاهما سواء ، من « البذاذة » ، وهى رثاثة اللبسة .

(٤) كلمة « له » لم تذكر في (ش) ، وهى ثابتة في باقي الأصول والمسند .

(٥) في (ش ع) « إنما » بدل « أما » . وفي المسند « أفما » .

(٦) الحديث – ٧ – هو في (ش) (٣ : ٣١٣ – ٣١٤) ، وفي (ع) (٣ : ٢٣٧) . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٢٢٦ طبعة الحلبي) عن عبد الرزاق ، بهذا الإسناد ، ورواه من وجهين آخرين من حديث عائشة (٦ : ١٠٦ ، ٢٦٨) ، بنحو معناه . وانظر مجمع الزوائد (٤ : ٣٠١) ، والإصابة (٨ : ٦٩ – ٧٠) .

ذِكْرُ

البيان بأن مَن أحبَّ اللهَ جل وعلا ، وصفيَّه صلى الله عليه وسلم
بإيثار أمرِهما ، وابتغاء مرضاتهما على رِضَى مَنْ سواهما ،
يكون في الجنة مع المصطفى صلى الله عليه وسلم

٨ — أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي حدثنا مُعَاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن أَنس بن مالك : أن أعرابيًّا سأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وكانوا هم أَجْدَرَ أن يسألوه من أصحابه ، فقال : يا رسول الله ، متَى الساعةُ ؟ قال : وما أَعددتَ لها ؟ قال : ما أعددتُ لها إلاّ أَنّي أُحبُّ اللهَ ورسولَه ، قال : فإنك مع مَن أَحببتَ . قال أَنس : فما[1] رأيتُ المسلمين فَرِحُوا بشيءٍ بعدَ الإسلام أشدَّ[2] من فَرَحِهِمْ بقوله[3] . (٦٥) [٣ : ٦٥]

ذِكْرُ

الإخبار عمّا يجب على المرء من تحرّي استعمال السُّنَن
في أفعاله ، ومجانبة كل بدعةٍ تُبايِنُها وتُضَادُّها

٩ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا أحمد بن إبرهيم

---

(١) في (ع) « ما » بدون الفاء ، وهي ثابتة في (ش ع) ، وهو أجود .

(٢) كلمة « أشد » لم تذكر في (ش) . والظاهر أنها سقطت سهواً من الناسخ .

(٣) الحديث — ٨ — هو في (ش) (٣ : ٢٤٦) ، وفي (ع) (٣ : ١٨٨) . ورواه الشيخان بأسانيد كثيرة عن أنس : فرواه البخاري (٧ : ٤٠ و ١٠ : ٤٥٨ — ٤٥٩ ، ٤٦٢ — ٤٦٣ و ١٣ : ١١٦ من الفتح) . ورواه مسلم (٢ : ٢٩٦) . ورواه أحمد في المسند بعشرين إسناداً عن أنس ، من أوجه متعددة ، أولها ١٢٠٣٨ ، وآخرها ١٤١١٨ . كلها بنحوه ، مختصراً ومطولا .

المَوْصِلي قال حدثنا عبد الوهاب الثَّقَفي قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خَطَب احْمَرَّتْ عيناهُ ، وعَلاَ صوتُه ، واشتدَّ غضبُه ، حتى كأنّه نَذِيرُ جَيْشٍ ، يقول : صَبَّحَكُمْ ومَسَّاكُمْ ، ويقول : بُعِثْتُ أنا والساعةَ[1] كهاتَيْن ، يَقْرُنُ[2] بين السبَّابة والوُسْطى ، ويقول : أمّا بعد ، فإن خيرَ الحديث كتابُ الله ، وخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ ، وإن شرَّ الأُمور مُحْدَثَاتُها ، وكلُّ بدعةٍ ضَلاَلَةٌ ، ثم يقول : أنا أَوْلَى بكل مؤمنٍ من نفسِه ، مَنْ تَرَكَ مالاً فلأَهْلِه ، ومن تَرَكَ دَيْناً أو ضَيْعَةً[3] فإليَّ وعَلَيَّ[4] .

(٦٦) [٣ : ٦٦]

---

(١) « والساعة » قال النووي في شرح مسلم (٦ : ١٥٤) : « روي بنصبها ورفعها ، والمشهور نصبها على المفعول معه » . وفي ذلك خلاف ، انظر تفصيله في الفتح (١١ : ٢٩٨ – ٢٩٩) .

(٢) « يقرن » ، بالقاف والنون ، مع ضم الراء ، ويجوز كسرها ، من باب « قتل » ، وفي لغة من باب « ضرب » . وفي ع بدلها « يفرق » بالفاء وآخره قاف . وما أثبتنا هو الذي في (ش) ، وهو الموافق لما في صحيح مسلم .

(٣) رواية مسلم « أو ضياعاً » ، وأراد به العيال ، قال ابن الأثير : « وأصله مصدر ضاع يضيع ضياعاً ، فسمى العيال بالمصدر ، كما تقول : من مات فترك فقراً ، أي فقراء » . ورواية ابن حبان هنا « أو ضيعة » ، بفتح الضاد وسكون الياء ، وهو مصدر أيضاً ، قال في اللسان : « والضيعة والضياع : الإهمال ، ضاع الشيء يضيع ضيعة وضياعاً ، بالفتح : هلك » .

(٤) الحديث – ٩ – هو في (ش) (٣ : ٢٧٥ – ٢٧٦) ، وفي ع (٣ : ٢٠٩) . ورواه مسلم (١ : ٢٣٧) ، عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، وهو الثقفي ، بهذا الإسناد . ورواه بعده بأسانيد أخر . ورواه أحمد في المسند بأسانيد أخر أيضاً ، منها ١٤٣٨٥ .

ذِكْرُ

إثبات الفَلَاح لمن كانت شِرَّتُه إلى سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم

١١٩/١ ١٠ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا أبو خَيْثَمَةَ[١] قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا شُعْبَة عن حُصَين بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لكل عمل شِرَّةً ، وإن لكل شِرَّةٍ فَتْرَةً[٢] ، فمن كانتْ شِرَّتُه إلى سُنَّتي فقد أَفْلَحَ ، ومن كانتْ شِرَّتُه إلى غير ذلك فقد هَلَكَ[٣] .

(٨٩) [١ : ٨٩]

---

(١) أبو خيثمة : هو زهير بن حرب ، ثقة ثبت حافظ مأمون . (٢) « الشرة » ، بكسر الشين المعجمة وفتح الراء المشددة : النشاط والرغبة . و « الفترة » : الانكسار والضعف .

(٣) الحديث — ١٠ — هو جزء من حديث طويل ، رواه أحمد في المسند (٦٤٧٧) ، عن هشيم عن حصين بن عبد الرحمن ومغيرة الضبي ، كلاهما عن مجاهد . وقد فصلنا القول في تخريجه هناك ، وبينا أن هذا الجزء لم يذكر في غير المسند من حديث عبد الله بن عمرو ، وأن الهيثمي نسبه في مجمع الزوائد (٢ : ٢٥٩) لأحمد والطبراني في الكبير . وأما رواية شعبة ، فقد رواها أحمد أيضاً (٦٧٦٤) بأطول مما هنا ، عن محمد بن جعفر عن شعبة عن حصين . ورواه أحمد أيضاً مختصراً بنحوه (٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠) من طريق ابن إسحق عن أبي الزبير عن أبي العباس مولى بني الديل عن عبد الله بن عمرو .

وكل الروايات التي رأيناها لهذا الحديث ، بل لهذا المعنى ، فيها : « فمن كانت فترته إلى سنة فقد اهتدى ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك » ، أو ما يؤدي هذا المعنى : أن حدة الأمر تناقص إلى هدوء وفترة ، فيجتهد المجتهد في العبادة ، وقد يغلو في الشدة والتمسك ، ثم تهدأ حدته إلى قصد في الأمر . فأبان صلى الله عليه وسلم أن الفترة التي تعقب الغلو ينبغي أن تكون إلى السنة والأخذ بها وعدم التهاون بتركها ، حتى يلزم طريق الهدى . أما إذا كانت الفترة إلى تقصير وإهمال ، فإنها الهلاك .

ولم نجد رواية كرواية ابن حبان هنا من جعل « الشرة » في هذا المعنى بدل « الفترة » . حتى لقد ظننت باديء ذي بدء أن هذا سهو من الناسخ في لفظ الحديث ، لولا أن رأيت العنوان الذي ذكره ابن

ذِكْرُ

الخبر المصرّح بأن سُنَنَ المصطفى صلى الله عليه وسلم كلَّها عن الله ، لا مِنْ تِلْقَاءِ نفسِه

١١ — أخبرنا محمد بن عُبيد الله بن الفضل الكَلاَعي بحِمْص حدثنا كَثِيرُ بن عُبَيْد المَذْحِجِي[1] [حدثنا[2]] محمد بن حَرْبٍ عن الزُّبَيْدي[3] عن مَرْوان بن رُؤْبَةَ[4] عن ابن أبي عَوْف[5] عن المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : إني أُوتِيتُ الكتابَ وما يَعْدِلُه ، يُوشِكُ شَبْعَانُ على أَرِيكَتِه أن يقول : بَيْني وبَيْنَكم هذا الكتابُ ، فما كان فيه من حَلاَلٍ أحللناه ، وما كان

حبان لهذا الحديث ، كما تراه ، فيه لفظة « شرته » ، واضحة الخط والنقط ، مضبوطة بكسرة تحت الشين . فالراجح عندي حينئذ أن الرواية وقعت لابن حبان هكذا ، فذكرها كما رواها .

وليس عندنا من كتاب ابن حبان الأصلي الجزء الذي فيه هذا الحديث ، حتى نستطيع أن نقابله عليه ونجزم بأحد الأمرين : خطإ الرواية أو خطإ الناسخ .

(١) في ح « عبد » ، وهو خطأ ، صوابه « عبيد » بالتصغير . صححناه من ح وكتب الرجال . « المذحجي » ، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة بعدها جيم ، نسبة إلى « مذحج » ، وهو قبيل كبير من اليمن .

(٢) كلمة « حدثنا » زدناها من ح ، وهي ضرورية بداهة ، وسقطت من ح سهواً من الناسخ .

(٣) « الزبيدي » ، بضم الزاي وفتح الباء الموحدة ، نسبة إلى « زبيد » ، قبيلة كبيرة باليمن . والزبيدي هذا : هو « محمد بن الوليد بن عامر الحمصي القاضي » .

(٤) « رؤبة » : يجوز همزها وتسهيلها ، انظر الاشتقاق لابن دريد (ص ١٥٩) . و « مروان بن رؤبة » هذا : تغلبي حمصي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه البخاري في الكبير ٤ / ١ / ٣٧١ .

(٥) هو « عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي — بضم الجيم وفتح الراء — الحمصي » ، وهو تابعي ثقة .

١٢٠/١ فيه من حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ ، أَلاَ وإنّه ليس كذلك[١] . (١) [٢ : ١]

١٢ — حدثنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سَهْمٍ[٢] قال حدثنا أبو إسحقَ الفَزَاري عن مالك بن أنس عن سالم أبي النَّضْر عن عُبيد الله بن أبي رَافع عن أبي رافع ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا أَعْرِفَنَّ الرجلَ يأتيه الأمرُ من أمري ، إمّا أَمَرْتُ به ، وإمّا نَهَيْتُ عنه ، فيقول : ما نَدْرِي ما هذا ، عندنا كتابُ الله ، ليس هذا فيه[٣] !! (١) [٢ : ١]

---

(١) الحديث — ١١ — هو في ع (٢ : ٤٦) . ورواه أحمد في المسند مطولا (١٧٢٤٠) عن يزيد بن هرون عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدام . وكذلك رواه أبو داود (٤٦٠٤) من طريق حريز . ورواه أحمد أيضاً بنحوه (١٧٢٦٠) من طريق معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر عن المقدام . وكذلك رواه الدارمي (١ : ١٤٤) ، والترمذي (٣ : ٣٧٤) ، وابن ماجة (١ : ٥ — ٦) ، والحاكم (١ : ١٠٩) ، كلهم من طريق معاوية بن صالح .

(٢) هو « محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي » ، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٢ : ٣١٠ — ٣١١) ، وقال : « كان ثقة » . وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (١ : ٢٥١) في الرواة عن أبي إسحق الفزاري ، ولكن وقع فيه « سهل » بدل « سهم » ، وهو خطأ ناسخ أو طابع .

(٣) الحديث — ١٢ — هو في ع (٢ : ٤٦) . وهذا الحديث مما روى مالك خارج الموطأ ، فإنه ليس فيه ، ولم يذكره ابن عبد البر في كتاب (التقصي لحديث الموطأ) . ورواه الشافعي في كتاب الرسالة (رقم ٢٩٥ ، ٦٢٢ ، ١١٠٦ بتحقيقنا) ، وفي كتاب جماع العلم (رقم ٤٩٥ ، ٥١٥ بتحقيقنا) ، عن سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع ، بنحوه . وكذلك رواه أبو داود (٤٦٠٥) عن أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد النفيلي ، كلاهما عن سفيان ، بهذا الإسناد . ولم أجده في مسند أحمد عن سفيان . وكذلك رواه الترمذي (٣ : ٣٧٤) ، وابن ماجة (١ : ٦) ، والحاكم (١ : ١٠٨ — ١٠٩) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ : ١٨٩) ، كلهم من طريق ابن عيينة . ورواه أحمد في المسند (ج ٦ ص ٨ طبعة الحلبي) ، مختصراً ، من طريق ابن لهيعة : « حدثني أبو النضر أن عبيد الله بن أبي رافع حدثه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

ذِكْرُ

الزَّجر عن الرغبة عن سُنَن المصطفى صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله جميعاً

١٣ ـ أخبرنا محمد بن إسحق بن خُزَيْمَةَ قال حدثنا محمد بن أبي صَفْوانَ الثَّقَفِي قال حدثنا بَهْزُ بن أَسَدٍ قال حدثنا حمَّاد بن سَلَمة عن ثابت عن أنس بن مالك : أن نَفَرًا من أَصحاب النبي[1] صلى الله عليه وسلم سألوا أَزواجَ النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السِرّ ؟ فقال بعضهم : لا أتزوجُ ! وقال بعضُهم : لا آكلُ اللحم ! وقال بعضُهم : لا أنامُ على فِرَاشٍ ! فحَمِدَ اللهَ وأَثْنى عليه ، ثم قال : ما بالُ أَقوامٍ قالوا كذا وكذا ؟! لكنِّي أصَلِّي وأَنام ، وأَصومُ وأُفطر ، وأَتزَوَّجُ النساءَ ، فمن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي[2] . (٦١) [٢ : ٦١]

---

(١) في ع « أصحاب رسول الله » .

(٢) الحديث – ١٣ – هو في ع (٢ : ١٧٠) . ورواه مسلم (١ : ٣٩٤) عن أبي بكر بن نافع العبدي عن بهز ، به . ورواه البخاري مطولا ، بنحوه (٩ : ٨٩ – ٩٠ فتح) ، من رواية حميد الطويل عن أنس .

فصل

ذِكْرُ

البيان بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يأمر أمتَه بما يحتاجون إليه من أمر دينهم قولاً وفعلاً معاً

١٤ — أخبرنا محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي[١] حدثنا محمد بن يحيي
١٢١/١ الذُّهْلِي قال حدثنا ابن أبي مَرْيَم[٢] قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كَثِير قال حدثني إبرهيم بن عُقْبَة عن كُرَيْب مولى ابنِ عباس عن ابن عباسٍ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خَاتِمَاً من ذهب في يد رجل ، فنزعه فطرحه ، فقال[٣]: يَعْمِدُ أحدُهم إلى جمرةٍ من النار فيجعلُها في يده ! فقيل للرجل بعدما ذَهَب : خُذْ خاتِمَكَ فانتفِعْ به ، فقال : لا والله ، لا آخذُه أبدًا ، وقد طرحَه رسول الله صلى الله عليه وسلم[٤].

[٥ : ٢] (٥)

---

(١) « الدغولي » : قال ابن الأثير في اللباب (١ : ٤٢١) : « بفتح الدال والغين المعجمة وفي آخرها اللام بعد الواو . هذه النسبة إلى " دغول " وهو اسم رجل ، ويقال للخبز الذي لا يكون رقيقاً بسرخس " دغول " . فلعل بعض أجداد المنتسب كان يخبزه . وهو بيت كبير مشهور بسرخس ، منهم : أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن سابور الدغولي ، أحد أئمة المسلمين » . وهو هذا الشيخ الذي روى عنه ابن حبان . وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٤١ — ٤٢) ، وذكر أنه مات سنة ٣٢٥ . وله حفيد يشتبه به ، هو « أبو العباس محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الدغولي » ذكره السمعاني في الأنساب (ورقة ٢٢٧) ، وقال : « كان زعيم سرخس ، سمع جده أبا العباس ، سمع منه الحاكم أبو عبد الله » . فهذا الحفيد من طبقة ابن حبان .

(٢) هو « سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم ، المعروف بابن أبي مريم ، الجمحي المصري » .

(٣) في ع « وطرحه وقال » .

(٤) الحديث — ١٤ — هو في ع (٢ : ٨٧) . ورواه مسلم (٢ : ١٥٧) ، عن محمد بن سهل التميمي عن ابن أبي مريم .

ذِكْرُ

الخبر المُدْحِض قولَ من زَعم أنّ أَمرَ النبي صلى الله عليه وسلم بالشيء لا يجوز إِلا أَنْ يكونَ مُفَسَّراً يُعْقَل من ظاهر خطابِهِ

١٥ — أخبرنا عبد الله بن محمد الأَزْدِيّ قال حدثنا إسحق بن إبرهيم[١] قال أخبرنا مُعاذ بن هِشام قال حدثني أَبي[٢] عن يحيى بن أَبي كَثير قال حدثنا أَبو سَلَمة عن أَبي هريرة: أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا نُودِيَ بالأذان أَدْبَرَ الشيطانُ له ضُراطٌ، حتى لا يَسمعَ الأذانَ، فإذا قُضِيَ الأذانُ أقبل، فإذا ثُوِّبَ بها أَدْبر، فإذا قُضِيَ التثويبُ[٣] أقبلَ يَخْطُرُ بين المرء ونفسه: اذْكُرْ كذا، اذْكُرْ كذا، لِمَا لم يكن يَذْكر، حتى يَظَلَّ الرجلُ إنْ يدري كَم صلَّى؟[٤] فإذا لم يَدْرِ كَمْ صلَّى فليسجدْ سجدتَيْن وهو جالس[٥]. (١٢٢/١) [٥ : ١٨]

قال أبو حاتم رضي الله عنه: أَمره صلى الله عليه وسلم لمن شَكَّ في صلاته فلم يَدْرِ كم صلَّى «فليسجدْ سجدتين وهو جالس» —: أمرٌ مجمَلٌ، تُفَسِّره أَفعالُه التي ذكرناها. لا يجوز لأحدٍ أَن يأخذَ الأخبار التي ١٢٢/١

---

(١) إسحق بن إبرهيم: هو ابن راهويه الإمام الحافظ الكبير.

(٢) معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي: ثقة مأمون حافظ. وأبوه: إمام حافظ ثبت حجة.

(٣) التثويب: يراد به ههنا إقامة الصلاة.

(٤) «إن» ههنا نافية، أي: ما يدري.

(٥) الحديث — ١٥ — رواه مسلم (١ : ١٥٨) عن محمد بن مثنى عن معاذ بن هشام عن أبيه، بهذا الإسناد. ورواه أحمد في المسند (١٠٧٧٩) عن عبد الملك بن عمرو العقدي. ورواه البخاري (٣ : ٨٣ فتح) عن معاذ بن فضالة، كلاهما عن هشام الدستوائي.

فيه[١] ذكرُ سجدتَي السَّهو قبل السلام فيستعملَه في كل الأحوال، ويتركَ سائرَ الأخبار التي فيها ذكرُه بعدَ السلام . وكذلك لا يجوزُ لأحدٍ أَن يأخذَ الأخبار التي فيها ذكرُ سجدتَي السهو بعدَ السلام فيستعملَه[١] في كل الأحوال ، ويتركَ الأخبار الأُخَرَ التي فيها ذكرُه قبلَ السلام . ونحن نقول : إن هذه أخبارٌ أربعٌ ، يجب أَن تُستعملَ ولا يُتْرَكَ شيءٌ منها ، فيُفْعَلَ في كل حالةٍ مثلُ ما وردت السنةُ فيها سواءً : فإن سَلَّم من الاثنتين أَو الثلاثِ من صلاته ساهياً أَتَمَّ صلاتَه وسَجَد سَجْدتَي السهوِ بعدَ السلام ، على خَبر أَبي هريرة وعِمْرانَ بن حُصَين اللَّذَيْن[٢] ذكرناهما . وإن قام من اثنتين ولم يَجلسْ أَتَمَّ صلاتَه وسَجَد سَجْدَتَي
١٢٣/١ السهوِ قبلَ السلام ، على خَبر ابن بُحَيْنَةَ . وإن شكَّ في الثلاث أو الأربع يبني على اليقين ، على ما وصفنا ، وسَجَد سَجْدتَي السهوِ قبلَ السلام ، على خبر أَبي سعيد الخُدْري وعبد الرحمن بن عَوْف . وإن شكَّ ولم يَدْرِ كَمْ صلَّى أَصْلاً يجري على الأغلب عنده ، وأتمَّ صلاتَه ، وسجد سجدتَي السهو بعدَ السلام ، على خبر ابنِ مسعودٍ الذي ذكرنا . حتى يكونَ مستعملاً للأَخبار التي وصفناها كلِّها[٣] . فإن وَرَدَتْ عليه حالةٌ غيرُ هذه الأربع في صلاته ، رَدَّها إلى ما يُشبهها من الأحوال الأربع التي ذكرناها .

---

(١) كذا في ع بتذكير الضمير .

(٢) « اللذين » رسمت في ع « الذين » بلام واحدة .

(٣) هذه الأحاديث التي يشير إليها ابن حبان ، ستأتي في موضعها في باب « سجود السهو » ، من هذا الكتاب ، إن شاء الله . ويظهر لي أن ابن حبان جمعها مع هذا الحديث في موضع واحد ، في القسم الخامس من تقاسيمه ، أو ذكرها أولا في ذلك القسم في بعض أنواعه ، ثم ذكر هذا في نوع غيره

ذِكْرُ

إيجاب الجنة لمن أطاع الله ورسوله فيما أَمَرَ ونَهَى

١٦ أخبرنا إسحق بن إبرهيم بن إسمعيل بِبُسْتَ ومحمد بن إسحق بن إبرهيم مولَى ثَقيفٍ بِنَيْسَابُورَ قالا حدثنا قُتَيْبَةُ بن سَعيد قال حدثنا خَلَفُ بن خليفة عن العَلَاءِ بن المُسَيَّب عن أبيه عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ قال[1]: والذي نَفْسِي بيده، لَتَدْخُلُنَّ الجنةَ كُلُّكُمْ، إلاَّ مَنْ أَبَى وشَرَدَ على الله كَشِرَادِ البعير، قالوا: يا رسولَ الله، ومَنْ يَأْبَى أن يدخلَ الجنة؟! ١٢٤/١
قال: مَنْ أطاعني دَخَل الجنة، ومَنْ عصاني فقد أَبَى[2]. (٢) [١ : ٢]

قال أبو حاتم: طاعةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الانقيادُ لِسُنَّته، بترك الكَيْفِيَّة والكَمِّيَّة فيها، مع رَفْضِ قولِ كلِّ مَن قال شيئاً في دين الله جل وعلا بخلاف سُنَّته، دونَ الاحتيال في دفع السُّنن بالتأويلات المُضْمَحِلَّةِ، والمُخْتَرعات الدَّاحِضَة.

من ذلك القسم. وليس بيدنا من أصل ابن حبان شيء من القسم الخامس. والأحاديث معروفة، تجدها كلها في أبواب سجود السهو من المنتقى (١ : ٥٨٢ – ٥٩٣).

(١) هكذا في ح. وفي مجمع الزوائد زيادة [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم]، وهي ضرورية بداهة، وما ندري أسقطت سهواً في ح، أم هكذا وقعت الرواية لابن حبان، ظاهرها الوقف ومعناها على الرفع حتماً. فليس بيدنا هذا الموضع من كتاب (التقاسيم والأنواع).

(٢) الحديث – ١٦ – ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ : ٧٠)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح». وفي معناه حديث لأبي أمامة الباهلي، رواه الحاكم (٤ :

ذِكْرُ

البيان بأن المَنَاهِيَ عن المصطفى صلى الله عليه وسلم والأوامرَ فَرْضٌ على حَسَب الطاقة على أُمته ، لا يَسَعُهم التخلُّفُ عنها

١٧ — أخبرنا الفَضْل بن الحُبَاب الجُمَحِي حدثنا إبرهيم بن بَشَّارٍ حدثنا سُفْيَانُ[1] عن أَبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هُريرة ، وسُفيانُ عن ابن عَجْلَانَ عن أبيه عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ذَرُوني ما تَرَكْتُكُم ، فإنما هَلَكَ مَن كان قبلَكُم بكثرةِ سُؤالهم واختلافِهم على أنبيائهم ، ما نَهيتُكم عنه فانتَهُوا ، وما أَمرتُكم به فَأْتُوا منه ما اسْتَطَعْتُم . ١٢٥/١

قال ابن عَجْلَانَ : فحَدَّثْتُ به أبانَ بنَ صالحٍ ، فقال لي : ما أَجْوَدَ هذه الكلمةَ ، قولَه « فأْتُوا منه ما استطعتم »[2] . (٦) [٣ : ٦]

---

٢٤٧) ، وذكره الهيثمي أيضاً ونسبه لمسند أحمد . وحديث آخر لأبي هريرة ، رواه الحاكم كذلك (٤ : ٢٤٧) . وأصل حديث أبي هريرة بقريب من هذا المعنى في المسند (٨٧١٣) ، والبخاري (١٣ : ٢١٤ فتح) .

(١) سفيان : هو ابن عيينة .

(٢) الحديث — ١٧ — هو في ع (٢ : ٣١٣) . ورواه أحمد في المسند (٧٣٦١) عن سفيان بن عيينة عن ابن عجلان ، بهذا . ورواه أيضاً ٩٥١٩ عن يحيى ، وهو ابن سعيد القطان ، عن ابن عجلان . ورواه أيضاً من أوجه أخر (٧٤٩٢ ، ٨١٢٩ ، ٩٧٧٩ ، ٩٨٨٨ ، ١٠٠٢٩ ، ١٠٢٦٠ ، ١٠٤٣٤) . ورواه مسلم (٢ : ٢٢١) بأسانيد كثيرة ، منها إسناد من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج . وسيأتي بأسانيد أخر .

ذِكْرُ
البيان بأن النَّوَاهِيَ سبيلُها الحَتْمُ والإيجاب ، إلاّ أن تقُومَ الدِّلالةُ على نَدْبِيَّتِها

١٨ — حدثنا عمر بن محمد الهَمْدَاني حدثنا محمد بن إسمعيل البخاري[١] [حدثنا[٢]] إسمعيل بن أبي أُوَيْس حدثني مالك عن أبي الزِّنَاد عن الأَعْرج عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما أهلك من كان قَبْلَكم سؤالُهم واختلافُهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجْتَنِبُوه ، وإذا أمرتُكم بأمرٍ فَأْتُوا منه ما استطعتم[٣] .
[١ : ٢] (١)

---

(١) هو البخاري صاحب الصحيح .

(٢) كلمة [حدثنا] سقطت من ع إما سهواً ، وإما ذهب أثر كتابتها ، لأن موضعها خال . وزدناها من ع .

(٣) الحديث — ١٨ — هو في ع (٢ : ٤٦) . وهو مختصر ما قبله ، اختصره المؤلف أو شيخه عمر بن محمد . فقد رواه البخاري (١٣ : ٢١٩ — ٢٢١ فتح) بهذا الإسناد ، وأوله عنده : « دعوني ما تركتكم ، فإنما أهلك من كان قبلكم » ، إلخ . والذي في البخاري : « حدثنا إسمعيل » ، فقط ، فقال الحافظ في الفتح : « هو ابن أبي أويس ، كما جزم به الحافظ أبو إسمعيل الهروي » . وقد أفدنا من كتاب ابن حبان هذا ، صحة ما جزم به أبو إسمعيل الهروي ، ببيان نسب شيخ البخاري . وهذا الحديث مما روى مالك خارج الموطأ ، كما جزم بذلك ابن حجر ، وذكر آخرين رووه عن مالك ، منهم ابن وهب ، ولعله رواه في جامعه ، ومنهم محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وهو أحد رواة الموطأ ، وروايته مطبوعة باسم « موطأ محمد بن الحسن » . والحديث فيه (ص ٤٠٦) بهذا الإسناد ، ولفظه عنده : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فما نهيتكم عنه فاجتنبوه » . فاختصره من آخره قليلا .

١٩ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتَيْبَة قال حدثنا ابنُ أبي السَّرِيّ قال حدثنا عبد الرزّاق قال أخبرنا مَعْمَر عن هَمَّام بن مُنَبِّهٍ قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبوه ، وما أمرتُكم بالأمر[١] فأتُوا منهُ ما استطعتم[٢] . ١٢٦/١

[٣ : ٢] (٣)

٢٠ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتَيْبَة قال حدثنا ابنُ أبي السَّرِيّ قال حدثنا عبدالرزّاق قال أخبرنا مَعْمَر عن همَّام بن مُنَبِّهٍ عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذَرُوني ما تركتُكم ، فإنما هَلَكَ مَنْ قَبْلَكم بسؤالهم واختلافِهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبوه ، وإذا أمرتُكم بالشيء فأتُوا منه ما استطعتُم[٣]. (٢٥) [٢ : ٢٥]

ذِكْرُ

البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا أمرتكم بشيء » أراد به من أُمور الدّين ، لا مِنْ أُمور الدنيا

٢١ — أخبرنا أبو يَعْلَى قال حدثنا عبد الأعلى بن حمّاد قال حدثنا

---

(١) في ع « وإذا أمرتكم بالأمر » .

(٢) الحديث — ١٩ — هو في ع (٢ : ٥٣) . وهو مختصر ما قبله بمعناه ، وسيأتي عقبه مطولا بهذا الإسناد ، ونخرجه هناك ، إن شاء الله .

(٣) الحديث — ٢٠ — هو في ع (٢ : ١١٨ — ١١٩) . وهو من صحيفة همام بن منبه الصحيحة المشهورة . وقد رواه أحمد أثناءها في المسند (٨١٢٩) ، عن عبد الرزاق عن معمر . ورواه مسلم (٢ : ٢٢١) عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق . وهو مكرر (رقم ١٧) ، ومطول (١٨ ، ١٩) .

٢١

حماد بن سلمة قال أخبرنا هِشَام بن عُرْوَة عن أبيه عن عائشة ، وثابتٌ عن أَنس بن مالك(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتاً ، فقال : ما هذه الأصوات ؟ قالوا : النخلُ يُؤَبِّرُونَه(٢) ، فقال : لو لم يَفعَلُوا لَصَلَحَ ذلك ، فأَمْسَكُوا ، فلم يُؤَبِّروا عامَّتَه(٣) ، فصار شِيصًا(٤) ، فذُكر ذلك للنبي ١٢٧/١ صلى الله عليه وسلم ، فقال : إذا كان شيءٌ من أمر دنياكم فشأنكم ، وإذا كان [شيءٌ](٥) من أمر دِينكم فإليَّ(٦) . (٢٥) [٢ : ٢٥]

(١) الذى يقول « وثابت عن أنس » : هو حماد بن سلمة .

(٢) تأبير النخل : تلقيحه ، يقال « أبرت النخلة ، وأبرتها ، فهى مأبورة ومؤبرة » ثلاثي ورباعي بالتضعيف . وقد رسمت الكلمة فى ع « يأبرونه » ، كأنها مضارع الثلاثي ، ويجوز أن تقرأ بالتضعيف على أنها مضارع الرباعي. ولكنا آثرنا الرسم الذي في ع ، لموافقته رسمها في المسند وابن ماجة.

(٣) هكذا رسمت واضحة في ع ع . وفي المسند وابن ماجة « عامئذ » .

(٤) « الشيص » ، بكسر الشين المعجمة وآخره صاد مهملة : التمر الذي لا يشتد نواه ويقوى، وقد لا يكون له نوى أصلا . قاله ابن الأثير .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الحديث –٢١– هو في ع (٢ : ١١٩) . ورواه أحمد في المسند (٦ : ١٢٣ طبعة الحلبي) عن عفان ، وابن ماجة (٢ : ٤٨) عن محمد بن يحيى عن عفان ، عن حماد بن سلمة ، بهذا الإسناد ، من حديث أنس وعائشة . وكذلك رواه مسلم (٢ : ٢٢٣) مختصراً من حديثهما ، من طريق الأسود بن عامر عن حماد بن سلمة . ورواه أحمد أيضاً (١٢٥٧١) عن عبد الصمد عن حماد ، بنحوه ، من حديث أنس وحده .

وهذا الفرق بين شؤون الدين وشؤون الدنيا ، إنما هو في أمور الصناعات والأمور المادية والتجارب وما إليها . ليس فيما يتعلق بالأحكام والآداب والأخلاق ونحوها ، مما يتصل بأمور الناس في الدنيا ومعاملاتهم وكل شأنهم ، فهذه من أمور الدين يقيناً . ولكن الملحدين في عصرنا ، والذين طغت على عقولهم التربية الإفرنجية ، والعقائد الدخيلة ، التي نزعت من قلوبهم كل ثقة بالإسلام ، يلعبون بالأحاديث التي وردت في هذا المعنى ، ليخرجوا بها كل شيء من شؤون الناس من حكم الدين ، ليأخذوا بأحكام الأهواء والشهوات ، ويخلصوا من قيود الإسلام ، وإن تظاهروا بالخضوع لأحكامه والتعصب له . ذلك بأنهم لا يؤمنون . وانظر ما كتبنا في هذا المعنى ، في شرحنا لحديث طلحة بن عبيد الله ، في مسند أحمد (رقم ١٣٩٥) .

ذِكْرُ

البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم « فما أمرتكم بشيء فأتُوا منه ما استطعتم » أراد به ما أمرتُكم بشيء من أمر الدين لا من أمر الدنيا

٢٢ — أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار قال حدثنا عبد الله بن الرُّومي[١] قال حدثنا النَّضْر بن محمد قال حدثنا عِكْرِمَةُ بن عمّار قال حدثني أبو النَّجَاشِيّ قال حدثني رَافع بن خَدِيج، قال: قدم نبي الله صلى الله عليه وسلم المدينَة وهم يُؤَبِّرُونَ النَّخْل، يقول: يُلَقِّحُون، قال: فقال: ما تصنعون؟ فقالوا شَيْئاً كانوا يَصْنَعُونه، فقال: لو لم تفعلوا كان خيراً، فتركوها، فنَفَضَت، أو نَقَصَت[٢]، فذكروا ذلك له، فقال صلى الله عليه وسلم: إنما أنا بَشَرٌ، إذا حدثتُكم بشيءٍ من أمر دينكم فخُذُوا به، وإذا حدثتُكم بشيءٍ من دنياكم فإنما أنا بَشَرٌ. قال عكرمة هذا أو نحوه[٣]. ١٢٨/١

(٦٨) [٣ : ٦٨]

(١) هو عبد الله بن محمد اليمامي المعروف بابن الرومي، نزيل بغداد. وهو ثقة من شيوخ مسلم، وسئل عنه يحيى بن معين؟ فقال: « مثل أبي محمد لا يسئل عنه، إنه مرضي ». وهو مترجم في تاريخ بغداد (١٠ : ٧١ — ٧٢)، والتهذيب (٦ : ٢١ — ٢٢).

(٢) قال النووي في شرح مسلم (١٥ : ١١٧ — ١١٨): « هو بفتح الحروف كلها، والأول بالفاء والضاد المعجمة، والثاني بالقاف المهملة »، ثم فسر الأولى: « ومعناه أسقطت ثمرها. قال أهل اللغة: ويقال لذلك المتساقط: النفض، بفتح النون والفاء بمعنى المنفوض... وأنفض القوم: فني زادهم ».

(٣) الحديث — ٢٢ — هو في (ش) (٣ : ٣٤٤ — ٣٤٥)، وفي ع (٣ : ٢٥٩). ورواه مسلم (٢ : ٢٢٣) عن عبد الله بن الرومي وعباس العنبري وأحمد بن جعفر المعقري، ثلاثتهم عن النضر بن محمد، بهذا الإسناد.

أبو النَّجَاشِيّ مولى رافع ، اسمه : عَطَاءُ بن سُهَيل . قاله الشَّيخ(١) .

ذِكْرُ

نَفْيِ الإيمان عمّن لم يخضعْ لسُنَن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو اعْترضَ عليها بالمُقَايَسَات المقلوبة ، والمخترعات الدَّاحِضَة

٢٣ — أخبرنا أبو خَليفة(٢) حدثنا أبو الوليد(٣) حدثنا لَيْث بن سَعْد عن ابن شِهابٍ عن عُرْوَة بن الزُّبير ، أن عبد الله بن الزُّبير حدَّثه : أن رجلًا من الأنصار خَاصَم الزُّبَيْرَ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في ١٢٩/١
شِرَاجِ الحَرَّةِ(٤) ، التي يَسْقُون بها النَّخْل ، فقال الأنصاريّ : سَرِّحِ الماءَ يَمُرُّ ، فأبَى(٥) عليه الزُّبيرُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسْقِ يا زُبَيْرُ(٦) ، ثم أَرْسِلْ إلى جارك ، فغضب الأنصاريّ ، وقال : يا رسولَ الله ،

---

(١) الشيخ هنا : هو ابن حبان نفسه . وقد وهِمَ رحمه الله في اسم والد أبي النجاشي ، إذ قال : « عطاء بن سهيل » ، وإنما هو « عطاء بن صهيب » . لم أجد في ذلك خلافاً . انظر الجرح والتعديل (٣ / ١ / ٣٣٤) ، والتهذيب (٧ : ٢٠٨) .

(٢) أبو خليفة : هو الفضل بن الحباب الجمحي .

(٣) أبو الوليد : هو هشام بن عبد الملك الطيالسي الحافظ الإمام الحجة .

(٤) « الحرة » ، بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء : أرض بظاهر المدينة ، بها حجارة سُود كثيرة . و « الشراج » ، بكسر الشين المعجمة وتخفيف الراء وآخرها جيم : جمع « شرجة » ، بفتح الشين وسكون الراء ، وهي مسيل الماء من الحرة إلى السهل .

(٥) رسمت في ع « فأبا » بالألف .

(٦) « اسق » بهمزة وصل ، من الثلاثي ، قال الحافظ في الفتح (٥ : ٢٦) : « وحكى ابن التين أنه بهمزة قطع من الرباعي ، تقول : سَقى ، وأسقى » . وكلاهما صحيح .

أَنْ كانَ ابنَ عَمَّتِكَ(١) ؟ ! فتَلَوَّنَ وَجْهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسْقِ يا زُبَيْر ، ثم احْبِسِ الماءَ حتى يَرْجِعَ إلى الجَدْرِ(٢) . قال الزُّبير : فوالله لَأَحْسِبُ هذه الآيةَ نَزَلَتْ في ذلك:(فَلاَ وربِّكَ لا يؤمنون حتى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بينَهم) الآية(٣).

[٣٦ : ٥] (٣٦)

١٣٠ / ١

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على أن مَن اعترض على السُّنن بالتأويلات المُضْمَحِلَّة ، ولم يَنْقَدْ لقبولها ، كان من أهل البدع

٢٤ – أخبرنا أبو يعلى حدثنا أبو خَيْثَمة(٤) حدثنا جَرير(٥) عن عُمارة بن القَعْقاع عن عبد الرحمن بن أبي نُعْمٍ عن أبي سعيد الخدري ، قال : بعثَ عليٌّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذَهَبٍ في

---

(١) « أن » : بفتح الهمزة . قال الحافظ : « وهي للتعليل ، كأنه قال : حكمت له لأنه ابن عمتك » .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (١٥ : ١٠٨) : « بفتح الجيم وكسرها وبالدال المهملة [يعني مع سكونها] ، وهو الجدار ، وجمع الجدار : جدر ، ككتاب وكتب ، وجمع الجدر : جدور ، كفلس وفلوس » .

(٣) الحديث – ٢٣ – رواه أحمد في المسند (١٦١٨٥) عن هاشم بن القاسم ، والبخاري (٥ : ٢٧ – ٢٩ فتح) عن عبد الله بن يوسف ، ومسلم (٢ : ٢٢١) عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح ، أربعتهم عن الليث بن سعد ، بهذا الإسناد . ورواه البخاري أيضاً من أوجه أخر (٥ : ٣٠ ، ٢٢٧ و ٨ : ١٩١) . ورواه أحمد أيضاً من مسند الزبير بن العوام (١٤١٩) . وقد أفاض الحافظ في الموضع الأول القول في الخلاف بين وصله وإرساله . وانظر ما كتبنا في شرح المسند (١٤١٩) ، وفي شرح الخراج ليحيى بن آدم (رقم ٣٣٧) . وانظر أيضاً تفسير ابن كثير (٢ : ٥٠٢ – ٥٠٥) .

(٤) أبو خيثمة : هو زهير بن حرب .

(٥) جرير : هو ابن عبد الحميد الضبي الرازي القاضي ، ثقة حجة ، من شيوخ الإمام أحمد .

أُدْمٍ، فقَسَمَها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زَيْدِ الخَيْلِ ، والأَقْرع بن حَابِسٍ ، وعُيَيْنَةَ بن حِصْنٍ ، وعَلْقَمَةَ بن عُلاَثَةَ ، فقال أناسٌ من المهاجرين والأنصار : نحن أحقُّ بهذا ، فبلغ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، فشَقَّ عليه ، وقال : أَلاَ تأْمَنُونِي وأنا أَمِينُ مَنْ في السماء ؟ ! يأتيني خبرُ مَنْ في السماء صباحاً ومساءً ؛ فقام إليه نَاتِئُ العينين[1] ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ[2] ، ناشِزُ الوجه[3] ، كَثُّ اللّحية ، محلوقُ الرأس ، مُشَمَّرُ الإِزَار ، فقال : يا رسول الله ، اتَّقِ الله ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَوَلَسْتُ بأَحَقِّ أهلِ الأرض أنْ أَتَّقِيَ الله[4] ؟ ! ثم أَدْبَرَ ، فقام إليه خالدٌ سيفُ الله فقال : يا رسول الله ، أَلاَ أَضْرِبُ عُنُقَه ؟ فقال : لا ، إنه لعلَّه يُصَلِّي ، قال : إنه رُبَّ مُصَلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، قال : إني لم أُومَرْ أنْ أَشُقَّ قلوبَ الناس ، ولا أَشُقَّ بطونَهم ، فنظر إليه صلى الله عليه وسلم وهو مُقَفِّي[5] ، ١٣١/١

(١) « ناتئُ العينين » : أي بارزهما . وما هنا مخالف لروايات أحمد والصحيحين ، إذ فيها « غائر العينين » .

(٢) قال الحافظ في الفتح (٨ : ٥٤) : « مشرف ، بشين معجمة وفاء ، أي بارزهما ، والوجنتان العظمان المشرفان على الخدين » .

(٣) « ناشز » ، بالنون والشين المعجمة والزاي ، أي مرتفع . وفي روايات أحمد والشيخين : « ناشز الجبهة » .

(٤) هكذا رسمت في (ع) . ورسمت في (ش ع) « أن أتق الله » ، بدون الياء بعد القاف . وهو جائز صحيح .

(٥) «مقفي» ، هكذا ثبت في (ع) بإثبات الياء ، وهو صحيح . وثبت في اليونينية من صحيح البخاري بالوجهين : « مقفي » و « مقف » ، وكتب على كل منهما علامة « صح » مرتين . انظر الطبعة السلطانية من البخاري (٥ : ١٦٤) . ورسمت في (ش ع) « مقعي » بالعين المهملة وإثبات الياء . وكتب بهامش (ع) « مقفي » ، كما في (ع) ، وعليها علامة نسخة .

فقال : إنه سَيَخْرُجُ من ضِئْضِئِ[1] هذا قومٌ يَتْلُونَ كتابَ الله ، لا يُجاوِزُ حناجِرَهم ، يَمْرُقون من الدِّين كما يَمْرُق السَّهْمُ من الرَّمِيَّة . قال عُمارة : فحَسِبْتُ أنه قال : لئن أدركتُهم لأَقْتُلَنَّهم قَتْلَ ثَمُودَ[2] . (١٠) [٣ : ١٠]

ذِكْرُ

الزَّجر عن أن يُحْدِثَ المرءُ في أمور المسلمين ما لم يأذن به الله ولا رسوله

٢٥ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله[3]

---

(١) « ضئضىء » : بضادين معجمتين مكسورتين بينهما همزة ساكنة وآخره همزة ، قال ابن الأثير : « الضئضىء : الأصل ، يقال : ضئضىء صدق ، وضؤضوء صدق . [يعني بضم الضادين] . وحكى بعضهم : ضئضيء ، بوزن قنديل . يريد أنه من نسله وعقبه . ورواه بعضهم بالصاد المهملة ، وهو بمعناه » .

(٢) الحديث — ٢٤ — هو في (ش) (٣ : ٤٢ — ٤٣) ، وفي (ع) (٣ : ٢٦) . ورواه أحمد في المسند (١١٠٢١) عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع ، بنحوه . ورواه البخاري (٨ : ٥٣ — ٥٥ فتح) عن قتيبة عن عبد الواحد عن عمارة . ورواه أيضاً من وجه آخر (٦ : ٢٦٨ و ١٣ : ٣٥٣ — ٣٥٤) . ورواه مسلم (١ : ٢٩١ — ٢٩٢) بأسانيد ، منها : عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن عمارة ، بهذا الإسناد .

(٣) هو الواسطي الطحان ، روى عن أبيه والفرج بن فضالة وهشيم وغيرهم ، روى عنه ابن ابن ماجة وبقي بن مخلد وأبو يعلى الموصلي وغيرهم . ترجمه البخاري في الكبير (١ / ١ / ٧٤) وقال : « قال ابن معين : لا شيء ، وأنكر روايته عن أبيه عن ابن أبي عروبة والأعمش . قال يحيى : قال خالد بن عبد الله : كتبت حديث الأعمش ، ولم أسمع منه » . وفي التهذيب (٩ : ١٤١ — ١٤٢) : « قال أبو حاتم : سألت ابن معين عنه ؟ فقال : ذاك رجل سوء كذاب . قال : وسألت عمرو بن عون عنه ؟ فقال : اكتب عنه » . وفي الميزان والتهذيب كثير من القول في تضعيفه . وفي التهذيب : « وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطىء ويخالف » .

فهذا رجل يكادون يطبقون على تضعيفه ، بل على أنه في الدرجة الدنيا من الرواة ، وخالفهم عمرو بن عون ، فرآه أهلاً أن يكتب عنه ، وخالفهم ابن حبان ، فرآه ثقة ، « يخطىء ويخالف » ، فلذلك أخرج عنه في صحيحه هنا . وهو — بالضرورة — لا يخرج له إلا ما كان من حديثه صحيحاً ثابتاً لم يخالف فيه ، بل تابعه عليه غيره ، كهذا الحديث ، كما سترى في التخريج ، إن شاء الله .

قال حدثنا إبرهيم بن سعد عن أبيه[١] : أن رجلاً أَوْصَى بوصايا أَثَرَهَا من ماله[٢] ، فذهبتُ إلى القاسم بن محمد أَسْتَشِيرُه ، فقال القاسم : سمعتُ عائشة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ[٣] . (٨٦) [٢ : ٨٦] ١٣٢/١

(١) هو « إبرهيم بن سعد بن إبرهيم بن عبد الرحمن بن عوف » ، وهو ثقة حجة ، روى له أصحاب الكتب الستة . وأبوه « سعد بن إبرهيم » : ثقة حجة أيضاً ، ولي قضاء المدينة ، قال ابن عيينة : « لما عزل سعد عن القضاء كان يتقي ، كما كان يتقي وهو قاض » .

(٢) في (ع) «أبرها في ماله» ، والباء واضحة النقط فيها ، بنقطة واحدة تحتها . ويمكن توجيهها . ولكن الثابت في (ع) ما ذكرنا «أثرها من ماله» ، واضحة الكتابة والنقط ، بثلاث نقط فوق الثاء ، وبحرف « من » بدل « في » . وإنما رجحتها لثبوت صحتها فيما نقل الحافظ في الفتح (٥ : ٢٢١) من رواية محمد بن خالد راوي هذه الرواية ، فقال الحافظ : « في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبرهيم بن سعد عن أبيه : أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثرة في ماله ، فذهبت إلى القاسم بن محمد أستشيره ، فقال القاسم : سمعت عائشة ، فذكره » . فهذه الرواية التي رواها الإسماعيلي تثبت أصل المادة . وأما اللفظ هنا فهو واضح ، ففي اللسان (٥ : ٦٢) :

« أَثِرَ أن يفعل كذا ، وأَثَرَ ، وآثَرَ ، كله : فضَّل وقدَّم . وآثَرْتُ فلاناً على نفسي : من الإيثار . الأصمعي : آثَرْتُك إيثاراً ، أيْ فَضَّلتُك » .

وتفصيل هذه الأثرة ، رواه مسلم (٢ : ٤٢) من طريق عبد الله بن جعفر الزهري عن سعد بن إبرهيم قال : « سألت القاسم بن محمد عن رجل له ثلاث مساكن ، فأوصى بثلث كل مسكن منها ؟ قال : يجمع ذلك كله في مسكن واحد » . ثم روى له هذا الحديث عن عائشة . وذكره الحافظ في الفتح (٥ : ٢٢٢) من كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد ، من طريق عبد الواحد بن أبي عون عن سعد بن إبرهيم ، قال : «كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثاً ، وخلط فيها ، وأنا يومئذ على القضاء ، فما دريت كيف أقضي فيها ، فصليت بجانب القاسم بن محمد ، فسألته ؟ فقال : أجز من ماله الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثاً ، فإن عائشة حدثتني ، فذكره » . قال الحافظ : « وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الإسماعيلي المتقدمة "من آل أبي جهل" : وهم ، وإنما هو من آل أبي لهب » .

(٣) الحديث — ٢٥ — هو في (ع) (٢ : ٢٠٧) . وسيأتي تخريجه في الرواية التالية لهذه ، رقم ٢٦ .

ذِكْرُ

البيان بأن كل من أحدث في دين الله حكماً ليس مرجعُه إلى الكتاب والسنة ، [أو يخالفهما[١]] ، فهو مردودٌ غيرُ مقبول

٢٦ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى حدثنا محمد بن الصبَّاح الدُّولَابي[٢] حدثنا إبرهيم بن سعد حدثنا أبي عن القاسم بن محمد عن عائشة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ[٣] . (٤٣) [٣ : ٤٣]

---

(١) الزيادة من (ع) .

(٢) « الدولابي » : بفتح الدال المهملة وضمها ، نسبة إلى « دولاب مبارك » ، موضع في شرقي بغداد . قال ياقوت : « بفتح أوله وآخره باء موحدة ، وأكثر المحدثين يروونه بالضم ، وقد روي بالفتح » . وزعم السمعاني في الأنساب ، وتبعه ابن الأثير في اللباب أن « الصحيح في هذه النسبة فتح الدال ، ولكن الناس يضمونها » ! والذي جزم به صاحب القاموس أن اسم الموضع بالضم فقط ، وذكر شارحه (١ : ٢٤٧) أن الذي في المراصد : أن الفتح أعرف من الضم . و « محمد بن الصباح » هذا : ثقة مأمون ، من شيوخ أحمد والبخاي ومسلم ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٣) الحديث — ٢٦ — هو في (ع) (٣ : ١٢٣) . وهو مختصر ما قبله . وأخرجه مختصراً هكذا أحمد في المسند (٦ : ٢٧٠ طبعة الحلبي) عن يعقوب بن إبرهيم بن سعد عن أبيه ، بهذا الإسناد . ورواه مسلم (٢ : ٤٢) عن محمد بن الصباح — راويه هنا — وعبد الله بن عون ، ورواه أبو داود (٤٦٠٦) عن محمد بن الصباح أيضاً وغيره ، كلهم عن إبرهيم بن سعد . ورواه البخاري (٥ : ٢٢١ — ٢٢٢ فتح) ، وابن ماجة (١ : ٦) من طريق إبرهيم بن سعد أيضاً . ورواه مسلم مطولا أيضاً من طريق عبد الله بن جعفر عن سعد بن إبرهيم ، كما ذكرنا آنفاً فى شرح الرواية السابقة .

قال الحافظ في الفتح : « وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام ، وقاعدة من قواعده . فإن معناه : من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله ، فلا يلتفت إليه . قال النووي : هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه ، واستعماله في إبطال المنكرات ، وإشاعة الاستدلال به كذلك » .

فصل

ذِكْرُ

إيجاب دخول النار لمن نَسَبَ الشيءَ إلى المصطفى[1] صلى الله عليه وسلم ، وهو غيرُ عالمٍ بصحته

٢٧ — أخبرنا عبد الله بن محمد الأَزْدي قال حدثنا إسحق بن إبرهيم[2] قال حدثنا عَبْدَةُ بن سليمان قال حدثنا محمد بن عمرو[3] قال حدثنا أبو سَلَمة[4] عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : مَن قال عليَّ ما لم أقُلْ ، فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار[5]. (١٠٩) [٢ : ١٠٩]

---

(١) في (ع) « إلى رسول الله » .

(٢) هو إسحق بن راهويه ، الإمام الحافظ الكبير الحجة .

(٣) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي .

(٤) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف .

(٥) الحديث — ٢٧ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٩) . ورواه الشافعي في الرسالة (رقم ١٠٩١ بتحقيقنا) عن عبد العزيز ، وهو الدراوردي ، وأحمد في المسند (١٠٥٢٠) عن يزيد ، وهو ابن هرون ، وابن ماجة (١ : ١٠) من طريق محمد بن بشر ، ثلاثتهم عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، بنحوه . ورواه البخاري (١ : ١٨٠ فتح) مطولا مع حديث قبله ، ومسلم (١ : ٥) مختصراً ، كلاهما من طريق أبي عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة ، بلفظ : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وقد أشار الحافظ في الفتح إلى تواتره بأسانيد صحاح وحسان عن ثلاثين نفساً من الصحابة ، وبأسانيد ضعاف عن نحو من خمسين غيرهم . وانظر شرحنا للرسالة . وانظر أيضاً شرحنا للمسند في حديث الزبير بن العوام (رقم ١٤١٣) .

تنبيه : نسب السيوطي في الجامع الصغير (٨٩٩٣) حديث أبي هريرة هذا لمسلم وحده ، فأوهم أنه لم يروه البخاري ، وهو فيه ، كما ترى .

١٣٣
١

ذِكْرُ

الخبر الدّال على صحة ما أَوْمَأْنا إليه في الباب المتقدم

٢٨ — أخبرنا عِمْران بن موسى السَّخْتِياني[(١)] قال حدثنا عثمان بن أبي شَيْبة قال حدثنا وكيع قال حدثنا شُعْبَة عن الحَكَم[(٢)] عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَىٰ عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ[(٣)]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حَدَّث حديثاً وهو يُرَىٰ أنه كذبٌ، فهو أَحَدُ[(٤)] الـكاذِبَيْنِ[(٥)]. (١٠٩) [٢: ١٠٩]

(١) « السختياني » : بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة الفوقية وفتح الياء التحتية وبعد الألف نون، وهي نسبة إلى عمل « السختيان » وبيعه، وهو جلود الضأن.

(٢) « الحكم » بفتحتين: هو « ابن عتيبة »، بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة وسكون الياء التحتية وفتح الباء الموحدة.

(٣) « سمرة » : بفتح السين المهملة والراء وبينهما ميم مضمومة، و « جندب » بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة وضمها وآخره باء موحدة. قال ابن دريد في الاشتقاق (١٢٩ — ١٣٠) : « وذكر الخليل أن كل اسم على هذا الوزن، ثانيه نون أو همزة، فلك أن تقول فيه "فعلل" أو "فعلل" مثل: جندب وجندب، وغندر وغندر، وجؤذر وجؤذر ». وانظر شرح القاموس (١ : ١٧٦).

(٤) « يرى » : ضبطت في (ع) بضم الياء، وكذلك ضبطت « يراه » بضمها في هذا الحديث: في كتاب الرسالة للإمام الشافعي، في الأصل الأم الذي بخط الربيع، كما بينا ذلك في شرحنا عليه (رقم ١٠٩٨). وهو الذي رجحه النووي في شرح مسلم، وأثبت أنه الرواية (١ : ٦٤ — ٦٥)، ثم قال: « وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من "يرى" وهو ظاهر حسن ». و « الكاذبين »، فيها روايتان: بفتح الباء على التثنية، وبكسرها على الجمع، وكلاهما صحيح، وإنما اقتصرنا في المتن هنا على الضبط بفتح الباء، لأن النووي نقل عن أبي نعيم أنه رواه في كتابه المستخرج على صحيح مسلم في حديث سمرة بفتح الباء وكسر النون على التثنية.

(٥) الحديث — ٢٨— هو في (ع) (٢ : ٢٢٩). ورواه أبو داود الطيالسي (رقم ٨٩٥) عن شعبة، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (١ : ٥) وابن ماجة (١ : ١٠) عن أبي بكر بن أبي شيبة. وهو أخو « عثمان » راويه هنا، عن وكيع عن شعبة. ورواه ابن ماجة أيضاً عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة.

ذِكْرُ

خبرٍ ثانٍ[1] يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه

٢٩ — أخبرنا ابنُ زُهَيْر[2] بتُسْتَرَ قال حدثنا محمد بنُ الحُسين ابنُ إشْكَابَ[3] قال حدثنا علي بن حفص المَدايني قال حدثنا شعبة عن خُبَيْب بن عبد الرحمن[4] عن حَفْص بن عاصم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كَفَىٰ بالمرءِ إثماً أن يُحَدِّثَ بكل ما سَمِعَ[5]. (١٠٩) [٢ : ١٠٩]

---

(١) رسمت في (ع) « ثاني ».

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زهير أبو جعفر الحافظ.

(٣) « إشكاب »: بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة وآخره باء موحدة، ممنوع من الصرف، وهو لقب « الحسين بن إبرهيم بن الحر » والد « محمد » هذا، كما نص عليه في التراجم، من ذلك (التهذيب ٢ : ٣٢٩). ولذلك أثبتنا ألف « ابن » قبل هذا اللقب وضبطناها بالرفع.

(٤) « خبيب »: بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية وآخره ياء موحدة أيضاً.

(٥) الحديث — ٢٩ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٩). ورواه أبو داود (٤٩٩٢) عن محمد بن الحسين، هو ابن إشكاب، بهذا الإسناد. ورواه مسلم (١ : ٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة، والحاكم (١ : ١١٢) من طريق محمد بن رافع، كلاهما عن علي بن حفص المدائني، بهذا الإسناد. وقد اختلف في وصله وإرساله: فرواه مسلم أيضاً من طريق معاذ العنبري وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو داود عن حفص بن عمر، ثلاثتهم عن شعبة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا. وهذا الخلاف لا يضر، فإن الوصل زيادة من ثقة، فهي مقبولة. ولذلك قال الحاكم: « قد ذكر المسلم هذا الحديث في أوساط الحكايات التي ذكرها عن محمد بن رافع، ولم يخرجه محتجاً به في موضعه من الكتاب، وعلي بن حفص المدائني ثقة، وقد نبهنا في أول الكتاب على الاحتجاج بزيادات الثقات ». ثم رواه بأسانيد عن شعبة مرسلا أيضاً. ووافقه الذهبي على تصحيحه. وقول الحاكم « قد ذكر المسلم » يريد به « مسلم بن الحجاج » صاحب الصحيح. وهذه الأعلام المنقولة عن الصفات يجوز فيها إثبات حرف التعريف وحذفه، كعباس والعباس. ووقع في المستدرك « علي بن جعفر المدائني » بدل « علي بن حفص »، وهو خطأ من ناسخ أو طابع، وقد ثبت على الصواب في مختصر الذهبي المطبوع معه، وكذلك المخطوط الذي عندي (ص٣٣). وقد وهم الحاكم في زعمه أن مسلما أخرجه عن محمد بن رافع، والظاهر أنه كتب ذلك من حفظه، فإنما رواه مسلم موصولا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن حفص، كما ذكرنا.

ذِكْرُ

إيجاب دخول النارِ لمتعمِّد الـكذبِ[١] على رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٣٤/١ **٣٠** — أخبرنا أبو خليفة قال حدثنا أبو الوليد قال حدثنا ليث بن سعد عن الزُّهْري عن أنس بن مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كذب عليَّ متعمداً فلْيَتَبوَّأْ مقعدَهُ من النار[٢] .

(١٠٩) [٢ : ١٠٩]

ذِكْرُ

البيان بأن الـكذب على المصطفى صلى الله عليه وسلم مِنْ أَفْرَىٰ الفِرَىٰ[٣]

٣١ — أخبرنا ابن قُتَيْبة[٤] قال حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيى قال حدثنا ابنُ وهب قال : حدثني معاوية بن صالح عن رَبيعةَ بن يزيدَ عن وَاثِلَةَ

---

(١) في (ع) « للمتعمد الكذب » .

(٢) الحديث — ٣٠ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨) . ورواه أحمد في المسند (١٣٣٦٥) عن إسحق بن عيسى ، والترمذي (٣ : ٣٧٣) عن قتيبة بن سعيد ، وابن ماجة (١ : ٩) عن محمد بن رمح ، ثلاثتهم عن الليث بن سعد، بهذا الإسناد ، قال الترمذي : « حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه ، من حديث الزهري عن أنس بن مالك . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم » . ورواه البخاري (١ : ١٧٩ — ١٨٠) ، ومسلم (١ : ٥) ، كلاهما من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، بلفظ : « من تعمد علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار» . ورواه أحمد في المسند (١١٩٦٦) من طريق عبد العزيز بن صهيب ، باللفظ الذي رواه به ابن حبان هنا .

(٣) « الفرى » ، بكسر الفاء وفتح الراء وبالألف المقصورة ، قال ابن الأثير : « جمع فرية ، وهي الكذبة ، وأفرى : أفعل منه ، للتفضيل ، أي أكذب الكذبات » .

(٤) هو محمد بن الحسن بن قتيبة .

بن الأَسْقَعِ[١] ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنّ مِنْ أعظم الْفِرِيَةِ ثلاثاً : أن يَفْرِيَ[٢] الرجلُ على نفسه ، يقول[٣] : رأيتُ ، ولم يرَ شيئاً في المنام ، أو يَتَقَوَّلَ الرجلُ على والديه ، فيُدْعَا[٤] إلى غير أبيه ، أو يقولَ : سَمِعَ منّي ، ولم يسمع منّي[٥] .

(١٠٩) [٣ : ١٠٩]

---

(١) « واثلة » : بكسر الثاء المثلثة . « الأسقع » : بفتح الهمزة والقاف بينهما سين مهملة ساكنة وآخره عين مهملة .

(٢) «يفري » ، هكذا أثبت في (ع) . وفي(ع) «يفتري» بزيادة التاء قبل الراء . وكلاهما صواب. ففي اللسان : « فرى فلان الكذب يفريه : إذا اختلقه » و « افترى الكذب يفتريه : اختلقه » . وفي المصباح : « فرى عليه يفري ، من باب رمى ، مثل افترى » .

(٣) في (ع) « فيقول » .

(٤) هكذا رسمت في (ع) بالألف ، فيتعين أن تقرأ بضم الياء وسكون الدال ، بالبناء لما لم يسم فاعله. ورسمت في (ع) « فيدعى » دون ضبط ، فيجوز أن تقرأ كذلك أيضاً ، ويجوز أن تقرأ « فَيَدَّعِيَ » وهو الرسم والضبط الثابتان في رواية البخاري في النسخة اليونينية (٤ : ١٨٠ — ١٨١ من الطبعة السلطانية) .

(٥) الحديث — ٣١ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨ — ٢٢٩) . ورواه أحمد في المسند (١٦٠٧٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح ، بهذا الإسناد ، نحوه . ورواه الحاكم في المستدرك (٤ : ٣٩٨) من طريق المسند ، عن القطيعي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، بهذا الإسناد . ورواه أحمد أيضاً (١٦٠٨٢) عن زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح . ورواه الشافعي في الرسالة (١٠٩٠) من رواية عبد الواحد النصري عن واثلة بن الأسقع ، بنحوه . وكذلك رواه أحمد (١٧٠٤٧) والبخاري (٦ : ٣٩٤ فتح) من رواية عبد الواحد النصري . ورواه أحمد أيضاً (١٧٠٥٠) من رواية النضر بن عبد الرحمن بن عبد الله عن واثلة ، بنحوه .

كتاب

الوَحْي (١)

٣٢ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتَيْبَة حدثنا ابن أبي السَّرِيّ حدثنا عبد الرزّاق أنبأنا معمر عَن الزُّهري أخبرني عُرْوَة بن الزُّبير عن عائشة، قالت: أوَّلُ ما بُدِئَ برسول الله صلى الله عليه وسلم من الوَحْي الرُّؤْيا الصادقةُ يَرَاها في النوم، فكان لا يَرَىٰ رؤْيا إلا جاءتْ مثلَ فَلَقِ الصُّبْح، ثم حُبِّبَ (٢) له الخَلاَءُ، فكان يأْتي حِرَاءً (٣) فيَتَحَنَّثُ فيه، وهو التعبُّدُ اللَّيالِيَ ذَوَاتِ العِدَّة (٤)، ويتزَوَّدُ لذلك، ثم يرجعُ إلى خديجة، ١٣٥/١

(١) هذا العنوان من الأمير علاء الدين، مؤلف (الإحسان). ولم يذكر للحديث عنواناً من كتاب ابن حبان، لأن هذا الحديث أول «النوع الأول» من «القسم الثالث»، وعنوانه في (ع) (٢: ٢٦٢) هكذا: «النوع الأول منها: إخباره صلى الله عليه وسلم عن بدء الوحي وكيفيته». وقد مضى هذا العنوان في فهرس الأنواع، في مقدمة ابن حبان (ص ٨٨) من هذا الجزء. وعادة ابن حبان أن لا يذكر عنواناً خاصا لأول حديث في كل نوع.

(٢) في (ع) «إليه». وهي توافق رواية أحمد عن عبد الرزاق.

(٣) «حراء»: بكسر الحاء والمد. وهو مصروف على إرادة المكان، ويجوز منعه من الصرف على إرادة البقعة. وهو جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى.

(٤) قوله «وهو التعبد» إلخ: تفسير مدرج من الراوي، إما من الزهري أو من عروة. و «التحنث»: بالثاء المثلثة، قال الحافظ في الفتح (١: ٢١): «هي بمعنى يتحنف، أي يتبع الحنيفية، وهي دين إبرهيم. والفاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم! وفي هذا بعد وتكلف. بل المادة أصلية معروفة، قال ابن فارس في المقاييس (٢: ١٠٩): «وأما قولهم "فلان يتحنث من كذا" فمعناه يتأثم. والفرق بين أثم وتأثم: أن التأثم التنحى عن الإثم، كما يقال: حرج وتحرج، فحرج: وقع في الحرج، وتحرج: تنحى عن الحرج. وهذا في كلمات معلومة، قياسها واحد». وفي اللسان (٢: ٤٤٤): «يتحنث: أي يفعل فعلا يخرج به من الحنث، وهو الإثم والحرج. ويقال: يتحنث، أي يتعبد لله. قال: وللعرب أفعال تخالف معانيها ألفاظها، يقال: فلان يتنجس، إذا فعل فعلا يخرج به من النجاسة، كما يقال: فلان يتأثم ويتحرج، إذا فعل فعلا يخرج به من الإثم والحرج».

فتزَوِّدُه لمثلها ، حتى فَجَأَه الحقُّ[1] وهو في غَار حِرَاءٍ ، فجاءه المَلَكُ فيه ، فقال : اقْرأْ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقلتُ : ما أنا بقارئٍ ، قال : فأخذني فغطَّني حتى بَلَغَ منّي الجُهْدُ[2] ، ثم أرسلني ، فقال لي : اقرأْ ، فقلتُ : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطَّني الثانيةَ حتى بلغ منّي الجُهْدُ ، ثم أرسلني ، فقال : اقرأْ ، فقلتُ : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطَّني الثالثةَ حتى بلغ منّي الجَهْدَ ، ثم أرسلني ، فقال : (اقرأْ باسم ربك الذي خلَق) ، حتى بَلَغَ : (ما لم يَعْلَمْ) ، قال : فرجع بها تَرْجُفُ بَوَادِرُه[3] ، حتى دخل على خديجة ، فقال : زَمِّلُوني ، زَمِّلُوني[4] ، فزَمَّلُوه ، حتى ذَهب عنه الرَّوْعُ[5] ، ثم قال : يا خديجةُ ، مَا لي ؟ وأخْبرها الخَبَرَ ، وقال : قد خَشِيتُه عليَّ ، فقالتْ : كَلاَّ ، أَبْشِرْ ، فوالله لا يُخْزِيكَ[6] اللهُ أبداً ، إنّك لتَصِلُ الرَّحِمَ ، وتَصْدُقُ الحديثَ ، وتَحْمِلُ

---

(١) « فجأه » ، رسمت بالألف في (ع ع) . ورسمت في رواية المسند وروايات البخاري « فجئه » ، وضبطت بكسر الجيم ، ونص الحافظ على ضبطها بالكسر . وهما لغتان محفوظتان ، ففي القاموس : فجأه ، كسمعه ومنعه ، فجأ وفجاءة : هجم عليه ، كفاجأه » . واخترنا هنا فتح الجيم ، الموافق للرسم في المخطوطتين .

(٢) قال الحافظ في الفتح : « روي بالفتح والنصب ، أي بلغ الغط مني غاية وسعي . وروي بالضم والرفع ، أي بلغ مني الجهد مبلغه » . ولم تضبط في ابن حبان هنا إلا في المرة الثالثة الآتية ، ضبطت في (ع) بفتحة فوق الجيم فقط .

(٣) « بوادره » : جمع «بادرة» ، وهي لحمة بين المنكب والعنق، جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع.

(٤) أي لفوني في ثوبي : « تزمل بثوبه » إذا التف به .

(٥) « الروع » ، بفتح الراء : الفزع .

(٦) بالخاء المعجمة والياء التحتية ، مضارع رباعي من « الخزي » ، وهو الثابت في (ع) ونسخة بهامش (ع) . وفي (ع) « يحزنك » ، بالحاء المهملة والنون ، ووضع تحت الحاء حرف « ح » صغير ، إشارة إلى صحة النقل ورفع شبهة التصحيف . ويجوز أن تقرأ بفتح الياء وضم الزاي ، من الثلاثي ، وبضم الياء وكسر الزاي ، من الرباعي ، يقال « حزنه » ، و « أحزنه » ، يتعدى بنفسه وبالهمزة .

١٣٦/١ الكَلَّ[١] ، وتَقْرِي الضَّيْفَ ، وتُعِينُ على نوائب الحقّ ، ثم انطلقتْ به خديجةُ حتى جاءتْ به وَرَقَةَ بنَ نَوْفَلٍ ، وكان أخا أبيها[٢] ، وكان امْرَءًا تَنَصَّر في الجاهلية ، وكان يكتبُ الكِتَابَ العربِيّ ؛ فيكتبُ بالعربية من الإنجيل ما شاءَ أن يَكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عَمِيَ ، فقالت له خديجةُ : أيْ عَمِّ[٣] ، اسْمَعْ منَ ابنِ أخيك ، فقال وَرَقَةُ : ابنَ أخي ،

---

(١) « الكل » بفتح الكاف وتشديد اللام : من لا يستقل بأمره .

(٢) هكذا وقع هنا في (ح ع) . وهو خطأ أو وهم من بعض الرواة دون عبد الرزاق ، ومخالف للثابت المعروف من عمود النسب . وإنما نسبنا الخطأ إلى من دون عبد الرزاق ، لأن رواية أحمد في المسند عن عبد الرزاق . ورواية البخاري في الصحيح عن عبد الله بن محمد المسندي عن عبد الرزاق ، فيهما : « حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وهو ابن عم خديجة أخي أبيها » ، وفي رواية البخاري « أخو أبيها » ، فقال الحافظ في الفتح (١٢ : ٣١٦) : كذا وقع هنا ، وأخو : صفة للعم ، فكان حقه أن يذكر مجروراً ، وكذا وقع في رواية ابن عساكر [يعني إحدى روايات البخاري] : أخي أبيها ، وتوجيه رواية الرفع : أنه خبر مبتدإ محذوف » . وخديجة : هي « بنت خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي » ، فورقة ابن عمها ، أي ابن أخي أبيها ، وليس « أخا أبيها » ، كما وقع هنا في ابن حبان .

(٣) هكذا وقع في الأصلين هنا أيضاً ، وهو خطأ كذلك . ففي روايتي أحمد والبخاري ، من طريق عبد الرزاق : « أي ابن عم » ، وكذلك جاء في أكثر الروايات عن الزهري ، وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٤) : « هذا النداء على حقيقته ، ووقع في مسلم : يا عم ، وهو وهم ، لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير ، لكن القصة لم تتعدد ، ومخرجها متحد ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين ، فتعين الحمل على الحقيقة » . ورواية مسلم التي يشير إليها الحافظ هي من طريق يونس عن الزهري ، ولم ينفرد بها مسلم ، بل هي في البخاري من طريق يونس أيضاً ، وفيها : « يا عم » ، (٨ : ٥٥٤ فتح) . وقد نص مسلم في صحيحه ، حين روى الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، ولم يسق لفظه ، بل أحال على رواية يونس قبلها ، وذكر اختلاف بعض الألفاظ ، فقال : « وقال : قالت خديجة : أي ابن عم » . وهو نص يؤيد أن رواية عبد الرزاق على الصواب ، وأن الخطأ هنا — في ابن حبان — هو ممن دون عبد الرزاق .

ما تَرَى ؟ فأَخْبَرَه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما رَأَى ، فقال ورقةُ : هذا النَّامُوسُ الذي أُنزل على موسى ، يا لَيْتَنِي ، أكونُ فيها جَذَعاً[١] ، أكونُ حَيًّا حين يُخْرِجُكَ قومُك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوَمُخْرِجِيَّ[٢] هُمْ ؟ قال : نعم ، لم يَأْتِ أَحدٌ قطُّ بما جئْتَ به ، إلا عُودِيَ ، وإن يُدْرِكْنِي يومُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا[٣] ، ثم لم يَنْشَبْ[٤] ورقةُ أَنْ تُوُفِّيَ ، وفَتَرَ الوحيُ فَتْرَةً ، حتى حَزِنَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حُزْنًا غَدَا[٥] منه مرارًا لِكَيْ يَتَرَدَّى من رُؤُس شَوَاهِقِ الجبال ، فكلَّما أَوْفَى بِذِرْوَةِ[٦] جبلٍ كَيْ يُلْقِيَ نفسَه منها تَبدَّا[٧] له جبريلُ ، فقال له : يا محمد ، إنك رسولُ الله حَقًّا ، فيَسْكُنُ لذلك جَأْشُه ، وتَقَرُّ نَفْسُه ، فيرجعُ ، فإذا طال عليه فترةُ الوَحْيِ غَدَا

---

(١) قال الحافظ : « الجذع ، بفتح الجيم والذال المعجمة : هو الصغير من البهائم . كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شابا ، ليكون أمكن لنصره » .

(٢) في سائر الروايات : « أو مخرجي » ، بزيادة الواو بعد الهمزة . وكلاهما جائز .

(٣) أي : بالغاً شديداً ، من « الأزر » : القوة والشدة .

(٤) أي : لم يلبث .

(٥) « غدا » : بالغين المعجمة ، كما ثبت في (ع ع) ، وكذلك هو في المسند وصحيح البخاري (٩ : ٣٠ من الطبعة السلطانية) ، وكما نص عليه القسطلاني (١٠ : ٩٩) أنه في فرع اليونينية ، وقال : « وفي نسخة : عدا ، بالعين المهملة » . وجعل الحافظ في الفتح (١٢ : ٣١٧) المهملة هي الأصل في نسخ البخاري ، فقال : « عدا : بعين مهملة ، من العدو ، وهو الذهاب بسرعة . ومنهم من أعجمها ، من الذهاب غدوة » . وأنا أرجح المعجمة برجحان الأصول الثابتة .

(٦) « أوفى على الشيء » : أشرف عليه ، وقالوا : « أوفيت عليه وأوفيت فيه » ، وقالوا أيضاً : « أوفيت المكان » ، أي أتيته . وهنا جاء مستعملا بالباء ، وكذلك ثبت في روايتي المسند والبخاري من هذا الوجه . و « ذروة » كل شيء : أعلاه ، بكسر الذال وبضمها .

(٧) هكذ رسمت بالألف في (ع) ، هنا وفي آخر الحديث . ورسمت بالياء « تبدى » في (ع) .

١٣٧/١ لمثل ذلك ، فإذا أَوْفى بذِرْوَة الجبل تبدَّا له جبريلُ ، فيقولُ له مثلَ ذلك[١] . (١) [٣ : ١]

ذِكْرُ

خبرٍ أوْهَم مَن لم يُحْكِم صناعةَ الحديث أنه يُضَادُّ[٢] خبرَ عائشة الذي تقدَّم ذِكْرُنا له

٣٣ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى حدثنا هُدْبَةُ بن خالد[٣] حدثنا أبانُ بنُ يزيدَ العطَّار حدثنا يحيى بن أبي كثير ، قال : سألتُ أبا سَلَمةَ[٤] : أيُّ القرآنِ أُنزلَ أوَّلُ ، قال : (يٰأيها المُدَّثِّرُ) ، قلتُ : إنّي نُبِّئْتُ أنَّ أولَ سورةٍ أُنْزِلَتْ[٥] من القرآن : (اقرأْ باسم ربك الذي خلق) ؟ قال أبو سلمةَ : سألتُ جابرَ بنَ عبد الله : أيُّ القرآن أُنزل أوَّلُ ؟ قال :

---

(١) الحديث — ٣٢ — هو في (ع) (٢ : ٢٦٢ — ٢٦٣) . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٢٣٢ — ٢٣٣ حلبي) عن عبد الرزاق . ورواه البخاري (١٢ : ٣١١ — ٣١٧ فتح) عن عبد الله بن محمد المسندي عن عبد الرزاق ، مطولا . وروى قطعة منه بالإسناد نفسه (٨ : ٥٥٦) . ورواه مسلم (١ : ٥٦ — ٥٧) عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، ولكن لم يسق لفظه ، بل أحال على الرواية قبله من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري . ورواه البخاري مطولا ومختصراً بأسانيد أخر ، من رواية الزهري أيضاً (١ : ٢١ — ٢٦ و ٨ : ٥٤٩ — ٥٥٤ ، ٥٥٦ فتح) ، . ونقله ابن كثير في التفسير (٩ : ٢٤٤ — ٢٤٥) عن مسند أحمد ، ثم قال : « وهذا الحديث مخرج في الصحيحين من حديث الزهري .

(٢) في (ع) « مضاد » .

(٣) « هدبة » : بضم الهاء وسكون الدال المهملة وفتح الباء الموحدة .

(٤) هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

(٥) في (ع) « نزلت » .

(يـأيها المدثر) ، فقلتُ له : إنّي نُبِّئْتُ أن أولَ سُورة نَزَلتْ من القرآن : (اقرأ باسم ربك) ؟ قال جابر : لا أُحدثك إلا ما حدَّثنا رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم ، قال : جاوَرْتُ في حِرَاءَ ، فلما قَضَيْتُ جِوَارِي نَزَلْتُ فاسْتَبْطَنْتُ الوادِيَ(١) ، فنُودِيتُ ، فنظرتُ أمامي ، وخلفي ، وعن يميني ، وعن شِمَالي ، فلم أرَ شيئاً ، فنُودِيتُ ، فنظرتُ فَوْقِي ، فإذا أنا به قاعدٌ على عَرْشٍ بين السماء والأرض ، فجُئِثْتُ منه(٢) ، فانطلقتُ إلى خديجة ، فقلتُ : دَثِّرُوني ، دَثِّرُوني ، وصُبُّوا عليَّ ماءً بارداً ، فأُنْزِلتْ عليَّ : (يـأيها المُدَّثِّر . قُمْ فأَنْذِرْ . وربَّك فكَبِّرْ)(٣) (١) [٣ : ١]

---

(١) أي : نزلت بطنه ، والبطن من الأرض : الغامض الداخل . وهذا الحرف « استبطنت » لم يذكر في المعاجم في هذا المعنى إلا في الأساس (١ : ٣٦) قال : « واستبطن الشيء : دخل بطنه » .

(٢) « جئثت » : بضم الجيم وكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة ، أي ذعرت وخفت . وهنا بهامش (ع) ما نصه : «جئث الرجل ، فهو مجؤوث ، أي مذعور» . وفي نسخة بهامش (ع) «فجبنت» ، أي من الجبن ، والظاهر أنها خطأ من بعض الناسخين ، أو من بعض الرواة . وقد وقع نحو هذا التصحيف في رواية عند الطبري في التفسير (٢٩ : ٩٠) : « فخشيت منه » ، وقال الطبري عقبها : « هكذا قال عثمان بن عمر ، وإنما هو : فجئثت » . وانظر الفتح (٨ : ٥٥٥) .

(٣) الحديث – ٣٣ – هو في (ع) (٢ : ٢٦٣) . ورواه أحمد في المسند (١٤٣٣٨ ، ١٥٢٧٧) ، عن عفان عن أبان العطار ، بهذا الإسناد ، وساق لفظه في الرواية الثانية ، ولم يسقه كاملا في الأولى ، بل أحال على رواية قبلها ، وسنشير إليها بعد ، إن شاء الله . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٦٨٨) عن حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير . ورواه أحمد أيضاً (١٤٣٣٧) والبخاري (٨ : ٥٢٠) ، ومسلم (١ : ٥٧) ، والطبري في التفسير (٢٩ : ٩٠) ، بأسانيد ، من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، بنحوه . ورواه أحمد أيضاً (١٤٥٣٥ ، ١٥٠٩٣ ، ١٥٠٩٥) ، والبخاري (١ : ٢٦ – ٢٧ و ٦ : ٢٢٦ و ٨ : ٥٢١ ، ٥٥٤ – ٥٥٦ و ١٠ : ٤٩١) ، ومسلم (١ : ٥٧) ، والطبري (٢٩ : ٩٠) ، بأسانيد ، من حديث الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر ، بنحوه . وسيأتي بعد هذا برقم ٣٤ . وانظر تفسير ابن كثير (٩ : ٣٨ – ٤٠) .

١٣٨/١ قال أبو حاتم : في خبر جابر هذا أن أَوّلَ ما أُنزل من القرآن : (يٰأيها المُدَّثِّر) ، وفي خبر عائشةَ : (اقرَأْ باسم ربك) . وليس بين هذين الخبرين تَضَادٌّ ، إذِ الله عز وجل أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم : (اقرأ باسم ربك) وهو في الغار بحِرَاء ، فلما رجَع إلى بيته دَثَّرَتْه خديجةُ وصَبَّتْ عليه الماءَ البارد ، وأُنزل عليه في بيت خديجةَ : (يٰأيها المدثّر قم) ، مِن غير أن يكون بين الخبرَيْنِ تَهاتُرٌ أو تَضَادٌّ .

ذِكْرُ

القَدْر الذي جاور المُصطفى صلى الله عليه وسلم بِحِراءَ عندَ نزول الوحي عليه

٣٤ — أخبرنا عبد الله بن محمد بن سَلْمٍ[1] حدثنا عبد الرحمن بن إبرهيم حدثنا الوليد بن مُسْلِم حدثنا الأَوْزاعيّ ، حدثني يحي بن أبي كَثِير ، قال : سألتُ أبا سَلَمَةَ : أيُّ القرآن أُنزل أَوّلُ ؟ قال : (يٰا أيها المدثّر) ، قلت : أو (اقرَأْ) ؟ فقال أبو سلمة : سألتُ جابر بن عبد الله عن ذلك ؟ فقال : (يٰأيها المدثّر) ، فقلت : أَو (اقرأ) ؟ فقال : إنّي أُحدثكم ما حدَّثنا
١٣٩/١ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ شَهْرًا ، فلما قضيتُ

---

(١) « سلم » : بفتح السين ، ووقع في معجم البلدان (٢ : ١٧٣) في شيوخ ابن حبان في ترجمته « مسلم » بميم في أوله ، وكذلك وقع فيه في طبعة أوربة ، وهو خطأ ، ثبت على الصواب هنا في (ع) ، وكذلك في (ع) وعلى السين في أوله فتحة . وكذلك ثبت على الصواب في مخطوطة مصورة من معجم البلدان ، عليها خط الصلاح الصفدي .

جِوَارِي ، نَزَلْتُ فاستَبْطَنْتُ الوادِيَ ، فنُودِيتُ ، فنظرتُ أمامي ، وخَلْفِي ، وعن يميني ، وعن شِمَالي ، فلم أَرَ أحدًا ، ثم نُودِيتُ ، فنظرتُ إلى السماء ، فإذا هو على العرش في الهواء ، فأخذتني رَجْفَةٌ شديدةٌ ، فأتيتُ خديجةَ ، فأمرتُهم فَدَثَّروني ، ثم صَبُّوا عليَّ الماءَ ، وأنزل الله عليَّ : (يأيها المدثّر . قُمْ فأَنْذِرْ . وربَّك فكَبِّر . وثِيابَكَ فَطَهِّر[1]) .

[١ : ٣] (١)

ذِكْرُ

وصف الملائكة عند نزول الوحي على صَفِيّه صلى الله عليه وسلم

٣٥ — أَخبرنا أبو خَليفة حدثنا إبرهيم بن بَشَّار حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عِكْرِمَةَ عن أبي هريرة ، يَبْلُغُ به النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، قال : إذا قَضَى اللهُ الأَمْرَ في السماء ، ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجنحتها خَضَعانًا لقوله[2] ، كأنه سِلْسِلَةٌ على صَفْوَانٍ[3] ، حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم

---

(١) الحديث –٣٤– هو في (ع) (٢ : ٢٦٣) . وهو مكرر ما قبله . وقد أشرنا إلى رواياته هناك . وهذه الرواية ، من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعى ، رواها أحمد في المسند (١٤٣٣٧) عن الوليد بن مسلم . ورواها مسلم (١ : ٥٧) عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم .

(٢) قال الحافظ في الفتح (٨ : ٤١٣) : « خضعاناً ، بفتحتين : من الخضوع ، وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه ، وهو مصدر ، بمعنى خاضعين » . وقال ابن الأثير : « الخضعان [يعني بضم فسكون] : مصدر خضع يخضع خضوعاً وخضعاناً ، كالغفران والكفران ، ويروى بالكسر كالوجدان . ويجوز أن يكون جمع خاضع » .

(٣) الصفوان : الحجر الأملس .

قالوا : ماذا قال ربُّكم ؟ فيقولون[١] : قال الحقَّ ، وهو السميعُ العليم ، فتستمِعُها[٢] مُسْتَرِقُ السَّمْعِ ، فربّما أَدركه الشِّهابُ قبل أَن يَرْمِيَ بها ١٤٠/١
إلى الذي هو أَسْفَلُ منه ، وربّما لم يدرِكْه الشهابُ حتى يرميَ بها إلى الذي هو أَسفلُ منه ، قال : وَهُمْ هكذا[٣] ، بعضُهم أَسفلُ من بعضٍ ، ووصَفَ ذلك سفيانُ بيده ، فيرمي بها هذا إلى هذا ، وهذا إلى هذا ، حتى تَصِلَ إلى الأرض ، فتُلْقَى على فَمِ الكافرِ والسَّاحر ، فيَكْذِبُ معها مائةَ كِذْبَةٍ ، فيُصَدَّقُ ، ويقال : أَليس قد قال في يوم كذا وكذا ، كذا وكذا[٤] ، فصَدَقَ[٥] ؟! (١/ـ) [٣ : ١]

ذِكْرُ

وصف أهل السَّماواتِ عند نزول الوَحْي

٣٦ — أخبرنا محمد بن المسيَّب بن إسحق حدثنا عليُّ بن الحسين ابنُ

---

(١) في (ع) « يقولون » ، بدون الفاء .

(٢) هكذا نقطت التاءان قبل السين وبعدها بنقطتين من فوق في (ع) . ولم تنقطتا في (ح) . ولعل الأجود أن يكون « فيستمعها » بالتذكير ، لتذكير الفاعل وهو « مسترق السمع » .

(٣) كلمة « هكذا » رسمت في (ع) « هكذى » ، ورسمت في (ح) « هاكذا » .

(٤) كلمة « كذا » رسمت في (ع ح) في الأربع المرات «كذى» ، إلا الثالثة ، فإنها رسمت في (ح) « كذا » .

(٥) الحديث — ٣٥ هو في (ع) (٢ : ٢٦٣ — ٢٦٤) . ورواه البخاري (٨ : ٤١٣ — ٤١٤) عن الحميدي ، و(٨ : ٢٨٨ و١٣ : ٣٨٤) عن ابن المديني . ورواه الترمذي (٤ : ١٧٠) عن ابن أبي عمر . ورواه ابن ماجة (١ : ٤٣ — ٤٤) عن يعقوب بن حميد ، كلهم عن سفيان ، وهو ابن عيينة ، بهذا الإسناد ، نحوه . ونقله ابن كثير في التفسير (٥ : ٨ — ٩) من رواية البخاري عن ابن المديني ، و(٧ : ٢٧ — ٢٨) من روايته عن الحميدي .

إشْـكِيبَ(١) حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مُسْلِمٍ عن مَسْرُوقٍ(٢) عن عبد الله(٣) ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله إذا تـكلَّم بالوَحْيِ سمعَ أَهلُ السماءِ للسَّماءِ صَلْصَلَةً كجَرِّ السِّلْسِلَةِ على الصَّفَا(٤) ، فَيُصْعَقُون(٥) ، فلا يزالون كذلك حتى يَأْتِيَهُمْ جبريلُ ، فإذا جاءهم فُزِّعَ عن قُلوبِهم ، فيقولون : يا جبريل ، ماذا قال ربُّك ؟ فيقول : الحقَّ ، ١٤١/١

---

(١) هو « على بن الحسين بن إبرهيم بن الحر » ، وهو ثقة من شيوخ أبي داود والنسائي ، له ترجمة في التهذيب (٧ : ٣٠٢ — ٣٠٣) ، والجرح والتعديل (٣/١/١٧٩) ، وتاريخ بغداد (١١ : ٣٩٢ — ٣٩٣) . وقد سبق ذكر أخيه « محمد بن الحسين ابن إشكاب » ، في الحديث (٢٩) وذكرنا هناك أن « إشكاب » لقب أبيه « الحسين بن إبرهيم » . ولكن ثبت رسم هذا اللقب هنا في (ع ع) « إشكيب » بالياء قبل الباء ، بدل الألف ، والظاهر عندي أن هذا لقب أعجمى ، مما تنطق الألف فيه بالإمالة ، فلذلك كتب هنا بالياء . ولقد ظننت أولا أن ما هنا خطأ في الرسم ، لولا أن وجدته مرسوماً بالياء أيضاً في كتاب الجمع بين رجال الصحيحين للحافظ أبي الفضل المقدسي (ص ٨٨) ، في ترجمة أبيهما « الحسين » ، مع أنه رسمه بالألف (ص ٤٥٨) في ترجمة « محمد بن الحسين » قال : « أخو أبي الحسن علي بن إشكاب » . وكذلك رسم بالألف في سائر المصادر التي بين يدي : القاموس (مادة شكب) ، والجرح والتعديل (٣/١/١٧٩) ، وتاريخ بغداد (٢ : ٢٢٣ و ٨ : ١٧ — ١٨ و ١١ : ٣٩٢ — ٣٩٣) ، والتهذيب (٢ : ٣٢٩ و ٧ : ٣٠٢ و ٩ : ١٢١) ، والتقريب (ص ٤٠ ، ١٤٨ ، ١٨٠) واللباب لابن الأثير (١ : ٥٢) .

(٢) مسلم : هو ابن صبيح ، بضم الصاد المهملة ، أبو الضحى ، وهو تابعي ثقة . مسروق : هو ابن الأجدع الهمداني ، أبو عائشة الفقيه العابد ، من كبار التابعين الثقات ، وكان عمرو بن معدي كرب خاله ، وكان أبوه أفرس فارس باليمن .

(٣) هو عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل ، رضي الله عنه .

(٤) الصفا : جمع « صفاة » ، وهي الصخرة والحجر الأملس .

(٥) « فيصعقون » : بضم الياء وفتحها ، بالبناء الفاعل وبالبناء المفعول ، يقال « صعق » بفتح الصاد ، و « صعق » بضمها ، بمعنى . وبالوجهين قرئ قوله تعالى في الآية ٤٥ من سورة الطور : (فذرهم حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون) . انظر اتحاف فضلاء البشر (ص ٤٠١) .

صحيح

فيُنَادُونَ : الحقَّ الحقَّ(١) . (٦) [٣ : ١]

(١) الحديث – ٣٦ – رواه أبو داود (٤٧٣٨) عن محمد بن أبي سريج الرازي وعلي بن الحسين بن إبرهيم – هو ابن إشكاب – وعلي بن مسلم ، ثلاثتهم عن أبي معاوية ، بهذا الإسناد . ورواه أيضاً إمام الأيمة محمد بن إسحق بن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ٩٥ – ٩٦) عن علي بن الحسين ابن إشكاب عن أبي معاوية . ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ١٥٣) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١١ : ٣٩٢ – ٣٩٣) ، كلاهما عن هلال بن محمد بن جعفر الحفار عن الحسين بن يحيى بن عياش القطان عن علي بن الحسين ابن إشكاب ، بهذا الإسناد . وذكر الحافظ في الفتح (١٣ : ٣٨٢) أن ابن أبي حاتم رواه في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن إشكاب مرفوعاً . وذكر أيضاً أنه رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن أبي معاوية مرفوعاً .

وقد اختلفوا في رفعه ووقفه على ابن مسعود . وينبغي قبل ذلك أن نذكر أن الرفع زيادة من ثقة ، وهو أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الحافظ ، ويكفي فيه قول وكيع : « ما أدركنا أحداً أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية » ، والزيادة من الثقة مقبولة . ثم إن الموقوف في هذا إنما يكون موقوفاً لفظاً ، وهو مرفوع حكماً باتفاق ، فإنه مما لا يعلم بالرأي والنظر ، وإنما هو مما يعلم من الرسول صلى الله عليه وسلم وحياً عن ربه جل وعلا . فالرواية الموقوفة فيه تؤيد المرفوعة ، ولا تعللها .

فرواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة الذي تلقاه عن أبيه (ص ٦٢ – ٦٣) بإسنادين من طريق الأعمش ، موقوفاً . ثم قال : « وقد روى هذا الحديث بعض الشيوخ عن قران بن تمام عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . ورواه أيضاً أبو معاوية ببغداد ، فرفعه مرة » . ورواه البخاري في كتاب خلق الأفعال (ص ٨٩) بإسنادين من طريق الأعمش موقوفاً أيضاً . وكذلك رواه البيهقي في الأسماء (ص ١٥٢ – ١٥٣) موقوفاً قبل روايته مرفوعاً ، ثم قال : « ورواه شعبة عن الأعمش موقوفاً ، وقيل عنه أيضاً مرفوعاً » . ونحو ذلك صنع الخطيب في تاريخ بغداد (١١ : ٣٩٣) بعد أن رواه مرفوعاً ، قال : « هكذا رواه ابن إشكاب عن أبي معاوية مرفوعاً ، وتابعه على رفعه أحمد بن أبي سريج الرازي وإبرهيم بن سعيد الجوهري وعلي بن مسلم الطوسي ، جميعاً عن أبي معاوية ، وهو غريب . ورواه أصحاب أبي معاوية عنه موقوفاً ، وهو المحفوظ من حديثه » . ثم رواه بإسناده موقوفاً ، ثم قال : « ورواه قران بن تمام الأسدي عن الأعمش ، فقال : رفع الحديث » .

وقد أطال الحافظ في الفتح (١٣ : ٣٨١ – ٣٨٢) الكلام في تخريجه مرفوعاً وموقوفاً . وكل هذه الروايات – عندنا – يؤيد بعضها بعضاً ، ولا نضرب بعضها ببعض .

ذِكْرُ

وَصْفِ نُزول الوَحْي على رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٧ — أخبرنا محمد بن سعيد بن سِنَان أنبأنا أحمد بن أبي بكر(١) عن مالكٍ عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عائشة : أنَّ الحٰرثَ بنَ هِشَامٍ سأل رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحياناً يأتيني في مثل صَلْصَلَةِ الجَرَسِ ، وهو أَشَدُّ عليَّ(٢) ، فيَنْفَصِمُ(٣) عنّي وقد وَعَيْتُ ما قال ، وأحياناً يَتمثَّل لي المَلَكَ رجلاً ، فيكلّمُني ، فأَعِي ما يقول . قالتْ عائشةُ : ولقد رأيتُه يَنْزِلُ عليه في اليوم الشَّاتي الشديدِ البَرْد ، فيَنْفَصِمُ عنه وإن جَبِينَه ليَتَفَصَّدُ(٤) عرَقاً(٥) . (٦) [٣ : ١]

---

(١) هو أبو مصعب الزهري المدني ، أحد رواة الموطأ عن مالك ، وموطؤه أكبر الموطآت ، روى عنه الشيخان وغيرهما .

(٢) في الموطأ والبخاري من طريق مالك : « وهو أشده علي » ، وما هنا ، بحذف الهاء ، موافق لرواية مسلم من غير طريق مالك .

(٣) رواية الموطأ والشيخين « يفصم » ، بدون النون ، والمعنى واحد ، أي يقلع عني ويتجلى ما يغشاني .

(٤) بالفاء وتشديد الصاد المهملة ، قال الحافظ : « مأخوذ من الفصد ، وهو قطع العرق لإسالة الدم . شبه جبينه بالعرق المفصود ، مبالغة في كثرة العرق » . وقوله « عرقاً » بالنصب على التمييز .

(٥) الحديث –٣٧– هو في (ع) (٢ : ٢٦٤) . وهو في الموطأ (ص ٢٠٢–٢٠٣ من طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي) . ورواه البخاري (١ : ١٧ – ٢٠ فتح) عن عبد الله بن يوسف عن مالك . ورواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ٩٨) عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك . ورواه البخاري (٦ : ٢٢١) ومسلم (٢ : ٢١٦) بأسانيد عن هشام بن عروة ، بهذا الإسناد .

ذِكْرُ

استعجال المصطفى صلى الله عليه وسلم في تَلَقُّف الوَحْي عند نزوله عليه

١٤٢/١

٣٨ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن الجُنَيْد حدثنا قُتَيبة بن سَعيد حدثنا أبو عوَانَة(١) عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبّاس، في قوله (لا تُحَرِّكْ به لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ به)، قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعَالِجُ من التنزيل شِدَّةً، كان يُحَرِّكُ شَفَتَيْه، فقال ابنُ عباس: أنا أُحَرِّكُهَا(٢) كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحَرِّكُهَا(٢)، فأنزل الله : (لا تُحَرِّكْ به لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ به، إنَّ علينا جَمْعَه وقُرْآنَه)، قال : جَمْعَه في صَدْرِكَ، ثم تَقْرَأَه، (فإذا قَرَأْنَاهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَه)، قال : فاسْتَمِعْ له وأَنْصِتْ، (ثمَّ إنَّ علينا بيانَه)، ثم إنَّ علينا أَنْ تقرأَه، قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه جبريل اسْتَمَعَ، فإذا انطلق جبريلُ، قَرَأَهُ النبي صلى الله عليه وسلم كما كان أَقْرَأَه(٣). (١) [٣ : ١]

---

(١) « أبو عوانة » : بفتح العين المهملة وتخفيف الواو، وهو « الوضاح بن عبد الله اليشكري » الثقة الثبت .

(٢) قوله « أحركها »، و « يحركها »، هكذا ثبت في ابن حبان في الأصلين (ع ح) بإفراد الضمير، وله وجه يتأول . ورواية الشيخين : البخاري ومسلم « أحركهما » و « يحركهما » .

(٣) الحديث — ٣٨ — هو في (ع) (٢ : ٢٦٤ — ٢٦٥) . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٢٦٢٨) عن أبي عوانة، به . ورواه البخاري (١٣ : ٤١٧ — ٤١٨) ومسلم (١ : ١٣٠ — ١٣١) عن قتيبة بن سعيد، بهذا الإسناد . ورواه أحمد في المسند (٣١٩١) عن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة . ورواه البخاري (١ : ٢٧ — ٢٧) عن موسى بن إسمعيل عن أبي عوانة . ورواه أيضاً (٨ : ٥٢٣ و ٩ : ٧٨) ومسلم أيضاً (١ : ١٣٠) بأسانيد من طريق موسى بن أبي عائشة . وانظر تفسير ابن كثير (٩ : ٦١ — ٦٢) .

ذِكْرُ

الخبر المُدْحِضِ قولَ مَن زعم أن الله جل وعلا لم يُنْزِلْ آيةً واحدةً إلّا بِكَمالِها

١٤٣/١

٣٩ — أخبرنا النَّضْر بن محمد بن المبارَك الهَرَوي قال حدثنا محمد بن عثمان العِجْلِي[١] قال حدثنا عُبيد الله بن موسى عن إسرائيل[٢] عن أبي إسحق عن البَرَاء ، قال : لما نزلتْ (لا يَسْتَوي القاعدونَ من المؤمنين) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أُدْعُ لي زيداً[٣] ، ويَجيء معه باللَّوْح والدَّوَاة ، أو بالكَتِفِ والدَّواة[٤] ، ثم قال : اُكْتُبْ (لا يَسْتَوي القاعدونَ من المؤمنين والمجاهدونَ في سبيل الله) ، قال : وخَلْفَ ظَهْرِ

---

(١) هو « محمد بن عثمان بن كرامة » بفتح الكاف وتخفيف الراء ، وهو ثقة ، من طبقة البخاري ، ماتا في سنة واحدة ، سنة ٢٥٦ ، وقد روى عنه البخاري في صحيحه . وله ترجمة في تاريخ بغداد (٣ : ٤٠ — ٤١) .

(٢) هو « إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق السبيعي الهمداني » ، يروي هنا عن جده « أبي إسحق السبيعي » ، وهو من أثبت الناس في حديث جده ، قال : « كنت أحفظ حديث أبي إسحق كما أحفظ السورة من القرآن » .

(٣) في رواية البخاري عن محمد بن يوسف عن إسرائيل : « ادعوا فلاناً » ، فقال الحافظ في الفتح (٨ : ١٩٦) : « كذا أبهمه إسرائيل ، وسماه غيره » ! وليس من الإنصاف نسبة هذا الإبهام إلى إسرائيل ، فإن في رواية البخاري عن عبيد الله بن موسى ، الذي جاء الحديث هنا من طريقه عن إسرائيل ، مثل ما هنا : « ادع لي زيداً » ، فإبهام اسم الكاتب إنما جاء من محمد بن يوسف ، لا من إسرائيل ، ونسي الحافظ الروايتين : رواية البخاري ورواية ابن حبان .

(٤) في رواية البخاري عن عبيد الله (٩ : ١٩) : « وليجىء باللوح والدواة والكتف ، أو الكتف والدواة » .

النبي صلى الله عليه وسلم عَمْرو بنُ أُمّ مَكتُومٍ الأعمى ، قال : يا رسول الله، فما تَأمُرُني ، فإنّي رجلٌ ضَرِيرُ البَصَر ؟ قال البَرَآء : فأُنْزِلَتْ مكانها (غَيْرُ[1] أُولي الضَّرَرِ[2]) . (٢٤) [٤ : ٢٤]

٤٠ — أخبرنا محمد بن عُمَر بن يوسف بِنَسَا[3] قال حدثنا نصرُ بن علي الجَهْضَمِي[4] قال خبَّرنا مُعْتَمِرُ بنُ سليمان عن أبيه[5] عن أبي إسحق عن البَرَاء بن عَازِبٍ :أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ائتُوني بالكَتِفِ أَو اللَّوْح ، فكَتَب : (لا يَسْتَوِي القاعدونَ من المؤمنين) وعَمْرُو بنُ أُمّ مَكْتُومٍ خَلْفَ ظهره ، فقال : هل لي من رُخْصَةٍ ؟ فنَزَلَتْ (غَيْرُ أُولي الضَّرَرِ)[6] . (٢٤) [٤ : ٢٤] ١٤٤/١

---

(١) قرأها نافع وابن عامر والكسائي « غير » بنصب الراء ، وقرأها باقي السبعة برفعها .

(٢) الحديث — ٣٩ — رواه البخاري (٩ : ١٩) عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل ، بهذا الإسناد . ورواه أيضاً (٨ : ١٩٦) عن محمد بن يوسف عن إسرائيل . ورواه الشيخان أيضاً من طريق شعبة ، كما سيأتي في (رقم ٤١) . وسيأتي عقب هذا (رقم ٤٠) من رواية سليمان التيمي عن أبي إسحق .

(٣) « نسا » ، بفتح النون وتخفيف السين المهملة وبالقصر : مدينة بخراسان .

(٤) « الجهضمي » ، بفتح الجيم والضاد المعجمة وبينهما هاء ساكنة : نسبة إلى « الجهاضمة » ، وهي محلة بالبصرة . ونصر بن علي هذا ثقة حجة ، روى عنه أصحاب الكتب الستة .

(٥) أبوه : هو سليمان بن طرخان التيمي البصري ، قال ابن حبان في الثقات : « كان من عباد أهل البصرة وصالحيهم ثقة وإتقاناً وحفظاً » .

(٦) الحديث — ٤٠ — هو مختصر ما قبله . ولكنه بهذا الإسناد بعينه رواه النسائي (٢ : ٥٤) عن نصر بن علي الجهضمي .

ذِكْرُ

الخبر المُدْحِضِ قولَ مَن زَعَم أن أبا إسحق السَّبِيعِي
لم يَسْمَعْ هذا الخبرَ من البَرَاء

٤١ — أخبرنا أبو خليفة قال حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شُعْبَة قال حدثنا [أبو] إسحق قال : سمعتُ البَرَاء يقول : لمَّا نزلتْ هذه الآية : (لا يَسْتَوِي القاعدونَ من المؤمنين) ، دعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم زَيْدًا ، فجاء بكَتِفٍ فكَتَبَها فيه ، فشَكَا ابنُ أُمِّ مكتومٍ ضَرَارَتَه[1] . فنزلتْ : (غَيْرُ أُولي الضَّرَرِ)[2] . (٢٤) [٤ : ٢٤]

---

(١) « الضرارة » ، بفتح الضاد المعجمة ، قال ابن الأثير : هي « ههنا العمى ، والرجل ضرير ، وهو من الضر : سوء الحال » .

(٢) الحديث – ٤١ – هو كالذي قبله ، مختصر (٣٩) . ورواه البخاري (٦ : ٣٤) عن أبي الوليد ، وهو الطيالسي ، بهذا الإسناد ، وفيه أيضاً التصريح بسماع أبي إسحق إياه من البراء بن عازب . ورواه البخاري أيضاً (٨ : ١٩٦) عن حفص بن عمر عن شعبة ، وليس فيه التصريح بالسماع . وقال الحافظ : « في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحق : أنه سمع البراء ، أخرجه أحمد عنه » . وقد أبعد الحافظ النجعة ! فنسي رواية البخاري عن أبي الوليد ، التي أشرنا إليها ، ونسي أيضاً أن مسلماً رواه (٢ : ١٠٠ – ١٠١) من طريق محمد بن جعفر ، وفيها التصريح بالسماع . وأما رواية أحمد التي يشير إليها ، فإنها في المسند (٤ : ٢٨٢ طبعة الحلبي) عن محمد بن جعفر ، وكذلك رواه أحمد مرة أخرى (٤ : ٢٩٩ – ٣٠٠) عن عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر عن شعبة ، بالتصريح بالسماع . ورواه من أوجه أخر (٤ : ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠١) . وانظر تفسير ابن كثير (٢ : ٥٤٨) .

ذِكْرُ

ما كان يأمرُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بِكِتْبَةِ القرآنِ عند نزول الآية بعدَ الآية

٤٢ — أخبرنا أبو خليفة حدثنا عثمان بن الهَيْثَم المؤذِّن[1] حدثنا عوفُ بن أبي جَمِيلَةَ[2] عن يزيدَ الفارسيّ[3]، قال: قال ابنُ عباس: قلتُ لعثمانَ بن عفَّان: ماحَمَلكم على أن قَرَنْتُم بين الأنفال وبَرَاءَةَ، [وبَرَاءَةُ][4] من المِئِينَ[5]، والأنفالُ من المَثَانِي، فقَرَنْتُم بينهما؟ فقال عثمان: كان إذا نزلتْ من القرآن [يريدُ][6] الآيةَ، دعَا النبي صلى الله عليه وسلم بعضَ من يكتب، فيقولُ له: ضَعْهُ في السورة التي يُذْكر فيها كذا، وأُنزلت الأنفالُ بالمدينة، وبراءةُ بالمدينة، من آخرِ القرآن، فتُوُفِّي رسولُ الله ١٤٥/١

---

(١) هو مؤذن الجامع بالبصرة، وهو من شيوخ البخاري، روى عنه في صحيحه، وترجمه في التاريخ الصغير (ص ٢٣٦)، وذكر أنه مات سنة ٢٢٠.

(٢) هو المعروف بالأعرابي، أخرج له أصحاب الكتب الستة.

(٣) اختلف في يزيد الفارسي هذا، واضطربت أقوالهم: أهو «يزيد بن هرمز» أم غيره؟ قال البخاري في الكبير ٢/٤/٣٦٧: «قال لي علي: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى فلم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء». وفي التهذيب (١١: ٣٦٩): «قال ابن أبي حاتم: اختلفوا: هل هو — يعني ابن هرمز — يزيد الفارسي أو غيره؟ فقال ابن مهدي وأحمد: هو ابن هرمز، وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً، وسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي، هو سواه». وذكره البخاري أيضاً في الضعفاء (ص ٣٧)، وقال نحواً من قوله في التاريخ الكبير.

(٤) الزيادة من (ع)، وسقطت من (ح) خطأ، وإثباتها ضروري لصحة السياق.

(٥) «المئين» رسمت في (ع) «المائين».

(٦) الزيادة من (ع) أيضاً.

صلى الله عليه وسلم ولم يُخبِرْنا أين نَضَعُها ، فوجدتُ قِصَّتَها شبيهاً بقصَّةِ الأنفال ، فقرَنْتُ بينهما ، ولم نَكتُبْ بينهما سَطْرَ (بسم الله الرحمن الرحيم) فوضعتُها في السَّبْعِ[١] الطُّوَلِ[٢] . (٦) [٣ : ١]

(١) « الطول » : بضم الطاء . قال ابن الأثير : « جمع الطولى ، مثل "الكبر" في " الكبرى" . وهذا البناء يلزمه الألف واللام والإضافة » .

(٢) الحديث – ٤٢ – أخطأ الحافظ ابن حبان رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ، كما أخطأ غيره من العلماء ، كما سنبين بعد تخريجه ، إن شاء الله .

والحديث في (ع) (٢ : ٢٦٥) . ورواه أحمد في المسند (٣٩٩) عن يحيى بن سعيد القطان ، و (٤٩٩) عن ابن علية . ورواه أبو داود (٧٨٦) من طريق هشيم ، و (٧٨٧) من طريق مروان بن معاوية . والترمذي (٤ : ١١٣ – ١١٤) من طريق يحيى بن سعيد ومحمد جعفر وابن أبي عدي وسهل بن يوسف . وابن أبي داود في المصاحف (ص ٣١ – ٣٢) من طريق هؤلاء الأربعة أيضاً . ثم رواه (ص ٣٢) من طريق النضر بن شميل ، ومن طريق مروان بن معاوية . والحاكم (٢ : ٢٢١) من طريق هوذة بن خليفة ، و (٢ : ٣٣٠) من طريق روح بن عبادة . والبيهقي في السنن الكبرى (٢ : ٤٢) من طريق إسحق الأزرق – : كلهم عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي عن يزيد الفارسي عن ابن عباس . قال الترمذي : « هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس . ويزيد الفارسي هو من التابعين من أهل البصرة ، ويزيد بن أبان الرقاشي هو من التابعين من أهل البصرة ، وهو أصغر من يزيد الفارسي ، ويزيد الرقاشي إنما يروي عن أنس بن مالك » . وهذه التفرقة بين الفارسي والرقاشي دقيقة وبديعة من الترمذي ، ترفع الشبهة في أن الفارسي هو ابن هرمز ، لأن يزيد بن هرمز مدني ، وهذا الفارسي بصري ، فلا يشتبه به ، إنما يشتبه ببلديه الرقاشي ، فأرشد الترمذي إلى أنهما اثنان بصريان ، وهذا يستتبع ضرورة أن لا علاقة لواحد منهما بابن هرمز المدني . وقال الحاكم (٢ : ٢٢١) « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، وقال (٢ : ٣٣٠) : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي في الموضعين ! وأنا لا أزال أعجب منهما ، فإن الشيخين لم يخرجا شيئاً عن « يزيد الفارسي » هذا ، بل لو ذهب الحاكم والذهبي إلى أن الفارسي هو ابن هرمز ، فإن البخاري لم يخرج شيئاً عن ابن هرمز ، بل أخرج له مسلم وحده . وأياما كان فادعاء أنه على شرط الشيخين دعوى عريضة ، لا تقوم لها قائمة .

ولقد ذهبت في شرح المسند (٣٩٩) إلى أنه حديث لا أصل له ، فقلت هناك : « فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث ، يكاد يكون مجهولاً ، حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره ، ويذكره البخاري في الضعفاء ، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به ، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن ، الثابتة بالتواتر القطعي ، قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف ، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور ، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه ، وحاشاه من ذلك ، فلا علينا إذا قلنا : إنه حديث لا أصل له ، تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث » . إلى آخر ما قلنا هناك ، فارجع إليه إن شئت .

ذِكْرُ

البيان بأن الوحيَ لم ينقطع عن صَفِيِّ الله صلى الله عليه وسلم إلى أن أخرجه الله من الدنيا إلى جنته

٤٣ — حدثنا أبو يَعْلَى حدثنا وَهْب بن بَقِيَّةَ[١] أخبرنا خالد[٢] عن عبد الرحمن بن إسحق[٣] عن الزُّهْريّ ، قال : أتاه رجل ، وأنا أسمع ، فقال : يٰأبا بكر ، كم انقطعَ الوَحْيُ عن نبيّ الله صلى الله عليه وسلم قبلَ موته ؟ فقال : ماسألني عن هذا أحدٌ ، مُذْ وَعَيْتُها من أنس بن مالك ، قال أنس بن مالك : لقد قُبِضَ من الدنيا وهو أكثر مما كان[٤] .

[٥ : ٤٨] (٤٨)

---

(١) هو الواسطي ، المعروف بوهبان . وهو ثقة من شيوخ البخاري ومسلم ، ولكن البخاري لم يرو عنه في صحيحه . ولد سنة ١٥٥ ، ومات سنة ٢٣٩ . وله ترجمة في تاريخ بغداد (١٣ : ٤٥٧–٤٥٨) .

(٢) هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن ، أبو الهيثم الطحان الواسطي ، وهو ثقة ، روى له أصحاب الكتب الستة .

(٣) هو العامري القرشي مولاهم ، مدني نزل البصرة . وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه وثقه ، وذكره ابن حبان في الثقات .

(٤) الحديث — ٤٣ — لم أجده بهذا السياق وبهذا الإسناد إلا في هذا الموضع . ورواه بنحوه أحمد في المسند (١٣٥١٣) عن يعقوب بن إبرهيم بن سعد عن أبيه عن صالح عن الزهري : « أخبرني أنس بن مالك : أن الله عز وجل تابع الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته ، حتى توفي ، أكثر ما كان الوحي يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وكذلك رواه البخاري (٩ : ٦ – ٧) ، ومسلم (٢ : ٩٨) ، كلاهما من طريق يعقوب ، بهذا الإسناد . وقال الحافظ في الفتح : « أي كثر إنزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم . والسر في ذلك : أن الوفود بعد فتح مكة كثروا ، وكثر سؤالهم عن الأحكام ، فكثر النزول بسبب ذلك . ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك ، من رواية الدراوردي عن الإمامي عن الزهري ، سألت أنس بن مالك : هل فتر الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت ؟ قال : أكثر ما كان وأجمه . أورده ابن يونس في تاريخ مصر ، في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم » . والظاهر أن الحافظ لم يستحضر رواية ابن حبان التي هنا ، وهي تدل أيضاً على سبب تحديث الزهري بهذا الحديث ، كما دلت رواية ابن يونس على سبب تحديث أنس به .

كتاب

الإسْرَاء

ذِكْرُ

ركوب المصطفى صلى الله عليه وسلم البُرَاقَ

وإتيانِهِ عليه بيتَ المقدس من مكةَ في بعض الليل

٤٤ — أخبرنا أحمد بن علي المُثَنَّى حدثنا خَلَفُ بن هشامٍ البزّار(١) حدثنا حمّاد بن زيد عن عاصم بن أبي النَّجُودِ(٢) عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ(٣) قال: أَتيتُ حُذَيْفَةَ، فقال: مَن أنت يا أَصْلَعُ؟ قلت: أنا زِرُّ بن حُبَيْشٍ، حَدِّثْني بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت المَقْدِس حين أُسْرِيَ به؟ قال: من أَخْبرَكَ به يا أَصْلَعُ؟ قلت: القرآنُ، قال: القرآنُ؟! ١٤٦/١
فقرأتُ: (سُبْحَانَ الذي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ مِنَ اللَّيلِ(٤))، وهكذا هي

---

(١) هو أحد القراء العشرة المعروفين، روى عنه مسلم وغيره، وهو ثقة، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وترجمه البخاري في الكبير (٢/١/١٧٩).

(٢) «النجود» بفتح النون. وعاصم هذا: هو أحد القراء السبعة، ثقة مشهور، خلافاً لمن تكلم فيه بغير حجة.

(٣) «زر» بكسر الزاي وتشديد الراء. «حبيش» بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية وآخره شين معجمة. وزر: تابعي ثقة مخضرم، أدرك الجاهلية.

(٤) هذه قراءة تفسيرية، يريد بها القارئ تفسير قوله (ليلا)، بأنه «من الليل»، فهي من القراءات الشاذة المخالفة لرسم المصحف. وإنما تحمل هي وأمثالها على ذلك. ولم يذكرها ابن خالويه في كتابه القراءات الشاذة (ص ٧٤). وقد روى الطبري في التفسير (١٥: ٣) أنها قراءة حذيفة وعبد الله، يعني ابن مسعود.

قراءةُ عبد الله ، إلى قوله : (إنه هو السميع البصير) ، فقال : هل تَرَاه صلَّى فيه ؟ قلتُ : لا ، قال : إنه أُتِيَ بدَابَّةٍ ، قال حمّاد : وصَفَها عاصمٌ ، لا أَحْفَظ صِفتَها[1] ، قال : فَحَمَلَه عليها جبريلُ ، أحدُهما رَدِيفُ صاحبه ، فانطلقَ معه مِنْ ليلته ، حتى أَتَى بيتَ المقدس ، فأُرِيَ ما في السَّموَاتِ وما في الأرض ، ثم رَجَعا عَوْدَهُما على بَدْئِهما ، فلم يُصلِّ فيه ، ولو صَلَّى لكانتْ سُنَّةً[2] . [٢ : ٣] (٢)

ذِكْرُ

استِصْعَابِ البُرَاق عند إرادة ركوب النبي صلى الله عليه وسلم إيّاه

٤٥ — أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن العبّاس السَّامي[3] حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزّاق أنبأنا مَعْمَر عن قتادة عن أنس : أن النبي

(١) لئن لم يحفظها حماد بن زيد عن عاصم ، لقد حفظها عنه حماد بن سلمة ومسعر وأبو بكر بن عياش في رواياتهم التي سنشير إليها إن شاء الله ، ومجموع وصفهم أن البراق : دابة أبيض طويل ، فوق الحمار ودون البغل ، خطوه مد بصره . وسيأتي وصفه أيضاً في حديث مالك بن صعصعة (رقم ٤٧ من هذا الكتاب) .

(٢) الحديث — ٤٤ — هو في (ع) (٢ : ٢٦٦) . ورواه الطيالسي (رقم ٤١١) عن حماد بن سلمة . وأحمد في المسند (ج ٥ ص ٣٩٢ ، ٣٩٤ طبعة الحلبي) من طريق حماد بن سلمة . ورواه أيضاً (٥ : ٣٨٧) من طريق شيبان . والترمذي (٤ : ١٣٩ — ١٤٠) من طريق مسعر ، والحاكم (٢ : ٣٥٩) من طريق أبي بكر بن عياش ، كلهم عن عاصم بن أبي النجود ، بهذا الإسناد ، مطولا . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح » . وقال الحاكم : « حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١٢١) ، والدر المنثور (٤ : ١٥٢) .

(٣) « السامى » بالسين المهملة ، نسبة إلى « سامة بن لؤي » . ومحمد بن عبد الرحمن هذا : من كبار شيوخ ابن حبان ، مات سنة ٣٠١ ، كما في تذكرة الحفاظ (٢ : ٢٤٠) .

صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بالبُرَاق ليلةَ أُسْرِيَ به ، مُسْرَجًا مُلْجَماً ، ليركبه ،
فاسْتَصْعَبَ عليه ، فقال له جبريلُ : ما يَحْمِلُكَ على هـذا ؟! فو اللهِ ١٤٧/١
ما رَكِبَكَ أَحَدٌ أَكْرَمُ على الله منه ، قال : فَارْفَضَّ[1] عَرَقاً[2] .

[٢ : ٣] (٢)

ذِكْرُ

البيان بأن جبريل شَدَّ البُرَاقَ بالصخرة عند إرادة الإسراء[3]

٤٦ — أخبرنا أَبو يَعْلَى حدثنا عبد الرحمن بن المُتَوَكِّل[4] المُقْرِئ حدثنا يحي بن وَاضِح[5] حدثنا الزبير بن جُنَادَةَ[6] عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليلةَ أُسْرِى بِي

---

(١) « ارفض عرقاً » أي جرى عرقه وسال .

(٢) الحديث — ٤٥ — هو في (ع) (٢ : ٢٦٦ — ٢٦٧) . وقد رواه ابن حبان هنا من طريق المسند ، وهو فيه (١٢٦٩٩) . ورواه أيضاً الترمذي (٤ : ١٣٤) عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق ، به . قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق » . وهو حديث صحيح ، وإن انفرد به عبد الرزاق فيما زعم الترمذي . ورواه الطبري في التفسير (١٥ : ١٢) عن الحسن بن يحي عن عبد الرزاق . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١١٠) ، والدر المنثور (٤ : ١٤٩).

(٣) رسمت في (ح ع) « الأسرى » .

(٤) لم أجد له ترجمة إلا في طبقات القراء لابن الجزري (ص ٣٧٧ رقم ١٦٠٣) .

(٥) كنيته « أبو تميلة » بضم التاء المثناة ، الأنصاري المروزي الحافظ ، من شيوخ أحمد وإسحق ، وأخرج له الجماعة . وترجمه البخاري في الكبير (٣٠٩/٢/٤) .

(٦) « جنادة » بضم الجيم وتخفيف النون وبعد الألف دال مهملة مفتوحة . والزبير هذا : ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه البخاري في الكبير (٣٨١/١/٢) . وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذي .

انْتَهَيْتُ إلى بيت المَقْدِس ، فَخَرَقَ جبريلُ الصخرةَ بإصبعه ، وشَدَّ بها البُرَاقَ[١] . (٢) [٢ : ٣]

ذِكْرُ

وصف الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت المقدس

٤٧ — أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيْبَانِي حدثنا هُدْبَةُ بن خالدٍ القَيْسِي[٢] حدثنا هَمَّام بن يحيي حدثنا قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صَعْصَعَةَ[٣] : أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدَّثهم عن ليلةِ أُسْرِيَ به ، ١٤٨/١ قال : بينما أنا في الحَطِيم ، وربما قال : في الحِجْرِ ، إذْ أتاني آتٍ ، فشَقَّ ما بينَ هذه إلى هذه ، فقلتُ للجارود[٤] ، وهو إلى جَنْبي : ما يَعْنِي به ؟

---

(١) الحديث — ٤٦ — هو في (غ) (٢ : ٢٦٧) . ورواه الترمذي (٤ : ١٣٥) عن يعقوب بن إبرهيم الدورقي عن أبي تميلة، وقال : « حديث غريب » ، وفي بعض نسخه : « حديث حسن غريب » . ورواه الحاكم (٢ : ٣٦٠) ، وقال : « حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وأبو تميلة والزبير مروزيان ثقتان » . وقال الذهبي : « صحيح . والزبير مروزي ثقة » . وانظر ابن كثير (٥ : ١٢٠) ، والدر المنثور (٤ : ١٥١) .

(٢) سنقابل نص هذا الحديث على رواية البخاري (٧ : ١٥٥ — ١٦٨ من الفتح ، ٥ : ٥٢ — ٥٤ من الطبعة السلطانية) ، حيث رواه البخاري عن هدبة بن خالد بهذا الإسناد ، ونثبت ما تدعو إليه الضرورة من فرق أو ملاحظة ، إن شاء الله .

(٣) هو مالك بن صعصعة بن وهب بن عدي بن مالك الأنصاري ، من بني النجار . ليس له في الكتب الستة ولا في غيرها سوى هذا الحديث ، ولا يعرف روى عنه إلا أنس بن مالك . أفاده الحافظ في الفتح . وقد شرح — رحمه الله — هذا الحديث شرحاً وافياً ، فيه فوائد جمة ، فليرجع إليه . وسيأتي لابن حبان الإمام شرح مفصل لكثير من دقائقه ، عقب الحديث (٤٩ من كتاب الإحسان هذا) ، إن شاء الله .

(٤) قال ابن حجر الحافظ : « لم أر من نسبه من الرواة ، ولعله الجارود بن أبي سبرة صاحب أنس ، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثاً غير هذا » . أقول : يريد به الحديث (١٢٢٥) في أبي داود ، وهو في المسند (١٣١٤١) .

قال : مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِه إلى شِعْرَته[١] ، فاستَخْرَجَ قلبي ، ثم أُتيتُ بطَسْتٍ من ذهبٍ ، مملوءًا إيمانًا وحِكْمةً ، فغُسِلَ قلبي ، ثم حُشِيَ[٢] ، ثم أُتيتُ بدابَّةٍ دُونَ البَغْلِ وفَوْقَ الحمار ، أَبْيَضَ[٣] ، فقال له الجارود : هو البُرَاقُ يا أبا حَمْزَةَ ؟ قال أَنسٌ : نَعَمْ ، يَقَعُ خَطْوُه[٤] عندَ أقْصَى طَرْفِه ، فحُمِلْتُ عليه ، فانطلَقَ بي جبريلُ حتى أَتَى السماءَ الدُّنيا ، فاسْتَفْتَحَ ، فقيل : من هذا ؟ قال : جبريلُ ، قيل : ومَن معك ؟ قال : محمدٌ ، صلى الله عليه وسلم[٥] ، قيل : وقد أُرْسِلَ إليه ؟ قال : نعم . قيل : مَرْحَبًا به ، فنِعْمَ المَجِيءُ جاء ، ففُتِحَ ، فلما خَلَصْتُ إذَا فيها آدمُ ، فقال : هذا أبوكَ آدمُ ، فَسَلِّمْ عليه ، فسلَّمتُ عليه ، فردَّ السلامَ ، ثم قال : مرحبًا بالابن الصالح والنبيِّ الصالح ، ثم صَعِدَ بي حتى أَتَى السماء الثانيةَ ، فاستفتَحَ ، قيل : من هذا ؟ قال :
١٤٩/١ جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، قيل : وقد أُرسل إليه ؟ قال : نعم ، قيل : مَرْحَبًا به ، فنِعْمَ المجيءُ جاء ، ففُتِحَ ، فلما خَلَصْتُ إذا يحيى وعيسى ، وهما ابْنَا خالةٍ ، قال : هذا يحيى وعيسى ، فسَلِّمْ عليهما ، فسلَّمتُ ، فرَدَّا ،

---

(١) « ثغرة النحر » ، بضم الثاء المثلثة وسكون الغين المعجمة : هي نقرة النحر التي فوق الصدر . و « الشعرة » ، بكسر الشين المعجمة وسكون العين المهملة : هي منبت شعر العانة .

(٢) في إحدى نسخ البخاري ، وهي نسخة أبي ذر الهروي ، زيادة : « ثم أعيد » .

(٣) هكذا هو بتذكير وصف الدابة ، قال الحافظ : « ذكر باعتبار كونه مركوباً ، أو بالنظر للفظ البراق » ؛ والصحيح أن « الدابة » يقع على المذكر والمؤنث . وفي لسان العرب : « عن رؤبة أنه كان يقول : قرب ذلك الدابة ، لبرذون له » .

(٤) هذا هو الثابت هنا في (ع ح) ، وفي البخاري « يضع خطوه » .

(٥) إثبات « صلى الله عليه وسلم » في هذا الموضع وفي مثله من بعض المواضع الآتية ، زيادة من بعض الرواة أو الناسخين ، كما هو واضح . ولذلك لم تذكر في رواية البخاري .

ثم قالا : مرحباً بالأخ الصالح والنبيّ الصالح ، ثم صَعِدَ بي إلى السماء الثالثة ،
فاستفتَح ، قيل : مَن هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : **محمد** ،
صلى الله عليه وسلم ، قيل : وقد أُرسل إليه ؟ قال : نعم ، قيل : مرحباً به ،
فنعمَ المجيء جاء ، ففُتِح ، فلما خَلَصْتُ إذا يوسُفُ ، قال : هذا يوسُفُ ،
فسَلِّمْ عليه ، فسلمتُ عليه ، فردَّ ، ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبي
الصالح ، ثم صَعِدَ بي حتى أَتَى السماءَ الرابعة ، فاستفتَح ، قيل : مَن هذا ؟
قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : **محمد** ، صلى الله عليه وسلم ، قيل :
أَوَقَدْ أُرسل[١] إليه ؟ قال : نعم ، قيل : مرحباً به ، فنِعْمَ المجيء جاء ،
ففُتح ، فلما خَلَصْتُ إذا إدْريسُ ، قال : هذا إدريسُ ، فسَلِّمْ عليه ، فسلمتُ
عليه ، فردَّ ، ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح ، ثم صَعِدَ بي حتى
أتى السماءَ الخامسةَ ، فاستفتَح ، قيل : من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن ١٥٠/١
معك ؟ قال : محمد ، صلى الله عليه وسلم[٢] ، قيل : وقد أُرسل إليه ؟ قال :
نعم ، قيل : مرحباً به ، فنعمَ المجيء جاء ، ففُتح[٣] ، فلمَّا خَلَصْتُ إذا هٰرونُ ،
قال : هذا هٰرونُ ، فسلِّمْ عليه ، فسلَّمتُ عليه ، فردَّ السلام[٤] ، ثم قال :

---

(١) هكذا ثبت في (ع ع) هنا بذكر همزة الاستفهام « أوقد » ، في هذا الموضع ، وكذلك ثبت في البخاري .

(٢) ثبتت الصلاة في هذا الموضع في أكثر نسخ البخاري ، وحذفت فيه في نسخة أبي ذر الهروي ، كما في الطبعة السلطانية منه .

(٣) كلمة « ففتح » لم تذكر في هذا الموضع في البخاري .

(٤) كلمة « السلام » لم تذكر في البخاري .

مرحباً بالأخ الصالح والنبيّ الصالح ، ثم صَعِدَ بي حتى أتى السماء السادسةَ ، فاستفتَح ، قيل : من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، صلى الله عليه وسلم، قيل : أَوَقَد[1] أُرسل إليه ؟ قال : نعم ، قيل : مرحباً به ، فنعمَ المجيءُ جاء ، ففُتح[2] ، فلما خَلَصْتُ إذا موسى ، قال : هذا موسى ، فسَلِّمْ عليه ، فسلَّمتُ عليه ، فردَّ ، ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبيّ الصالح ، فلما تجاوَزْتُ بَكَىٰ ، قيل له : ما يُبكيكَ[3] ؟ قال : أبكي لأن غلاماً بُعِثَ بعدي يَدخل الجنةَ مِن أُمَّته أكثَرُ ممن يدخلها من أمتي ، ثم صَعِدَ بي حتى أتى السماءَ السابعةَ[4] ، فاستفتَح ، قيل : من هذا ؟ قال :
١٥١/١ جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، صلى الله عليه وسلم ، قيل : وقد أُرسل إليه[5] ؟ قال : نعم ، قيل : مرحباً به ، فنعمَ المجيءُ جاء ، ففُتح[6] ، فلما خَلَصْتُ إذا إبرهيمُ ، قال : هذا أبوكَ إبرهيمُ ، فسَلِّمْ عليه ، فسلَّمتُ عليه ، فردَّ السلام ، ثم قال : مرحباً بالابن الصالح والنبيّ الصالح ، ثم رُفِعْتُ إلى[7] سِدْرَةِ المُنْتَهَىٰ ، فإذا نَبِقُها[8] مثلُ قِلَالِ

---

(١) ثبتت همزة الاستفهام هنا في (ع ع) أيضاً ، ولم تذكر في البخاري .

(٢) كلمة « ففتح » لم تذكر في هذا الموضع في البخاري .

(٣) في (ع) : « وما يبكيك » ، بزيادة الواو . وما هنا موافق للبخاري .

(٤) في البخاري : « ثم صعد بي إلى السماء السابعة » .

(٥) في البخاري : « وقد بعث إليه » .

(٦) كلمة « ففتح » لم تذكر في هذا الموضع في البخاري .

(٧) في (ع) « رفعت لي » ، وأصلها هناك « إلى » ثم كشطت الألف ، وموضع الكشط ظاهر . والنسختان موافقتان لنسختين من البخاري .

(٨) النبق : معروف ، والرواية هنا بفتح النون وكسر الباء ، كما نص عليه الحافظ في الفتح نقلا عن ابن دحية . ويجوز فيه أيضاً فتح الباء وإسكانها مع فتح النون ، وإسكان الباء مع كسر النون .

هَجَرَ[١] ، وإذا وَرَقُها مثلُ آذَانِ الفِيَلَةِ ، قال : هذه سِدْرَةُ المنتهى ، وإذا أربعةُ أنهارٍ : نَهْرَانِ باطنانِ ، ونهرانِ ظاهرانِ ، فقلتُ ما هذا[٢] يا جبريلُ ؟ قال : أمَّا الباطنانِ فنَهْرَانِ في الجنة ، وأما الظاهرانِ فالنِّيلُ والفُرَاتُ[٣] ، ثم رُفِعَ لِيَ البيتُ المَعْمُور ، قال قَتَادَةُ : وحدَّثنا الحَسَنُ عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه رأَى البيتَ المعمورَ ، ويَدْخُله كلَّ يومٍ سبعون ألْفَ مَلَكٍ ، ثم لا يَعُودُونَ فيه ، ثم رَجَع إلى حديثِ أنسٍ[٤] : ثم أُتِيتُ بإناءٍ من خَمْرٍ وإناءٍ من لَبَنٍ وإناءٍ من عَسَلٍ ، فأخذتُ اللَّبَنَ ، فقال : هذه الفِطْرَةُ[٥] ، أنت عليها وأُمَّتُك ، ثم فُرِضَتْ عليَّ الصلاةُ خمسين صلاةً

---

(١) القلال : جمع قلة ، وهي الجرة الكبيرة . « هجر » ، بفتح الهاء والجيم : قال في النهاية (٣ : ٢٧٥) : « قرية قريبة من المدينة ، وليست هجر البحرين ، وكانت تعمل بها القلال ، وتأخذ الواحدة منها مزادة من الماء . سميت قلة لأنها تقل ، أي ترفع وتحمل » .

(٢) في البخاري : « ما هذان » .

(٣) مما لا يرتاب فيه عاقل أن هذا مجاز ، يراد به ما في هذين النهرين من العذوبة والحسن والبركة . وقرينة المجاز هنا قرينة عقلية بديهية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم بالمشاهدة علم اليقين ، ويعلم سامعوه ذلك ، أن الفرات في الجهة الشرقية من الحجاز ، وأن النيل في الجهة الغربية منه ، وبينه وبينهما مفاوز شاسعة ، فلا يمكن أن يراد جمع أصليهما من مكان واحد في الأرض ، أما ما في السماء ، مما وراء المادة ، فذلك غيب نؤمن به ، ولا نتأول ، ولا ننكر . هذا شيء بديهي . فدع عنك تكذيب المكذبين ، واعتراض المعترضين ، من أهل هذا العصر ، الذين رباهم أستاذوهم من الإفرنج المبشرين ، وغيرهم من الملحدين المنكرين ، على الجرأة على السنة النبوية ، بل على أصل الدين .

(٤) من أول قوله « قال قتادة : وحدثنا الحسن » إلى هنا لم يذكره البخاري في هذا الموضع ، وهو قطعة من حديث آخر ، رواه قتادة عن الحسن البصري عن أبي هريرة . وقد رواها قبل ذلك (٦ : ٢١٧ – ٢١٩ فتح) ضمن الحديث ، وبين هناك أنها من رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة . وقال الحافظ : « وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان [وهو شيخ ابن حبان هنا] ، وأبي يعلى والبغوي وغير واحد ، كلهم عن هدبة مفصلا » . وهي ثابتة بنحو السياق الذي هنا ، في رواية أحمد في المسند هذا الحديث ، عن عفان عن همام عن قتادة .

(٥) رواية البخاري « هي الفطرة » .

في كل يوم ، فرجَعْتُ فمررتُ على موسى ، فقال : بِمَ أُمِرْتَ ؟ قال : ١٥٢/١
أُمِرتُ بخمسين صلاةً كلَّ يوم ، قال : إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاةً كلَّ يوم ، وإني قد جرَّبْتُ الناسَ قَبْلَك ، وعالَجْتُ بني إسرائيلَ أشَدَّ المعالجة ، فارْجِعْ إلى ربّك فَسَلْهُ التخفيفَ لأمتك ، فرجَعْتُ ، فوَضَع عنّي عشرًا ، فرجَعْتُ إلى موسى ، فقال مثلَه ، فرجعتُ فوضَع عنّي عشرًا ، فرجَعْتُ إلى موسى ، فقال مثلَه ، فرجعتُ[1] فوضَع عنّي عشرًا[2] ، فرجعت إلى موسى ، فقال مثلَه ، فرجَعتُ فأُمِرْتُ بعَشْرِ صلواتٍ كلَّ يوم ، فرجَعتُ إلى موسى ، فقال مثلَه[3] ، فرجعتُ فأُمرتُ بخَمْسِ صلواتٍ كلَّ يوم ، فرجعتُ إلى موسى ، فقال : بِمَ[4] أُمرتَ ؟ قال : أُمرتُ بخَمس صلواتٍ كلَّ يومٍ ، قال : إن أمتَك لا تستطيعُ خَمْسَ صلواتٍ كلَّ يومٍ ، وإني قد جرَّبْتُ الناسَ قبلَك ، وعالجتُ بني إسرائيل أشَدَّ المعالجة ، فارْجِعْ إلى ربك فسَلْهُ التخفيف لأُمتك ، قال : قلتُ :

(١) هنا بهامش (ع) زيادة « فقال مثله » ، وعليها علامة الصحة . وهي خطأ واضح ، فلم نثبتها .

(٢) هنا في (ع) زيادة « فرجعت إلى موسى فقال مثله » ، ثم ضرب كاتبها على كلمة « إلى موسى » ، وبهامشها زيادة للتصحيح « فوضع عني عشراً » . وهاتان الزيادتان في (ع) أيضاً في الصلب إلا قوله « إلى موسى » ، التي ضرب عليها كاتب (ع) . وهاتان الزيادتان خطأ أيضاً . فلو أخذنا بثبوت ما زيد في (ع ع) مما أشرنا إليه لاضطرب العد بداهته . ولذلك حذفنا هذه الزيادات ، فصار العد صحيحاً ، وهو الموافق لما في البخاري ومسند أحمد .

(٣) في مسند أحمد بدل « فقال مثله » ، إثبات نص كلام موسى « إن أمتك لا تستطيع » إلخ ، مثل ما في المرة الأولى . فالظاهر أن هدبة بن خالد هو الذي اختصر النص ، فذكر بدله في المرات الأربعة الأخيرة : « فقال مثله » . لاتفاق روايتي البخاري وابن حبان عنه على هذا اللفظ .

(٤) في (ع) « بما » ، وهو موافق لأكثر نسخ البخاري ، وما هنا موافق لنسخة أبي ذر ولمسند أحمد .

١٥٣/١ سألتُ ربي حتى استَحْيَيْتُ ، لكنّي[١] أرْضَى وأُسَلِّمُ ، فلمّا جاوزتُ ناداني مُنادٍ : أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي ، وخَفَّفْتُ عن عبادي[٢] .

[٢ : ٣] (٢)

ذِكْرُ

خبرٍ أوْهَمَ عالَماً من الناسِ أنّه مضادٌّ لخبر مالك بن صَعْصَعة الذي ذكرناه[٣]

٤٨ — أخبرنا أبو خليفة حدثنا مُسَدَّد[٤] حدثنا عيسى بن يونس عن سليمان التَّيْمي عن أنس بن مالك، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَرَرْتُ ليلةَ أُسْرِيَ بي على موسى عليه السلام يُصَلِّي في قبره[٥] .

[٢ : ٣] (٢)

---

(١) في المسند وأكثر نسخ البخاري « ولكن » ، وفي نسخة أبي ذر « ولكني » .

(٢) الحديث — ٤٧ — هو في (ع ٢ : ٢٦٧ — ٢٦٩) . ورواه البخاري (٧ : ١٥٥ — ١٦٨ من الفتح ، و ٥ : ٥٢ — ٥٤ من الطبعة السلطانية) عن هدبة بن خالد ، بهذا الإسناد . ورواه أيضاً (٦ : ٢١٧ — ٢١٩ من الفتح ، و ٤ : ١٠٩ — ١١١ من الطبعة السلطانية) عن هدبة بن خالد عن همام ، وعن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وهشام ، ثلاثتهم عن قتادة ، ورواه أحمد في المسند مطولا (٤ : ٢٠٨ — ٢١٠) عن عفان عن همام ، به . ورواه أيضاً بأسانيد أخر ، قبله وبعده ، مطولا ومختصراً ، كلها من طريق قتادة . ورواه مسلم (١ : ٦٠) بإسنادين من طريق قتادة ، ولكنه لم يسق لفظه ، بل أحال على روايات قبله . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١١٥ — ١١٧) ، والدر المنثور (٤ : ١٤٠ — ١٤١) .

(٣) في (ع) « ذكرنا » .

(٤) هو « مسدد بن مسرهد بن مسربل » ، بضم الميم وفتح السين وسكون الحرف الثالث وفتح الرابع ، في الأسماء الثلاثة ، وهو بصري حافظ ثقة ، من شيوخ البخاري .

(٥) الحديث — ٤٨ — هو في (ع ٢ : ٢٦٩) . ورواه أحمد في المسند مختصراً هكذا (١٢٢٣٦) عن وكيع عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي . وكذلك رواه مسلم (٢ : ٢٢٧) من طرق ، عن عيسى بن يونس وجرير والثوري ، ثلاثتهم عن التيمي . وكذلك رواه النسائي (١ : ٢٤٢ — ٢٤٣) من طريق عيسى عن التيمي .

ذِكْرُ

الموضع الذي فيه رَأَىٰ المصطفى صلى الله عليه وسلم موسى صلى الله عليه وسلم[1] يُصَلِّي في قبره

٤٩ — أخبرنا أبو يَعْلَى حدثنا هُدْبَةُ وشَيْبَانُ[2] قالا حدثنا حمَّاد بن سَلَمَة عن ثابت[3] عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مررتُ بموسى ليلةَ أُسْرِيَ بي، وهو قائم يصلي في قبره، عندَ الكَثِيب[4] الأحمر[5]. (٢) [٣ : ٢]

قال أبو حاتم: اللهُ جل وعلا قادرٌ على ما يَشَاء، ربَّما يَعِدُ الشيءَ لوقتٍ معلوم، ثم يَقْضي كَوْنَ بعضِ ذلك الشيءِ قبلَ مجيء ذلك الوقت، كوعده إحياءَ الموتَى يومَ القيامة وجَعْلِه محدودًا، ثم قَضَى كونَ مثلِه في بعض الأحوال، مثلُ مَنْ ذكره الله جل وعلا في كتابه، حيث يقول: ١٥٤/١

---

(١) كلمة «وسلم» لم تذكر في (ع).

(٢) هو شيبان بن فروخ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة، وهو ثقة من شيوخ مسلم، وثقه أحمد بن حنبل وغيره.

(٣) هو ثابت بن أسلم البناني، بضم الباء الموحدة وتخفيف النون الأولى، وهو تابعي ثقة مأمون.

(٤) الكثيب، بالثاء المثلثة: الرمل المستطيل المحدودب.

(٥) الحديث – ٤٩ – هو في (ع ٢ : ٢٦٩). وهو مطول ما قبله. ورواه مسلم (٢ : ٢٢٧) عن هداب بن خالد [وهو هدبة بن خالد] وشيبان بن فروخ، قالا: «حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني وسليمان التيمي عن أنس». ورواه أحمد (١٢٥٣١، ١٣٦٢٨) والنسائي (١ : ٢٤٢) بأسانيد عن البناني والتيمي. وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١١١)، والدر المنثور (٤ : ١٥٠).

(أَوْ كالَّذي مَرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عُرُوشها ، قال : أَنَّى يُحْيِي هذه اللهُ بَعْدَ موتها ؟ فأماتَه اللهُ مائةَ عامٍ ثم بَعَثَه ، قال : كَمْ لَبِثْتَ ؟ قال : لَبِثْتُ يوماً أو بَعْضَ يومٍ ، قال : بل لَبِثْتَ مائةَ عامٍ) ، إلى آخر الآية . وكإحياءِ اللهِ جل وعلا لعيسى ابنِ مريمَ صلواتُ الله عليه بعضَ الأموات .

فلمّا صَحَّ وجودُ كونِ هذه الحالة في البشر إذا أراده الله جل وعلا قبلَ يوم القيامة ، لم يُنكَرْ أن الله جل وعلا أحْيَا موسى في قبره حتى مَرَّ عليه المصطفى صلى الله عليه وسلم ليلةَ أُسْرِيَ به ، وذاكَ أن قَبْرَ موسى بمَدْيَنَ ، بين المدينةِ وبين بيتِ المقدس، فرآه صلى الله عليه وسلم يَدْعُو في قبره ، إذِ الصلاةُ دعاء ،
١٥٥/١ فلما دَخَل صلى الله عليه وسلم بيتَ المَقْدِس وأُسْرِيَ به أُسْرِيَ بموسى ، حتى رآه في السماء السادسة ، وجَرَى بينَه وبينَه من الكلام[1] ما تَقَدَّم ذِكْرُنا له . وكذلك رؤيتُه سائرَ الأنبياء الذين في خبر مالك بن صَعْصَعَة .

فأمَّا قولُه صلى الله عليه وسلم في خبر مالك بن صعصعة « بينما أنا في الحَطِيم إذْ أتاني آتٍ فشَقَّ ما بين هذه إلى هذه » — : فكان ذلك له فَضيلةً فُضِّلَ بها على غيره ، وإنه من معجزات النبوّة ، إذِ البَشَرُ إذا شُقَّ عن موضع القلبِ منهم ثم استُخْرِج قلوبُهم ماتُوا[2] .

---

(١) في (ح) « في الكلام » . وأثبتنا ما في (ع) ، وهو أجود .

(٢) هذا في عصر ابن حبان وما بعده إلى عهد قريب . ثم أمكن للأطباء في عصرنا الحاضر أن يشقوا عن موضع القلب ويستخرجوه ويعالجوه ، ثم يعيدوه إلى موضعه ، فلا يموت المريض. أَفَمَا اسْتَطَاعَهُ الإنسان بالآلة والمعرفة والتجارب، ينكره المنكرون الجاهلون على قدرة ربهم وخالقهم ، الذي يقول للشيء (كن فيكون) ! تعالى ربنا جل وعلا عن إنكار الجاهلين ، وجرأة المتجرئين . قال الحافظ في الفتح (٧ : ١٥٦) : « وجميع ما ورد من شق الصدر ، واستخراج القلب ، وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة ، مما يجب التسليم له ، دون التعرض لصرفه عن حقيقته ، لصلاحية القدرة ، فلا يستحيل شيء من ذلك . قال القرطبي في المفهم: لا يلتفت لإنكار الشق ليلة الإسراء ، لأن رواته ثقات مشاهير » .

وقوله « ثم حُشِيَ » يريد أن الله جل وعلا حَشَا[١] قلبَه اليقينَ والمعرفةَ الذي[٢] كان استقرارُه في طَسْتِ الذهبِ ، فنُقِلَ إلى قلبه .

ثم أُتِيَ بدابَّـةٍ يقال لها «البُرَاقُ» فحُمِلَ عليه من الحَطِيم ، أو الحِجْرِ ، وهما جميعاً في المسجد الحرام . فانطَلَق جبريل حتى أَتَى به على قبر موسى ، على حَسَب ما وصفناه ، ثم دَخَلَ مسجدَ بَيْتِ المَقْدِس ، فخَرَقَ جبريلُ الصَّخْرةَ بإِصْبَعِه وشَدَّ بها البُراق ، ثم صَعِد به إلى السماء .

ذِكْرُ شَدِّ البُرَاق بالصخرة في خبر بُرَيْدة ، ورؤيتِهِ موسى ، صلى الله عليه وسلم ، يصلي في قبره ، ليسا[٣] جميعاً في خبر مالك بن صعصعة . ١٥٦/١

---

(١) رسمت في (ع ح) « حشى » .

(٢) هكذا هو فيهما بالإفراد ، يريد : الشيء الذي .

(٣) أخطأ كاتب (ع) ، بل لعل الخطأ من الأمير علاء الدين مؤلف الإحسان : فظن أن قوله هنا « ذكر شد البراق » إلخ ، عنوان جديد كعادة ابن حبان في هذه العناوين التي يبدؤها بكلمة « ذكر » ، فكتب هذه الكلمة في وسط السطر ، أول (ص ١٥٦) بخط كبير بالمداد الأحمر ، ثم كتب باقي الكلام إلى هنا في سطرين متوسطي الصفحة ، على نحو كتابته العناوين . وليس هذا عنواناً ولا ينبغي أن يكون ، إذ ليس تحته حديث كعادة ابن حبان . بل هو متصل بالكلام قبله ، تماماً لشرح حديث الإسراء ، منفصل عنه استئنافاً لكلام جديد في الشرح . والذي ألبس على الكاتب ، وأوقعه في الشبهة ، أن لم يعطف ابن حبان الكلام على ما قبله بالواو ونحوها ، فلم يقل مثلا « وذكر » إلخ . والكلام متصل بما قبله في نسخة (ع) على الصواب .

ثم أخطأ كاتب (ع) خطأ آخر : فكتاب بدل « ليسا » : « ليثبتا » ، واضحة النقط ! وهو تصحيف ، وإحالة للمعنى الصحيح إلى ما يخالف المراد والواقع . فإن ابن حبان يريد أن « ذكر شد البراق ورؤية موسى يصلي في قبره » ليسا مذكورين في خبر مالك بن صعصعة ، وهذا هو الواقع الثابت في الروايات التي ذكرها ابن حبان ، وفي غيرها مما رأينا مما لم يذكره . فكاتب (ع) أحال المعنى إلى ما يوهم نقيضه ، فأوهم أنهما ثابتان في خبر مالك بن صعصعة . ولم يكن ذلك ، فيما نعلم .

فلما صَعِدَ به إلى السماء الدنيا استفتح جبريل ، « قيل : من هذا ؟ قال : جبريل ، قيل : ومن معك ؟ قال : محمد ، صلى الله عليه وسلم ، قيل : وقد أرسل إليه ؟ » يُرِيد به : وقد أُرْسِلَ إليه لِيُسْرَىٰ به إلى السماء ؟ لا أنهم لم يعلموا برسالته إلى ذلك الوقت ، لأن الإسراء كان بعد نزول الوحي بسَبْعِ سنين[١] .

فلما فُتِح له فرأى آدمَ ، على حَسَبِ ما وصفنا قَبْلُ ، وكذلك رؤيتُه في السماء الثانية يحيى بنَ زكريَّا وعيسىٰ ابنَ مريم ، وفي السماء الثالثة يوسفَ بن يعقوب ، وفي السماء[٢] الرابعة إدريسَ ، ثم في السماء الخامسة هرونَ ، ثم في السماء السادسة موسى ، ثم في السماء السابعة إبرهيم ، إذْ جائزٌ أن الله جل وعلا أَحياهم لأَنْ يَرَاهم المصطفى صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة ، فيكونَ ذلك آيةً مُعجِزَةً يُسْتَدَلُّ بها على نُبُوَّته ، على حَسَبِ ما أَصَّلْنا قبلُ . ثم رُفِعَ له سِدْرَةُ المُنْتَهَى ، فرآها على الحالة التي وَصَفَ . ١٥٧/١

ثم فَرَضَ عليه خمسين صلاةً ، وهذا أَمْرُ ابتلاءٍ ، أراد اللهُ جلَّ وعلا

---

(١) قال الحافظ في الفتح (٧ : ١٦١) : « قيل : الحكمة في سؤال الملائكة : وقد بعث إليه ؟ أن الله أراد إطلاع نبيه على أنه معروف عند الملإ الأعلى ، لأنهم قالوا : أو بعث إليه ؟ فدل على أنهم كانوا يعرفون أن ذلك سيقع له ، وإلا لكانوا يقولون : ومن محمد ؟ مثلا » . وفي هذا تكلف كثير ، وما قال ابن حبان هنا أجود وأقرب إلى الصواب ، كما هو بين . ثم وجدت الحافظ رجح هذا المعنى ، في شرح حديث أنس عن أبي ذر ، فقال (١ : ٣٨٩ – ٣٩٠) : « يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله ، لاشتغاله بعبادته . ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء ، وهو الأظهر ، لقوله : إليه » .

(٢) في (ع) : « ثم في السماء » .

ابتلاءَ صَفِيِّه محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، حيثُ فَرَضَ عليه خمسين صلاةً ، إذْ كان في علم الله السابق أنه لا يَفرِضُ على أمته إلّا خَمْسَ صلواتٍ فقط ، فأمَرَه بخمسين صلاةً أمْرَ ابتلاء . وهذا كما نقول : إن الله جل وعلا قد يأمر بالأمر يُريدُ أن يأْتِيَ المأمورُ به إلى أَمْرِه ، مِن غَيْرِ أن يُريد وُجُودَ كَوْنِه ، كما أمرَ اللهُ جل وعلا خليلَه إبرهيمَ بذبح ابنه ، أَمَرَه بهذا الأَمْرِ أراد به الانتهاءَ إلى أمره ، دونَ وجودِ كونِه ، فلمَّا أَسْلَما وَتَلَّه للجَبِين فَدَاه بالذِّبْحِ العظيم ، إذْ لو أراد الله جل وعلا كَوْنَ ما أَمَرَ لَوَجَدَ ابْنَه مذبوحاً . فكذلك فَرْضُ الصلاةِ خمسين ، أراد به الانتهاءَ إلى أمره ، دون وُجُودِ كَوْنِه . فلما رجَع إلى موسى وأخبره أنه أُمر بخمسين صلاةً كلَّ يوم ، أَلْهَمَ اللهُ موسى أن يسأل محمدًا ، صلى الله عليهما وسلم[1] ، بسؤالِ ربِّه التخفيفَ لأمته ، فجَعَلَ جلّ وعلا قولَ موسى عليه السلام له سبباً لبيانِ الوجودِ ، لِصِحَّةِ ما قلنا أن الفَرْضَ من الله على عباده أراد إتيانَه خَمْساً لا خَمْسِينَ ، فرجَع إلى الله جل وعلا ، فسأله ، فوضع عنه عشرًا ، وهذا ١٥٨/١
أيضاً أَمْرُ ابتلاءٍ ، أُريدَ به الانتهاءُ إليه دُون وجودِ كَوْنِه ، ثم جَعَلَ سؤالَ موسى عليه السلام إياه سبباً لنفاذِ قضاءِ الله جل وعلا في سابق علمه ، أن الصلاةَ تُفْرَضُ على هذه الأُمَّة خَمْساً لا خَمْسِين ، حتى رجَع في التخفيف إلى خَمْسِ صلواتٍ . ثم أَلْهَمَ الله جل وعلا صفيَّه صلى الله عليه

---

(١) كلمة « وسلم » لم تذكر في (ع) .

وسلم حينئذ ، حتّى قال لموسى : « قد سألتُ ربّي حتى استَحْيَيْتُ ، لكنّي أَرْضَى[١] وأُسَلِّم . فلمَّا جاوزَ ناداه منادٍ[٢] : أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي » ، أراد به الخَمْسَ الصلواتِ[٣] ، « وخَفَّفْتُ عن عِبَادِي » ، يريد عن عبادي مِن أَمْرِ الابتلاءِ الذي أَمرتُهم به من خمسين صلاةً ، التي ذكرناها .

وجملةُ هذه الأشياء في الإسراء ، رآها [رسول الله][٤] صلى الله عليه وسلم بجسمه عِيانًا ، دون أن يكون ذلك رؤيا أو تصويرًا صُوِّرَ له ، إذْ لو كان ليلةُ الإسراءِ وما رأى فيها نَوْمًا دونَ اليقظة لاستحالَ ذلك ، لأن البَشَر قد يَرَوْن في المنام[٥] السمواتِ والملائكةَ والأنبياءَ والجنةَ والنارَ وما أشبه هذه الأشياء ، فلو كان رؤيةُ المصطفى صلى الله عليه وسلم ما وَصَفَ في ليلة الإسراء في النوم دونَ اليقظة ، لكانتْ هذه حالةً يَسْتَوِي فيها معه البشرُ ، إذْ هم يَرَوْنَ في مناماتهم مثلَها ، واستحال فَضْلُه ، ولم تكن تلك حالةً مُعْجِزَةً يُفَضَّل بها على غيره . ضِدَّ قَوْلِ مَنْ أَبْطَلَ هذه ١٥٩/١

---

(١) رسمت في (ع) « أرضا » .

(٢) في (ع) « منادي » ، وهو جائز ، خلافاً لمن ظن غير ذلك .

(٣) في (ع) « الخمس صلوات » ، وأثبتنا ما في (ع) . والأجود عندي أنه يفسره ما في الروايات الأخر ، مثل رواية أنس عن أبي ذر ، عند البخاري (١ : ٣٩٢) : « فقال : هن خمس ، وهن خمسون ، لا يبدل القول لديّ » . فقد أمضى ربنا سبحانه فريضته بفضله على عباده المسلمين ، فهن خمس في العدد ، وهن خمسون في الأجر ، تفضلا منه جل وعلا ، وتخفيفاً عن عباده في مشقة العمل .

(٤) الزيادة من (ع) ، لم تذكر في (ع) .

(٥) في (ع) « قد يروا في النوم » .

الأخبارَ ، وأنكرَ قدرةَ الله جل وعلا وإمْضاءَ حُكْمِهِ لِمَا يُحِبُّ كما يُحِبُّ ، جَلَّ ربُّنا وتعالى عن مثلِ هذا وأَشْباهِهِ[١] .

ذِكْرُ

وصف المصطفى صلى الله عليه وسلم موسى وعيسى و إبرهيم ، صلوات الله عليهم ، حيثُ رآهم ليلة أُسْرِيَ به

٥٠ – أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي حدثنا إسحق بن إبرهيم[٢] أنبأنا عبد الرزّاق أنبأنا مَعْمَر عن الزُّهْري عن سعيد بن المُسَيَّب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليلةَ أُسْرِيَ بي لقيتُ موسى ، رَجِلَ الرَّأْسِ[٣] ، كأنَّه من رجال شَنُوءَةَ[٤] ، ولقيتُ ١٦٠ / ١

---

(١) قصة الإسراء متواترة في مجموعها ، لا يشك في ذلك إلا جاهل متعنت ، لا يريد أن يعلم ولا أن يهتدي . وهي من المعلوم من الدين بالضرورة ، لا نشك في أن متكرها كافر خارج عن الملة . وقد جمع الحافظ ابن كثير طائفة جيدة من رواياتها عن الصحابة ، في الكتب والدواوين ، في تفسيره (٥ : ١٠٧ – ١٤٣) ، وكذلك السيوطي في الدر المنثور (٤ : ١٣٦ – ١٥٨) . ثم ذكر ابن كثير أن الحافظ أبا الخطاب بن دحية أشار إلى تواتر حديث الإسراء ، فذكر الصحابة الذين رووه ، ثم قال ، أعني ابن دحية : « فحديث الإسراء أجمع عليه المسلمون ، وأعرض عنه الزنادقة والملحدون . (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ، والله متم نوره ، ولو كره الكافرون) » . وانظر ما كتبنا في شرح المسند ، عند الحديث (٥٨٨٤) .

(٢) هو الإمام الحافظ ابن راهويه .

(٣) أي لم يكن شعره شديد الجعودة ، ولا شديد السبوطة ، بل بينهما .

(٤) « شنوءة » : قال الحافظ في الفتح (٦ : ٣٠٧) : « بفتح المعجمة وضم النون وسكون الواو بعدها همزة ثم هاء تأنيث : حي من اليمن ، ينسبون إلى شنوءة ، وهو عبد الله بن كعب بن مالك بن نصر بن الأزد » ، وانظر اللباب في الأنساب لأبن الأثير (٢ : ٣٠) .

عيسى ، فإذا رجلٌ أَحْمَرُ ، كأنه خَرج من دِيماسٍ ، يعني من حَمّامٍ[١] ، ورأيتُ إبرهيم ، وأنا أشبَهُ ولدِه به ، فأُتيتُ بإناءيْن ، أحدُهما خمر ، والآخرُ لَبَن ، فقيل لي : خُذْ أَيَّهما شِئْتَ ، فأخذتُ اللبن ، فقيل لي : هُدِيتَ الفِطْرَةَ ، أَمَا إنَّك لو أخذتَ الخمرَ غَوَتْ أُمَّتُك[٢] .

[٢ : ٣] (٢)

ذِكْرُ

البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم « فقيل : هُدِيتَ الفطرة »
أراد به أن جبريل قال له ذلك

٥١ — أخبرنا محمد بن عُبيد الله بن الفَضْل الكَلاَعِي بحمصَ حدثنا كَثِير بن عُبَيْد المَذْحِجِيّ حدثنا محمد بن حرب عن الزُّبَيْدِي[٣] عن الزُّهْري عن سعيد بن المسيَّب أنه سمع أبا هريرة يقول : أُتِيَ رسول الله

---

(١) الديماس ، بكسر الدال ، ويجوز فتحها أيضاً : هو الكنّ والسرب ونحوهما ، قال الحافظ في الفتح (٦ : ٣٤٩) : « والحمام من جملة الكن . والمراد بذلك وصفه بصفاء اللون ونضارة الجسم وكثرة ماء الوجه ، حتى كأنه كان في موضع كنّ فخرج منه عرقان » . وقد نص الحافظ على أن تفسير الديماس بالحمام هنا هو من كلام عبد الرزاق .

(٢) الحديث — ٥٠ — هو في (ع) (٢ : ٢٧١) . ورواه أحمد في المسند (٧٧٧٦) عن عبد الرزاق وعبد الأعلى ، كلاهما عن معمر . ورواه البخاري (٦ : ٣٤٨ — ٣٤٩) من طريق هشام وعبد الرزاق عن معمر ، ورواه أيضاً (٦ : ٣٠٧) من رواية هشام عن معمر . ورواه مسلم (١ : ٦١) من رواية عبد الرزاق ، ورواه أيضاً (٢ : ١٣٣) مختصراً ، من رواية يونس ومعقل عن الزهري . وانظر تفسير ابن كثير (٥:١٣٧) ، وتاريخه (١ : ٣١٦ و ٢ : ٩٧) ، والدر المنثور (٤:١٥١) .

(٣) هو محمد بن الوليد الزبيدي .

صلى الله عليه وسلم ليلةَ أُسريَ به بقَدَحَيْن من خمرٍ ولبنٍ ، فنَظر إليهما ، ثم أَخذ اللبن ، فقال له جبريل عليه السلام : هُدِيتَ الفطرة ، ولو أَخذتَ الخمرَ غوَتْ أمتُك[1] (٢) [٣ : ٢]

١٦١/١ ذِكْرُ[2]

وصف الخُطباء الذين يَتَّكِلُون على القول دونَ العمل ، حيثُ رآهم المُصطفى[3] صلى الله عليه وسلم ليلةَ أُسْرِيَ به

٥٢ — أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المِنْهال الضَّرير حدثنا يزيد بن زُرَيْع حدثنا هِشَام الدَّسْتَوَائي حدثنا المُغيرة خَتَنُ مالك ١٦٢/١

---

(١) الحديث — ٥١ — هو في (ع) (٢ : ٢٧١) . وهو مختصر ما قبله ، ولكن فيه زيادة النص على أن قائل ذلك هو جبريل ، كما ذكر ابن حبان في العنوان . وقد رواه أحمد بنحوه (١٠٦٥٥) من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري ، وفيه : « الحمد لله الذي هداك للفطرة » .

(٢) في الإحسان (١ : ١٦١) عنوان « تشبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم عيسى ابن مريم بعروة بن مسعود » ، ثم بعده حديث جابر مرفوعاً : « عرض علي الأنبياء » إلخ . وضرب على العنوان والحديث بالمداد الأحمر بقوله « نقل إلى كتاب التاريخ » ، وجعلت القاف من « نقل » طويلة ، بدئ بها مع النون من فوق كلمة « أخبرنا » في أول الصفحة من الجهة اليمنى ، ومدت إلى أواخر الحديث من الجهة اليسرى ، ثم أكملت مع باقي الجملة بالهامش الأيسر . وهذا الصنيع مما يؤيد عندي أن نسخة (الإحسان) هذه هي نسخة المؤلف الأمير علاء الدين ، كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة (ص٤١ — ٤٢ من هذا الجزء) . لأن ذكر حديث كامل بعنوانه ، ثم الإشارة إلى نقله إلى (كتاب التاريخ) لا يكون خطأ ناسخ ، إنما يكون تصرفاً من المؤلف في ترتيب كتابه . وخاصة أن هذا الحديث المنقول إلى التاريخ ثابت مع عنوانه في نسخة (ع) من كتاب ابن حبان (٢ : ٢٧١ — ٢٧٢) في هذا الموضع عقب الحديث (٥١) ، وقبل عنوان الحديث (٥٢) .

(٣) كلمة « المصطفى » لم تذكر في (ع) .

بن دينار[١] عن مالك بن دينار عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيتُ ليلةَ أُسري بي رجالًا تُقْرَضُ شِفَاهُهم بمقاريضَ[٢] من النار ، فقلتُ : من هؤلاء يا جبريل ؟ فقال : الخطباءُ من أُمتك يَأمرون الناسَ بالبرِ وينسَوْنَ أَنفسَهم وهم يَتلونَ الكتاب ، أَفلاَ يَعْقِلون[٣] !

(٢) [٢ : ٣]

قال الشيخ : رَوَى هذا الخبر أبو عَتَّاب الدَّلاَّلُ عن هشامٍ عن المغيرة

---

(١) « الختن بالخاء المعجمة والتاء المثناة المفتوحتين : الصهر ، والمراد هنا زوج البنت . والمغيرة هذا : هو المغيرة بن حبيب ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « يغرب » ، وقال الأزدي : « منكر الحديث » ، نقل ذلك الحافظ في التعجيل (ص ٤٠٩) ولسان الميزان (٦ : ٧٥) ، وتضعيف الأزدي ليس بشيء ، وقد ترجم البخاري في الكبير (٤/١/٣٢٥) للمغيرة ، وقال : « وكان صدوقاً عدلا » . فهذا من البخاري فوق كل جرح من غيره .

(٢) في (ح) « بمقارض من نار » . وأثبتنا ما في (ع) لرجحان صحتها عندنا ، ولموافقة هذا لما نقله المنذري في الترغيب عن صحيح ابن حبان .

(٣) الحديث – ٥٢ – هو في (ع) (٢ : ٢٧٢) . وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٣ : ١٧٣) ، وقال : « رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت ، وابن حبان في صحيحه ، واللفظ له » . ثم نسبه للبيهقي أيضاً بروايتين بنحوه . ورواه أحمد بنحوه (١٢٢٣٧ ، ١٢٨٨٧ ، ١٣٤٥٤ ، ١٣٥٤٩) عن وكيع وعن يونس وعن حسن ، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن أنس . وذكره ابن كثير في التفسير (١ : ١٥٥) عن الرقم الأول من المسند ، ثم نسبه بأسانيد لابن مردويه في تفسيره ، من طريق حماد عن علي ، ثم قال : « وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه أيضاً ، من حديث هشام الدستوائي عن المغيرة ، يعني ابن حبيب ختن مالك بن دينار ، عن مالك بن دينار عن ثمامة عن أنس » . ونستدرك عليه أن رواية ابن حبان ليس فيها زيادة « عن ثمامة » ، بل إنه سيذكر تضعيفها عقب هذا الحديث ، كما ترى !

عن مالك بن دينار عن ثُمامَة عن أنس ، ووَهِمَ فيه ، لأن يزيد بن زُرَيْع أَتْقَنُ من مائتين من مِثْلِ أبي عَتَّابٍ وذَوِيهِ[1] .

ذِكْرُ

وصف المصطفى صلى الله عليه وسلم قَصْرَ عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه في الجنة ، حيث رآه ليلةَ أُسريَ به

٥٣ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى حدثنا أبو نصر التَّمَّار[2] حدثنا حمّاد بن سَلَمة عن أبي عِمْرَان الجَوْنِي[3] عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلتُ الجنة فإذا أنا بقَصْرٍ من ذهبٍ ، ١٦٣/١ فقلتُ : لِمَنْ هذا القصرُ ؟ فقالوا : لِفَتًى من قريشٍ ، فظننتُ أنه لي ، قلتُ : من هو ؟ قيل : عمرُ بن الخطاب ، يٰأبا حَفْصٍ ، لولا ما أَعْلَمُ من

---

(١) أبو عتاب الدلال : اسمه « سهل بن حماد » ، له ترجمة في التهذيب ، وهو ثقة لا بأس به ، أخرج له مسلم وأصحاب السنن ، وترجمه البخاري في الكبير (٢/٢/١٠٣) فلم يذكر فيه جرحاً . ولكنه كما قال ابن حبان لا يوزن بيزيد بن زريع الحافظ ولا يقاربه ، قال الإمام أحمد : « ما أتقنه وما أحفظه ، يالك من صحة حديث ، صدوق متقن » ، وقال ابن معين : « الصدوق الثقة المأمون » . والظاهر مما نقلنا عن ابن كثير آنفاً أن رواية أبي عتاب الدلال ، التي فيها زيادة « ثمامة » في الإسناد ، هي إما رواية ابن أبي حاتم ، وإما رواية ابن مردويه .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز القشيري ، ثقة فاضل خير ورع ، من شيوخ مسلم .

(٣) « الجوني » ، بفتح الجيم وسكون الواو : نسبة إلى « الجون بن عوف » بطن من الأزد . وأبو عمران هذا : هو عبد الملك بن حبيب البصري ، أحد العلماء الثقات من التابعين .

غَيْرَتِكَ لدخلتُه ، فقال : يا رسول الله ، مَنْ كنتُ أَغارُ عليه فإنّي لم أَكنْ أَغارُ عليكَ[1] . (٢) [٣ : ٢]

ذِكْرُ

البيان بأن الله جل وعلا أَرَىٰ بيتَ المقدس صفيَّه صلى الله عليه وسلم ، لينظر إليها ويصفَها لِقريش ، لمَّا كَذَّبَتْه بالإسراء

٥٤ — أخبرنا ابن قُتَيْبة حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيى حدثنا ابنُ وَهْب أنبأنا يونُس عن ابن شِهاب حدثني أبو سَلَمةَ بن عبد الرحمن قال سمعتُ جابرَ بن عبد الله يقول : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لمَّا كَذَّبَتْني قريشٌ قُمْتُ في الحِجْرِ ، فجَلَّا اللهُ[2] لي بيتَ المقدس ، فطَفِقْتُ أُخبرهم عن آياته وأنا أَنْظُرُ[3] . (٢) [٣ : ٢]

---

(١) الحديث — ٥٣ — هو في (ع) (٢ : ٢٧٢) . ورواه أحمد في المسند (١٣٠١٥) عن بهز عن حماد بن سلمة قال : « أخبرنا أبو عمران الجوني وحميد عن أنس » . ورواه أيضاً بنحوه (١٢٠٧١ ، ١٢٨٦٥ ، ١٣٨١١) من طريق حميد وحده ، ورواه أيضاً (١٣٨٨٣) مطولا ، من رواية قتادة عن أنس . ورواه الترمذي (٤ : ٣١٥ — ٣١٦) من رواية حميد عن أنس ، وقال : « حديث حسن صحيح » .

وقول عمر « من كنت أغار عليه » إلخ : هو من المقلوب ، ومعناه : من كنت أغار منه على حرمي فإني لم أكن أغار منك . ومثل هذا كثير في كلام العرب .

(٢) هكذا رسمت بالألف في (ع ع) ، وضبطت بتشديد اللام في (ع) .

(٣) الحديث — ٥٤ — هو في (ع) (٢ : ٢٧٤) . ورواه البخاري (٨ : ٢٩٧ فتح) عن أحمد بن صالح عن ابن وهب ، بهذا الإسناد . ورواه البخاري أيضاً (٧ : ١٥٢ — ١٥٤) ، ومسلم (١ : ٦٢) ، والترمذي (٤ : ١٣٥) ، ثلاثتهم من طريق الليث عن عقيل عن ابن شهاب الزهري . ورواه أحمد في المسند (١٥٠٩٤) من رواية صالح عن الزهري ، ورواه مختصراً (١٥٠٩٦) من رواية معمر عن الزهري . وانظر حديث ابن عباس في ذلك مفصلا ، في المسند (٢٨٢٠) . وانظر أيضاً تفسير ابن كثير (٥ : ١٢٠) ، والدر المنثور (٤ : ١٥٥) .

ذكر

البيان بأن الإسراء كان ذلك بِرُؤْيَةِ عينٍ ، لا رُؤْيَةِ نومٍ

٥٥ — أخبرنا محمد بن المنذِر بن سعيد أنبأنا علي بن حَرْبٍ الطَّائي[1] أنبأنا سفيان[2] عن عمرو بن دِينار عن عِكْرِمَة عن ابن عباس ، في قوله تعالى : (وما جَعَلْنا الرُّؤْيا الَّتي أَرَيْنَاكَ إلا فِتْنَةً للناس) ، قال : هي رُؤْيا عَيْنٍ أُرِيَهَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ليلةَ أُسْرِيَ به[3] . ١٦٤/١

[٣ : ٦٤] (٦٤)

ذِكْرُ

الإخبار عن رؤية المصطفى صلى الله عليه وسلم ربَّه جل وعلا

٥٦ — أخبرنا أحمد بن عمرو المُعَدَّل بواسِطَ حدثنا أحمد بن سِنَان

---

(١) كان ثقة ثبتاً ، وثقه الدارقطني وغيره ، وقال أبو زكريا الأزدي : « رحل معه أبيه فسمع ، وصنف حديثه ، وأخرج المسند ، وكان عالماً بأخبار العرب وأنسابها وأيامها ، أديباً شاعراً » . كتب عنه أبو حاتم وابنه . ولد سنة ١٧٥ ، ومات في شوال سنة ٢٦٥ . وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد ترجمة طيبة (١١ : ٤١٨ — ٤٢٠) . وهو مترجم في التهذيب أيضاً .

(٢) هو سفيان بن عيينة .

(٣) الحديث — ٥٥ — هو في (س) (٣ : ٢١٩) ، و (ع ٣ : ١٦٧) . ورواه أحمد في المسند (١٩١٦) عن سفيان بن عيينة . ورواه أيضاً بمعناه (٣٥٠٠) من طريق زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار . ورواه البخاري (٨ : ٣٠١ — ٣٠٢) ، والترمذي (٤ : ١٣٦) مطولا ، من طريق سفيان بن عيينة . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١٩٩) ، والدر المنثور (٤ : ١٩١) .

القطَّان[١] حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا محمد بن عمرٍو عن أبي سَلَمة[٢] عن ابن عباس ، قال : قد رَأَى محمدٌ [رسولُ الله][٣] صلى الله عليه وسلم رَبَّه[٤].

(١٤)[٣ : ١٤]

قال أبو حاتم : معنى قول ابن عباسٍ « قد رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربَّه » أراد به بقلبه في الموضع الذي لم يَصْعَدْه أحدٌ من البَشَر ارتفاعاً في الشَّرَف .

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على صحّة ما ذكرْناه ١٦٥/١

٥٧ — أخبرنا أبو يَعْلَى حدثنا عُبَيد الله بن عُمر القَوَارِيري حدثنا مُعَاذ بن هِشَام عن أبيه عن قَتَادةَ عن عبد الله بن شَقِيق العُقَيْلي ، قال : قلتُ لأبي ذَرٍّ : لو رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لسألتُه عن كل شيءٍ ، فقال : عن أيّ شيءٍ كنتَ تَسْأَلُه ؟ قال : كنت أسأله : هل رأيتَ

---

(١) هو الواسطي ، وهو من الثقات الأثبات ، حافظ حجة ، روى عنه أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي ، وروى عنه إمام الأيمة ابن خزيمة .

(٢) محمد بن عمرو : هو ابن علقمة بن وقاص الليثي . وأبو سلمة : هو ابن عبد الرحمن بن عوف .

(٣) زيادة [رسول الله] في (ع) فقط ، ولم تذكر في (ع س) .

(٤) الحديث — ٥٦ — هو في (س) (٣ : ٥٩ — ٦٠) ، وفي(ع) (٣ : ٤٠) . ورواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ١٣١) عن أحمد بن سنان الواسطي ، بهذا الإسناد . ورواه الترمذي مطولا (٤ : ١٨٩) عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي عن أبيه عن محمد بن عمرو . وكذلك رواه الطبري في التفسير (٢٧ : ٣١) بهذا الإسناد . وكذلك رواه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣١٣) من طريق محمد بن إسحق ، وهو ابن خزيمة، عن سعيد بن يحيى، به . وروى أحمد في المسند نحو معناه بإسنادين ، من رواية عكرمة عن ابن عباس (٢٥٨٠ ، ٢٦٣٤) .

ربّك ؟ فقال : قد سألتُه ؟ فقال : رأيتُ نُورًا[١] . (١٤) [٣ : ١٤]

قال أبو حاتم : معناه أنه لم يَرَ ربَّه ، ولكن رأى نورًا عُلوِيًّا من الأَنْوار المخلوقة .

ذِكْرُ

خبرٍ أَوْهَم من لم يُحْكِمْ صناعةَ العلم أنه مضادٌّ للخبر الذي ذكرناه

٥٨ — أخبرنا محمد بن صالح بن ذَرِيحٍ بِعُكْبَرا[٢] حدثنا مَسْرُوقُ بن المَرْزُبَان[٣] حدثنا ابن أبي زائدة[٤] حدثنا إسرائيلُ عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد[٥] عن ابن مسعود ، في قوله تعالى : (ما كَذَبَ الفؤادُ ما رَأَىٰ) ، قال : رأى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم جبريلَ في حُلَّةٍ من ياقوت ، قد مَلَأَ بينَ السماءِ والأرض[٦] . (١٤) [٣ : ١٤] ١٦٦/١

---

(١) الحديث — ٥٧ — هو في (س) (٣ : ٦٠) و (ع) (٣ : ٤٠) . ورواه مسلم (١ : ٦٤) عن محمد بن بشار عن معاذ بن هشام، بهذا . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ١١٨ — ١١٩ و ٨ : ١٠٥) .

(٢) «عكبرا» : بضم العين المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وبعد الراء ألف ممدودة ، ويجوز فيها القصر أيضاً ، وهي قرية بسواد العراق ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . والألف في آخرها ثابتة في (ع) على الصواب ، ولم تثبت في (ح س) .

(٣) «المرزبان» : بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاي وتخفيف الباء الموحدة . و «مسروق» هذا : صدوق ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو من شيوخ ابن ماجة .

(٤) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وهو ثقة حافظ ثبت متقن .

(٥) هو النخعي الكوفي ، أخو الأسود بن يزيد . وهو تابعي ثقة معروف .

(٦) الحديث — ٥٨ — هو في (س) (٣ : ٦٠) ، و (ع) (٣ : ٤٠ — ٤١) . ورواه أحمد في المسند (٣٧٤٠) عن يحيى بن آدم ، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ١٣٣) عن عبدة بن عبد الله الخزاعي عن يحيى بن آدم . والحاكم في المستدرك (٢ : ٤٦٨ — ٤٦٩) من طريق

قال أبو حاتم : قد أمر الله تعالى جبريلَ ليلةَ الإسراء أن يُعلِّم محمدًا صلى الله عليه وسلم ما يجبُ أن يُعَلِّمَه ، كما قال : (عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ . ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ . وهو بالأُفُقِ الأعلَى) ، يريدُ به جبريلَ ، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ) يريدُ به جبريلَ[1] ، (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ) ، يريدُ به جبريلَ ، (فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ) بِجِبْرِيلَ ، (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ) ، يريد به : ربَّه بقَلْبِه في ذلك الموضع الشريف . ورأى جبريلَ[2] في حُلَّةٍ من ياقوت ، قد مَلَأَ ما بين السماء والأرض ، على ما في خبر ابنِ مسعودٍ الذي ذكرناه .

ذِكْرُ

تَعْدَادِ عائشةَ قولَ ابنِ عباسٍ الذي ذكرناه من أَعْظَمِ الفِرْيَةِ

٥٩ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن مَخْلَد حدثنا أبو الرَّبيع[3]
١٦٧/١ حدثنا ابنُ وَهْبٍ[4] أخبرني عمرو بن الحرث عن عبدِ ربِّه بن سعيد أن

يحيى بن آدم ، والطبري في التفسير (٢٧ : ٢٩) من طريق إسحق بن منصور السلولي ، والترمذي (٤ : ١٩٠) من طريق عبيد الله بن موسى وابن أبي رزمة ، كلهم عن إسرائيل ، بهذا الإسناد . ولكن عندهم « رفرف » بدل « ياقوت » . و « الرفرف » : ما كان من الديباج وغيره رقيقاً حسن الصنعة . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي . وانظر الدر المنثور (٦ : ١٢٣) .

(١ و ٢) من أول قوله (فكان قاب قوسين أو أدنى) إلى هنا ، سقط من (س) خطأ ، وهو ثابت في (ح ع) .

(٣) هو المصري ، واسمه « سليمان بن داود بن حماد » ، وهو ثقة من شيوخ أبي داود والنسائي .

(٤) هو عبد الله بن وهب الفقيه المصري ، من كبار تلاميذ مالك الثقات ، قال ابن وضاح : « كان مالك يكتب إلى عبد الله بن وهب : فقيه مصر . قال : وما كتبها مالك إلى غيره » .

داودَ بن أبي هِنْدٍ حدَّثه عن مَسْرُوقِ بن الأَجْدَعِ(١) أنه سمع عائشة تقول : أعْظَمُ الفِرْيَةِ على الله من قال إن محمدًا صلى الله عليه وسلم رأى ربَّه ، وأن محمدًا صلى الله عليه وسلم كَتَم شيئاً من الوَحْي ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم يَعْلَمُ مافي غَد(٢) ، قيل : ياأُمَّ المؤمنين ، وما رَآهُ ؟ قالت : لا ، إنما ذلك جبريلُ ، رآه مَرَّتين في صورةٍ(٣) ، مَرَّةً مَلَأَ الأُفُق، ومَرَّةً سَادًّا أُفُق(٤) السماء(٥) . (١٤) [٣ : ١٤]

---

(١) هكذا وقع في الأصول الثلاثة هنا « داود بن أبي هند حدثه عن مسروق بن الأجدع » ! وهو خطأ ظاهر في الإسناد ، صوابه « داود بن أبي هند حدثه [عن عامر الشعبي] عن مسروق بن الأجدع » ، سقط من الإسناد هنا شيخ داود ، وهو « عامر الشعبي » . وما أظن أن هذا وقع لابن حبان هكذا ، فما كان ليخفى عليه انقطاعه بين داود ومسروق ، وهو يستطيع أن يرويه على الصواب من غير رواية شيخه « ابن مخلد » ، أو من غير رواية شيخ شيخه « أبو الربيع » ، إن كان الخطأ من واحد منهما . وإنما أرجح أنه سقط سهواً قديماً من بعض الناسخين . فإن داود بن أبي هند الثقة الحافظ مات سنة ١٣٩ ، وهو من الرواة عن « عامر بن شراحيل الشعبي الهمداني » التابعي الكبير ، المتوفى سنة ١٠٩ . وأما مسروق بن الأجدع ، فإنه تابعي قديم ، مات سنة ٦٢ أو ٦٣ ، وقد مضت ترجمته في الحديث (٣٦) ، وهو أقدم من أن يدركه داود بن أبي هند . ثم إن كل روايات الحديث ، التي رواها الأيمة الحفاظ من طريق داود ، فيها أنه عن الشعبي عن مسروق ، كما سيأتي في تخريجه ، إن شاء الله .

(٢) قال إمام الأيمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ١٤٧) كلمة يعقب بها على قول عائشة ، هي من أعلى ما رأينا من الكلم في النقد الأدبي الممتاز ، قال : « هذه لفظة أحسب عائشة تكلمت بها في وقت غضب ، كانت لفظة أحسن منها ، يكون فيها درك لبغيتها ، كان أجمل بها . ليس يحسن في اللفظ أن يقول قائل أو قائلة : قد أعظم ابن عباس الفرية وأبو ذر وأنس بن مالك وجماعات من الناس ، الفرية على ربهم ! ولكن قد يتكلم المرء عند الغضب باللفظة التي يكون غيرها أحسن وأجمل منها » .

(٣) هكذا في الأصول الثلاثة ، بدون الضمير ، وفي نسخة بهامش (ع) « في صورته » ، وهي توافق رواية ابن خزيمة وأكثر الروايات الأخر .

(٤) (في س ع) « آفاق » . وما هنا موافق لرواية ابن خزيمة .

(٥) الحديث – ٥٩ – هو في (س) (٣ : ٦٠–٦١) ، وفي (ع) (٣ : ٤١) . ورواه إمام الأيمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد (ص ١٤٧) عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن عمرو بن الحرث عن عبد ربه بن سعيد « أن داود بن أبي هند حدثه عن عامر الشعبي عن مسروق بن الأجدع » ،

قال أبو حاتم : قد يتوَهَّم من لم يُحْكِمْ صناعةَ الحديث ، أنَّ هذين الخبرَيْنِ مُتَضَادَّانِ ، وليسا كذلك . إذِ اللهُ جل وعلا فَضَّل رسولَه صلى الله عليه وسلم على غيره من الأنبياء ، حتى كان جبريلُ من ربّه أَدْنَى من قَابِ قَوْسِين[1] ، ومحمد صلى الله عليه وسلم يعلّمه جبريلُ حينئذ ، فرآه صلى الله عليه وسلم بقلبه كما شاء . وخبرُ عائشةَ وتأويلُها أنه لا يدركه ، تريد به في النوم ولا في اليقظة . وقوله : (لا تُدْرِكُه الأبصار) فإنما معناه : لا تُدْرِكه الأبصارُ ، يُرَىٰ في القيامة ولا تُدركه الأبصارُ إذا رَأَتْه ، لأن الإدراكَ هو الإحاطة ، والرؤيةَ هي النَّظَر ، واللهُ يُرَىٰ ولا يُدْرَكُ كُنْهُهُ[2] ، لأن الإدراكَ يَقَع على المخلوقين، والنظرُ يكونُ من العبد ربَّه. ١٦٨ / ١

بنحو من هذا اللفظ . ورواه مسلم بأطول من هذا (١ : ٦٣) من طريق ابن علية ، ومن طريق عبد الوهاب الثقفي . ورواه الترمذي مطولا (٤ : ١٠٤ – ١٠٥) من طريق إسحق بن يوسف الأزرق . ورواه الطبري في التفسير (٢٧ : ٣٠) بأسانيد ، من طريق عبد الوهاب وابن أبي عدي وعبد الأعلى وابن علية ، ورواه ابن خزيمة (ص ١٤٥ – ١٤٦) بأسانيد ، من طريق ابن علية وابن أبي عدي ويزيد بن هرون ، كل أولئك عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق . فهذه الروايات المتضافرة ، إلى ما قلنا من قبل ، قاطعة في أن الحديث « عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي عن مسروق » ، وأن « الشعبي » سقط اسمه من إسناد ابن حبان هنا سهواً من أحد الناسخين ، كما بينا . ورواه أيضاً البخاري (٨ : ٤٦٦ – ٤٦٩) من طريق وكيع ، ومسلم (١ : ٦٣) من طريق عبد الله بن نمير ، كلاهما عن إسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق .

(١) هنا بهامش (ع) ما نصه : « كان في الأصل : حتى كان منه أدنى من قاب قوسين . فضرب عليه ، مع أن المعنى عليه . وكتب في حاشية الأصل مثل ما هنا إلى قوله : حينئذ » . وكتب فوق قوله « في الأصل » : « أي من كتاب التقاسيم » .

هكذا قال كاتب نسخة « الإحسان » بهامشها نقلا عن نسخة ابن حبان التي كانت بيده . أما الأصلان اللذان بيدنا منه ، وهما (س ع) فإن الثابت فيهما هو الثابت في نسخة الإحسان .

(٢) نقل ابن كثير في التفسير نحو هذا المعنى (٣ : ٣٦٩) . ورجحه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط (٤ : ١٩٥ – ١٩٦) .

وخبرُ عائشةَ أنه لا تدركه الأبصار ، فإنما معناه : لا تدركُه الأبصارُ في الدنيا وفي الآخرة ، إلّا مَنْ يَتفَضَّل عليـــه من عباده ، بأن يَجْعَلَه[1] أهلاً لذلك . واسم « الدنيا » قد يَقعُ على الأرَضِين والسَّمٰوات وما بينهما ، لأن هذه الأشياءَ بِدَايَاتٌ خَلَقَها الله جل وعلا لِتُكْتَسَبَ فيها الطاعاتُ للآخرة[2] التي بعد هذه البِدَاية . فالنبي صلى الله عليه وسلم رأى ربَّه في الموضع الذي لا يُطْلَقُ عليه اسمُ « الدنيا » ، لأنه كان منه أَدْنَى من قَابِ قَوْسَيْن . حتى يكون خبرُ عائشةَ أَنَّه لم يَرَهُ صلى الله عليه وسلم في الدنيا ، من غير أن يكون بين الخبَرَيْن تَضَادٌّ أَو تَهَاتُرٌ .

(١) في (ع) « يجعل » . وأثبتنا ما في (س ع) .
(٢) في (ع) « الآخرة » ، بدون اللام ، وأثبتنا ما في (س ع) .

كتاب

العِلم

ذِكْرُ

إثبات النُّصْرة لأصحاب الحديث إلى قيام الساعة

١٦٩/١ ٦٠ — أخبرنا عمر بن محمد الهَمْدَاني قال حدثنا محمد بن بَشَّار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شُعْبَةُ عن معاويةَ بن قُرَّةَ عن أبيه(١)، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَزَالُ طائفةٌ من أُمَّتي منصورين، لا يَضُرُّهم خِذْلَانُ مَنْ خَذَلهم، حتى تقومَ الساعةُ(٢) (٢) [١ : ٢]

صحيح

ذِكْرُ

الإخبار عن سماع المسلمين السُّنَن : خَلَفٍ عن سَلَفٍ

٦١ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا عبد الله بن جعفر

---

(١) هو قرة بن إياس المزني، صحابي معروف. ترجم له البخاري في الكبير (٤/١/١٨٠) وابن سعد في الطبقات (٧/١/٢٠ — ٢١) والحافظ في الإصابة (٥ : ٢٣٧).

(٢) الحديث — ٦٠ — رواه ابن ماجة (١ : ٤) عن محمد بن بشار، بهذا الإسناد، ورواه أحمد مطولا (١٥٦٦٠، ١٥٦٦١) عن يزيد بن هرون، وعن يحيى بن سعيد، كلاهما عن شعبة. ورواه الترمذي مطولا أيضاً (٣ : ٢١٩) من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة. قال الترمذي : «حديث حسن صحيح». ورواه ابن عساكر مطولا ومختصراً بأسانيد كثيرة، من طريق شعبة، في تاريخ دمشق (١ : ٢٩٢ — ٢٩٥).

البَرْمَكي[١] قال حدثنا عُبيد الله بن موسى عن شَيْبانَ[٢] عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سَعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : تَسْمَعُون ويُسْمَعُ منكم ، ويُسْمَع ممَّنْ يَسْمَعُ منكم[٣] .

(٦٩) [٣ : ٦٩]

عبد الله بن عبد الله الرازي : ثقةٌ كوفيٌّ[٤]

ذِكْرُ

الإخبار عمّا يُسْتَحَبُّ للمرء ، كَثْرةُ سماع العلم ، ثم الاقْتِفاءُ والتَّسليمُ

٦٢ — أخبرنا أبو يعلَى قال حدثنا أبو خَيْثَمَةَ[٥] قال حدثنا أبو عامر ١٧٠ / ١

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك ، وهو ثقة من شيوخ مسلم وأبي داود ، وثقه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ، وأبوه هو « جعفر بن يحيى » وزير هرون الرشيد ، الذي قتله هرون ونكب البرامكة من أجله . ولعبد الله هذا ترجمة في تاريخ بغداد (٩ : ٤٢٧) ، والتهذيب (٥ : ١٧٦). وقال الوزير أبو الفضل بن حنزابة في شأنه : « ثقة صدوق ، معرق في الكتابة » . وقد تصحفت كلمة « معرق » في تاريخ بغداد فكتبت « معروف » ، وفي التهذيب فكتبت « مغرق » ! وكلاهما خطأ مطبعي ظاهر . إنما هو « معرق » بالعين المهملة والقاف ، من قولهم « أعرق الرجل » فهو « معرق في الحسب والكرم» ، فعبد الله معرق في الكتابة ، يريد بها الوزارة ، كما كانت تسمى قديماً .

(٢) هو شيبان بن عبد الرحمن النحوي أبو معاوية ، وهو ثقة معروف ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٣) الحديث — ٦١ — هو في (س) (٣ : ٣٨٥) ، وفي (ع) (٣ : ٢٨٨) . ورواه أحمد (٢٩٤٧) من طريق أبي بكر بن عياش ، وأبو داود (٣٦٥٩) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٤٣) ، كلاهما من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي . والحاكم (١ : ٩٥) من طريق جرير وفضيل بن عياض ، كلهم عن الأعمش ، بهذا الإسناد. قال الحاكم : «حديث صحيح على شرط الشيخين ، وليس له علة ، ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي .

(٤) هو قاضي الري ، ووثقه أيضاً أحمد والعجلي وابن شاهين وغيرهم .

(٥) هو زهير بن حرب .

العَقَدِيّ(١) قال حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعةَ بن أبي عبد الرحمن(٢) عن عبد الملك بن سَعِيد بن سُوَيْد(٣) عن أبي حُمَيْدٍ وأبي أُسَيْدٍ(٤)، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا سمعتمُ الحديثَ عني تَعْرِفُه قلوبُكم، وتَلينُ له أَشْعارُكم وأَبْشارُكم، وتَرَوْنَ أنه منكم قَرِيبٌ، فأنا أَوْلاكم به، وإذا سمعتمُ الحديثَ عني تُنْكِرُهُ قلوبُكم، وتَنْفِرُ عنه أَشْعارُكم وأَبْشارُكم، وتَرَوْنَ أنه منكم بعيدٌ، فأنا أَبْعَدُكم منه(٥).

[٦٦ : ٣] (٦٦)

---

(١) «العقدي» بالعين المهملة والقاف المفتوحتين: نسبة إلى بطن من بجيلة، وقيل: من قيس. وأبو عامر: هو عبد الملك بن عمرو، ثقة مأمون، من شيوخ أحمد وابن راهويه وابن المديني، روى له أصحاب الكتب الستة.

(٢) هو المعروف بـ«ربيعة الرأي»، وهو ثقة ثبت، وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال عبدالعزيز بن أبي سلمة: «يأهل العراق، تقولون ربيعة الرأي؛ والله مارأيت أحداً أحفظ لسنة منه». وترجمه البخاري في الكبير (٢/١/٢٦٢).

(٣) هو ثقة من كبار التابعين، بل لعله من صغار الصحابة، فقد اتفقوا على أن أباه «سعيد بن سويد الأنصاري» قتل يوم أحد شهيداً، ولذلك ترجمه الحافظ في الإصابة (٥ : ٧٥).

(٤) «أبو حميد»، بضم الحاء المهملة مصغراً: هو الساعدي، الصحابي المشهور، عرف بكنيته، واختلف في اسمه كثيراً، وترجمه الحافظ في الإصابة (٧ : ٤٦). و«أبو أسيد»، بضم الهمزة مصغراً، على الصحيح، ومن رجح فتحها فقد أخطأ. واسمه «مالك بن ربيعة» الساعدي الأنصاري، من شهد بدراً. ترجمه البخاري في الكبير (٤/١/٢٩٩ - ٣٠٠)، وابن سعد في الطبقات (٣/٢/١٠٢ - ١٠٣)، والحافظ في الإصابة (٦ : ٢٣ - ٢٤).

والثابت في الأصول الثلاثة هنا: «عن أبي حميد وأبي أسيد»، بواو العطف، ورسم عليها فتحة في (س ع)، وكتبت مع ما بعدها في أول السطر في (ع)، بما لا يدع شبهة فيها. وقد جاء في بعض الروايات «أو أبي أسيد» على الشك، والراجح ما هنا، كما سنبين في تخريجه، إن شاء الله.

(٥) الحديث - ٦٢ - هو في (س) (٣ : ٣١٧ - ٣١٨)، وفي (ع) (٣ : ٢٣٩ - ٢٤٠). ورواه أحمد في المسند (١٦١٢٦) عن أبي عامر العقدي، بهذا الإسناد. ورواه مرة أخرى (٥ : ٤٢٥ من طبعة الحلبي) بالإسناد نفسه. وزاد عقيبه: «وشك فيهما عبيد بن أبي قرة» فقال: عن أبي حميد أو أبي أسيد». يريد أحمد أن شيخه «عبيد بن أبي قرة» رواه عن سليمان بن بلال بالشك،

باب (1)

الزّجر عن كِتْبَةِ المرء السُّنَن مخافةَ أن يتّكلَ عليها دونَ الحفظِ لها

٦٣ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا كَثِير بن يحيي صاحبُ

بحرف « أو » بدل الواو . وعبيد بن أبي قرة ثقة ، كما بينا في شرح المسند (٤٤٦ ، ١٧٨٦) ، ولكنه لا يقرن في الحفظ والإتقان بأبي عامر العقدي . فرواية أبي عامر ، بأن الحديث عن أبي حميد وأبي أسيد ، أرجح وأصح .

وهذا هو الثابت في الأصول المخطوطة الثلاثة هنا « وأبي أسيد » بواو العطف ، وزيدت توكيداً بوضع فتحة عليها في (س ع) ، وبكتابتها في أول السطر في (ع) ، بما لا يدع شكاً في سقوط الألف قبلها . وكذلك ثبت في رواية أحمد في الموضعين ، وزادها توكيداً حكاية أحمد عن شيخه عبيد بن أبي قرة أنه رواه بالشك ، أي بحرف « أو » . وكذلك ثبت بالواو في مجمع الزوائد (١ : ١٤٩ — ١٥٠) ، وقال : « رواه أحمد والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » . ولكن السيوطي ذكره في الجامع الصغير (٦٩٩) بلفظ « أو » ، ونص شارحه المناوي على أنه شك من الراوي ، ونسبه السيوطي لأحمد وأبي يعلى ، فما أدري مم جاء هذا ؟ فإن رواية أحمد في المسند مرتين بالواو ، ورواية أبي يعلى هي التي رواها عنه هنا تلميذه ابن حبان بالواو أيضاً ! فلعله وقع للسيوطي في بعض النسخ بحرف « أو » . ثم وجدت الحديث في طبقات ابن سعد (١/٢/١٠٥) ، رواه عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن سليمان بن بلال ، بهذا الإسناد . وفيه : « عن أبي حميد أو أبي أسيد » ، ولكني لا أستطيع الثقة بتصحيح نسخة ابن سعد المطبوعة ، كما هو واضح لمن أمعن النظر فيها .

وهذا الحديث خطاب للصحابة ، ثم لمن سار على قدمهم ، واهتدى بهديهم ، واقتدى بإمامه وإمامهم ، صلى الله عليه وسلم ، فعرف سنته وهديه ، وعرف شريعته وامتلأ بها قلبه ، إيماناً وإخلاصاً ، ورضى عن طيب نفس ، وإعراضاً عن الهوى والزيغ . فهو الذي يعرف الصحيح من السنة ويطمئن قلبه إليه ، وينكر المردود غير الصحيح ، فلا يسيغه في عقله ولا في قلبه . ولله در الحافظ ابن حبان ، إذ أشار إلى هذا أدق إشارة في العنوان الذي كتب تحته هذا الحديث : « الإخبار عما يستحب للمرء كثرة سماع العلم ، ثم الاقتفاء والتسليم » .

(١) في (ع) « ذكر » بدل « باب » . فهذا التغيير من الأمير علاء الدين سببه عندي — فيما أرى — أن الأمير لم يقتصر على الحديث الذي ذكره ابن حبان تحت هذا العنوان ، وهو من النوع (٥٦) من القسم الثاني ، بل جاء بعده بالحديث الآتي عقب هذا ، وهو من النوع (٧٨) من القسم الأول . فهذا عمل دقيق ، واحتياط طريف ، من الأمير علاء الدين ، رحمه الله .

البَصْرِيّ[١]، قال حدثنا هَمَّام[٢] عن زيد بن أَسلم عن عطاء بن يَسَارٍ عن أبي سعيد الخُدْريّ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تَكْتُبُوا عنّي إلا القرآنَ، فمن كَتَبَ عنّي شيئاً فَلْيَمْحُهُ[٣]. (٥٦) [٢ : ٥٦] ١٧١/١

قال أبو حاتم رضي الله عنه: زَجْرُه صلى الله عليه وسلم عن الكِتْبَةِ عنه سوى القرآن، أراد به الحثَّ على حفظ السنن، دونَ الاتّكال على كِتْبَتِها وتَرْكِ حفظِها والتفقُّهِ فيها.

والدليلُ على صحة هذا إباحتُه صلى الله عليه وسلم لأبي شاهٍ[٤] كَتْبَ الخُطْبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذْنُه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عَمرٍو بالكتابة[٥].

---

(١) «كثير»: بفتح الكاف. وهو «كثير بن يحيى بن كثير، أبو مالك البصري» كان يعرف بـ «صاحب البصري»، له ترجمة في التعجيل (ص ٣٤٩)، ولسان الميزان (٤ : ٤٨٤ – ٤٨٥). تكلم فيه بعضهم بغير حجة، وقد رجحنا توثيقه في شرح المسند (٣٠٦٣)، ونزيد هنا أنه ترجمه البخاري في الكبير (٢١٩/١/٤) فلم يذكر فيه جرحاً.

(٢) هو همام بن يحيى الأزدي البصري.

(٣) الحديث – ٦٣ – هو في (ع) (٢ : ١٦٥). ورواه أحمد في المسند مطولا ومختصراً (١١١٠١، ١١١٠٣، ١١١٧٥، ١١٣٦٤، ١١٥٥٧). ومسلم مطولا (٢ : ٣٩٣). والحاكم (١ : ١٢٦ – ١٢٧)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. ويستدرك على الحاكم أنه أخرجه مسلم.

(٤) «أبو شاه»، بالهاء في آخره دون نقط: هو رجل يماني، ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما، في حديث أبي هريرة، في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح «فقام رجل يقال له أبو شاه، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي شاه»، يعني الخطبة المذكورة. انظر الإصابة (٧ : ٩٧) والفتح (١ : ١٨٤) وعون المعبود (٣ : ٣٥٧) وشرح الترمذي (٣ : ٣٧٥).

(٥) انظر شرحنا للمسند في حديث عبد الله بن عمرو (٦٥١٠)، والفتح (١ : ١٨٤–١٨٥).

٦٤ — أخبرنا الحسين بن أحمد بن بِسْطَامٍ بالأُبُلَّة حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد[١] حدثنا سفيانُ عن فِطْرٍ[٢] عن أبي الطُّفَيل[٣] عن أبي ذَرٍّ، قال: تَرَكَنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وما طائرٌ يَطِير بجَنَاحَيْه إلا عندنا منه عِلْمٌ[٤]. (٧٨) [١ : ٧٨]

قال أبو حاتم: معنى «عندنا منه» يعني بأوامره ونواهيه وأخباره وإباحاته، صلى الله عليه وسلم.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي، ثقة متفق على توثيقه، وهو من شيوخ النسائي وابن ماجة وغيرهما، وأبوه «عبد الله بن يزيد» من شيوخ أحمد وابن راهويه وابن المديني والبخاري وغيرهم.

(٢) سفيان: هو ابن عيينة. و «فطر» بكسر الفاء وسكون الطاء المهملة: هو ابن خليفة، وهو كوفي ثقة معروف، وترجمه البخاري في الكبير (٤/١/١٣٩) وقال: «سمع أبا الطفيل وعمرو بن حريث المخزومي».

(٣) هو عامر بن واثلة، بالثاء المثلثة، الليثي، من صغار الصحابة، ولد عام أحد، وهو آخر الصحابة موتاً، مات سنة ١١٠ على القول الراجح.

(٤) الحديث — ٦٤ — لم أجده بإسناد متصل من هذا الوجه إلا في هذا الموضع. وهو إسناد صحيح متصل.

وقد رواه الطيالسي (رقم ٤٧٩): «حدثنا شعبة عن الأعمش عن منذر الثوري عن أصحاب له عن أبي ذر، قال: لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يتقلب في السماء طير إلا ذكرنا منه علماً». وكذلك رواه أحمد في المسند (٥ : ١٦٢ طبعة الحلبي) عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان، وهو الأعمش، «عن المنذر الثوري عن أشياخ لهم عن أبي ذر»، به. ثم رواه عقبه عن حجاج بن محمد «حدثنا فطر عن المنذر عن أبي ذر، المعنى». أي بمعناه، وبحذف الواسطة المبهمة بين المنذر وأبي ذر. وكذلك رواه الطبري في التفسير (٧ : ١٢٠) من طريق «فطر بن خليفة عن منذر الثوري عن أبي ذر»، بنحوه. ووقع فيه اسم «فطر» «مطر» بالميم بدل الفاء، وهو تصحيف، بل خطأ مطبعي واضح. ورواه أحمد قبل ذلك (٥ : ١٥٣) عن أبي نمير «حدثنا الأعمش عن منذر حدثنا أشياخ من التيم قالوا: قال أبو ذر: لقد تركنا محمد صلى الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً».

فهذه الروايات كلها منقطعة، لإبهام الأشياخ الذين روى عنهم المنذر، وهو ابن يعلى الثوري، وكذلك رواية أحمد والطبري من طريق «فطر» عن المنذر عن أبي ذر، بحذف الواسطة المبهمة، لأن المنذر بن يعلى يروي عن التابعين، لم يدرك أحداً من الصحابة، فأولى أن لايدرك أباذر المتوفى سنة ٣٢، فروايته عنه منقطعة يقيناً.

ذِكْرُ

دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدَّىٰ أمَّته حديثاً سمعه

٦٥ — أخبرنا محمد بن عُمر بن يوسف[١] قال حدثنا نَصْر بن عليّ الجَهْضَمي قال حدثنا عبد الله بن داود[٢] عن عليّ بن صالح[٣] عن سِمَاك بن حَرْبٍ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود[٤] عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِع منَّا حديثاً فبلَّغه كما سمعه[٥]، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ من سامعٍ[٦]. ١٧٢/١

[١٢ : ٥] (١٢)

والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨ : ٢٦٣) عن رواية المسند التي من طريق الأعمش ، وقال: « رواه أحمد والطبراني » ثم قال : ورجال الطبراني رجال الصحيح ، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري . وهوثقة . وفي إسناد أحمد من لم يسم » . فالظاهر من هذا أن رواية الطبراني هي من هذا الوجه الذي رواه منه ابن حبان .

ونقل الهيثمي أيضاً (٨ : ٢٦٤) حديثاً بنحوه ، من حديث أبي الدرداء ، وقال : « رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح » . فهو شاهد قوي لهذا الحديث .

(١) في هامش (ع) نسخة « عمرو » بدل « عمر » ، وهي خطأ ، فقد مضى اسم هذا الشيخ في الحديث (٤٠) « محمد بن عمر بن يوسف » ، وسيأتي اسمه في الحديث (١٨٥) « محمد بن عمر بن يوسف بن حمزة » . وهو ثابت كذلك فيه في (س ٣ : ٥٠٢) و (ع ٣ : ٣٧٣) . وأما الحديثان (٤٠ ، ٦٥) فليسا في القطع التي وقعت لنا من كتاب ابن حبان .

(٢) هو الهمداني الخريبي ، نسبة إلى « الخريبة » ، بضم الخاء المعجمة وفتح الراء : محلة بالبصرة . وهو ثقة عابد مأمون .

(٣) علي بن صالح بن حي الهمداني ، أخو الحسن بن صالح ، قال ابن معين : « ثقة مأمون »

(٤) هو تابعي ثقة ، واختلف قديماً في سماعه من أبيه عبد الله بن مسعود . وقد رجحنا في شرح المسند (٣٦٩٠) أنه سمع منه ، فحديثه عنه متصل . وهو الذي رجحه البخاري ، وجزم به أبو حاتم .

(٥) « نضره » : أي نعمه ، قال ابن الأثير : « يروى بالتخفيف والتشديد ، من النضارة ، وهي في الأصل حسن الوجه والبريق . وإنما أراد : حسن خلقه وقدره » .

(٦) الحديث — ٦٥ — سيأتي (٦٧) من طريق شيبان ، و (٦٨) من طريق إسرائيل ، كلاهما عن سماك بن حرب . ورواه أحمد (٤١٥٧) من طريق شعبة وإسرائيل . ورواه الترمذي (٣ : ٣٧٢) ، وابن ماجة (١ : ٥٣) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٤٠) ،

ذِكْرُ

رحمة الله جل وعلا من بلَّغ أمة المُصطفى صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً عنه

٦٦ — أخبرنا أبو خليفة قال حدثنا مُسَدَّد قال حدثنا يحيي بن سعيد[١] عن شعبة قال حدثني عمر بن سليمان، هو ابنُ عاصم بن عمر بن الخطاب[٢]، عن عبدالرحمن بن أَبَانَ، هو ابنُ عثمانَ بن عفان[٣]، عن أبيه قال: خَرج زيدُ بن ثابت من عند مروانَ قريباً من نصفِ النهار، فقلتُ: ما بَعَثَ إليه إلا لشيءٍ سأله، فقمتُ إليه، فسألتُه؟ فقال: سَأَلَنا عن أشياء سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم: رحم الله امرءاً سَمِعَ منّي حديثاً فحفِظَه حتى يبلِّغه غيرَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أَفْقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ. ثلاثُ خِصَالٍ لا يُغِلُّ عليهنَّ قلبُ مُسْلِمٍ[٤]: إخْلَاصُ ١٧٣/١

ثلاثتهم من طريق شعبة. كلهم عن سماك بن حرب، بهذا الإسناد، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». ورواه الشافعي في كتاب الرسالة (١١٠٢ بتحقيقنا) عن سفيان، وهو ابن عيينة، عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، مطولا، بنحو حديث زيد بن ثابت الآتي عقب هذا (٦٦). وكذلك رواه ابن عبد البر (١ : ٤٠) مطولا، من هذا الوجه، من طريق الحميدي عن ابن عيينة. وهذا إسناد صحيح أيضاً.

(١) هو القطان الإمام الحجة.

(٢) هو ثقة، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان، وروى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١١٢/١/٣) عن يحي بن معين قال: «عمر بن سليمان، صاحب حديث زيد بن ثابت: ثقة».

(٣) عبد الرحمن: ثقة، وثقه النسائي وابن حبان، وقال مصعب الزبيري: «إنه كان من الخيار». وأبوه أبان بن عثمان: ثقة من كبار التابعين، من فقهاء المدينة.

(٤) «لا يغل» بضم الياء وكسر الغين، قال ابن الأثير: «هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء. ويروى: يغل، بفتح الياء، من الغل، وهو الحقد والشحناء، أي لا يدخله حقد يزيله عن الحق. والمعنى: أن هذه الخلال الثلاث تستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدغل والشر».

العمل لله ، ومُناصَحَةُ أُلاتِ الأَمْرِ(١)، ولزومُ الجماعة ، فإِن دَعْوَتهم تُحيطُ(٢) مِنْ ورائِهم(٣) . (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

البيان بأن هذا الفضلَ إنما يكون لمن أَدَّىٰ ما وصفنا كما سَمِعَه سواءً ، من غير تغييرٍ ولا تبديلٍ فيه

٦٧ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا صفوان بن صالح قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا شَيْبَانُ(٤) قال حدثني سِمَاكُ بن حَرْب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه ابنِ مسعود ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رحم اللهُ مَنْ سمعَ منّي حديثاً فبلَّغه كما سمعه ، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ له من سامعٍ(٥) . (٢) [١ : ٢]

---

(١) « ألات الأمر » : أصله « ولاة » ، قلبت الواو همزة .

(٢) « تحيط » : من الإحاطة ، قال ابن الأثير : « أي تحدق بهم من جميع نواحيهم ، يقال : حاطه وأحاط به » . وقال العلامة علي القاري في شرح المشكاة (ج ١ ورقة ٧٨) : « أي تدور من ورائهم . وفي نسخة موصولة [يعني « من » بفتح الميم] . ويؤيد الأول أنه في أكثر النسخ مرسوم بالياء » . يعني نسخ المشكاة . وأقول : إنها مرسومة بالياء في أصلي رسالة الشافعي المخطوطين ، وأحدهما أصل الربيع بخطه ، وكذلك هي مرسومة بالياء هنا في نسخة الإحسان .

(٣) الحديث — ٦٦ — رواه أحمد (٥ : ١٨٣ حلبي) عن يحيى القطان ، بهذا الإسناد ، بزيادة أخرى في آخره . وكذلك رواه الدارمي بهذه الزيادة (١ : ٧٥) من طريق حرمي بن عمارة عن شعبة . ورواه أبو داود (٣٦٦٠) من طريق يحيى القطان ، مختصراً ، وكذلك رواه الترمذي (٣ : ٣٧٢) مختصراً ، من طريق الطيالسي . وابن عبد البر (١ : ٣٩) من طريق يزيد بن زريع ، كلاهما عن شعبة . ورواه ابن ماجة (١ : ٥٢) من وجه آخر عن زيد بن ثابت .

(٤) هو شيبان بن عبد الرحمن النحوي .

(٥) الحديث — ٦٧ — هو مكرر (٦٥) . وقد أشرنا إليه هناك .

١٧٤
١

ذِكْرُ

إثبات نَضَارَةِ الوجه في القيامة مَن بَلَّغ للمصطفى صلى الله
عليه وسلم سُنَّةً صحيحةً كما سمعها

٦٨ — أخبرنا ابنُ خُزيمة قال حدثنا محمد بن عثمان العِجْلِي قال حدثنا عُبيد الله بن موسى عن إسرائيل[1] عن سِمَاكٍ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: نَضَّرَ اللهُ امرءًا سمعَ منّا حديثاً فبلَّغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغ أَوْعَى من سامعٍ[2].

[٢:١] (٢)

ذِكْرُ

عَدَدِ الأشياء التي اسْتَأْثَرَ الله تعالى بعلمها دونَ خَلْقِهِ

٦٩ — أخبرنا محمد بن إسحق بن إبرهيم مولى ثَقِيف حدثنا أَبو عُمَر الدُّورِيّ حَفْصُ بن عُمَر[3] حدثنا إسمعيل بن جعفر عن عبد الله

---

(١) هو ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي.

(٢) الحديث — ٦٨ — هو مكرر (٦٥ ، ٦٧). وقد أشرنا إليه في أولها.

(٣) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي المقرئ الضرير، أبو حفص الدُّوري، نسبة إلى «الدور» بضم الدال، وهي محلة ببغداد. وهو ثقة، وثقه العقيلي وابن حبان، وقال أبو داود: «رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمر الدوري». وهو أحد القراء المعروفين، قرأ على إسمعيل بن جعفر المدني، شيخه في هذا الحديث، وقرأ على الكسائي ومال إلى قراءته، فكان يقرئ بها. مات في شوال سنة ٢٤٦. وله ترجمة في طبقات ابن سعد (٧/٢/٩٩)، وتاريخ بغداد (٨ : ٢٠٣)، واللباب (١ : ٤٢٨).

١٧٥/١ بن دِينارٍ عن ابن عُمَر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مفاتيحُ الغيبِ خَمْسٌ : لا يَعلم ما تَضَعُ الأرحامُ أَحَدٌ إلا الله ، ولا يَعلم ما في غَدٍ إلا الله ، ولا متى يأتي المطرُ إلا الله ، ولا تَدْري نفسٌ بأيّ أرض تموت ، ولا يعلم متى تقومُ الساعةُ [أحدٌ إلاّ الله[1]][2] .

(٣٠)   [٣ : ٣٠]

ذِكرُ

خبرٍ ثاني[3] يصرّح بصحة ما ذكرناه

٧٠ — أخبرنا محمد بن عبد الرحمن السّامي حدثنا يحي بن أيوب

---

(١) الزيادة ثابتة بهامش (ع) ، وكتب فوقها « صح » . ولم تثبت في (س ع) ، وإن كان المعنى عليها . وقد يحذف مثل هذا للعلم به ، كما هو معروف .

(٢) الحديث — ٦٩ — هو في (س) (٣ : ١٠٢ — ١٠٣) ، وفي (ع) (٣ : ٧٦) . وسيأتي مرة أخرى عقب هذا . ورواه أحمد (٥١٣٣) عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار ، بقريب من هذا اللفظ . وكذلك رواه البخاري ، بقريب من هذا (٢ : ٤٣٥) عن محمد بن يوسف عن سفيان ، و(٨ : ٢٨٤) من طريق مالك عن عبد الله بن دينار ، و (١٣ : ٣٠٩) من طريق سليمان بن بلال عن ابن دينار . ورواه أحمد أيضاً (٤٧٦٦ ، ٥٢٢٦) عن وكيع عن سفيان ، بتلاوة الآية (٣٤) من سورة لقمان : (إن الله عنده علم الساعة) إلخ ، بدل تفصيل الأنواع الخمسة . وكذلك رواه (٦٠٤٣) هو والبخاري (٨ : ٢١٩) من طريق الزهري عن سالم عن أبيه . وكذلك رواه البخاري (٨ : ٣٩٥) والطبري في التفسير (٢١ : ٥٦) . كلاهما من طريق عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر . ورواه الطبري أيضاً (٢١ : ٥٦) من طريق مؤمل عن سفيان ، فجمع بين اللفظين : « مفاتح الغيب خمس ، لا يعلمهن إلا الله ، (إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما في الأرحام) الآية ، ثم قال : لا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم أحد متى ينزل الغيث إلا الله ، ولا يعلم أحد متى قيام الساعة إلا الله ، ولا يعلم أحد ما في الأرحام إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت » .

(٣) هكذا في (س ع) بإثبات الياء . وفي (ع) « ثان » .

المَقَابري(١) حدثنا إسمعيل بن جعفر قال : وأخبرني عبد الله بن دينار أنه سمع ابنَ عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مفاتيحُ الغيبِ خمسٌ، لا يعلمُها إلا الله : لا يعلم ما تَغِيضُ الأَرحامُ أحدٌ إلاّ الله ، ولا ما في غدٍ إلا الله ، ولا يعلم متَى يأتي المطرُ إلا الله ، ولا تَدْري نفسٌ بأيّ أرضٍ تموتُ ، ولا يعلم متى تقومُ الساعةُ أحدٌ إلا الله(٢) .

(٣٠) [٣ : ٣٠]

ذِكْرُ

الزّجر عن العلم بأمر الدّنيا مع الانهماكِ فيها ،
والجهلِ بأمرِ الآخرة ومجانبةِ أسبابها

٧١ — حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن قال حدثنا أحمد بن يوسف السُّلَمِي(٣) قال أخبرنا عبد الرزّاق قال أخبرنا عبد الله بن سَعِيد بن أبي هند عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) هو ثقة مأمون عابد، سمع منه أحمد وابنه عبد الله والبخاري ومسلم وغيرهم . وقيل له « المقابري» بفتح الميم ، لكثرة زيارته المقابر . انظر تاريخ بغداد (٤ : ١٨٨ — ١٨٩) واللباب (٣ : ١٦٧) .

(٢) الحديث — ٧٠ — هو في (س) (٣ : ١٠٣) ، وفي (ع) (٣ : ٧٦ — ٧٧) . وهو مكرر ما قبله .

(٣) « السلمي » بضم السين وفتح اللام ، نسبة إلى « سليم » قبيلة معروفة ، ونص على ضبطه بهذا السمعاني في الأنساب (ورقة ٣٠٣) . وأحمد بن يوسف هذا : ثقة مأمون ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « كان راوياً لعبد الرزاق ، ثبتاً فيه » . وله ترجمة في التهذيب ، وفي تذكرة الحفاظ (٢ : ١٣١).

إن الله يُبْغِض كلَّ جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ[١]، سَخَّابٍ بالأسْواق[٢]، جِيفَةٍ بالليل، حِمَارٍ بالنهار، عالمٍ بأمر الدنيا، جاهلٍ بأمر الآخرة[٣].

(٧٦) [٢ : ٧٦]

(١) «الجعظري»: بفتح الجيم والظاء المعجمة بينهما عين مهملة ساكنة. و «الجواظ»: بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره ظاء معجمة، وهما متقاربا المعنى: الجسيم، الأكول الشروب، البطر، يختال ويتعاظم. وقد فصلنا القول في معنييهما، في شرح حديث آخر لعبد الله بن عمرو، في المسند (٦٥٨٠). وقد جاء اللفظان في أحاديث أخر كثيرة. انظر منها في المسند (٧٠١٠) من حديث ابن عمرو، و (٨٨٠٧، ١٠٦٠٦) من حديث أبي هريرة، و (١٢٥٠٣) من حديث أنس، و(١٧٦٦١) من حديث سراقة.

(٢) «سخاب»، بالسين، و «صخاب». بالصاد: من «الصخب» بالصاد والسين، وهو الجلبة والصياح والخصام، قال في اللسان (١ : ٤٤٤): «الصاد والسين يجوز في كل كلمة فيها خاء».

(٣) الحديث – ٧١ – رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠ : ١٩٤) من طريق أبي بكر القطان عن أحمد بن يوسف السلمي، بهذا الإسناد. وأبو بكر القطان: هو محدث نيسابور، محمد بن الحسين، مات سنة ٣٠٢، وترجمه السمعاني في الأنساب (ورقة ٤٥٧).

والحديث ذكره المنذري في الترغيب والترهيب (١ : ٢٢٤)، وقال: «رواه ابن حبان في صحيحه، والأصبهاني». وذكره السيوطي في زيادات الجامع الصغير (١ : ٣٥٣ من الفتح الكبير)، ونسبه للبيهقي فقط.

وهذا الوصف النبوي الرائع، الذي سما بتصويره إلى القمة في البلاغة والإبداع، لهؤلاء الفئام من الناس، أستغفر الله، بل من الحيوان –: تجده كل يوم في كثير ممن ترى حولك، ممن ينتسبون إلى الإسلام، بل تراه في كثير من عظماء الأمم الإسلامية، عظمة الدنيا لا الدين، بل لقد تجده فيمن يلقبون منهم أنفسهم بأنهم «علماء»، ينقلون اسم «العلم» عن معناه الإسلامي الحقيقي، المعروف في الكتاب والسنة، إلى علوم من علوم الدنيا والصناعات والأموال. ثم يملؤهم الغرور، فيريدون أن يحكموا على الدين بعملهم الذي هو الجهل الكامل؛ ويزعمون أنهم أعرف بالإسلام من أهله، وينكرون المعروف منه، ويعرفون المنكر، ويردون من يرشدهم أو يرشد الأمة إلى معرفة دينها ردًّا عنيفاً، يناسب كل جعظري جواظ منهم. فتأمل هذا الحديث واعقله، ترهم أمامك في كل مكان.

ذِكْرُ

الزَّجْرِ عن تَتَبُّعِ الْمُتَشَابِه من القرآن للمرء المسلم

١٧٦/١ ٧٢ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا حِبَّان قال أنبأنا عبد الله[١] حدثنا يزيد بن إبرهيم التُّسْتَرِي[٢] قال حدثني ابن أبي مُلَيْكَةَ[٣] عن القاسم بن محمد[٤] عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تَلَا قولَ الله : (هو الذي أَنْزَلَ عليك الكتابَ منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، إلى آخرها ، فقال : إذا رأيتُمُ الذين يَتَّبِعُون ما تَشَابَه منه فاعلموا أنهم الذين عَنَى اللهُ عنهم[٥] ، فاحْذَرُوهُم[٦] . (٣) [٣ : ٢]

---

(١) « حبان » ، بكسر الحاء : هو ابن موسى السلمي المروزي ، ثقة من شيوخ البخاري ومسلم ، وترجمه البخاري في الكبير (٢/١/٨٤) . و « عبد الله» : هو ابن المبارك التيمي الحنظلي المروزي ، الإمام شيخ الإسلام .

(٢) ثقة حافظ معروف ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وترجمه البخاري في الكبير (٤/٢/٣١٨) .

(٣) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة — بضم الميم — التيمي المكي ، الإمام التابعي المعروف شيخ الحرم .

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وهو ابن أخي عائشة أم المؤمنين .

(٥) « عنى » رسمت في (ع) « عنا » بالألف ، والفعل يائي .

(٦) الحديث — ٧٢ — رواه البخاري (٨ : ١٥٧ — ١٥٩) ، ومسلم (٢ : ٣٠٣ — ٣٠٤) كلاهما عن القعنبي عن يزيد بن إبرهيم التستري ، بهذا الإسناد . وقال الحافظ : « قد سمع ابن أبي مليكة من عائشة كثيراً ، وكثيراً أيضاً ما يدخل بينها وبينه واسطة . وقد اختلف عليه في هذا الحديث : فأخرجه الترمذي من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، ومن طريق يزيد بن إبرهيم ، كما في الباب ، بزيادة القاسم . ثم قال : روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، ولم يذكروا القاسم ، وإنما ذكره يزيد بن إبرهيم ، انتهى . وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي الوليد

٧٣ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا أبو خَيْثَمَةَ قال حدثنا أَنَسُ بنِ عِيَاضٍ(١) عن أبي حازم(٢) عن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أُنْزِل القرآن على سبعة أحرفٍ، والمِراءُ في القرآنِ كُفْرٌ(٣)، ثلاثاً، ما عَرَفْتُم منه فاعْمَلُوا به، وما جَهِلْتُم منه فرُدُّوه إلى عالِمِه(٤). (٢٧) [١ : ٢٧]

الطيالسي عن يزيد بن إبرهيم وحماد بن سلمة، جميعاً عن ابن أبي مليكة عن القاسم، فلم ينفرد بزيادة القاسم. وممن رواه عن ابن أبي مليكة بغير ذكر القاسم: أيوب، أخرجه ابن ماجة من طريقه، ونافع بن عمر وابن جريج وغيرهما». وقد أطال الحافظ ابن كثير في التفسير (٢ : ٩٧ — ٩٨) في تخريج رواياته على الوجهين. وأشار أثناء ذلك إلى رواية ابن حبان الآتية (٧٥)، من طريق «أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة»، ولم يشر إلى هذه الرواية. وعندي أن هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد، سمع ابن أبي مليكة الحديث من عائشة، ومن القاسم عن عائشة، فحدث به على الوجهين، كما سمع.

(١) هو أبو ضمرة الليثي المدني، ثقة، أخرج له الجماعة، وترجمه البخاري في الكبير (١/٢/٣٤).

(٢) هو سلمة بن دينار الأعرج المدني، ثقة مشهور، أخرج له الجماعة، وترجمه البخاري في الكبير (٢/٢/٧٩)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان قاضي أهل المدينة، ومن عبادهم وزهادهم».

(٣) قال ابن الأثير: «المراء: الجدال، والتماري والمماراة: المجادلة، على مذهب الشك والريبة».

(٤) الحديث — ٧٣ — رواه أحمد في المسند (٧٩٧٦) عن أنس بن عياض «حدثني أبو حازم عن أبي سلمة، لا أعلمه إلا عن أبي هريرة» إلخ. وكذلك رواه الطبري في التفسير (١ : ٩) عن خلاد بن أسلم عن أنس بن عياض. ونقله ابن كثير في التفسير (٢ : ١٠٢) عن مسند أبي يعلى الموصلي، شيخ ابن حبان في هذا الإسناد، وهو أحمد بن على بن المثني، عن زهير بن حرب، وهو أبو خيثمة، بهذا، وفيه «عن أبي سلمة قال: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة». وقال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح، ولكن فيه علة، بسبب قول الراوي: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة». والعجب من ابن كثير، أن يبعد جدا، فينقل الحديث عن مسند أبي يعلى، في حين أنه ثابت في مسند أحمد، وفي حين أنه هو نفسه نقله عن مسند أحمد في كتاب فضائل القرآن (ص ٣٠). وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ : ١٥١) عن مسند أحمد أيضاً، والسيوطي في الدر المنثور (٢ : ٦) ونسبه لابن جرير ونصر المقدسي في الحجة، وكلاهما لم يذكر الشك في أنه «عن أبي هريرة».

وقد ورد بعضه عن أبي هريرة من وجهين آخرين: فقوله «أنزل القرآن على سبعة أحرف» رواه أحمد (٨٣٧٢، ٩٦٧٦). وقوله «مراء في القرآن كفر» رواه أحمد مراراً، منها (٧٤٩٩، ١٠٤١٩)، ورواه أبو داود (٤٦٠٣)، والحاكم (٢ : ٢٢٣).

قال أبو حاتم رضي الله عنه : قوله صلى الله عليه وسلم « ما عرفتم منه فاعملوا به » : أَضْمَر فيه الاستطاعةَ ، يريد : اعملوا بما عرفتم من الكتاب ما استطعتم . وقوله : « وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عالمه » : فيه الزَّجْر عن ضِدّ هذا الأمر ، وهو : أن لا يَسألوا مَن لا يَعْلَمُ . ١٧٧/١

ذِكْرُ

العلة التي من أجلها قال النبي صلى الله عليه وسلم « وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عالمه »

٧٤ — أخبرنا عُمر بن محمد الهَمْدَاني قال حدثنا إسحق بن سُوَيْد الرَّمْلي[١] قال حدثنا إسمعيل بن أبي أُوَيْسٍ قال حدثني أخي[٢] عن سليمانَ بن بِلالٍ عن محمد بن عَجْلانَ عن أبي إسحق الهَمْدَاني[٣] عن أبي الأَحْوَص[٤] عن ابن مسعودٍ ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله

---

(١) هو إسحق بن إبرهيم بن سويد ، نسب إلى جده ، وهو ثقة مأمون ، من شيوخ أبي داود والنسائي .

(٢) إسمعيل : هو ابن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس ، وهو ابن أخت مالك ونسيبه ، وهو من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما . وقد سمع من سليمان بن بلال ، ولكنه هنا يروي عنه بواسطة أخيه أبي بكر ، وإسمعيل ثقة ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والبخاري وغيرهم ، وأكثر البخاري من الرواية عنه في صحيحه ، وترجمه في الكبير (٣٦٤/١/١) فلم يذكر فيه جرحاً . وأخوه : هو أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله ، وهو ثقة حجة .

(٣) هو أبو إسحق السبيعي ، و « السبيع » بفتح السين وكسر الباء الموحدة : بطن من همدان . وأبو إسحق : هو عمرو بن عبد الله السبيعي ، وهو ثقة مشهور ، من كبار التابعين .

(٤) هو أبو الأحوص الجشمي ، عوف بن مالك بن نضلة ، تابعي قديم ثقة .

صلى الله عليه وسلم : أُنْزِل القرآنُ على سبعة أحرفٍ ، لكل آيةٍ منها ظَهْرٌ وبَطْنٌ[١] . (٢٧) [١ : ٢٧]

ذِكْرُ

الزجر عن مجادلة الناس في كتاب الله ، مع الأمر بمجانبة من يفعل ذلك

١٧٨/١ **٧٥** — أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيْباني قال حدثنا عاصم بن النَّضْر الأَحْوَلُ[٢] قال حدثنا المُعْتَمِرُ بن سليمان قال سمعتُ أيُّوب[٣] يحدّث عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن عائشة ، أنها قالت : قَرَأَ نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم هـذه الآية : (هو الذي أنزل عليك الكتابَ منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكتاب ، وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) إلى قوله (أُولي الألباب) ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الذين يجادلون فيه ، فهم الذين عَنَى اللهُ ، فاحْذَرُوهم . قال مَطَر : حفظتُ أنه قال : لا تُجالسوهم ، فهم الذين عَنَى اللهُ ، فاحْذَرُوهم[٤] .

(٣) [٢ : ٣]

---

(١) الحديث — ٧٤ — نقله السيوطي في الجامع الصغير (٢٧٢٧) بزيادة في آخره ، ونسبه للطبراني في الكبير فقط . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ : ١٥٢) بأطول من رواية السيوطي ، ونسبه للبزار وأبي يعلى و « الطبراني في الأوسط باختصار آخره ، ورجال أحدهما ثقات » . وانظر حديثاً آخر لابن مسعود في « الأحرف السبعة » ، في مسند أحمد (٤٢٥٢) .

(٢) هو من شيوخ مسلم وأبي داود ، روى عنه مسلم في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات .

(٣) هو أيوب بن أبي تميمة السختياني ، إمام كبير ، قال شعبة : « كان سيد الفقهاء » ، وقال ابن سعد : « كان ثقة ثبتاً في الحديث ، جامعاً كثير العلم ، حجة عدلا » .

(٤) الحديث — ٧٥ — هو مكرر (٧٢) ، وقد خرجناه وأشرنا إلى هذا هناك .

قال أبو حاتم : سمع هذا الخبرَ أيّوبُ عن مَطَرٍ الورّاق وابنِ أبي مُلَيْكَةَ جميعاً .

ذِكْرُ

وصف [تَعَلُّمِ(١)] العلم الذي يُتَوَقَّعُ دخولُ النار في القيامة لمن طَلَبَه

١٧٩/١ ٧٦ — أخبرنا أحمد بن محمد بن سَعيد المَرْوَزِيّ بالبصرة قال حدثنا محمد بن سَهْل بن عَسْكَر(٢) قال حدثنا ابن أبي مريم(٣) عن يحيى بن أيوب عن ابن جُرَيْج عن أبي الزُّبير عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَعَلَّمُوا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العلماء ، ولا تُمارُوا به السفهاءَ ، ولا تَخَيَّروا به المَجالسَ ، فمن فَعل ذلك فالنّارَ النّارَ(٤) .

(١٠٩) [٢ : ١٠٩]

(١) زيادة كلمة [تعلم] من (ع) . وهي زيادة صحيحة ضرورية لصحة المعنى ، فإن مقصود ابن حبان الإشارة إلى وصف التعلم الذي يتوقع به دخول النار لمن قصد إليه ، لا وصف « العلم » نفسه . فإن « العلم » هنا هو العلم الصحيح ، علم القرآن والسنة ، علم ما أمر الله به ونهى عنه وما إلى ذلك . فالوعيد في الحديث لمن طلب هذا العلم على أوصاف معينة في التعلم ، تنتهي إلى أنه يطلبه لغير وجه الله . أما العلم نفسه ، فإنه مأمور بتعلمه ، على وصف آخر ، أن يكون خالصاً لله وحده .

(٢) ثقة حافظ ، من شيوخ مسلم والترمذي والنسائي .

(٣) هو سعيد بن الحكم بن محمد ، المعروف بابن أبي مريم ، الجمحي المصري .

(٤) الحديث – ٧٦ – هو في (ع) (٢ : ٢٢٨) . ورواه ابن ماجة (١ : ٥٧) عن محمد بن يحيى عن سعيد بن أبي مريم . ورواه الحاكم (١ : ٨٦) بثلاثة أسانيد عن ابن أبي مريم . ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ١٨٦ – ١٨٧) بإسنادين عنه . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

٧٧ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يحيي بن محمد بن مَخْلَد قال حدثنا أبو الرَّبيع سليمانُ بن داود قال حدثنا ابن وَهْب قال أخبرني أبو يحيي بنُ سليمان الخُزَاعي[١] عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر الأنصاري[٢] عن سعيد بن يَسَار عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تَعَلَّم علماً مما يُبْتَغَى به وجهُ الله، لا يَتعلَّمه إلا لِيُصِيبَ به عَرَضاً من الدنيا، لم يَجِدْ عَرْفَ[٣] الجنَّة يومَ القيامة[٤].

[١٠٩ : ٢] (١٠٩)

وقال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجة: «رجال إسناده ثقات. ورواه ابن حبان في صحيحه، من حديث ابن أبي مريم، به. والحاكم من طريق ابن أبي مريم مرفوعاً وموقوفاً». وهذا غير دقيق من البوصيري، فإن الحاكم رواه بإسناد رابع من طريق ابن وهب عن ابن جريج، مرفوعاً مرسلا، بحذف «أبي الزبير» و «جابر». وقال الحاكم: «وقد أرسله عبد الله بن وهب، فأنا على الأصل الذي أصلته، في قبول الزيادة من الثقة، في الأسانيد والمتون». وذكره المنذري في الترغيب (١ : ٦٨)، وقال: «رواه ابن ماجة وابن حبان في صحيحه والبيهقي، كلهم من رواية يحي بن أيوب الغافقي عن ابن جريج عن أبي الزبير عنه، [يعني عن جابر]. ويحي هذا: ثقة، احتج به الشيخان وغيرهما، ولا يلتفت إلى من شذ فيه».

(١) هو «فليح — بالتصغير — بن سليمان بن أبي المغيرة» الخزاعي المدني، كنيته «أبو يحي»، واسمه «عبد الملك»، و «فليح» لقب غلب عليه، وهو ثقة، أخرج له الشيخان وأصحاب السنن، وتكلم فيه بعضهم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره». وترجمه البخاري في الكبير (١٣٣/١/٤)، والصغير (ص١٩٣)، فلم يذكر فيه جرحاً، ولم يذكره في الضعفاء.

(٢) هو «أبو طوالة» بضم الطاء وتخفيف الواو، من شيوخ مالك، وكان قاضي المدينة في زمن عمر بن عبد العزيز.

(٣) «العرف» بفتح العين المهملة وسكون الراء: الريح، يعني لم يجد ريحها الطيبة.

(٤) الحديث — ٧٧ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨). ورواه أحمد (٨٤٣٨) عن يونس وسريج بن النعمان عن فليح. ورواه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجة (١ : ٥٦)، والحاكم (١ : ٨٥) والخطيب في تاريخ بغداد (٥ : ٣٤٦ — ٣٤٧ و ٨ : ٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ١٨٩ — ١٩٠)، كلهم من طريق فليح بن سليمان. قال الحاكم: «حديث صحيح، سنده ثقات، رواته على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

٧٨ — وأخبرنا عُمَر بن محمد بن بُجَيْر(١) حدثنا أبو الطاهر بن السَّرْح(٢) أنبأنا ابنُ وهب ، بإسنادِه ، مِثْلَه(٣) . (١٠٩) [٢ : ١٠٩]

ذِكْرُ

الزَّجر عن مُجَالسةِ أهل الكلام والقَدَرِ ، ومُفَاتَحَتِهم بالنَّظَر والجِدال ١٨٠/١

٧٩ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا أبو خَيْثَمة وهرونُ بن مَعْرُوف(٤) قالا حدثنا المُقْرِئُ(٥) قال حدثنا سعيد بن أبي أَيُّوب عن عطاء بن دِينارٍ(٦) عن حَكيم بن شَرِيك(٧) عن يحيى بن مَيْمُونٍ الحَضْرَمي(٨)

---

(١) « بجير » : بضم الباء وفتح الجيم وسكون الياء وآخره راء . ووقع في (ع) « يحيى » ، وهو خطأ وتصحيف ، صححناه من (ع) ، ومن اللباب لابن الأثير (١ : ٩٩) والمشتبه للذهبي (ص ٢٦) .

(٢) هو أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح ، بفتح السين المهملة وسكون الراء وآخره حاء مهملة. وهو فقيه ثبت مصري معروف .

(٣) الحديث — ٧٨ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨) . وهو مكرر ما قبله .

(٤) هو ثقة ثبت ، من شيوخ مسلم وأبي داود ، وسمع منه أحمد بن حنبل ، وهو من القلائل الذين حدث عنهم أحمد وهم أحياء .

(٥) هو عبد الله بن يزيد المقرئ ، من شيوخ أحمد والبخاري ، أقرأ القرآن بالبصرة ٣٦ سنة ، وبمكة ٣٥ سنة .

(٦) هو ثقة ، وثقه أحمد وأبو داود ، وقال ابن يونس : « مستقيم الحديث ، ثقة معروف بمصر ».

(٧) « حكيم » و « شريك » : بفتح أولها . وهو حكيم بن شريك الهذلي المصري ، وهو ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وترجمه البخاري في الكبير (٢/١/١٤ — ١٥) فلم يذكر فيه جرحاً .

(٨) كان قاضي مصر من سنة ١٠٢ — ١١٤ ، وهو ثقة ، ترجمه البخاري في الكبير (٤/٢/٣٠٣) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه الدارقطني .

عن رَبيعة الجُرَشِيِّ(١) عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب ، أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تُجَالسوا أَهْلَ القَدَر ، ولا تُفَاتِحُوهم(٢) . (٢٣) [١ : ٢٣]

ذِكْرُ

ما كان يَتَخَوَّفُ صلى الله عليه وسلم على أمته جِدَالَ المنافق

٨٠ — أخبرنا أبو يَعْلَى حدثنا خَليفة بن خَيَّاط(٣) حدثنا خالد بن الحرث حدثنا حسين المُعَلِّم(٤) عن عبدالله بن بُرَيْدَة عن عِمْران بن حُصَيْنٍ،

---

(١) « الجرشي » : بضم الجيم وفتح الراء وبالشين المعجمة ، نسبة إلى « بني جرش » بطن من حمير . وربيعة هذا : مختلف في صحبته ، والراجح أنه صحابي ، انظر التاريخ الكبير للبخاري (٢/١/٢٥٦ — ٢٥٧) ، وطبقات ابن سعد (٧/٢/١٥٠) ، والإصابة (٢ : ٢٠١ — ٢٠٢)

(٢) الحديث — ٧٩ — رواه أحمد في المسند (رقم ٢٠٦) ، وفي كتاب السنة (ص ١٠٧) ، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/١/١٤ — ١٥) ، كلاهما عن عبد الله بن يزيد المقرئ ، بهذا الإسناد . ورواه أبوداود (٤٧١٠) عن أحمد بن حنبل . ورواه الحاكم (١ : ٨٥) من طريق المقرئ . والبيهقي في السنن الكبرى (١٠ : ٢٠٤) عن الحاكم . ورواه أبو داود مرة أخرى (٤٧٢٠) من وجه آخر عن عطاء بن دينار .

(٣) هو خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري ، لقبه « شباب » ، بفتح الشين وتخفيف الباء الموحدة ، وهو من شيوخ البخاري ، ثقة ، ترجمه في الكبير (٢/١/١٧٦) ، ومن تكلم فيه فلا حجة له ، قال ابن عدي : « له حديث كثير ، وتاريخ حسن ، وكتاب في الطبقات ، مستقيم الحديث ، صدوق ، من متيقظي رواة الحديث » ، وقال ابن حبان في الثقات : « كان متقناً ، عالماً بأيام الناس وأنسابهم » .

(٤) هو حسين بن ذكوان المعلم .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَخْوفُ ما أخافُ عليكم جدالُ المنافقِ عَلِيمِ اللِّسَانِ[١] . (٢٢) [٣ : ٢٢]

٨١ — أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى حدثنا محمد بن مَسْرُوق[٢] حدثنا محمد بن بكر[٣] عن الصَّلْت بن بَهْرام[٤] حدثنا الحسن[٥] : حدثنا

---

(١) الحديث — ٨٠ — هو في (س) (٣ : ٧٨) ، وفي (ع) (٣ : ٥٦) . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٨٧) وقال : « رواه الطبراني في الكبير والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » . وذكره السيوطي في زوائد الجامع الصغير (١ : ٢٨٩ من الفتح الكبير) ، ونسبه للطبراني والبيهقي . وذكره المنذري في الترغيب (١ : ٧٨) وقال : « رواه الطبراني في الكبير والبزار ، ورواته محتج بهم في الصحيح . ورواه أحمد من حديث عمر بن الخطاب » . وحديث عمر في مسند أحمد بنحوه (١٣٤ ، ٣١٠) .

(٢) هكذا وقع في الأصول الثلاثة ، وهو خطأ من الحافظ ابن حبان فيما أرى ، لاتفاق الأصول الثلاثة عليه . وليس في الرواة — فيما بين يدي من المراجع — من يسمى بهذا ، وصوابه «محمد بن مرزوق» ، كما ثبت في تفسير ابن كثير (٣ : ٥٩٤) عن أبي يعلى الموصلي ، وهو شيخ ابن حبان هنا : أحمد بن علي بن المثنى . فقد نقله ابن كثير عن مسند أبي يعلى .

و « محمد بن مرزوق » : هو « محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي » وقد ينسب إلى جده ، وهو ثقة من شيوخ مسلم والترمذي وابن ماجة وابن خزيمة وأبي يعلى وغيرهم ، له ترجمة في التهذيب (٩ : ٤٣١ — ٤٣٢) ، وتاريخ بغداد (٣ : ١٩٩ — ٢٠٠) .

(٣) هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري ، وهو ثقة من شيوخ أحمد وإسحق وابن المديني وابن معين وغيرهم ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة ، وترجمه البخاري في الكبير (١/١/٤٨) وقال : « سمع منه علي » ، يعني ابن المديني ، وترجمه ابن سعد في الطبقات (٧/٢/٤٩) ، والخطيب في تاريخ بغداد (٢ : ٩٢ — ٩٤) . وسيأتي عنه مزيد كلام في تخريج هذا الحديث ، إن شاء الله . و « البرساني » : بضم الباء الموحدة وسكون الراء وبالسين المهملة ، نسبة إلى « برسان » ، وهي قبيلة من الأزد .

(٤) سيأتي تفصيل الكلام فيه ، في تخريج الحديث ، إن شاء الله .

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ، التابعي الإمام المشهور .

جُنْدَبٌ البَجَلِيّ(١) في هذا المسجد أن حُذَيْفة حدَّثه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ مَا أَتخوَّفُ عليكم رجلٌ قرأ القرآن(٢) ، حتى إذا رُؤِيَتْ بَهْجَتُه عليه ، وكان رِدْءًا للإسلام(٣) ، غَيَّره إلى ما شاء الله(٤) ، فانْسَلَخ منه ، ونَبَذَه وراءَ ظهره ، وسَعَى على جاره بالسَّيف ، ورَمَاهُ بالشِّرْك . قال : قلت : يا نَبيَّ الله ، أيُّهما أولى بالشِّرْك . المَرْمِيُّ أو الرَّامِي ؟ قال : بل الرَّامي . (٢٢) [٣ : ٢٢]

ذِكْرُ

ما يجب على المرء أن يَسْأل الله جل وعلا العِلْمَ النافعَ ، رزقَنا الله إياه وكلَّ مسلم

٨٢ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة قال حدثنا وَكِيعٌ عن أُسَامَةَ بن زيد عن محمد بن المُنْكَدِر عن جابر بن

---

(١) « جندب » : بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة وضمها ، وهو « جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي » ، صحابي معروف ، وقد ينسب إلى جده ، فيقال « جندب بن سفيان » .

(٢) هكذا هو في الأصول الثلاثة وتفسير ابن كثير « رجل » ، برسم المرفوع ، فيكون خبر « إن » ، وتكون « ما » اسمها ، موصولة بمعنى « الذي » . وقد رسمت « إن ما » منفصلة في (س) وتفسير ابن كثير ، ورسمت متصلة « إنما » في (ع ع) . والأجود الأصح ما أثبتنا . ورسمت متصلة أيضاً في مجمع الزوائد ، مع رسم « رجلا » بالنصب .

(٣) الردء : العون والناصر .

(٤) في ابن كثير ومجمع الزوائد « اعتزل إلى ما شاء الله » .

(٥) الحديث – ٨١ – هو في (س) (٣ : ٧٦) ، وفي (ع) (٣ : ٥٤ – ٥٥) . ورواه البخاري في الكبير (٢/٢/٣٠٢) عن علي بن المديني : « حدثنا محمد بن بكر حدثنا الصلت » فذكره بهذا الإسناد مختصراً كعادته . وقد ذكره في ترجمة « الصلت بن مهران » . وقد ترجم البخاري بعد ذلك (ص ٣٠٣) : « صلت بن بهرام التيمي الكوفي أبو هاشم » . فهو يفرق بينهما كما ترى ، ويجزم

عبد الله ، قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم إنّي أسألُكَ علماً نافعاً ، وأَعُوذُ بك من علم لا يَنْفَعُ»(١). (١٢) [٥ : ١٢]

بأن راوي هذا الحديث هو « الصلت بن مهران » ، ويذكره في ترجمته . وقد نقل مصحح التاريخ الكبير في هامشه عن ابن أبي حاتم قال : « صلت بن مهران ، روى عن الحسن وشهر بن حوشب ، وروى عنه محمد بن بكر البرساني وسهل بن حماد ، سمعت أبي يقول ذلك » . ثم أشار إلى أن ابن حبان زعم أن راويه هو « الصلت بن بهرام » ، ونقل عنه قوله : « وهو الذي يروي عن الحسن ، روى عنه محمد بن بكر المقرئ الكوفي ، ليس بالبرساني . ومن قال أنه الصلت بن مهران فقد وهم ، إنما هذا الصلت بن بهرام » . وقد نقل الحافظ في التهذيب في ترجمة « الصلت بن بهرام » (٤ : ٤٣٢ — ٤٣٣) نحو هذا عن ثقات ابن حبان ، ثم قال : « هذا الذي رده جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني ، وهو أخبر بشيخه » . ثم نقل مثل الذي نقلنا عن تاريخ البخاري . وأشار الحافظ لهذا الخلاف أيضاً في لسان الميزان في الترجمتين (٣ : ١٩٤ و ١٩٨) .

وأنا أرجح ما رجحه البخاري ، فإن علي بن المديني ، شيخ البخاري ، حدثه بهذا الحديث عن « محمد بن بكر البرساني » ، ومعروف أن ابن المديني سمع من البرساني ، فهو — كما قال الحافظ — « أعرف بشيخه » . وأما ابن حبان فبينه وبينه واسطتان : أبو يعلى ، ومحمد بن مرزوق ، الذي أخطأ فيه ابن حبان هنا وسماه « محمد بن مسروق » ، هذه واحدة ، وأخرى : أني لم أجد فيما بين يدي من المراجع ، ترجمة أو إشارة إلى راو يسمى « محمد بن بكر المقرئ الكوفي » كما زعم ابن حبان وجزم . ولعل ابن حبان حين رأى رواية أبي يعلى التي سمع منه ، وأن فيها « الصلت بن بهرام » ركبه الوهم فظن أن « محمد بن بكر » هذا شخص آخر كوفي غير « البرساني » البصري ، حين رأى روايته عن « الصلت بن بهرام الكوفي » .

والحديث نقله ابن كثير في التفسير (٣ : ٥٩٤) عند تفسير قوله تعالى (واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها) الآية ١٧٥ من سورة الأعراف . فقال ابن كثير : « فقد ورد في معنى هذه الآية حديث رواه الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده ، حيث قال : حدثنا محمد بن مرزوق حدثنا محمد بن بكر عن الصلت بن بهرام حدثنا الحسن » إلى آخر الحديث الذي هنا . ثم قال ابن كثير : « هذا إسناد جيد . والصلت بن بهرام كان من ثقات الكوفيين ، ولم يرم بشيء سوى الإرجاء ، وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما » .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٨٧ — ١٨٨) مختصراً جداً ، وقال : « رواه البزار ، وإسناده حسن » . فلم يذكر رواية أبي يعلى المطولة التي هنا ، مع أنها من الزوائد على شرطه ، ولعلها في موضع آخر من كتابه ، لم أجدها بعد طول البحث .

(١) الحديث — ٨٢ — ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ : ١٨١ — ١٨٢) وقال : « رواه الطبراني في الأوسط ، وإسناده حسن » . ثم أشار إلى رواية ابن ماجة التي سنذكر . فقد رواه ابن ماجة (٢ : ٢٢٦) عن علي بن محمد الطنافسي عن وكيع ، بهذا الإسناد ، بلفظ : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سلوا الله علماً نافعاً ، وتعوذوا بالله من علم لا ينفع » . وبهذا اللفظ رواه ابن عبد البر

١٨١
١

ذِكْرُ

ما يُسْتَحَبُّ للمرء أن يَقْرِنَ إلى ما ذكرنا في التَّعَوُّذ منها أشياءَ معلومةً .

٨٣ — أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار الصُّوفي قال حدثنا أبو نَصْرٍ التَّمار قال حدثنا حمّاد بن سَلَمة عن قتادةَ عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : اللهم إنّي أعوذُ بك من علم لا يَنْفعُ ، وعَمَلٍ لا يُرْفَع ، وقَلْبٍ لا يَخْشَع ، وقوْلٍ لا يُسْمَع (١) .

[١٢ : ٥] (١٢)

ذِكْرُ

تسهيل الله جل وعلا طريقَ الجنةِ على مَنْ يَسْلُك في الدنيا طريقاً يطلبُ فيها علماً

٨٤ — أخبرنا إبرهيم بن إسحق الأَنْماطِي الزاهد قال حدثنا يعقوب

في جامع بيان العلم (١ : ١٦٢) من طريق ابن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع ، فالظاهر من روايتي ابن حبان وابن عبد البر أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه عن وكيع باللفظين . وقال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجة : « إسناده صحيح ، رجاله ثقات . وأسامة بن زيد هذا : هو الليثي المدني ، احتج به مسلم » . وهو كما قال .

(١) الحديث — ٨٣ — رواه أحمد في المسند (١٣٠٣٥) عن بهز وأبي كامل ، و (١٣٧٠٩) عن حسن بن موسى ، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة ، به . ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ١٦١) من طريق عبد الله بن محمد البغوي عن أبي نصر التمار عن حماد بن سلمة . ولكن وقع فيه « محمد بن سلمة » ، وهو خطأ مطبعي واضح ، ورواه بنحوه أحمد (١٤٠٦٨) والحاكم (١ : ١٠٤) كلاهما من طريق خلف بن خليفة عن حفص ابن أخي أنس عن أنس .

بن إبرهيم[١] قال حدثنا محمد بن خازم[٢] عن الأَعْمَش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَن سَلَكَ طريقاً يَطلُبُ فيه علماً ، سَهَّل الله له به طريقاً من طُرُق الجَنَّة ، ومَن أَبْطأ به عَمَلُه ، لم يُسْرِعْ به نَسَبُه[٣] . (٢) [١ : ٢] ١٨٢/١

صحيح

ذِكْرُ

بَسْطِ الملائكةِ أجنحتَها لطلبة العلم رضاً بصنيعهم ذلك

٨٥ — أخبرنا ابن خُزَيْمة قال حدثنا محمد بن يحيي ومحمد بن رافع[٤] قالا حدثنا عبد الرزّاق قال أنبأنا مَعْمَر عن عاصمٍ عن زِرّ[٥] قال : أتيتُ صَفْوَان بن عَسَّالٍ المُرَادِيَّ ، قال : ما جاء بك ؟ قال : جئتُ أَبْتغي العِلْمَ[٦] ،

---

(١) هو الدورقي الحافظ ، من شيوخ أصحاب الكتب الستة ، ثقة متقن .

(٢) هو أبو معاوية الضرير ، روى عنه أحمد بن حنبل وابن راهويه وابن المديني وغيرهم . وأبوه « خازم » بالخاء المعجمة .

(٣) الحديث — ٨٤ — رواه أبو داود (٣٦٤٣) بهذا اللفظ ، من طريق زائدة عن الأعمش ، وكذلك الحاكم (١ : ٨٨ — ٨٩) . وهو جزء من حديث طويل ، رواه بطوله أحمد في المسند (٧٤٢١) عن أبي معاوية محمد بن خازم . وكذلك رواه مسلم (٢ : ٣١١) ، وابن ماجة (١ : ٥١) ، كلاهما من طريق أبي معاوية .

(٤) « محمد بن يحيى » : هو الحافظ الإمام « الذهلي » بضم الذال المعجمة وسكون الهاء ، من « ذهل بن شيبان » ، كما نص عليه الذهبي في المشتبه (ص ٢٠٧) ، وهو شيخ البخاري وغيره من الأيمة . و « محمد بن رافع » : هو القشيري النيسابوري الزاهد ، من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما .

(٥) « عاصم » : هو ابن أبي النجود . و « زر » : هو ابن حبيش .

(٦) « أنبط العلم » : أي أستخرجه ، قال ابن سيدة : « نبط الركية نبطاً ، وأنبطها واستنبطها ونبطها » : بمعنى استخرج ماءها . ومنه « استنباط الفقه » ، إذا استخرجه الفقيه باجتهاده وفهمه .

قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما مِنْ خارجٍ يَخرُجُ من بيته يطلبُ العلمَ إلَّا وَضَعَتْ له الملائكةُ أَجْنِحتَها ، رِضًى بما يَصْنَعُ[1] . (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

أَمَانِ الله جل وعلا من النار مَنْ أَوَىٰ إِلى مجلس علمٍ ونيَّتُه فيه صحيحةٌ

٨٦ — أخبرنا عمر بن سعيد بن سِنَان قال حدثنا أحمد بن أبي بكر عن مالك عن إسحقَ بن عبد الله بن أبي طلحةَ أن أبا مُرَّة مولى عَقِيل بن أبي طالب[2] أخبره عن أبي واقدٍ اللَّيثي : أنَّ رسول الله صلى الله عليه ١٨٣/١ وسلم بينما هو جالسٌ في المسجد والناسُ معه ، إذْ أَقْبل ثلاثةُ نفَرٍ ، فأَقْبل اثنانِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذَهب واحدٌ ، فلما وَقَفَا على رسول الله صلى الله عليه وسلم سَلَّما ، فأمّا أحدُهما فرأَىٰ فُرْجَةً في الحَلْقَة فجلسَ فيها ، وأمّا الآخرُ فجلس خلفَهم ، وأما الثالثُ فأَدْبَرَ ذاهباً ، فلما فرَغَ

---

(١) الحديث — ٨٥ — رواه أحمد في المسند (٤ : ٢٣٩ — ٢٤٠) عن عبد الرزاق، بهذا الإسناد ، مطولا ، ورواه قبل ذلك وبعده من أوجه أخر . ورواه ابن ماجة (١ : ٥١) عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق . ورواه الحاكم (١ : ١٠٠ — ١٠١) بأسانيد متعددة ، وكذلك ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٣٢ — ٣٣) . قال الحاكم : « أسنده جماعة ، وأوقفه جماعة : والذي أسنده أحفظ ، والزيادة منهم مقبولة » . وقال ابن عبد البر : « حديث صفوان بن عسال هذا وقفه قوم عن عاصم ، ورفعه عنه آخرون . وهو حديث صحيح حسن ثابت محفوظ مرفوع . ومثله لا يقال بالرأي » .

(٢) اشتهر بكنيته ، وقيل إن اسمه « يزيد » ، وهو تابعي ثقة معروف ، قال ابن سعد (٥ : ١٣١ — ١٣٢) عن الواقدي : « إنما هو مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، ولكنه كان يلزم عقيلا ، فنسب إلى ولايته » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أَلاَ أُخبركم عن النَّفَرِ الثلاثة ؟ أَمَّا أحدُهم فأَوَىٰ إلى الله فآواهُ الله ، وأَمَّا الآخرُ فاستَحْيَىٰ فاستَحْيَا اللهُ منه[١] ، وأمَّا الآخرُ فأَعْرَضَ فأعرض الله عنه[٢] . (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

التسوية بين طالب العلم ومُعَلِّمه و بين المجاهد في سبيل الله

٨٧ — أخبرنا أبو يعلىٰ قال حدثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِي[٣] قال حدثنا المُقْرِئ[٤] قال أنبأنا حَيْوَةُ[٥] قال حدثني أبو صَخْرٍ[٦] أن سعيداً المَقْبُرِيَّ[٧] أخبره أنه سمع أبا هريرةَ يقول : إنه سمع رسول الله صلى الله ١٨٤/١

---

(١) رسمت «فاستحيا» في (ع) في المرة الأولى بالياء، وفي الثانية بالألف، فأثبتناها على مارسمتا .

(٢) الحديث — ٨٦ — هو في الموطأ (٩٦٠ — ٩٦١ طبعة فؤاد عبد الباقي) . ورواه البخاري (١ : ١٤٣ — ١٤٤ ، ٤٦٦) ، ومسلم (٢ : ١٧٧ — ١٧٨) ، كلاهما من طريق مالك . ورواه أحمد في المسند (٥ : ٢١٩ حلبي) ومسلم (٢ : ١٧٨) ، كلاهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة .

(٣) نسبة إلى « مقدم » بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المهملة المفتوحة ، وهو اسم جده الأعلى . ومحمد بن أبي بكر هذا : ثقة معروف ، روى عنه البخاري ومسلم .

(٤) هو عبد الله بن يزيد المقرئ .

(٥) « حيوة » : بفتح الحاء المهملة والواو وبينهما ياء تحتية ساكنة ، وهو « حيوة بن شريح التجيبي » المصري الفقيه ، ثقة مشهور ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٦) هو « الخراط » ، نسبة إلى خرط الخشب . واسمه « حميد بن زياد » المدني صاحب العباء ، سكن مصر . وسماه بعضهم « حميد بن صخر » ، كما ذكر البخاري في ترجمته في الكبير (١/٢/٣٤٨) ، وهو ثقة ، وثقه الدارقطني وابن حبان ، وأخرج له مسلم في صحيحه .

(٧) « المقبري » : بضم الباء الموحدة، نسبة إلى مقبرة بالمدينة، كان يسكن بجوارها . وهوتابعي مشهور ، يروي عن أبي هريرة، ويروي أيضاً عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

عليه وسلم يقول : من دخل مسجدَنا هذا ليتعلَّمَ خيرًا أو يُعَلِّمَه ، كان كالمجاهد في سبيل الله ، ومن دخله لغير ذلك ، كان كالنَّاظر إلى ما ليْسَ له[1] .

(٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

وصف العلماء الذين لهم الفضلُ الذي ذكرنا قَبْلُ

٨٨ — أخبرنا محمد بن إسحق الثَّقَفي قال حدثنا عبد الأعلى بن حمَّاد قال حدثنا عبد الله بن داود الخُرَيْبي قال سمعت عاصم بن رَجاء بن حَيْوَة[2] عن داود بن جَمِيل[3] عن كَثِير بن قيس[4] قال : كنتُ جالساً مع

---

(١) الحديث — ٨٧ — رواه أحمد (١٠٨٢٦) عن المقرئ ، بهذا الإسناد . ورواه الحاكم (١ : ٩١) من طريق المقرئ أيضاً . ورواه قبله من طريق ابن وهب عن أبي صخر . ورواه أحمد أيضاً (٩٤٠٩) عن قتيبة بن سعيد ، وابن ماجة (١ : ٥١ — ٥٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، كلاهما عن حاتم بن إسمعيل عن حميد الخراط ، وهو أبو صخر ، قال الحاكم : « حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجا بجميع رواته ، ثم لم يخرجاه ، ولا أعلم له علة » . ووافقه الذهبي . وقال البوصيري في زوائد ابن ماجة : « إسناده صحيح على شرط مسلم . وقول الحاكم فيه : على شرط الشيخين ، غلط ، فإن البخاري لم يحتج بحميد بن صخر ، ولا أخرج له في صحيحه ، وإنما أخرج له في الأدب المفرد . وإنما احتج به مسلم » . وهذا هو الصواب .

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو زرعة : « لا بأس به » ، له ترجمة في الجرح والتعديل (٣٤٢/١/٣) والتهذيب .

(٣) ذكره ابن حبان في الثقات ، قال في التهذيب : « وفي إسناد حديثه اختلاف يأتي في ترجمة كثير بن قيس » . يريد هذا الحديث .

(٤) ذكره ابن حبان في الثقات ، وفي التهذيب : « جاء في أكثر الروايات أنه : كثير بن قيس ، على اختلاف في الإسناد إليه ، وتفرد محمد بن يزيد الواسطي ، في إحدى الروايتين عنه ، بتسميته : قيس بن كثير ، وهو وهم » . وترجمه البخاري في الكبير (٢٠٨/١/٤) قال : « كثير بن قيس : سمع أبا الدرداء ، روى عنه داود بن جميل » ، وترجمه ابن أبي حاتم (١٥٥/٢/٣) قال : « كثير بن قيس : روى عن أبي الدرداء ، روى عنه داود بن جميل ، سمعت أبي يقول ذلك . قال أبو محمد : روى عن ابن

أبي الدَّرْداء في مسجد دِمَشْق ، فأتاه رجل فقال : يـٰأبا الدرداء ، إني أتيتُك من مدينة الرسول في حديث بلغني أنك تُحدِّثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو الدرداء : أَمَا جِئْتَ لحاجةٍ ؟ أَمَا جئتَ لتجارةٍ ؟ أما جئتَ إلَّا لهذا الحديث ؟ قال : نعم ، قال : فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ سَلَكَ طريقاً يطلب فيه علماً ، سَلَكَ الله به ١٨٥/١
طريقاً من طُرُق الجنة . والملائكةُ تَضَعُ أَجْنِحَتَها رضاً لطالب العلم . وإن العالِم يستغفرُ له مَنْ في السمٰوات ومَنْ في الأرض والحيتانُ في الماء . وفضلُ العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب . إن العلماءَ ورثةُ الأنبياء ، إن الأنبياءَ لم يُورِثوا ديناراً ولا درهماً ، وأَوْرَثُوا العلم ، فمن أَخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ[1] . (٢) [١ : ٢]

عمر ، روى أبو عاصم النبيل عن الوليد بن مرة عنه » . فلم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم شيئاً من الاختلاف فيه أو في حديثه ، لأن ذاك الاختلاف وهم من بعض الرواة لا غير ، لا يعلل به الحديث ، ولا أثر له في الثقة بالراوي ، كما سنذكر في تخريجه ، إن شاء الله .

(١) الحديث – ٨٨ – رواه الدارمي (١ : ٩٨) ، وابن ماجة (١ : ٥٠) ، كلاهما عن نصر بن علي الجهضمي عن عبد الله بن داود الخريبي ، بهذا الإسناد . وكذلك رواه أبو داود (٣٦٤١) عن مسدد عن الخريبي ، ورواه أحمد في المسند (٥ : ١٩٦ حلبي) عن الحكم بن موسى عن إسمعيل بن عياش عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس ، بنحوه . ولكن وقع في المسند « داود بن حميد » ، وهو خطأ من الناسخين واضح ، فليس في الرواة من يسمى بهذا . ثم قد رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٣٥) من طريق أحمد بن سهل عن الحكم بن موسى ، بهذا الإسناد ، فقال : « داود بن جميل » على الصواب . ورواه بأسانيد كثيرة قبله من طريق إسمعيل بن عياش ، على الصواب ، وإن وقع فيه أغلاط مطبعية ظاهرة ، تدرك بالبداهة .

وأما خطأ محمد بن يزيد الواسطي ، الذي أشرنا إليه فيما نقلنا عن التهذيب آنفاً ، فإنه رواه أحمد (٥ : ١٩٦) عن محمد بن يزيد ، هو الواسطي : « أخبرنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن قيس بن كثير » . وكذلك رواه الترمذي (٣ : ٣٨٠ – ٣٨١) عن محمود بن خداش عن الواسطي . وقال الترمذي : « هكذا حدثنا محمود بن خداش هذا الحديث ، وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن

قال أبو حاتم رضي الله عنه : في هذا الحديث[1] بيانٌ واضحٌ أنّ العلماءَ الذين لهم الفضلُ الذين ذكرنا ، هُمُ الذين يُعَلِّمُونَ عِلْمَ النبي صلى الله عليه وسلم ، دونَ غيرِه من سائر العلوم . ألَا تراه يقول : «العلماءُ ورثةُ الأنبياء» ، والأنبياءُ لم يورثوا إلاّ العلم . وعلمُ نبيِّنا صلى الله عليه وسلم سُنَّتُه ، فمَنْ تَعَرَّا[2] عن معرفتها لم يكن من ورثة الأنبياء .

ذِكْرُ

إرادة الله جل وعلا خَيْرَ الدَّارَيْنِ بمَن تفقَّه في الدِّين

١٨٦/١ ٨٩ — أخبرنا ابنُ قُتَيبة قال حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحي قال حدثنا ابن وَهْب قال أنبأنا يونس عن ابن شِهابٍ قال أخبرني حُمَيْد بن عبد الرحمن[3]

داود بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أصح من حديث محمود بن خداش » . وكلام الترمذي قد يوهم أن الخطأ فيه من شيخه محمود بن خداش ، ولكن الخطأ إنما هو من محمد بن يزيد الواسطي . وقد أفاض ابن عبد البر في ذكر كثير من طرقه (١ : ٣٣ — ٣٧) ، وأبان عن وجه الصواب فيها ، كما ذكرنا .

وقد رواه أبو داود من وجه آخر (٣٦٤٢) عن محمد بن الوزير الدمشقي عن الوليد بن مسلم عن شبيب بن شيبة عن عثمان بن أبي سودة عن أبي الدرداء . وهو إسناد جيد ، وشاهد قوي .

(١) في (ع) فوق كلمة « الحديث » كلمة « الخبر » ، ولم يذكر الكاتب إن كان ذلك نسخة أخرى ، أو هو تصحيح . والمعنى واحد على كل حال .

(٢) هكذا رسمت « تعرا » بالألف في (ع) . وبهامشها نسخة أخرى « تعدى » . والأصل أجود وأصح .

(٣) هو حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، تابعي كبير ثقة معروف .

أنه سمع معاوية بن أبي سفيانَ يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّين(١) .

[٢ : ١] (٢)

ذِكْرُ

إباحةِ الحَسَدِ لمن أُوتِيَ الحِكمةَ وعَلَّمَها الناس

٩٠ — أخبرنا محمد بن يحيي بن خالد أنبأنا محمد بن رافع حدثنا مُصْعَبُ بن المِقْدَامِ(٢) حدثنا داود الطائي(٣) عن إسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سمعتُ ابن مسعود يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين : رجلٌ آتاه الله مالاً ، فسَلَّطه على هَلَكَتِه في الحق ، ورجلٌ آتاه الله حكمةً ، فهو يَقْضِي بها ويُعَلِّمُها(٤) .

[٢ : ١] (٢)

---

(١) الحديث — ٨٩ — هو مختصر من حديث طويل ، رواه البخاري (١ : ١٥٠ — ١٥١ و ١٣ : ٢٥٠ — ٢٥١) ، ومسلم (١ : ٢٨٣) ، كلاهما من طريق ابن وهب عن يونس ، بهذا الإسناد .

(٢) وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وتكلم فيه بعضهم ، وترجمه البخاري في الكبير (٣٥٤/١/٤) فلم يذكر فيه جرحاً .

(٣) هو داود بن نصير الطائي الكوفي الفقيه الزاهد ، وثقه ابن عيينة وابن معين وغيرهما ، وترجمه البخاري في الكبير (٢١٩/١/٢) .

(٤) الحديث — ٩٠ — رواه أحمد في المسند (٣٦٥١ ، ٤١٠٩) عن يحيى القطان ، وعن وكيع ويزيد بن هرون ، ثلاثتهم عن إسمعيل بن أبي خالد . ورواه البخاري (١ : ١٥١ — ١٥٣ و ٣ : ٢١٩ و ١٣ : ١٠٧ ، ٢٥٣) ، ومسلم (١ : ٢٢٤) ، كل ذلك من طريق إسمعيل .

ذِكْرُ

البيان بأن مِن خِيَار الناسِ مَنْ حَسُنَ خُلُقه في فقهه(١)

١٨٧/١ ٩١ — أخبرنا عِمْرَانُ بن موسى بن مُجَاشِع حدثنا هُدْبَةُ بن خالد القَيْسِي حدثنا حماد بن سَلَمة أخبرنا محمد بن زِياد(٢) سمعتُ أبا هُريرة يقول: سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: خَيْرُكم أَحَاسِنُكم أخلاقاً إذا فَقُهُوا(٣). (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

البيان بأنّ خِيَارَ المشركين هم الخيارُ في الإسلام إذا فَقُهُوا

٩٢ — أخبرنا عبد الله بن محمد الأَزْدي حدثنا إسحق بن إبرهيم أخبرنا النَّضْر بن شُمَيْل(٤) حدثنا هشام عن محمد(٥) عن أَبي هريرة، عن

---

(١) هكذا في (ع) «في فقهه»، ولو كان في «فقه» دون إضافة كان أجود. ولكن ليس بيدنا شيء فيه هذا الموضع من كتاب ابن حبان.

(٢) هو القرشي الجمحي ولاء، مولى عثمان بن مظعون، وهو تابعي ثقة.

(٣) الحديث — ٩١ — رواه أحمد في المسند (١٠٠٢٣) عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة، به. ورواه أيضاً (١٠٢٣٧) عن وكيع عن حماد، بلفظ «خيركم في الإسلام»، إلخ. ورواه أيضاً (١٠٢٤٥) عن وكيع عن حماد. وكذلك البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٣ — ٤٤) عن حجاج بن منهال عن حماد، بلفظ «خيركم إسلاماً».

(٤) «النضر» بفتح النون وسكون الضاد المعجمة. «شميل» بضم الشين المعجمة وفتح الميم. وهو المازني النحوي البصري، قال العباس بن مصعب: «كان النضر إماماً في العربية والحديث».

(٥) هشام: هو ابن حسان الأزدي القردوسي، بضم القاف وسكون الراء، أحد الأعلام المعروفين الثقات.

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الناسُ مَعَادِنُ في الخير والشرّ ، خِيارُهم في الجاهلية خِيارُهم في الإسلام إذا فَقُهُوا[١] . (٩) [٣ : ٩]

ذِكْرُ

البيان بأن العلم من خَيْرِ ما يَخْلُفُ المرءُ[٢] بَعْدَه

٩٣ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا إسمعيل بن عُبَيْد بن أبي كرِيمةَ ، هو الحَرَّاني[٣] ، قال حدثنا محمدبن سَلَمة[٤] عن أبي عبدالرحيم[٥] عن زيد بن أبي أُنَيْسَة[٦] عن زيد بن أَسْلَم عن عبد الله بن أبي قتَادة عن

---

(١) الحديث — ٩٢ — هو في (س) (٣ : ٣٨) وفي (ع) (٣ : ٢٢) . ورواه أحمد في المسند بهذا اللفظ (١٠٣٠١) عن حسن بن موسى ، و (١٠٣٠٢) عن عفان ، كلاهما عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة ، ورواه مختصراً (١٠٣٠٠) عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد . ورواه أيضاً مطولا ومختصراً وبألفاظ مختلفة ، من أوجه أخر مراراً ، منها (٧٤٨٧ ، ٩٠٦٨ ، ٩٦٥١ ، ١٠٨٠١ ، ١٠٩٦٩) . وكذلك روى معناه البخاري (٦ : ٣٨٥ ، ٤٤٧) ، ومسلم (٢ : ٢٦٩ ، ٢٩٥ — ٢٩٦) من أوجه أخر .

(٢) ضبطت « يخلف » في (ع) ضبطاً كاملا ، بفتحة فوق الياء وسكون فوق الخاء وضمة فوق اللام وأخرى فوق الفاء . و « المرء » بفتحة فوق الهمزة .

(٣) « الحراني » بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء : نسبة إلى « حران » ، وهي مدينة بالجزيرة . وإسمعيل هذا : ثقة ، وثقه الدارقطني وغيره ، وروى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل وابن ماجة وأبو زرعة وأبو حاتم . وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (٦ : ٢٧٣) .

(٤) هو حراني أيضاً ، وهو ثقة من شيوخ أحمد وغيره من الكبار .

(٥) أبو عبد الرحيم : هو « خالد بن أبي يزيد الحراني ، وهو خال محمد بن سلمة الراوي عنه ، وهو ثقة متقن ، أخرج له الشيخان .

(٦) هو « الرهاوي » بضم الراء وتخفيف الهاء : نسبة إلى « الرها » ، وهي مدينة عظيمة بالجزيرة ، بين الموصل والشأم . وزيد هذا : ثقة كثير الحديث فقيه راوية للعلم . و « أنيسة » بضم الهمزة مصغر .

أبيه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خَيْرُ ما يَخْلُفُ الرجلَ بعدَه ثلاثٌ : ولدٌ صالح يدْعُو له ، وصدقةٌ تَجْرِي يَبْلُغُه أَجْرُها ، وعِلْمٌ يُنْتَفَعُ به مِن بَعْدِه(١) . (٢) [١ : ٢]

قال أبو حاتم رضي الله عنه : قد بقي من هذا النوع أكثرُ من مائةِ حديثٍ ، بَدَّدْناها في سائر الأنواع من هذا الكتاب ، لأنَّ تلك المواضعَ بها أَشْبَهُ(٢) .

ذِكْرُ

الأمر بإقالةِ زَلَّاتِ أهل العلم والدِّين

١٨٨/١

٩٤ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا سعيد بن عبد الجبّار(٣) ومحمد بن الصبَّاح(٤) وقُتيبة بن سعيد قالوا حدثنا أبو بكر بن نافع

(١) الحديث — ٩٣ — رواه ابن ماجة (١ : ٥٤) عن إسمعيل بن عبيد بن أبي كريمة ، بهذا الإسناد . وذكره المنذري في الترغيب (١ : ٥٨ ، ٧٠) ، وقال في الموضعين : « رواه ابن ماجة بإسناد صحيح » . وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٤٠٨٤) ، ونسبه لابن ماجة وابن حبان فقط .

(٢) هذا النوع الذي يشير إليه ابن حبان في كلمته هذه ، هو (النوع الثاني من القسم الأول) ، وعنوانه ، كما مضى في (ص ٦٠ من هذا الجزء) : « ألفاظ الوعد التي مرادها الأوامر باستعمال تلك الأشياء » . وهذه الكلمة الدقيقة تدل على أن الحافظ أبا حاتم ، رحمه الله ، يحاول في كتابه هذا العظيم ، استقصاء السنة الصحيحة ، بقدر ما في وسعه من علم وحفظ واطلاع . خصوصاً إذا ما ضممناها إلى مقولاته في أواخر الأقسام الخمسة التي بنى عليها كتابه ، وقد مضت بنصها (ص ١٢٤ — ١٢٦) .

(٣) هو سعيد بن عبد الجبار بن يزيد القرشي الكرابيسي ، وهو ثقة ، وثقه ابن حبان والخطيب وغيرهما ، وروى عنه مسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، مات سنة ٢٣٦ .

(٤) هو الجرجرائي ، بجيمين مفتوحتين وراءين أولاهما ساكنة ، نسبة إلى « جرجرايا » ، وهي بلدة قريبة من دجلة ، بين بغداد وواسط . وهو ثقة ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وذكره البخاري في الكبير (١/١/١١٨) ، والصغير (ص ٢٤٣) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٤٠ .

العُمَرِي (١) عن محمد بن أبي بكر بن عَمْرو بن حَزْمٍ (٢) عن عَمْرَةَ (٣) عن عائشة ،

(١) «أبو بكر بن نافع» عندهم اثنان ، مترجمان في التهذيب والميزان وغيرهما : أحدهما : «أبو بكر بن نافع مولى عبد الله بن عمر» ، والظاهر أن ابن حبان ظن أنه هو الراوي هنا ، أو وقعت له الرواية هكذا ، إذ وصفه بأنه «العمري» ، والثاني «أبو بكر بن نافع مولى زيد بن الخطاب» ، وهو الذي وقع في رواية البخاري لهذا الحديث في الأدب المفرد (ص ٦٨) ، قال : «حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثني أبو بكر بن نافع ، واسمه أبو بكر ، مولى زيد بن الخطاب» ، إلخ . والظاهر عندي أن الذي يقول «واسمه أبو بكر مولى زيد بن الخطاب» هو البخاري نفسه ، كعادتهم في مثل هذا ، خصوصاً وأن البخاري فرق بين الترجمتين في كتاب الكنى (رقم ٩٧ ، ٩٨) . وقد فرق بينهما صاحب التهذيب ، وجزم بأن راوي هذا الحديث هو الثاني (١٢ : ٤١ ، ٤٢) ، وقال في الثاني : «أبو بكر بن نافع العدوي المدني ، قاضي بغداد ، مولى عمر بن الخطاب ، ويقال : مولى زيد بن الخطاب» . ونحو ذلك صنع الذهبي في الميزان (٣ : ٣٤٩) ، فذكر الترجمتين ، ثم قال : «وما أبعد أن تكون الترجمتان لواحد ، فيكشف هذا ويحرر» ، ثم ذهب يذكر شيوخ كل واحد منهما وتلاميذه ، ثم قال : «تبرهن لي أن الأول من جيل الأعمش ، وأن الثاني من جيل هشيم» . وهذا عندي أقرب إلى الصواب . لأن البخاري ذكر الأول «مولى عبد الله بن عمر» في التاريخ الصغير (ص١٦٢) فيمن مات بين سنتي (١٤٠–١٥٠) ، فهو من طبقة الأعمش المتوفى سنة ١٤٨ ، ومن الرواة عنه : مالك (مات سنة ١٧٩) ، والدراوردي (مات سنة ١٨٧) ، وجرير بن حازم (مات سنة ١٧٥) ، ويحيى بن عبد الله بن سالم (مات سنة ١٥٣) . وأما الثاني ، وهو الراوي هنا ، فإنهم لم يذكروا تاريخ وفاته ، إلا قول الذهبي : «بقي إلى حدود ١٨٠» . ثم الرواة عنه متأخرون ، منهم الثلاثة الذين هنا في هذا الإسناد : سعيد بن عبد الجبار (مات سنة ٢٣٦) ، ومحمد بن الصباح الجرجرائي وقتيبة بن سعيد (ماتا سنة ٢٤٠) . فيبعد جداً أن يكون هذا هو ذاك . وأما ابن حبان فمشى على طريقة واحدة ، فذكر في الثقات ، في أتباع التابعين (ج ٢ ص ٤١٤ من مخطوطة نفيسة ، مكتوبة سنة ٦٧٦ ، بمكتبة العلامة عبد الحي اللكنوي بالهند ، اقتنيت صورتها الشمسية من جامعة الدول العربية) ، فقال ابن حبان : «أبو بكر بن نافع العمري ، مولى ابن عمر ، يروي عن عن أبيه عن ابن عمر ، روى عنه مالك بن أنس» . ثم لم يذكر غيره . فمن ذلك ترجح عندي أنه يذهب إلى أنهما شخص واحد . ولعلنا نجد دلائل لترجيح أحد الرأيين أقوى من هذه ، فنستدرك على ذلك فيما نستقبل من أجزاء هذا الكتاب ، إن شاء الله .

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ، وهو ثقة معروف ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وقد روى عن «عمرة» ، وروى أيضاً عن أبيه عنها ، وهي خالة أبيه .

(٣) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية ، وهي مدنية تابعية ثقة حجة ، كانت في حجر عائشة ، روى عنها الأيمة من التابعين فمن بعدهم .

قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَقِيلوا ذَوِي الهَيْئَاتِ(١) زَلَّاتِهِم(٢) . (٧٨) [٧٨ : ١]

(١) قال الشافعي في الأم (٦ : ١٣٢) : « سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول: يجافى للرجل ذي الهيئة عن عثرته ، ما لم يكن حداً . قال : وذوو الهيئات الذين يقالون عثراتهم : الذين لا يعرفون بالشر ، فيزل أحدهم الزلة » . وقال ابن الأثير في النهاية (٤ : ٢٥٩) : « والهيئة صورة الشيء وشكله وحالته . ويريد به ذوي الهيئات الحسنة ، الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتاً واحداً ، ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة » . ومرد ذلك كله إلى ما فسره به ابن حبان ، أنهم « أهل العلم والدين » .

(٢) الحديث — ٩٤ — رواه البخاري في الأدب المفرد (ص ٦٨) عن عبد الله بن عبد الوهاب . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٨ : ٣٣٤) من طريق يحيى بن يحيى ، كلاهما عن أبي بكر بن نافع ، بهذا الإسناد واللفظ ، إلا أن رواية البخاري « عثراتهم » بدل « زلاتهم » .

وقد ورد من أوجه أخر ، من حديث عمرة عن عائشة :

فرواه الشافعي في الأم (٦ : ١٣٢) عن إبرهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر عن عمرة ، بلفظ : « تجافوا لذوي الهيئات عن عثراتهم » . وهذا إسناد جيد — عندي — على الرغم من كلامهم في « إبرهيم بن محمد بن أبي يحي » شيخ الشافعي . والشافعي أعرف بشيخه وقد خبره جيداً ، ويكفي فيه شهادته ، ففي التهذيب والميزان : « قال الربيع : سمعت الشافعي يقول : كان إبرهيم بن أبي يحي قدرياً ، قيل للربيع : فما حمل الشافعي على أن روى عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يخر إبرهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » . وعبد العزيز : هو ابن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ثقة .

ورواه أحمد في المسند (٦ : ١٨١ حلبي) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الملك بن زيد عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة ، بلفظ : « أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم ، إلا الحدود » . وكذلك رواه أبو نعيم في الحلية (٩ : ٤٣) من طريق ابن مهدي .

وبهذا اللفظ رواه أبو داود (٤٣٧٥) من طريق ابن أبي فديك عن عبد الملك بن زيد عن محمد بن أبي بكر عن عمرة . وبنحوه رواه البيهقي (٨ : ٣٣٤) من طريق ابن أبي فديك عن عبد الملك بن زيد عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة . فزاد في هذه الطريق « عن أبيه » ، ثم ذكر البيهقي أنه كذلك رواه دحيم وأبو الطاهر بن السرح عن ابن أبي فديك ، وأن جماعة رووه عن ابن أبي فديك ، فلم يذكروا فيه زيادة « عن أبيه » في الإسناد . يعني كرواية أبي داود .

وهذه أسانيد صحاح ، على الرغم من الاختلاف على عبد الملك بن زيد في أنه : أهو من رواية محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة ، أم من روايته عن عمرة مباشرة ؟ فإنه : إما أن يكون من المزيد في متصل الأسانيد ، فيكون محمد بن أبي بكر سمعه من خالة أبيه عمرة ، وسمعه من أبيه عنها ، فرواه مرة هكذا ،

ذِكْرُ

إيجاب العُقُوبة في القيامة على الكاتم العلمَ الذي يُحْتَاج إليه في أمور المسلمين

٩٥ — أخبرنا عبيد الله بن محمد الأَزْدي(١) قال حدثنا إسحق بن إبرهيم قال أنبأنا النَّضْر بن شُمَيْل قال حدثنا حمّاد بن سَلَمة عن علي بن

ومرة هكذا ، وهذا هو الراجح عندنا . وإما أن يكون من روايته عن أبيه عنها ولم يسمعه منها ، فتكون الرواية التي حذف فيها « عن أبيه » منقطعة ، ولكن تبين اتصالها بالرواية الأخرى التي فيها « عن أبيه » . وعلى الرغم مما قاله بعضهم بضعف عبد الملك بن زيد ، فقد ضعفه ابن الجنيد ، ولكن قال النسائي : « ليس به بأس » ، وذكره ابن حبان في الثقات » ، وفي التهذيب والميزان ولسان الميزان أن ابن عدي ذكر هذا الحديث في ترجمة « عبد الملك بن زيد » ، وزعم أنه حديث منكر ، لم يروه غير عبد الملك ! وقد تبين لنا من هذه الأسانيد أنه رواه غيره . فرواه أبو بكر بن نافع ، هنا في ابن حبان ، ورواه عبد العزيز بن عبد الله بن عمر ، عند الشافعي في الأم ، كلاهما عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم . فلم ينفرد عبد الملك بن زيد بروايته ، كما زعم ابن عدي .

وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً ، وكل واحد منها متابعة للآخر .

ثم إن له شاهداً قوياً ، رواه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠ : ٨٥ — ٨٦) من طريق محمد بن مخلد عن عبد الله بن محمد بن يزيد الحنفي المروزي عن أبيه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « أقيلوا ذوي الهيئة زلاتهم » ، ثم روى الخطيب عن الدارقطني قال : « هذا حديث غريب من حديث عاصم عن زر عن عبد الله ، تفرد به الحنفي عن أبيه عن أبي بكر بن عياش عنه ، ولم نكتبه إلا عن ابن مخلد » . أقول : وغرابته لا تمنع صحته ، وإسناده صحيح . وليس شاذاً ، إذ جاء من حديث عائشة كما رأينا . وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦ : ٢٨٢) من حديث ابن مسعود ، ونسبه للطبراني ، ولكنه جهل إسناده ، ولعله وقع له محرفاً .

وقد جاء من وجه آخر قريب من هذا المعنى عن عائشة أيضاً ، في مجمع الزوائد (٦ : ٢٨٢) مرفوعاً ، بلفظ : « أقيلوا الكرام عثراتهم » . قال الهيثمي : « رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات » . وانظر كشف الخفا (رقم ٤٨٨) ففيه كثير من طرق هذا الحديث .

(١) هكذا وقع اسمه في هذا الموضع في (ح ع) « عبيد الله » ، بالتصغير ، وهو خطأ . وكتب بهامش (ح) : « صوابه عبد الله بن محمد » ، فدل هذا على أنه خطأ قديم في الأصول .

الحَكَم البُنَانِي[١] عن عطاء بن أبي رَبَاح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : مَن كَتَمَ علماً تَلَجَّمَ بِلِجَامٍ من نارٍ يومَ القيامة[٢] .

(١٠٩) [٢ : ١٠٩]

١٨٩ / ١

ذِكْرُ

خبر ثانٍ يصرِّحُ بصحة ما ذكرناه

٩٦ — أخبرنا عُمر بن محمد الهَمْدَاني قال حدثنا أبو الطاهر بن السَّرْح قال حدثنا ابن وَهْب قال حدثني عبد الله بن عَيَّاش بن عَبَّاس[٣] عن

---

(١) « البناني » ، بضم الباء وتخفيف النون : نسبة إلى « بني بنانة بن سعد بن لؤي » . وعلي هذا : من أنفسهم ، كما قال ابن سعد (٧/٢/٢٠) ، وهو تابعي ثقة ، وثقه ابن سعد والدارقطني والبزار وغيرهم ، وأخرج له البخاري في الصحيح .

(٢) الحديث — ٩٥ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨) . ورواه أحمد في المسند مراراً ، من طريق حماد بن سلمة ، بهذا الإسناد بنحوه ، ومن طرق أخر أيضاً ، منها (٧٥٦١ ، ١٠٦٠٥) . ورواه أبو داود (٣٦٥٨) من طريق حماد . ورواه الترمذي (٣ : ٣٧٠) ، وابن ماجة (١ : ٥٨) ، كلاهما من طريق عمارة بن زاذان عن علي بن الحكم . ورواه الحاكم (١ : ١٠١) من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ، وكلهم صرح فيه بالسماع من شيخه ، وقال الحاكم : « هذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

(٣) « عياش » : بتشديد الياء التحتية وآخره شين معجمة . و « عباس » : بتشديد الباء الموحدة وآخره سين مهملة ، وقد أتقن كاتب (ع) ضبطه ، فوضع فوق السين المهملة علامة لإهمالها ، وزادها إتقاناً ، فوضع تحتها ثلاث نقط ، لرفع الاشتباه بين الاسمين . و « عبد الله بن عياش بن عباس » هذا : هو « القتباني » بكسر القاف وسكون التاء المثناة ثم باء موحدة وآخره نون ، نسبة إلى « قتبان » ، وهو بطن من رعين نزلوا مصر . وهو ثقة ، وثقه ابن حبان ، وأخرج له مسلم ، وضعفه أبو داود والنسائي .

وظاهر هذا الإسناد أن « عبد الله بن عياش » يرويه عن « أبي عبد الرحمن الحبلي » مباشرة ، وهو عندي خطأ وسهو من الناسخين قديم ، لثبوته في الأصلين (ع) و (ع) ، وأنه سقط منه بينهما « عن أبيه » ، لما سنذكر في تخريج الحديث ، إن شاء الله .

أبي عبد الرحمن الحُبُلي(١) عن عبد الله بن عَمرو ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَن كَتَم علماً ألجمه الله يومَ القيامة بلجامٍ من نارٍ(٢) .

[١٠٩ : ٢] (١٠٩)

ذِكْرُ

الخبَرَ الدالّ على إباحة كتمان العالِم بعضَ ما يعلمُ من العلم ، إذا عَلِم أنَّ قلوبَ المستمعين(٣) له لا تحتَمِلُه

٩٧ — أخبرنا الحسين بن أحمد بن بِسْطَام بالأُبُلَّةِ قال حدثنا

---

(١) « الحبلي » ، بضم الحاء المهملة والباء الموحدة ، نسبة إلى « بني الحبلي » بطن من المعافر من اليمن ، انظر اللباب (١ : ٢٧٥ — ٢٧٦) . و « أبو عبد الرحمن » هذا : اسمه « عبد الله بن يزيد » ، وهو تابعي ثقة معروف ، وهو أحد العلماء الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز إلى أهل إفريقية ليفقههم في الدين ، وله ترجمة جيدة في كتاب رياض النفوس لأبي بكر المالكي (١ : ٦٤ — ٦٦) .

(٢) الحديث — ٩٦ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٨) . ورواه الحاكم (١ : ١٠٢) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : « أنبأنا ابن وهب أخبرني عبد الله بن عياش عن أبيه عن أبي عبد الرحمن الحبلي » ، فذكره . ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (٥ : ٣٨ — ٣٩) بإسنادين من طريق الأصبغ بن الفرج : « حدثنا عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش عن أبيه عن أبي عبد الرحمن الحبلي » . فهاتان الروايتان هما الصواب : أنه من رواية « عبد الله بن عياش عن أبيه عن الحبلي » . وأنا أرجح أن حذف « عن أبيه » في رواية ابن حبان هذه ، إنما هو خطأ قديم من الناسخين ، لأن عبد الله بن عياش لم يذكر برواية عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، بل يبعد جداً أن يدركه ، لأن أبا عبد الرحمن الحبلي مات سنة ١٠٠ ، وعبد الله بن عياش مات سنة ١٧٠ . وأما أبوه « عياش بن عباس » ، فإنه مات سنة ١٣٣ ، وهو معروف بالرواية عن الحبلي . وقال الحاكم : « هذا إسناد صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين ، وليس له علة » . ووافقه الذهبي . ونأخذ عليهما أن « عبد الله بن عياش » لم يخرج له البخاري شيئاً ، وإنما أخرج له مسلم ، فالحديث على شرطه وحده . والحديث ذكره المنذري في الترغيب (١ : ٧٣) ونسبه لابن حبان والحاكم فقط . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٦٣) وقال : « « رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، ورجاله موثقون » .

(٣) في (ع) « بعض المستمعين » . وكلمة « بعض » ليست في (س ع) ، فحذفناها .

عبد الله بن سعيد الكِنْدِيّ قال حدثنا ابنُ إدريس[١] عن الأعمش عن عبد الله بن مُرَّةَ عن مَسْرُوقٍ[٢] عن عبد الله ، قال : بينما النبيُّ صلى الله عليه وسلم في بعض حِيطَانِ المدينة متوكِّئاً على عَسِيبٍ[٣] ، إذْ جاءته
١٩٠/١ اليهودُ ، فسألَتْه عن الرُّوح ؟ فنزلتْ : (ويَسْأَلُونَك عن الرُّوح ، قل الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ ربِّي ، وما أُوتيتم من العِلْمِ إلَّا قليلًا)[٤] . (٦٤) [٣ : ٦٤]

ذِكْرُ

البيان بأن الأعمش لم يكن بالمُنْفَرِد في سماع هذا الخبر من عبد الله بن مُرَّة دونَ غيره

٩٨ — أخبرنا عبد الله بن محمد الأَزْدي قال حدثنا إسحق بن إبرهيم قال أنبأنا عيسى بن يونس قال حدثنا الأعمش عن إبرهيم عن عَلْقَمَةَ[٥] عن عبدالله ، قال : كنتُ أَمْشِي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) هو عبد الله بن إدريس الأودي ، ثقة مأمون حجة صاحب سنة وجماعة ، روى عنه يحيى بن آدم وأحمد وابن معين وابن راهويه وغيرهم من الأيمة ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٢) هو مسروق بن الأجدع الهمداني . وعبد الله : هو ابن مسعود .

(٣) « الحيطان » : جمع « حائط » ، وهو البستان من النخيل إذا كان عليه حائط . و « العسيب » : الجريدة من النخل ، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص .

(٤) الحديث — ٩٧ — هو في (س) (٣ : ٢١٦ — ٢١٧) ، وفي (ع) (٣ : ١٦٥ — ١٦٦). ورواه أحمد في المسند (٣٨٩٨) عن عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس ، بهذا الإسناد . ورواه مسلم (٢ : ٣٤١) عن أبي سعيد الأشج عن ابن إدريس . وانظر الحديثين التاليين لهذا .

(٥) إبرهيم : هو ابن يزيد بن قيس النخعي الفقيه المعروف . وعلقمة : هو ابن قيس التابعي الإمام الثقة ، وهو خال إبرهيم النخعي .

في حَرْثٍ بالمدينة ، وهو متَّكِئٌ على عَسِيبٍ ، فمَرَّ بنفرٍ من اليهود ، فقال بعضُهم لبعض : لو سألتموه ؟ فقال بعضُهم : لا تَسْألوه فيُسْمِعَكم ما تَكْرَهُون ! فقالوا : يا أبا القاسم ، أخبِرْنا عن الرُّوح ؟ فقام ساعةً ينتظرُ الوَحْيَ . فعرفتُ أنه يُوحَى عليه ، فتأخَّرْتُ عنه حتى صَعِدَ الوَحْيُ ، ثم قرأ : (ويسألونك عن الرُّوح ، قل الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ ربِّي ، وما أُوتيتم من العلم إلَّا قليلا) ، الآية[1] . (٦٤) [٣ : ٦٤]

١٩١ / ١

ذِكْرُ

خبرٍ ثانٍ[2] يُصَرِّح بصحة ما ذكرناه

٩٩ — أخبرنا أبو يَعْلَى قال حدثنا مَسْرُوق بن المَرْزُبَان قال حدثنا ابنُ أبي زائدة[3] قال حدثني داود بن أبي هِنْد عن عِكْرِمَةَ[4] عن ابن عبّاس ، قال : قالت قريش لليهود : أَعْطُونا شيئاً نسألُ عنه هذا الرجل ؟

(١) الحديث — ٩٨ — هو في (س) (٣ : ٢١٧) ، وفي (ع) (٣ : ١٦٦) . ورواه أحمد (٣٦٨٨) عن وكيع عن الأعمش . ورواه البخاري (١٣ : ٢٣٢) ، ومسلم (٢ : ٣٤١) ، كلاهما من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش . ورواه البخاري أيضاً (١ : ١٩٨ ، و ٨ : ٣٠٣ — ٣٠٦ ، و ١٣ : ٣٧١ ، ٣٧٢ — ٣٧٣) ، ومسلم (٢ : ٣٤١) ، من طرق ، عن الأعمش ، بهذا الإسناد .

(٢) في (س ع) « ثاني » بالياء .

(٣) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة .

(٤) هو عكرمة البربري مولى ابن عباس ، تابعي جليل ، من أعلم التابعين بكتاب الله ، بل قال قتادة : « أعلمهم بالتفسير عكرمة » .

فقالوا : سلوه عن الروح ، فسألوه ؟ فنزلت : (ويَسْأَلُونك عن الرُّوح ، قُلِ الرُّوح من أَمْرِ رَبّي ، وما أُوتيتم من العلم إلّا قليلًا) ، فقالوا : لم نُؤْتَ من العلم نحنُ إلا قليلًا ، وقد أُوتِينا التَّوْراةَ ، ومَنْ يُؤْتَ التَّوراةَ فقد أُوتي خَيْرًا كثيرًا ؟! فنزلتْ : (قل لوْ كان البَحْرُ مِدَادًا لكلماتِ ربّي) ، الآية[١] . [٦٤ : ٣] (٦٤)

ذِكْرُ

ما يُسْتَحَبُّ للمرء مِن تَرْكِ سَرْدِ الأحاديث ، حَذَرَ قِلَّةِ التعظيم والتَّوْقير لها

١٠٠ — أخبرنا عُمر بن محمد الهَمْدَاني قال حدثنا أبو الطاهر بن
١٩٢/١ السَّرْح قال حدثنا ابن وَهْب قال أخبرني يونس[٢] عن ابن شهاب ، أن عُرْوَة بنَ الزُّبير حدَّثه ، أن عائشةَ قالت : لا يُعْجِبُكَ أبو هريرة ![٣] جاء فجلس إلى جانب حُجْرَتي ، يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) الحديث — ٩٩ — هو في (س) (٣ : ٢١٧) ، وفي (ع) (٣ : ١٦٦) . ورواه أحمد (٢٣٠٩) عن قتيبة عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة . وكذلك رواه الترمذي (٤ : ١٣٧ — ١٣٨) عن قتيبة ، وصححه . وقال الحافظ في الفتح (٨ : ٣٠٣) : « رجاله رجال مسلم » . وانظر تفسير ابن كثير (٥ : ٢٢٦ — ٢٢٧) ، والدر المنثور (٤ : ١٩٩ — ٢٠٠) .

(٢) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ، ثقة معروف ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وهو من أثبت الناس في الرواية عن ابن شهاب الزهري . « الأيلي » بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية وبعدها لام : نسبة إلى « أيلة » ، وهي بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر .

(٣) أي : ألا يعجبك ، فحذفت الهمزة ، وهو جائز . وهي ثابتة في روايتي أحمد وأبي داود .

يُسْمِعُني ذلك ، وكنتُ أُسَبِّحُ ، فقام قبلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي[١] ، ولو أدركْتُه لرَدَدْتُ عليه ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَكُنْ يَسْرُدُ الحديثَ كَسَرْدِكم[٢] . (١٠٩) [٢ : ١٠٩]

قال أبو حاتم رضي الله عنه : قول عائشة « لرددتُ عليه » : أرادتْ به سَرْدَ الحديثِ ، لا الحديثَ نَفْسَه .

ذِكْرُ

الإخبار عن إباحة جواب المرء بالكناية عما يُسأل وإن كان في تلك الحالة مَدْحُه

١٠١ — أخبرنا أبو خَليفة قال حدثنا مسلم بن إبرهيم قال حدثنا

---

(١) « السبحة » ، بضم السين وسكون الباء : من « التسبيح » ، وأصله : التنزيه والتقديس ، ثم أطلق على سائر أنواع الذكر مجازاً ، كالتحميد والتمجيد وغيرهما ، وقد يطلق على صلاة التطوع والنافلة ، وهو المراد هنا . وإنما خصت النافلة بالسبحة ، وإن شاركتها الفريضة في معنى التسبيح ، لأن التسبيحات في الفرائض نوافل ، فقيل لصلاة النافلة « سبحة » ، لأنها نافلة كالتسبيحات والأذكار . أفاده ابن الأثير في النهاية .

(٢) الحديث — ١٠٠ — هو في (ع) (٢ : ٢٢٩) . ورواه أحمد في المسند (٦ : ١٥٧ حلبي) عن عثمان بن عمر عن يونس . ورواه أبو داود (٣٦٥٥) من طريق ابن وهب عن يونس . ورواه البخاري (٦ : ٤٢٢ — ٤٢٣) معلقاً ، قال : « وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب » فذكره بنحوه . وقال الحافظ : « وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عن الليث » . ورواه الترمذي (٤ : ٣٠٤) مختصراً ، من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرد سردكم هذا ، ولكنه كان يتكلم بكلام يُبَيِّنُه ، فصل ، يحفظه من جلس إليه » ، وصححه ، ثم قال : « وقد رواه يونس بن يزيد عن الزهري » . وروى مسلم (٢ : ٣٩٣) وأبو داود (٣٦٥٤) نحو هذه القصة من رواية ابن عيينة عن الزهري . وروى البخاري (٦ : ٤٢٢) بعضها مختصراً . وكل هذه الروايات في الحقيقة حديث واحد .

قُرَّةُ بن خالد(١) عن عَمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ، قال : بينما النبي صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ غَنيمةً بالجِعِرَّانة(٢)، إذْ قال له رجل : اِعْدِلْ ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا وَيْلِي ، لقد شَقِيتُ(٣) إن لم أَعْدِلْ(٤) . ١٩٣/١

(٦٥) [٣ : ٦٥]

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على أن العالم عليه تركُ التَّصَلُّف بعلمه(٥)، ولزومُ الافتقار إلى الله جل وعلا في كل حَالِهِ

١٠٢ — أخبرنا ابن قُتيبة حدثنا حَرْملة بن يحيى حدثنا ابن وهب

---

(١) هو السدوسي البصري ، وهو ثقة ، أخرج له الجماعة .

(٢) بكسر الجيم والعين المهملة وتشديد الراء ، هكذا ضبطه أهل الحديث وحفاظه ، وهم المتقنون للرواية والنقل ، وضبطه أهل اللغة وغيرهم بسكون العين مع تخفيف الراء . وقال ياقوت (٣ : ١٠٩) : « والذي عندنا أنهما روايتان جيدتان » . ثم قال : « وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، نزلها النبي صلى الله عليه وسلم لما قسم غنائم هوازن ، مرجعه من غزاة حنين ، وأحرم منه صلى الله عليه وسلم » . وانظر تاريخ ابن كثير (٤ : ٣٦٢ — ٣٦٣) .

(٣) قال الحافظ في الفتح : « بضم المثناة للأكثر . ومعناه ظاهر ، ولا محذور فيه ، والشرط لا يستلزم الوقوع ، لأنه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء ، بل هو عادل فلا يشقى . وحكى عياض فتحها ، ورجحه النووي ، وحكاه الإسماعيلي عن رواية شيخه المنيعي من طريق عثمان بن عمر عن قرة . والمعنى : لقد شقيت ، أي ضللت أنت أيها التابع حيث تقتدي بمن لا يعدل ، أو حيث تعتقد في نبيك هذا القول الذي لا يصدر عن مؤمن » . وفي ضبط الحرف بفتح التاء تكلف بعيد . وقد وضعت عليها فتحة في (ع) ، ولكنها لم تضبط في (س ع) ، فلذلك ضبطناها بالضم ، على الراجح المختار ، وهو رواية « الأكثر » كما نقل الحافظ .

(٤) الحديث — ١٠١ — هو في (س ٣ : ٢٦٦ — ٢٦٧) . وفي (ع ٣ : ٢٠٣) . ورواه أحمد (١٤٦١٣) عن أبي عامر العقدي ، والبخاري (٦ : ١٧٢) عن مسلم بن إبرهيم ، كلاهما عن قرة بن خالد ، به . إلا أنهما لم يذكرا كلمة « يا ويلي » .

(٥) « التصلف » : من « الصلف » بفتحتين ، وهو مجاوزة القدر في الظرف والبراعة ، والادعاء فوق ذلك تكبراً .

أخبرنا يونس عن ابن شِهاب عن عُبَيْد الله بن عبد الله[١] عن ابن عباس : أنه تَمَارَىٰ هو والحُرُّ بنُ قَيْس بن حِصْنٍ الفَزَاري[٢] في صاحبِ موسى ، فقال ابنُ عباس : هو الخَضِرُ[٣] ، فمرَّ بهما أُبَيُّ بن كَعْب ، فدعاه ابنُ عباس ، فقال : يٰأبا الطفَيْل[٤] هَلُمَّ إلينا ، فإنّي قد تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى ، الذي سأل موسى السبيلَ إلى لُقِيّه ، فهل سمعتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه شيئاً ؟ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : بينما موسى في ملإٍ من بني إسرائيل ، إذْ جاءه

١٩٤/١ رجل فقال له : هل تَعلمُ أحداً أعلمَ منك ؟ فقال موسى : لا ، فأَوْحى الله إلى موسى : بَلْ عَبْدُنا الخَضِر ، فسأل موسى السَّبيلَ إلى لُقِيِّهِ[٥] ، فجعل الله له الحوتَ آيةً ، وقيل له : إذا فقدتَ الحوتَ فارْجِعْ ، فإنك تلقاه ، فَسَار موسى ما شاء الله أن يسير ، ثم قال لِفَتَاه : آتِنَا غَدَاءَنا ، فقال لموسى حين سأله الغَدَاءَ : (أرأيتَ إذْ أَوَيْنا إلى الصخرة فإني نَسِيتُ الحُوتَ ،

---

(١) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، تابعي ثقة جامع للعلم ، وكان أحد فقهاء المدينة ، وكان شاعراً مجيداً .

(٢) هو ابن أخي عيينة بن حصن الفزاري . ووفد الحر بن قيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني فزارة ، عقب غزوة تبوك . انظر الإصابة (٢ : ٥ – ٦) .

(٣) بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين ، ويجوز أيضاً كسر الخاء وإسكان الضاد ؛ ويجوز فيه « الخضر » و« خضر » بإثبات الألف واللام وبحذفها ، قاله الحافظ في الفتح (١ : ١٥٤) .

(٤) أبي بن كعب له كنيتان : « أبو المنذر » و « أبو الطفيل » .

(٥) « اللقي » : مصدر بمعنى اللقاء .

وما أَنْسَانِيهُ[١] إلَّا الشيطانُ أَنْ أَذْكُرَه)، وقال[٢] موسى لفتاه : (ذلك ما كُنَّا نَبْغِي[٣] ، فارْتَدَّا على آثارهما قَصَصاً) ، فوَجَدَا خَضِرًا ، وكان من شأنهما ما قصَّ اللهُ في كتابه[٤] . (٤) [٣ : ٤]

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على إباحة إجابة العالِم السائلَ بالأَجوبة على سبيل التَّشْبِيه والمُقايسة ، دونَ الفَصْل في القِصَّة

١٠٣ — أخبرنا محمد بن إسحق بن إبرهيم مولى ثقيف قال حدثنا إسحق بن إبرهيم الحَنْظَلي قال أخبرنا المَخْزُومي[٥] قال حدثنا عبد الواحد بن زِياد قال حدثنا عُبيد الله بن عَبد الله الأَصَمّ[٦] قال حدثنا يزيد بن ١٩٥/١

(١) قرأها حفص عن عاصم بضم الهاء ، وقرأها سائر القراء الأربعة عشر بكسرها . انظر إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٩٢) .

(٢) في (ع) « فقال » .

(٣) إثبات الياء في « نبغي » قراءة ابن كثير ويعقوب وصلا ووقفاً ، وقراءة نافع وأبي عمر والكسائي وأبي جعفر وصلا فقط .

(٤) الحديث — ١٠٢ — هو في (ع) (٢ : ٢٩٣ — ٢٩٤) . ورواه مسلم (٢ : ٢٢٩ — ٢٣٠) عن حرملة بن يحيى ، بهذا الإسناد . ورواه أحمد في المسند (٥ : ١١٦ — ١١٧) ، والبخاري (١ : ١٥٩ — ١٦٠) ، من طريق الأوزاعي عن الزهري . ورواه البخاري أيضاً (١ : ١٥٤ و ٦ : ٣٠٨) ، من طريق صالح عن الزهري .

(٥) هو المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي ، ثقة ثبت مأمون .

(٦) « عبيد الله » . واضحة الخط والنقط في الأصول الثلاثة ، ووضع فوق العين ضمة في (ع) . وعبيد الله هذا : ثقة ، أخرج له مسلم في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخوه « عبد الله بن عبد الله » ثقة أخرج له مسلم أيضاً ، وكلاهما يروي عن عمه « يزيد بن الأصم » ، ويروي عنهما « عبد الواحد بن زياد » .

الأَصَمّ[١] عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، أَرأَيْتَ جنةً عَرْضُها السموٰاتُ والأرض، فأَيْنَ النار[٢]؟ فقال النبي[٣] صلى الله عليه وسلم: أرأيتَ هذا الليلَ قد كان ثُمَّ ليس شيءٌ، أَيْنَ جُعِل؟ قال: اللهُ أعلم، قال: فإنّ اللهَ يفعلُ ما يشاء[٤].

(٦٥) [٣ : ٦٥]

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على إباحة إعفاء المسؤول عن العلم عن إجابة السائل على الفَوْرِ

١٠٤ — أخبرنا عمر بن محمد الهَمْدَانِي قال حدثنا محمد بن المُثَنَّى قال

---

(١) هو يزيد بن الأصم بن عبيد بن معاوية العامري، من بني عامر بن صعصعة، وأمه «برزة بنت الحرث» أخت ميمونة أم المؤمنين. وهو تابعي ثقة معروف، ربته خالته ميمونة. وترجمه البخاري في الكبير (٣١٨/٢/٤).

(٢) في (س) «وأين النار».

(٣) كلمة «النبي» لم تذكر في (س ع).

(٤) الحديث — ١٠٣ — هو في (س) (٣ : ٢٤٥)، وفي (ع) (٣ : ١٨٧). ونقل ابن كثير في التفسير (٢ : ٢٤١) رواية البزار إياه عن محمد بن معمر عن المغيرة بن سلمة المخزومي، بهذا الإسناد. وكذلك رواه الحاكم (١ : ٣٦) من طريق محمد بن معمر عن المغيرة، ومن طريق محمد بن إسمعيل عن أبي النعمان محمد بن الفضل، كلاهما عن عبد الواحد بن زياد. ولكن وقع في رواية الحاكم «حدثنا عبد الله بن عبد الله بن الأصم» بدل «عبيد الله»، وكذلك وقع في مختصره للذهبي، في النسختين: المخطوطة والمطبوعة. وأظنه خطأ من الناسخين القدماء، ويحتمل أن يكون صواباً، وأن يكون عبد الواحد رواه عن الأخوين «عبيد الله» و «عبد الله» عن عمهما يزيد بن الأصم. وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولا أعلم له علة». ووافقه الذهبي. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦ : ٣٢٧)، وقال: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح».

حدثنا عثمان بن عمر[١] قال حدثنا فُلَيْح[٢] عن هِلَال بن علي[٣] عن عطاء بن يَسَار عن أبي هريرة ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدّثُ القومَ جاءه أعرابي ، فقال[٤] : متى الساعة ؟ فمَضَى صلى الله عليه وسلم يحدّث ، فقال بعضُ القوم : سَمِعَ ما قال وكَرِه ما قال ،
١٩٦/١ وقال بعضهم[٥] : بل لم يَسْمَعْ ، حتى إذا قَضَى حديثَه قال : أين السائل عن الساعة ؟ قال : هأنا ذا ، قال : إذا ضُيِّعَتِ الأَمَانةُ[٦] فانتظرِ الساعةَ ، قال : فما إضَاعَتُها ؟ قال : إذا اشْتَدَّ الأمْرُ[٧] فانتظرِ الساعةَ[٨] .

[٦٥ : ٣] (٦٥)

---

(١) هو عثمان بن عمر بن فارس العبدي ، ثقة من شيوخ أحمد وابن راهويه ، قال العجلي : « ثقة ثبت في الحديث » .

(٢) « فليح » : بالتصغير ، وآخره حاء مهملة ، وهو ابن سليمان .

(٣) هو هلال بن علي بن أسامة ، وبعضهم ينسبه إلى جده ، وهو ثقة من شيوخ مالك ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة . قال الحافظ في الفتح (١ : ١٣٢) : « يقال له : هلال بن أبي ميمونة ، وهلال بن أبي هلال ، فقد يظن ثلاثة ، وهو واحد ، وهو من صغار التابعين » .

(٤) في (س) « قال » .

(٥) في (س ع) « بعض » ، وما هنا موافق لروايتي أحمد والبخاري .

(٦) « ضيعت » : فعل مبني لما لم يسم فاعله ، متعد بالتضعيف ، وهو هكذا ثابت في روايتي أحمد والبخاري . وفي (س) « أضيعت » بضم الهمزة ، من الفعل المتعدي بالهمزة ، ويظهر أن الأصول التي قرئت عليها نسخة (ع) كان فيها روايتان ، فأراد ناسخها أن يجمع بينهما في الخط ، فأثبت الألف في أول الفعل ووضع عليها ضمة ، أمارة للفعل المتعدي بالهمزة ، ووضع على الياء قبل العين شدة ، أمارة للفعل المتعدي بالتضعيف . والمعنى واحد على كل حال .

(٧) هكذا وقع في الأصول الثلاثة « إذا اشتد الأمر » ، بخط واضح ، ونقط بين ، ووضعت فتحة على التاء وشدة على الدال في (ع) . فكأن هذه هي الرواية التي وقعت لابن حبان ، ومعناها يحتاج إلى تكلف كثير . والراجح عندي أنها خطأ من بعض الرواة ، ممن دون فليح بن سليمان ، ويحتمل أن تكون خطأ قديماً في نسخ ابن حبان . واللفظ الصحيح : « إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » . وهو أحد روايتي البخاري ، كما سيأتي في التخريج ، إن شاء الله . فسقط من أحد الرواة ، أو من أحد الناسخين قوله « إلى غير أهله » ، ثم تصحفت كلمة « أسند » إلى « اشتد » .

(٨) الحديث – ١٠٤ – هو في (س ٣ : ٢٤٥) ، وفي (ع ٣ : ١٨٧) . ورواه أحمد في المسند (٨٧١٤) عن يونس وسريج عن فليح ، بهذا الإسناد ، بلفظ : « إذا توسد الأمر

ذِكْرُ

الإباحة للعالِم إذا سُئل عن الشيء أن يُغْضِيَ عن الإجابة مدةً ، ثم يجيبُ(١) ابتداءً منه

١٠٥ — أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عَوْن قال حدثنا الحسين بن الحسن المَرْوَزِي(٢) قال حدثنا المُعْتَمِرُ بن سليمان قال حدثنا حُمَيْدٌ الطَّويلُ عن أنس بن مالك ؛ قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، متى قيامُ الساعة ؟ فقام النبي صلى الله عليه وسلم(٣) إلى الصلاة ، فلما قَضَى الصلاةَ قال : أين السائلُ عن ساعته ؟ فقال الرجل : أنا يا رسول الله ، قال : ما أَعْدَدتَ لها ؟ قال : ما أَعْدَدتُ لها كَبيرَ شيءٍ(٤) ، ولا صلاةٍ ولا صيامٍ ، أوقال : ما أعددتُ لها كَبِيرَ(٥) عَمَلٍ ، ١٩٧/١

غيرُ أهله » . ورواه البخاري (١ : ١٣١ — ١٣٢) عن محمد بن سنان عن فليح ، وعن إبرهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه ، بلفظ : « إذا وسد الأمر إلى غير أهله » . ورواه أيضاً مختصراً ، دون ذكر قصة الأعرابي في أوله (١١ : ٢٨٥ — ٢٨٦) عن محمد بن سنان عن فليح ، بلفظ : « إذا أسند الأمر إلى غير أهله » .

وهذا الحديث انفرد البخاري بروايته دون سائر أصحاب الكتب الستة ، كما صرح بذلك القسطلاني في شرحه (١ : ١٢٦ — ١٢٧) .

(١) الأجود أن يكون الفعل منصوباً ، عطفاً بحرف « ثم » . ولكنه ضبط في (ع) بالرفع ؛ على الاستئناف .

(٢) هو نزيل مكة ، وهو ثقة من شيوخ الترمذي وابن ماجة ، وسمع منه أبو حاتم بمكة .

(٣) كلمة « وسلم » لم تذكر في (س) .

(٤) « كبير » بالباء الموحدة في (س ع) . وفي (ع) « كثير بالثاء المثلثة ، قال الحافظ في الفتح (١٣ : ١١٦) : « كبير ، بالموحدة للأكثر ، وبالمثلثة لبعضهم » .

(٥) في (س ع) « كثير » .

إلّا أني أُحِبُّ اللهَ ورسولَه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : المَرْءُ مع مَنْ أَحَبَّ ، أو قال : أنت مع من أَحْبَبْتَ . قال أنسٌ : فما رأيتُ المسلمين فَرِحُوا بشيءٍ بعدَ الإسلام مثلَ فَرَحِهِم بهذا[١] .

[٣ : ٦٥] (٦٥)

ذِكْرُ

الخَبَرِ الدالِّ على إباحة إلقاءِ العالِمِ على تلاميذه المَسَائلَ التي يريدُ أن يعلِّمهم إيّاها ابتداءً ، وحَثِّه إيّاهم على مثلها

١٠٦ — أخبرنا ابن قُتَيبة قال حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيي قال حدثنا ابنُ وهب قال أخبرنا يونس عن ابن شِهاب قال : أُخبرني أَنَسُ بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زَاغَتِ الشمسُ ، فصلّى[٢] لهم صلاةَ الظهر ، فلما سَلَّم قام على المنبر ، فذَكر الساعةَ ، وذَكر أنَّ قَبْلَها أمورًا عِظَامًا ، ثم قال : من أَحبَّ أن يَسْأَلَني عن شيء فَلْيَسْأَلْني عنه ، فوالله لا تَسْأَلوني عن شيءٍ إلّا حدّثْتُكم به ما دُمْتُ في مَقَامِي ، قال أَنَسُ بن مالك : فأَكْثَرَ الناسُ البُكاءَ حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣] ، وأَكْثَرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم[٤] أن يقول : ١٩٨/١

(١) الحديث — ١٠٥ — هو في (س ٣ : ٢٤٧) ، وفي (ع ٣ : ١٨٨) . وقد مضى بنحو معناه ، من رواية قتادة عن أنس (رقم ٨) ، وخرجناه هناك .

(٢) رسمت في (ع) « فصلا » بالألف .

(٣) « صلى الله عليه وسلم » لم تذكر في (ع) في هذا الموضع .

(٤) ولم تذكر في (س ع) هنا .

سَلُوني ، سَلُوني ، فقام عبدُ الله بن حُذَافَةَ[١] ، فقال : مَنْ أَبِي يارسول الله ؟ قال : أبوكَ حُذَافةُ ، فلما أَكْثَرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم[٢] من أن يقول : سلوني ، بَرَكَ عمرُ بن الخطَّاب على ركبتيه ، قال : يا رسول الله ، رَضِينَا بالله رَبًّا ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمدٍ صلى الله عليه وسلم رسولاً ، قال : فَسَكَتَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم[٣] حين قال عمرُ ذلك ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نَفْسي بيدِه ، لقد عُرِضَ عليّ الجنّةُ والنارُ آنِفاً في عُرْضِ هذا الحائط[٤] ، فلم أَرَ كاليوم في الخيرِ والشرّ[٥] .

[٦٥ : ٣] (٦٥)

ذِكْرُ

الخبرِ الدالّ على أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قد كان يَعْرِضُ له الأَحوال في بعض الأحايين يُريد بها إعلامَ أُمّتِه الحُكْمَ فيها ، لو حَدَثَتْ بعده ، صلى الله عليه وسلم

١٩٩ / ١

١٠٧ — أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا محمد بن عبد الله بن

---

(١) هو عبد الله بن حذافة بن قيس القرشي السهمي ، صحابي قديم الإسلام .

(٢) «صلى الله عليه وسلم» لم تذكر في (س ع) في هذا الموضع أيضاً .

(٣) ولم تذكر هنا في (س) .

(٤) «عرض الحائط» بضم العين المهملة وسكون الراء : جانبه أو وسطه .

(٥) الحديث — ١٠٦ — هو في (س ٣ : ٢٤٠ — ٢٤١) ، وفي (ع ٣ : ١٨٣ — ١٨٤) . ورواه مسلم (٢ : ٢٢٢) عن حرملة بن يحيي ، بهذا الإسناد . ورواه أيضاً من طرق أخر . ورواه أحمد في المسند (١٢٦٨٦) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، ورواه البخاري (٢ : ١٧ — ١٨) عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري . ورواه أيضاً (١٣ : ٢٣٠) عن أبي اليمان عن شعيب ، وعن محمود عن عبد الرزاق عن معمر ، كلاهما عن الزهري . وروى قطعة منه (١ : ١٦٩) عن أبي اليمان .

نُمَيْرٍ[١] قال حدثنا عَبْدَةُ وأبو معاوية[٢] عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عائشة ، قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يَسْمَعُ قراءةَ رجلٍ في المسجد ، فقال : يَرْحَمُه الله ، لقد أَذْكَرَني آيةً كنتُ أُنْسِيتُها[٣] .

(١٧) [٥ : ١٧]

ذِكْرُ

الخبر الدالّ على إباحة اعتراض المتعلِّم على العالِم فيما يَعْلَمُه من العلم

١٠٨ — أخبرنا محمد بن الحسن بن خَليل حدثنا هِشَام بن عمّار حدثنا أَنَسُ بن عِيَاضٍ حدثنا الأَوْزَاعي عن ابن شهاب عن سعيد بن المُسَيَّب سمع أبا هريرة يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يا رسول الله ، نَعْمَلُ في شيءٍ نَأْتَنِفُه[٤] ، أم في شيءٍ قد فُرِغَ منه ؟ قال : بل في شيءٍ قد فُرِغَ منه ، قال : فَفِيمَ العملُ ؟ قال : يا عمر ، لا يُدْرَكُ ذاكَ إلّا بالعمل ، قال : إذًا نَجْتَهِدُ يا رسول الله[٥] . (٣٠) [٣ : ٣٠]

٢٠٠ / ١

---

(١) حافظ ثقة ثبت ، من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما ، وكان أحمد بن حنبل يعظمه تعظماً عجباً ، يقول : « أي فتى هو » ! ويقول : « هو درة العراق » ، وقال تلميذه الحسن بن سفيان : « ابن نمير ريحانة العراق ، وأحد الأعلام » .

(٢) عبدة : هو ابن سليمان الكلابي . أبو معاوية : هو محمد بن خازم — بالخاء المعجمة — الضرير .

(٣) الحديث — ١٠٧ — رواه مسلم (١ : ٢١٨) عن ابن نمير ، بهذا الإسناد . ورواه البخاري بثلاثة أسانيد أخر عن هشام بن عروة (٥ : ١٩٥ ، و ٩ : ٧٥ ، ٧٧) .

(٤) استأنف الشيء وائتنفه : أخذ أوله وابتدأه . يريد : أنعمله ابتداء من غير أن يسبق به سابق قضاء وتقدير ؟

(٥) الحديث — ١٠٨ — هو في (س ٣ : ٩٩ — ١٠٠) ، وفي (ع ٣ : ٧٤) . وقد ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ : ١٩٤ — ١٩٥) نحوه بمعناه مختصراً قليلا ، من حديث أبي هريرة ، وقال : « رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

ذِكْرُ

الإباحة للمرء أن يسأل عن الشيء وهو خَبيرٌ به ، مِنْ غير أن يكون ذاكَ به استهزاءً

١٠٩ — أخبرنا أبو يعلى قال حدثنا حَوْثَرَةُ بن أَشْرَسَ[1] قال حدثنا حمّاد بن سَلَمة عن ثابت عن أنس بن مالك ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَدْخُل علينا ، ولي أَخٌ صَغِيرٌ ، يُكْنَى أبا عُمَيْر[2] ، فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتَ يوم ، فقال : أَبا عُمَيْر ، ما فَعَلَ النُّغَيْرُ[3] . (٢٢) [٤ : ٢٢]

صحيح

ذِكْرُ

الإخبار عمّا يجب على المرء من تَرْك التكلُّف فى دين الله بما تُنُكِّبَ[4] عنه وأُغْضِيَ عن إبدائه

١١٠ — أخبرنا ابنُ سَلْم قال حدثنا عبد الرحمن بن إبرهيم قال

---

(١) هو حوثرة بن أشرس بن عون ، أبو عامر البصري ، ترجمه الحسيني في الإكمال (ص ٢٩ — ٣٠) والحافظ في التعجيل (ص ١٠٩) ، ومن الرواة عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل ومسلم بن الحجاج في كتاب العلل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ٢٣١ .

(٢) هو أبو عمير بن أبي طلحة الأنصاري ، مات صغيراً في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أخو أنس بن مالك لأمه .

(٣) الحديث — ١٠٩ — رواه أحمد في المسند مطولا (١٤١١٦) عن عفان عن حماد عن ثابت . ورواه مزاراً قبل ذلك مطولا ومختصراً من أوجه أخر ، أولها (١٢١٦٣) . ورواه البخاري (١٠ : ٤٣٦ مختصراً، و٤٨١ — ٤٨٢ مطولا)، ومسلم (٢ : ١٧١) من رواية أبي التياح عن أنس.
« النغير » : تصغير « النغر » بضم النون وفتح الغين المعجمة ، وهو طائر يشبه العصفور ، أحمر المنقار .

(٤) « بما » واضحة في (ح) ، وفي (س ع) « مما » . وكلمة « تنكب » ، واضحة النقط في (ح) مع ضمة فوق التاء المثناة ، وبنقطة تحت الباء الموحدة آخر الكلمة . ورسمت في (س ع)

حدثنا بِشْر بن بكر عن الأوزاعي عن الزُّهري قال أخبرني عامرُ بن سَعْد ٢٠١/١ بن أبي وَقَّاص عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنَّ أَعْظَمَ الناسِ في المسلمين جُرْماً مَنْ سَأَلَ[١] عن مسألةٍ لم تُحَرَّمْ ، فَحُرِّمَ[٢] على المسلمين من أجل مَسْألتِه[٣] . (٦٦) [٣ : ٦٦] صحيح

ذِكْرُ

الخبر الدَّال على إباحة إظهار المرء بعضَ ما يُحْسِنُ من العِلم إذا صَحَّتْ نيتُه في إظهاره

١١١ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتَيبة قال حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيى قال حدثنا ابن وَهْب قال أخبرنا يونس عن ابن شِهَاب أن عُبيد الله بن عَبد الله أخبره أن ابن عباسٍ كان يحدِّث : أن رجلاً أتى النبيَّ صلى الله

« سكت » ، ولكنها لم تضبط ولم تنقط في (س) ، فيحتمل أن تقرأ « تنكب » كما هنا ، ونقطت التاء بنقطتين فوقها في (ع) مع ضمة فوق السين ، فتعين أن تقرأ فيها « سكت » .

(١) في (ع) « من يسأل » ، وأثبتنا ما في (س ع) ، وهو أيضاً نسخة بهامش (ع) ، وهو الموافق لكل الروايات التي رأيناها لهذا الحديث .

(٢) في (ع) « فحرم » بدون نقط ، وأثبتنا ما في (س ع) ، وهو نسخة مثبتة في (ع) بين السطور ، وهو الموافق لسائر الروايات .

(٣) الحديث — ١١٠ — هو في (س ٣ : ٣١٣) ، و(ع : ٣ : ٢٣٦ — ٢٣٧) . ورواه أحمد في المسند (١٥٤٠) عن عبد الرزاق عن معمر ، و(١٥٤٥) عن سفيان بن عيينة ، كلاهما عن الزهري . ورواه البخاري (١٣ : ٢٢٦) من طريق عقيل . ورواه مسلم (٢ : ٢٢١) من طريق إبرهيم بن سعد ، وابن عيينة ، ويونس ، ومعمر . ورواه أبو داود (٤٦١٠) من طريق ابن عيينة — : كلهم عن الزهري .

عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني رأيتُ الليلةَ في المنام ظُلَّةً تَنْطُفُ السَّمْنَ والعسَلَ[١] ، وإذَا الناسُ يَتَكَفَّفُونَ[٢] [مِنْها بأيْدِيهم ، فالمُسْتَكْثِرُ والمُسْتَقِلُّ ، وأَرَى سَبَباً واصِلًا من السماءِ إلى الأرضِ[٣] ، فأَرَاكَ أَخَذْتَ به[٤]] فعَلَوْتَ ، ثم أَخَذَ به رجلٌ مِن بَعْدِكَ ، فعَلَا ، ثم أَخَذَ رجلٌ آخَرُ[٥] ، فعَلَا ، ثم أَخَذَ به[٦] رجلٌ آخَرُ ، فانقَطَعَ به ، ثم وُصِلَ له ، فعَلَا ، قال أبو بكر : يا رسول الله ، بأَبِي أنتَ ، والله لَتَدَعَنِّي فَلأَعْبُرُهُ[٧] ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عَبِّرْهُ[٨] ، قال أبو بكر : ٢٠٢/١
أمّا الظُّلَّةُ فظُلَّةُ الإسلام ، وأمّا الذي[٩] يَنْطِفُ مِنَ السَّمْنِ والعسل

---

(١) « الظلة » ، بضم الظاء المعجمة : هي كل ما أظلك ، يريد : شبه السحابة يقطر منها السمن والعسل . « تنطف » بالنون والطاء المهملة المكسورة أو المضمومة : أي تقطر قليلا قليلا .

(٢) « يتكففون » : يمدون أكفهم إليها ليتناولوا منها .

(٣) « السبب » : الحبل .

(٤) ما بين الحاصرتين ، من أول قوله « منها بأيديهم » إلى هنا ، سقط من نسخ ابن حبان ، والظاهر أنه سقط قديم ، أشير إليه في بعض النسخ ، في هذا الموضع : ففي هامش (ع) : « لعله سقط من هنا شيء » . ووضع في (ع) بين « يتكففون » و « فعلوت » كلمة « صح » بخط دقيق ، وكتب بهامشها : « كذا في الأصل وفي غيره » . والسياق ناقص دون هذه الزيادة ، بالبداهة ، فأثبتنا الكلام الناقص ، تماما للمعنى والسياق ، من رواية مسلم عن حرملة ، بهذا الإسناد ، فهو الوجه الذي روى منه ابن حبان .

(٥) في مسلم « ثم أخذ به رجل » ، بزيادة « به » في هذا الموضع . ولكنها لم تذكر في الأصول الثلاثة هنا . وكتب في (ع) علامة « صح » فوق كلمة « رجل » .

(٦) كلمة « به » ثابتة في هذا الموضع في (ع ع) وصحيح مسلم ، ولم تذكر في (س) .

(٧) لفظ مسلم « فلأعبرنها » .

(٨) في (ع) « عبر » بدون الهاء . ولفظ مسلم « اعبرها » .

(٩) في (ع) « التي » ، وهو غير جيد . وما أثبتنا هو الذي في (س ع) وصحيح مسلم .

فالقرآنُ، حلاوتُه ولينُه، وأمّا ما يَتَكفَّفُ الناسُ من ذلك فالمُستكْثِرُ والمُستَقِلُّ[1]، وأمَّا السَّبَبُ الواصلُ من السماء إلى الأرض فالحقُّ الذي أنتَ عليه، أَخَذْتَه فيُعْلِيكَ اللهُ، ثم يأخذُ به رجلٌ من بعدكَ فيَعْلُو به، ثم يأخذ به رجلٌ آخر فيَنْقَطِعُ به، ثم يُوصَلُ له فيَعْلُو، فأخبِرْني يا رسول الله، بأبي أنتَ، أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]: أَصَبْتَ بعضاً وأخطأْتَ بعضاً، قال: واللهِ، يا رسولَ الله، لَتُخْبِرَنِّي بالذي أخطأتُ[3]؟ قال: لا تُقْسِمْ[4].

صحيح

[٦٥ : ٣] (٦٥)

ذِكْرُ

الحكم فيمن دَعَا إلى هُدًى أو ضَلالةٍ فاتُّبِعَ عليه

٢٠٣/١ ١١٢ — أخبرنا أبو يعلى حدثنا يحيى بن أيوب المَقَابِرِي حدثنا إسمعيل

(١) في (س) وحدها «والمقل». وفي صحيح مسلم «فالمستكثر من القرآن والمستقل». وهي أصح وأوضح.

(٢) «صلى الله عليه وسلم» لم تذكر في (س).

(٣) كلمة «أخطأت» لم تذكر في (س)، وحذفها نقص في معنى الكلام.

(٤) الحديث — ١١١ — هو في (س ٣ : ٢٤٤ — ٢٤٥)، و(ع ٣ : ١٨٦ — ١٨٧). ورواه مسلم (٢ : ٢٠٢) عن حرملة بن يحيى التجيبي «واللفظ له»، ورواه بأسانيد أخر. ورواه أحمد (٢١١٣) عن يزيد عن سفيان بن حسين، و(٢١١٤) عن عبد الرزاق عن معمر، كلاهما عن الزهري، بهذا الإسناد نحوه. ورواه البخاري (١٢ : ٣٧٩ — ٣٨١) من طريق يونس عن الزهري. وروى قبل ذلك قطعة منه من هذه الطريق (١٢ : ٣٤٥). ورواه ابن ماجة (٢ : ٢٣٦) من طريق ابن عيينة عن الزهري.

بن جعفر أخبرني العَلَاءُ عن أبيه[١] عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ دَعَى[٢] إلى هُدًى كان له من الأجر مثل أُجُورِ مَن تَبِعه ، لا يَنْقُصُ من أُجورهم شيءٌ ، ومن دَعَى[٢] إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثْم مثلُ آثام مَن تبعه ، لا يَنْقُصُ ذلك من آثامهم شيءٌ[٣] .

[١٢ : ٣] (١٢)

ذِكْرُ

البيان بأن على العالِم أن لا يُقْنِطَ عبادَ الله عن[٤] رحمة الله

١١٣ — سمعتُ أبا خَليفة يقول[٥] : سمعتُ عبدَ الرحمن بن بكر بن

---

(١) العلاء : هو ابن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، بضم الحاء المهملة وفتح الراء ، نسبة إلى « الحرقة » ، وهم بنو حميس بن عامر ، من جهينة . والعلاء ثقة ، وثقه أحمد وغيره . وأبوه عبد الرحمن : تابعي ثقة معروف .

(٢) « دعا » رسمت بالألف في (ع) ، وهو أجود . ورسمت « دعى » بالياء في (س ح) في الموضعين . ورسمت بالألف في الأصول الثلاثة في العنوان .

(٣) الحديث — ١١٢ — هو في (س ٣ : ٥٧ — ٥٨) ، و (ع ٣ : ٣٨) . ورواه أحمد في المسند (٩١٤٩) عن سليمان بن داود الهاشمي . ورواه مسلم (٢ : ٣٠٦) عن يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر — أربعتهم عن إسمعيل بن جعفر . ورواه أيضاً أصحاب السنن ، كما في الفتح الكبير (٢ : ١٩٠) .

(٤) هكذا هو في الأصول الثلاثة ، باستعمال حرف « عن » مع فعل « قنط » بدل « من » .

(٥) كلمة « يقول » ثابتة وحدها في (ع) ، وهي كذلك في (ح) وكتب فوقها « قال » ، من غير بيان أنها نسخة ، وكتب بجوارها في (س) « قال » ثم ضرب عليها . فالظاهر أنها كانت في بعض النسخ غير الراجحة في رواية الكتاب .

الرَّبيع بن مُسْلِمٍ يقول: سمعتُ الرَّبيعَ بن مُسلمٍ[١] يقول: سمعتُ محمدًا[٢] يقول: سمعتُ أبا هريرة يقول: مَرَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على رَهْطٍ من أصحابه وهم يضحكون، فقال: لو تعلمون ما أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قليلاً ولَبَكَيْتُمْ كثيرًا، فأتاه جبريل فقال: إن الله يقول لك: لِمَ تُقَنِّطُ عبادي؟ قال[٣]: فرَجَعَ إليهم فقال: سَدِّدُوا، وقارِبُوا، وأَبْشِرُوا[٤]. ٢٠٤/١

(٦٦) [٣ : ٦٦]

قال أبو حاتم رضي الله عنه: قوله «سَدِّدُوا» يريد به: كُونوا مُسَدِّدِينَ، والتَّسْدِيد: لزُوم طريقةِ النبي صلى الله عليه وسلم واتّباعُ سنتِه. وقولُه «وقاربوا» يريد به: لا تَحْمِلُوا على الأَنْفُس من التَّشديد ما لا تُطِيقُون.

---

(١) عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم الجمحي البصري: ثقة من شيوخ مسلم، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، يحدث عن جده أحاديث صحاحاً». وهو هنا يروي عن جده، وجده: ثقة، وثقه أحمد والعجلي، وترجمه البخاري في الكبير (٢/١/٢٥١).

(٢) محمد: هو ابن زياد الجمحي المدني سكن البصرة، وقد عرف الربيع بن مسلم بالرواية عنه، قال أبو داود: «هو أروى الناس عن محمد بن زياد».

(٣) كلمة «قال» لم تذكر في (ع) في هذا الموضع.

(٤) الحديث – ١١٣ – هو في (س ٣ : ٣٢١)، و (ع ٣ : ٢٤٢). ورواه البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٠) عن موسى، وهو ابن إسمعيل التبوذكي: «حدثنا الربيع بن مسلم قال حدثنا محمد بن زياد عن أبي هريرة»، فذكره بنحوه. وذكره السيوطي في الدر المنثور (٥ : ٣٣٠ – ٣٣١) منسوباً للأدب المفرد فقط. وذكره الحافظ في الفتح (١١ : ٢٥٧) عن صحيح ابن حبان فقط. ورواه أحمد في المسند (١٠٠٣٠) مختصراً، عن عبد الرحمن، هو ابن مهدي، عن حماد، هو ابن سلمة، عن محمد بن زياد قال: «سمعت أبا هريرة يقول: سمعت أبا القاسم يقول: لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا، ولبكيتم كثيراً، ولكن سددوا، وقاربوا، وأبشروا».

« وأبشروا » : فإن لكم الجنة إذا لَزِمْتُم طريقتي في التَّسْديد وقَارَبْتُم في الأعمال .

ذِكْرُ

إباحة تأليف العالِم كُتُبَ الله جل وعلا

١١٤ — أخبرنا أبو يعلى [حدثنا عبد الأعْلَى[١]] حدثنا وَهبُ بن جَرير حدثني أبي[٢] قال سمعتُ يحي بن أيوب[٣] يحدّث عن يزيد بن أبي حَبِيب[٤] عن عبد الرحمن بن شُمَاسَةَ[٥] عن زيد بن ثابت ، قال :

---

(١) زيادة [حدثنا عبد الأعلى] ضرورية في الإسناد ، والظاهر أنها سقطت سهواً من الناسخين في هذا الكتاب ، وفاتت على قارئيه ، حين يسرعون القراءة ، بخداع الصوت ، إذ يقرأ القارئ — مثلا — « أخبرنا أبو يعلى حدثنا عبد الأعلى » ؛ فالمقطع الأخير في كل منهما ألف مقصورة بعد لام ، فلا يتنبه السامع إلى عدم تكرار المقطع حين القراءة ، فيفوته نقص الشيخ الثاني من الإسناد . وإنما جزمنا بهذا النقص فيه ، ضرورة أن « وهب بن جرير » مات سنة ٢٠٦ ، وأبو يعلى الموصلي ولد سنة ٢١٠ ، فمحال أن يسمع منه ، وليس الحافظ أبو يعلى كذاباً حتى يدعي سماع رجل مات قبل أن يولد ، وحاشاه من ذلك . وحاشى أيمة الحديث النقاد أن يفوتهم مثل هذا إن وقع منه . ثم جزمنا بأن الشيخ المحذوف من الإسناد هو « عبد الأعلى » بأن الحافظ ابن عساكر روى هذا الحديث نفسه في تاريخ دمشق (١ : ١١٢) ، ضمن أسانيده ، من كتاب أبي يعلى ، من طريق أبي بكر محمد بن إبرهيم المقرئ « أخبرنا أبو يعلى الموصلي ، حدثنا عبد الأعلى ، هو ابن حماد ، حدثنا وهب بن جرير » إلخ ، وعبد الأعلى : من شيوخ أبي يعلى ، كما مضى في الحديث (٢١) .

(٢) وهب بن جرير : ثقة حافظ ، من شيوخ أحمد وابن المديني . وأبوه جرير بن حازم : ثقة معروف ، وثقه ابن معين وغيره ، وأخرج له ولابنه أصحاب الكتب الستة .

(٣) هو الغافقي المصري .

(٤) هو المصري ، وهو تابعي ثقة ، قال الليث : « يزيد بن أبي حبيب سيدنا وعالمنا » ، وقال ابن سعد : « كان مفتي أهل مصر في زمانه ، وكان حليماً عاقلا » .

(٥) هو عبد الرحمن بن شماسة بن ذئب المهري المصري ، وهو تابعي ثقة ، وقال ابن سعد في الطبقات (٢٠٠/٢/٧) : « كان صالح الحديث » . و « شماسة » ضبطه صاحب القاموس

كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نُؤَلِّفُ القرآنَ من الرِّقَاعِ[1].

[١ : ٤] (١)

٢٠٥
١

ذِكْرُ

الحثّ على تعليم كتـــاب الله
وإن لَّم يتعلَّم الإنسانُ بالتَّمام

١١٥ — أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا حِبَّان أنبأنا عبد الله[2] عن موسى بن عُلَيّ بن رَبَاحٍ[3] قال سمعتُ أبي يقول : سمعتُ عُقْبةَ بن عامرٍ الجُهَنِي

بضم الشين المعجمة وجواز فتحها مع تخفيف الميم وبعد الألف سين مهملة ، ولكن الحافظ في التقريب ضبطه بكسر الشين المعجمة في أوله ، وأظن أن هذا خطأ أو سهو .

(١) الحديث — ١١٤ — هو في (ع ٣ : ٤٢٣) . ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١ : ١١٢) من طريق أبي يعلى ، كما أشرنا آنفاً . ورواه قبل ذلك وبعده بأسانيد كثيرة . ورواه الترمذي (٤ : ٣٨٢) عن محمد بن بشار عن وهب بن جرير . ورواه الحاكم (٢ : ٢٢٩) من طريق إبرهيم بن عبد الله السعدي عن وهب بن جرير ، بهذا الاسناد . ورواه أحمد في المسند (٥ : ١٨٤ — ١٨٥ طبعة الحلبي) عن يحيى بن إسحق عن يحيى بن أيوب . ورواه الحاكم أيضاً من طريق يحيى بن إسحق . كلهم رووه مطولا ، بزيادة في آخره : « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طوبى للشام ، فقلنا : ولم ذاك ؟ فقال : إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليها » . هذا لفظ أبي يعلى عند ابن عساكر . قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث يحيى بن أيوب » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي . ونستدرك عليهما أن عبد الرحمن بن شماسة لم يخرج له البخاري شيئاً ، وإنما أخرج له مسلم .

(٢) حبان ، بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة : هو ابن موسى المروزي . وعبد الله : هو ابن المبارك .

(٣) موسى : ثقة ، وثقه أحمد وابن معين والعجلي والنسائي وغيرهم ، وقال أبو حاتم : كان رجلا صالحاً ، يتقن حديثه ، لا يزيد ولا ينقص » ، وقد ولي إمرة مصر سنة ١٦٠ ، ومات بالإسكندرية سنة ١٦٣ . وأبوه « علي بن رباح اللخمي » : مصري تابعي ثقة معروف . والمشهور في اسمه التصغير بضم العين ، وبعضهم يقوله بفتحها .

يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في الصُّفَّةِ ، فقال : أيُّكُمْ يُحِبُّ أن يَغْدُوَ إلى بُطْحَانَ أو العَقِيق[١] ، فيأتِيَ كلَّ يومٍ بناقتَيْن كَوْمَاوَيْنِ زَهْرَاوَيْن[٢] ، يأخُذُهما في غير إثْمٍ ولا قَطِيعةِ رَحِمٍ ؟ قالوا : كُلُّنا يا رسول الله يُحِبُّ ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ٢٠٦/١
فَلأَنْ يَغْدُوَ أحدُكم إلى المسجد فيتعلَّمَ آيتَيْن من كتاب الله ، خيرٌ له من ناقتَيْن ، وثلاثٌ خيرٌ من ثلاثٍ ، وأربعٌ خيرٌ من عِدَادِهِنَّ[٣] من الإبل[٤] . (٢) [١ : ٢]

قال أبو حاتم : هذا الخبر أُضمِر فيه كلمةٌ ، وهي : لو تَصَدَّق بها . يريد بقوله « فيتعلَّمَ آيتين من كتاب الله خيرٌ له من ناقتَيْن وثلاثٍ » لو تَصَدَّق بها . لأنَّ فَضْلَ تعلُّم آيتين من كتاب الله أكبرُ من فضل ناقتين وثلاثٍ وعِدَادِهِنَّ من الإبل لو تَصَدَّق بها ، إذْ مُحالٌ أن يُشَبَّه مَن تعلَّم آيتين من كتاب الله في الأجر بِمَنْ نال بعضَ حُطام الدنيا . فصَحَّ بما وصفتُ صِحَّةُ ما ذكرتُ .

---

(١) « بطحان » ، بضم الباء وسكون الطاء وتخفيف الحاء المهملتين وآخره نون ، و« العقيق » : واديان بالمدينة ، وهما أحد أوديتها الثلاث ، ثالثها : « قناة » . انظر ياقوت (٢ : ٢١٦) .

(٢) الناقة الكوماء : المشرفة السنام العاليته . والزهراء : السمينة من النوق التي تميل إلى البياض من كثرة السمن . وهما من خيار مال العرب . وقد قلبت الهمزة في كل منهما واواً في التثنية .

(٣) « عدادهن » بكسر العين : أي مثلهن ، وهو مفرد ، وفي كثير من الروايات : « أعدادهن » بالهمزة في أوله ، وهو جمع « العداد » . انظر اللسان .

(٤) الحديث – ١١٥ – رواه أحمد في المسند (١٧٤٨٠) عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ . ومسلم (١ : ٢٢٢) من طريق الفضل بن دكين . وأبو داود (١٤٥٦) من طريق ابن وهب – ثلاثتهم عن موسى بن علي ، بهذا الإسناد ، بنحوه .

٢٠٧
١

١١٦ – أخبرنا الفضل بن الحُبَاب الجُمَحِي قال حدثنا مُسْلِمُ بن إبرهيم قال حدثنا عليّ بن المبارك عن يحي بن أبي كَثِير عن زيد بن سَلَّام عن جده[١] عن أبي أُمَامَةَ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعلَّموا القرآنَ، فإنه يأتي يومَ القيامة شافعاً لأصحابه، وعليكم بالزَّهْرَاوَيْنِ: البقرةِ وآلِ عِمْرانَ، فإنهما تأتيانِ يوم القيامة كأنّهما غَمامَتَانِ، أو كأنَّهما غَيَايَتَانِ[٢]، أو فِرْقَانِ من طَيْرٍ[٣]، تُحَاجَّانِ عن أصحابهما، وعليكم بسُورةِ البقرة، فإنِ أَخْذَها بركةٌ، وتَرْكَها حَسْرَةٌ، ولا يَسْتَطِيعُها البَطَلَةُ[٤]. (٨٠) [١ : ٨٠]

ذِكْرُ

الإخبار عمّا يجب على المرء من تعلُّم كتابِ الله جل وعلا واتّباعِ ما فيه عند وقوعِ الفتنِ خاصَّةً

١١٧ – أخبرنا أحمد بن علي بن المُثَنَّى قال حدثنا عثمان بن أبي شَيْبَةَ

---

(١) زيد بن سلام بن أبي سلام: ثقة صدوق. وجده «أبو سلام ممطور الحبشي»: شامي تابعي ثقة، قال ابن ماكولا: «ليس هو من الحبشة، إنما هو منسوب إلى بطن من حمير».

(٢) «غيايتان»: بياءين تحتيتين، بينهما ألف، قال ابن الأثير: «الغياية: كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه، كالسحابة وغيرها».

(٣) «فرقان»: بكسر الفاء وسكون الراء، تثنية «فرق»، وهي القطعة من الغنم ونحوها.

(٤) الحديث – ١١٦ – رواه الحاكم (١ : ٥٦٤) من طريق سعيد بن أبي هلال عن يحي بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي أمامة. وهكذا وقع في المستدرك ومختصر الذهبي المطبوعين والمختصر المخطوط. وعندي أنه خطأ قديم من الناسخين، سقط منهم «عن جده» أو «عن أبي سلام»، لأن زيد بن سلام متأخر، لا يروي عن أبي أمامة ولا يكاد. وليس هذا مما يخفى على الحاكم أو الذهبي. ورواه مسلم (١ : ٢٢٢) من طريق معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام: «أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي» فذكره بنحوه.

قال حدثنا جَرِير بن عبد الحميد عن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ[١] عن عمرو بن مُرَّةَ عن عبد الله بن الصَّامِتِ[٢] عن حُذَيْفَةَ[٣] ، قال : قلتُ : يا رسول الله ، هل بَعْدَ هذا الخيرِ الذي نحن فيه مِنْ شَرٍّ نَحْذَرُه ؟ قال : يا حذيفة ، عليك بكتاب الله ، فتعلَّمْه[٤] ، واتَّبِـعْ ما فيه ، خيرًا لك[٥] . ٢٠٨ / ١

(٦٥) [٣ : ٦٥]

صحيح

ذِكْرُ

البيان بأنَّ مِنْ خيرِ الناس مَنْ تعلَّم القرآن وعَلَّمه

١١٨ – أخبرنا الفضل بن الحُبَابِ الجُمَحِي حدثنا عبد الله بن رجاءٍ الغُدَانِي[٦] أخبرنا شعبة عن علقمة بن مَرْثَدٍ عن سَعْد بن

---

(١) مسعر بن كدام بن ظهير الروَّاسي : ثقة حجة ، قال ابن عيينة : «كان من معادن الصدق» . «مسعر» : بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين . «كدام» : بكسر الكاف وتخفيف الذال المهملة . «ظهير» : بالتصغير . «الرواسي» : بفتح الراء وتشديد الواو .

(٢) عبد الله بن الصامت الغفاري : تابعي ثقة ، وهو ابن أخي أبي ذر .

(٣) هو حذيفة بن اليمان ، الصحابي الجليل المشهور .

(٤) في (ع) «تعلمه» بدون الفاء . وهي ثابتة في (س ع) .

(٥) الحديث – ١١٧ – هو في (س ٣ : ٢٦٤) . و (ع ٣ : ٢٠١) . وهو مختصر من حديث طويل ، رواه أبو داود (٤٢٤٦) من طريق نصر بن عاصم عن اليشكري عن حذيفة . ورواه الحاكم (٤ : ٤٣٢) من طريق حميد بن هلال عن عبد الرحمن بن قرط عن حذيفة . قال الحاكم : «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» . ووافقه الذهبي . وروى أحمد بعضه في المسند (٥ : ٤٠٦ طبعة الحلبي) من طريق علي بن زيد عن اليشكري عن حذيفة .

(٦) هو ثقة من شيوخ البخاري ، أخرج له في الصحيح ، ووثقه يعقوب بن سفيان وابن حبان . «الغداني» : بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة ، نسبة إلى «بني غدانة بن يربوع بن حنظلة» .

عُبيدة(١) عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي(٢) عن عثمان ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خيرُكم من تعلَّمَ القرآن وعَلَّمه . قال أبو عبد الرحمن : فهذا الذي أَقْعَدَنِي هذا المَقْعَدَ(٣) . (٢) [١ : ٢]

صحيح

ذِكْرُ

الأمر باقتناء القرآنِ مع تعليمه

١١٩ — أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ(٤)

---

(١) « سعد » بفتح السين وسكون العين ، ووقع في (ع) « سعيد » ، وهو خطأ واضح من الناسخين ، وليس هذا الحديث فيما وقع إلينا من أجزاء من كتاب ابن حبان ، حتى نستطيع أن نعرف ممن الخطأ ؟ أمن الناسخين القدماء ، أم من ناسخ كتاب (الإحسان) ؟ والحديث حديث سعد بن عبيدة عند كل من أخرجه . وهو تابعي ثقة كثير الحديث ، روى له أصحاب الكتب الستة . وكان صهر شيخه أبي عبد الرحمن السلمي ، زوج ابنته .

(٢) أبو عبد الرحمن السلمي : هو عبد الله بن حبيب المقرئ ، وهو تابعي ثقة من كبارهم ، سمع عثمان وعلياً وابن مسعود ، كما جزم به البخاري ، وأقرأ الناس القرآن في إمرة عثمان إلى زمن الحجاج ، نحو ٤٠ سنة أو أكثر . وهذا هو ما أشار إليه بقوله عقب الحديث : « فهذا الذي أقعدني هذا المقعد » . يريد أن الفضل الذي في الحديث لمن تعلم القرآن وعلمه ، هو الذي حمله على أن يقرئ الناس ويعلمهم ، رجاء أن يكون من خيرهم .

(٣) الحديث — ١١٨ — رواه أحمد في المسند (٤١٢ ، ٤١٣) ، والبخاري (٩ : ٦٦ — ٦٨) من طريق شعبة بهذا الإسناد . ورواه أحمد أيضاً (٤٠٥) من طريق سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن . ورواه (٥٠٠) من طريق سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن . وحقق الحافظ في الفتح أن هذا من المزيد في متصل الأسانيد . وانظر ما كتبنا في تحقيقه في شرحنا على المسند .

(٤) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبرهيم بن عثمان ، وهو ثقة حافظ كبير ، روى عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وغيرهم .

حدثنا زيد بن حُبَاب(١) عن موسى بن عُلَيّ قال سمعتُ أبي يقول سمعتُ عُقْبة بن عامر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعلَّموا القرآن واقْتَنُوه ، فوالذي نفسي بيده لَهُوَ أَشَدُّ تفصِّياً من المَخَاض(٢) في العُقُل(٣). ٢٠٩/١

[٢ : ١] (٢)

ذِكْرُ

الزجر عن أن لَّا يستغنيَ المرء بما أُوتيَ من كتاب الله جل وعلا

١٢٠ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتيبة قال حدثنا يزيد بن مَوْهَب(٤) قال حدثنا الليث(٥) عن ابن أبي مُلَيْكَة عن عُبيد الله بن أبي نَهِيكٍ(٦)

---

(١) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وبعد الألف باء أخرى. وزيد هذا : ثقة من أثبات مشايخ الكوفة ، روى عنه أحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما .

(٢) المخاض : اسم للنوق للحوامل ، واحدتها « خلفة » بفتح الخاء والفاء بينهما لام مكسورة . و « العقل » بضمتين : جمع « عقال » ، وهو الحبل الذي يعقل به البعير .

(٣) الحديث — ١١٩ — رواه أحمد في المسند مطولا (١٧٤٣٣ ، ١٧٤٦٦) من طريق قباث بن رزين عن علي بن رباح ، وفيه لفظ « واقتنوه » . ورواه أيضاً مطولا ليس فيه هذا اللفظ (١٧٣٨٨) من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن علي عن أبيه . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ : ١٦٩) ، ونسبه لأحمد والطبراني ، ولكنه لم يذكر الرواية التي فيها « واقتنوه » . وقال : « ورجال أحمد رجال الصحيح » ، فهو بهذا يشير إلى رواية عبد الله بن المبارك .

(٤) هو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب ، أبو خالد الرملي الزاهد ، وكان « ثقة جداً » كما قال بقي بن مخلد .

(٥) هو الليث بن سعد الإمام المصري .

(٦) « نهيك » بفتح النون وكسر الهاء . و « عبيد الله » هذا : ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، باسم « عبيد الله » مصغراً ، كما في هذه الرواية ، بل كما في أكثر الروايات ، وقيل في اسمه « عبد الله » بالتكبير . وزعم الحاكم في المستدرك (١ : ٥٦٩) أنهما « أخوان تابعيان » . وهذا محتمل ، ولكني لم أجد ما يؤيده .

عن سعد بن أبي وقَّاص ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ليس مِنَّا مَن لَّم يَتغَنَّ بالقرآن[١] . (٦١) [٢ : ٦١]

صحيح

قال أبو حاتم : معنى قوله صلى الله عليه وسلم « ليس مِنَّا » في هذه الأخبار — : يريد به : ليس مِثْلَنا في استعمال هذا الفعل ، لأنّا لا نفعله ، فمن فَعَل ذلك فليس مِثْلَنا[٢] .

ذِكْرُ

٢١٠/١ وصف مَنْ أُعْطِيَ القرآنَ والإيمانَ ، أو أُعْطِيَ أحدَهما دونَ الآخَر

١٢١ — أخبرنا عِمْرانُ بن موسى بن مُجَاشِعٍ حدثنا العباس بن الوليد النَّرْسِي[٣] حدثنا مُعْتَمِرُ بن سليمان قال سمعتُ عَوْفاً[٤] يقول سمعتُ

---

(١) الحديث — ١٢٠ — هو في (ع ٢ : ١٧٠) . ورواه أبو داود (١٤٦٩) عن أبي الوليد الطيالسي وقتيبة بن سعيد ويزيد بن موهب ، ثلاثتهم عن الليث بن سعد ، به . ورواه أحمد في المسند (١٥١٢) عن حجاج وأبي النضر ، كلاهما عن الليث . ورواه الحاكم (١ : ٥٦٩) من طريق يحيى بن بكير وقتيبة عن الليث . ورواه أحمد (١٤٧٦ ، ١٥٤٩) ، وأبو داود (١٤٧٠) والحاكم (١ : ٥٦٩ — ٥٧٠) من أوجه أخر . قال الحاكم : « حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

(٢) فسر ابن حبان ، في العنوان ، « لم يتغن » بأنه لم يستغن . وهو تأول بعيد ، سبقه إليه وكيع ، في رواية المسند (١٤٧٦) ، وقد رجحنا هناك ما ذهب إليه الشافعي وغيره ، بأن معناه تحسين القراءة وترقيقها . وانظر أيضاً كلام الخطابي في ذلك في معالم السنن (رقم ١٤١٩ مع مختصر المنذري) .

(٣) عباس بن الوليد : ثقة من شيوخ البخاري ومسلم . « النرسي » ، بفتح النون وسكون الراء وبالسين المهملة : نسبة إلى « نرس » ، وهو نهر من أنهار الكوفة ، عليه عدة قرى .

(٤) عوف : هو ابن أبي جميلة العبدي ، المعروف بالأعرابي .

قَسامَةَ ، ، هو ابنُ زُهَيْر[١] ، يحدّثُ عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : مَثَلُ مَن أُعْطِيَ القرآنَ والإيمانَ كمثَلِ أُتْرُجَّةٍ ، طَيّبِ الطَّعْمِ طَيّبِ الرّيح[٢] . ومَثَلُ مَنْ لم يُعْطَ القرآنَ ولم يُعْطَ الإيمانَ كَمَثَلِ الحَنْظَلة ، مُرَّةِ الطَّعْمِ لا ريحَ لها . ومَثَلُ مَنْ أُعطِيَ الإيمانَ ولم يُعْطَ القرآن كمَثَل التَّمْرة ، طَيّبةِ الطَّعْمِ ولا ريحَ لها . ومَثَلُ مَنْ أُعْطِيَ القرآنَ ولم يُعْطَ الإيمانَ كَمَثَل الرَّيْحانَة ، مُرَّةِ الطَّعْمِ طَيّبةِ الرّيح[٣] .

[٢ : ١] (٢)

ذِكْرُ

نَفْيِ الضَّلال عن الآخِذِ بالقرآن

١٢٣ — أخبرنا الحسن بن سُفْيان حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة حدثنا أبو خالدٍ الأَحْمَر[٤] عن عبد الحميد بن جعفر عن سَعِيد بن أبي سَعيد ٢١١/١

---

(١) «قسامة» : بفتح القاف وتخفيف السين المهملة ، وهو ابن زهير المازني البصري ، تابعي ثقة ، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٤٧/٢/٣) وروى توثيقه عن ابن معين .

(٢) كذا في (ع) بتذكير « طيب » ، وهي صفة للأترجة .

(٣) الحديث — ١٢١ — لم أجده في شيء من الدواوين من هذا الوجه . وهو ثابت صحيح بمعناه وبقريب من لفظه ، في الصحيحين وغيرهما ، من طريق قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى . فرواه أحمد في المسند (٤ : ٣٩٧ ، ٤٠٣ — ٤٠٤ ، ٤٠٨ طبعة الحلبي) . والبخاري (٩ : ٥٨ — ٥٩ ، ٨٦ — ٨٧ ، ٤٨١ ، و ١٣ : ٤٤٧) . ومسلم (١ : ٢٢٠) . وأبو داود (٤٨٣٠) . والترمذي (٤ : ٣٨ — ٣٩) . وابن ماجة (١ : ٤٨) : كلهم من حديث قتادة عن أنس عن أبي موسى . وانظر الترغيب والترهيب (٢ : ٢٠٦) .

(٤) أبو خالد الأحمر : هو « سليمان بن حيان » ، بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء التحتية ، وهو ثقة ثبت صاحب سنة .

المَقْبُرِي عن أبي شُرَيْحٍ الخُزَاعِي ، قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أَبْشِرُوا وأَبْشِرُوا[١] ، أَلَيْسَ تَشْهَدُونَ أن لَّا إله إلا الله وأَنِّي رسولُ الله ؟ قالوا : نعم قال : فإن هـذا القرآنَ سَبَبٌ[٢] ، طَرَفُه بِيَدِ الله ، وطَرَفُه بأيديكم ، فتمَسَّكوا به ، فإنَّكم لن تَضِلُّوا ولن تَهْلِكُوا بَعْدَه أبدًا[٣] . (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

إثباتِ الهُدَى لمَنِ اتَّبَعَ القرآنَ ، والضَّلالةِ لمن تَرَكَه

١٢٣ — أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة حدثنا عفَّان[٤] حدثنا حسّانُ بن إبرهيم[٥] عن سعيد بن مَسْرُوقٍ[٦] عن يزيد بن حَيَّانَ[٧] عن زيد بن أَرْقَم ، قال: دخلنا عليه[٨] ، فقلنا له : لقد

---

(١) هكذا في (ع) « وأبشروا » ، وتوجه بأنها للتوكيد .

(٢) السبب : الحبل .

(٣) الحديث — ١٢٢ — هو في مجمع الزوائد (١ : ١٦٩) ، ولكن ليس في أوله « أبشروا وأبشروا » ، وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح » . ووقع فيه اسم الصحابي « ابن شريح » ، وهو خطأ مطبعي فيما أرى .

(٤) هو عفان بن مسلم الصفار ، ثقة حافظ من شيوخ أحمد والبخاري .

(٥) « بن عبد الله الكرماني » : ثقة ، أخرج له الشيخان وغيرهما .

(٦) هو الثوري ، والد « سفيان الثوري » ، وهو ثقة ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٧) يزيد بن حيان أبو حيان التيمى الكوفي : تابعي ثقة من قدماء أهل الكوفة . و « حيان » في اسم أبيه وفي كنيته : بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء التحتية .

(٨) الذي يقول « دخلنا عليه » هو يزيد بن حيان ، دخل ومعه غيره على زيد بن أرقم .

رأيتَ خَيْرًا ، صَحِبْتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصَلَّيْتَ خَلْفَه ، ٢١٢ / ١
فقال : نعم ، وإنه صلى الله عليه وسلم خَطَبَنا فقال : إني تارِكٌ فيكم
كتابَ الله ، هو حَبْلُ الله ، مَنِ اتَّبعه كان على الهُدَى ، ومن تَرَكه كان
على الضلالة[١]. (٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

البيان بأن القرآنَ مَن جعله أمامَه بالعمل قَادَه إلى الجنة
ومن جعله وراءَ ظَهْرِه بِتَرْكِ العمل ساقَه إلى النار

١٢٤ — أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَرٍ بحَرَّانَ حدثنا محمد بن العلاء بن كُرَيْب[٢] حدثنا عبدُ الله بن الأَجْلَح[٣] عن الأَعْمَش[٤]

---

(١) الحديث — ١٢٣ — أصل الحديث قصة مطولة ، وهذه القطعة منه تذكر في بعض رواياته كاملة ومختصرة ، وتزيد الروايات بعضها على بعض . وهذه القطعة بنصها رواها مسلم (٢ : ٢٣٨) ضمن رواية مطولة ، رواها عن محمد بن بكار بن الريان عن حسان بن إبرهيم ، بهذا الإسناد . وأصل القصة المطولة رواه أحمد (٤ : ٣٦٦ — ٣٦٧ طبعة الحلبي) ، ومسلم (٢ : ٢٣٧ — ٢٣٨) من طريق أبي حيان التيمي يحيى بن سعيد بن حيان عن عمه يزيد بن حيان . وروي الدارمي بعضها (٢ : ٤٣١ — ٤٣٢) من طريق أبي حيان أيضاً . وروى الترمذي بعضها (٤ : ٣٤٣) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم .

(٢) هو أبو كريب ، وهو حافظ ثقة ، من شيوخ أصحاب الكتب الستة ، وروى عنه أيضاً أبو حاتم وأبو زرعة وعبد الله بن أحمد .

(٣) هو الكندي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم والدارقطني : « لا بأس به » .

(٤) هو سليمان بن مهران ، بكسر الميم وسكون الهاء ، الأعمش ، إمام ثقة معروف .

١٢٤

عن أبي سفيان[1] عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : القرآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ ، ومَاحِلٌ مُصَدَّق[2] ، مَن جعله إِمامَه قادَه إلى الجنة ، ومن جعله خَلْفَ ظهره ساقَه إلى النار[3] .

(٢) [٢ : ١]

قال أبو حاتم : هذا خبرٌ يُوهِم لفظُه مَن جَهلَ صناعَة العِلْم أن القرآنَ مَجْعُولٌ مَرْبُوبٌ . وليس كذلك ، لكن لفْظُه مما نَقُول في كُتُبنا : أنَّ العربَ في لغتها تُطْلِقُ اسمَ الشيء على سَبَبه ، كما تُطْلِق اسمَ السَّبَب ٢١٣/١

---

(١) هو طلحة بن نافع مولى قريش ، تابعي ثقة ، وكان الأعمش راويته . تكلموا في روايته عن جابر ، وأنها صحيفة ، وأنه لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث ، جزم بذلك علي بن المديني ، تبع فيه شعبة وابن عيينة ، وذكر الحافظ في التهذيب أن البخاري لم يخرج له عن جابر سوى أربعة أحاديث ، وقال : «وأظنها التي عناها شيخه ابن المديني» ! ولكن المتأمل في ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (٣٤٧/٢/٢) يوقن بصحة حديث أبي سفيان عن جابر ، فقد روى البخاري بإسناده هناك «عن الأعمش عن أبي سفيان : جاورت جابراً ستة أشهر بمكة» . وروى بإسناده أيضاً : «قال أبو سفيان : كنت أحفظ ، وكان سليمان اليشكري يكتب – يعني عن جابر» . وفي مثل هذا البيان الكافي لكثرة سماعه من جابر .

(٢) قال ابن الأثير : «أي خصم مجادل مصدق ، وقيل : ساع مصدق ، من قولهم : محل بفلان ، إذا سعى به إلى السلطان . يعني : أن من اتبعه وعمل بما فيه فإنه شافع له مقبول الشفاعة ، ومصدق عليه فيما يرفع من مساويه إذا ترك العمل به» .

(٣) الحديث – ١٢٤ – ذكره المنذري في الترغيب (٧ : ٢٠٧) ، ونسبه لصحيح ابن حبان . وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٦١٨٢) ، ونسبه إليه وإلى البيهقي في الشعب . وأشار إليه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٧١) بعد أن ذكر نحو معناه موقوفاً على ابن مسعود ، ونسبهما للبزار ، وقال : «ورجال حديث جابر المرفوع ثقات» . وقد جاء بهذا اللفظ أيضاً مرفوعاً من حديث ابن مسعود ، ذكره الهيثمي في الزوائد (٧ : ١٦٤) ، وقال : «رواه الطبراني ، وفيه الربيع بن بدر ، وهو متروك» . ونسبه السيوطي مع حديث جابر للبيهقي في الشعب أيضاً .

على الشيء . فلمَّا كان العملُ بالقرآن قادَ صاحبَه إلى الجنة ، أُطْلِقَ اسمُ ذلك الشيء ، الذي هو العمل بالقرآن ، على سَبَبِه ، الذي هو القرآنُ ، لا أنَّ القرآنَ يكونُ مخلوقاً .

ذِكْرُ

إباحة الحَسَد لمن أُوتِي كتابَ الله تعالى فقامَ به آناءَ الليلِ والنهارِ

١٢٥ — أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي عَوْن حدثنا ابنُ أبي عُمر العَدَني[1] حدثنا سفيان[2] عن الزُّهري عن سالم عن أبيه[3] ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا حَسَدَ إلّا في اثنتين : رجل آتاهُ الله القرآنَ ، فهو يقومُ به آناءَ الليل وآناءَ النهار ، ورجل آتاه الله مالًا ، فهو يُنْفِقُ منه آناءَ الليل وآناءَ النهار[4] . (٢) [١ : ٢]

---

(١) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني الحافظ ، نزيل مكة ، وهو ثقة ، أخرج له مسلم ، وترجمه البخاري في الكبير (١/١/٢٦٥) ، وذكره ابن حبان في الثقات .

(٢) سفيان : هو ابن عيينة .

(٣) سالم : هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب .

(٤) الحديث — ١٢٥ — رواه أحمد في المسند (٤٥٥٠) عن ابن عيينة ، بهذا الإسناد . وآخره بلفظ : « فهو ينفقه في الحق آناء الليل والنهار » . ورواه أيضاً بنحوه (٤٩٢٤ ، ٥٦١٨) من طريق معمر عن الزهري . ورواه بمعناه مطولا (٦١٦٧) من رواية نافع عن ابن عمر . ورواه البخاري (١٣ : ٤١٩) من طريق سفيان . و (٩ : ٦٥) من طريق شعيب . ورواه مسلم (١ : ٢٢٤) من طريق سفيان ومن طريق يونس — كلهم عن الزهري . وسيأتي عقب هذا من رواية يونس . وقد مضى معناه من حديث ابن مسعود (رقم ٩٠) .

ذِكْرُ

البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم « فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار »
أراد به : فهو يتصدق به

١٢٦ — أخبرنا ابنُ قُتيبة حدثنا حَرْمَلة حدثنا ابنُ وهب أخبرني يونس عن ابن شِهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا حَسَدَ إلّا على اثنتين : رجل آتاه الله هذا الكتابَ ، فقامَ به آناء الليل والنهار ، ورجل أعطاه الله مالاً ، فتصدَّق به آناء الليل وآناء النهار[1] . ٢١٤/١
(٢) [١ : ٢]

ذِكْرُ

الخَبَرِ المُدْحِضِ قولَ مَن زَعم أنّ الخلفاءَ الراشدين والكبارَ من الصحابة
غيرُ جائزٍ أن يَخْفَى عليهم بعضُ أحكام الوُضوء والصلاة

١٢٧ — أخبرنا عمر بن محمد الهَمْدَاني قال حدثنا محمد بن المُثَنَّى قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال سمعتُ[2] أبي قال حدثنا حُسين المُعَلِّم أن يحيى بن أبي كَثير حدَّثه عن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن

(١) الحديث — ١٢٦ — هو مكرر ما قبله . ورواه مسلم (١ : ٢٢٤) عن حرملة بن يحيى ، بهذا الإسناد . ورواه أحمد في المسند (٦٤٠٣) عن عثمان بن عمر عن يونس ، به .

(٢) عبد الصمد : ثقة مأمون ، روى عنه أحمد ويحيى وابن المديني وغيرهم ، وأخرج له الجماعة . وأبوه عبد الوارث بن سعيد العنبري : أحد الحفاظ الأعلام ، وكان ثقة حجة .

١٢٧

عن عطاء بن يَسَارٍ عن زيد بن خالد الجُهَنِي : أنه سأل عثمانَ بن عفَّان عن الرجل إذا جامَعَ ولم يُنْزِل ؟ فقال : ليس عليه شيءٌ ، ثم قال عثمانُ : سمعتُه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فسألتُ بعدَ ذلك عليَّ بن أبي طالب والزُّبيرَ بن العَوّام وطلحةَ بن عُبَيد الله وأُبَيَّ بنَ كَعْبٍ ؟ فقالوا مثلَ ذلك ، قال أبو سَلمة : وحدَّثني عُرْوة بن الزُّبير : أنه سأل أبا أَيُّوبَ الأنصاريّ ؟ فقال مثلَ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم[1] .

[٣ : ٥٧] (٥٧)

(١) الحديث – ١٢٧ – هو في (ج ٣ : ١٤٥) . ورواه أحمد في المسند (٤٤٨) عن عبد الصمد عن أبيه . وكذلك رواه مسلم (١ : ١٠٦) من طريق عبد الصمد . ورواه البخاري (١ : ٣٣٨ – ٣٤٠) من طريق عبد الوارث . ورواه أحمد أيضاً بنحوه (٤٥٨) من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير . وكذلك رواه البخاري (١ : ٢٤٧) من هذه الطريق . ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٦٤ – ١٦٥) من الطريقين .

كتاب

الإيمـــان

باب

الفِطْرَة

٢١٥/١ ١٢٨ — أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القَطَّان حدثنا موسى بن مروان الرَّقِّي[١] حدثنا مُبَشِّر بن إسمعيل[٢] عن الأَوْزاعي عن الزُّهْري عن حُمَيْد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ ، فأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِه ، ويُنَصِّرانِه ، ويُمَجِّسَانِه[٣] . (٣٥) [٣ : ٣٥]

صحيح

(١) من شيوخ أبي داود وابن ماجة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، له ترجمة في تاريخ بغداد (١٣ : ٤١) .

(٢) من شيوخ أحمد بن حنبل ، وهو ثقة ، ترجمه البخاري في الكبير (٤ / ٢ / ١١) ، وقال : « سمع الأوزاعي » ، وقال ابن سعد في الطبقات (٧ / ٢ / ١٧٣) : « كان ثقة مأموناً » .

(٣) الحديث — ١٢٨ — هو في (س ٣ : ١١٧ — ١١٨) ، و (ع ٣ : ٨٨) . وهو حديث صحيح مشهور عن أبي هريرة ، رواه عنه غير واحد من التابعين ، مطولا ومختصراً . وقد رواه ابن حبان هنا بأربعة أسانيد ، مطولا ومختصراً : هذا الإسناد ، من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، و (١٢٩) من طريق يحيى بن سعيد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . و (١٣٠) من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . و (١٣٣) من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . ورواه الأئمة في دواوينهم . وسنشير إلى ما جمعنا من طرقه في هذا الموضع مرة واحدة . ثم نشير إلى بعض تخريجه عند كل إسناد في هذا الكتاب ، إن شاء الله .

ذِكْرُ

إثبات الألِفِ بين الأشياءِ الثلاثة التي ذكرناها

١٢٩ — أخبرنا عمر بن محمد الهَمْداني حدثنا محمد بن إسمعيل البُخَاري

فهذا الإسناد الذي هنا قد ذكر الحافظ في الفتح (٣ : ١٩٧) أنه « أخرجه الذهلي في الزهريات ، من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة » . ولم أجده من هذا الوجه إلا في ابن حبان وفي إشارة الحافظ هذه .

ورواه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وروايته عند الطيالسي (٢٣٥٩) عن ابن أبي ذئب ، وفي المسند (٩٠٩١) ، والبخاري (٣ : ١٩٦ — ١٩٩ فتح) من طريق ابن أبي ذئب ، والبخاري (٣ : ١٧٦ ، و٨ : ٣٩٤) ، ومسلم (٢ : ٣٠١) من طريق يونس : كلاهما عن الزهري .

ورواه الزهري أيضاً عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . وروايته في المسند (٧١٨١) عن عبد الأعلى ، و(٧٦٩٨) عن عبد الرزاق ، ومسلم (٢ : ٣٠١) من طريقهما ، وابن حبان (١٣٠) من طريق عبد الرزاق : كلاهما عن معمر عن الزهري ، وعند مسلم (٢ : ٣٠١) من طريق محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري . وكذلك رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . وروايته عند الخطيب في تاريخ بغداد (٣ : ٣٠٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة .

ورواه الأعرج عن أبي هريرة . وروايته عند مالك في الموطأ (ص ٢٤١) عن أبي الزناد عن الأعرج ، وعند أبي داود (٤٧١٤) ، وابن حبان (١٣٣) ، كلاهما من طريق مالك .

ورواه همام بن منبه عن أبي هريرة . وروايته في المسند (٨١٦٤) عن عبد الرزاق ، وعند البخاري (١١ : ٤٣٢) ، ومسلم (٢ : ٣٠٢) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر عن همام بن منبه .

ورواه أبو صالح عن أبي هريرة ، وروايته عند الطيالسي (٢٤٣٣) . وأحمد في المسند (٩٣٠٦ ، ٧٤٣٦ — ٧٤٣٨ ، ١٠٢٤٦) ، ومسلم (٢ : ٣٠١ — ٣٠٢) ، والترمذي (٣ : ١٩٧ — ١٩٨) ، وأبي نعيم في الحلية (٩ : ٢٦) ، كلهم من طريق الأعمش عن أبي صالح . وعند ابن حبان (١٢٩) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه .

ورواه طاوس عن أبي هريرة . وروايته في المسند (٧٧٨٢) ، والحلية (٩ : ٢٢٨) ، كلاهما من طريق عمرو بن دينار عن طاوس . وفي المسند (٨٥٤٣) من طريق قيس بن سعد المكي عن طاوس .

ورواه أيضاً مسلم (٢ : ٣٠٢) من طريق الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (٧ : ٣٥٥) من رواية عمار مولى بني هاشم عن أبي هريرة .

وله شاهد من حديث الأسود بن سريع ، سيأتي في ابن حبان (١٣٢) . ومن حديث جابر بن عبد الله ، عند أحمد في المسند (١٤٨٦١) .

حدثنا يحيي بن بُكَيْر حدثنا اللَّيث بن سَعْد عن يحيي بن سعيد عن سُهَيْل بن أبي صالحٍ عن أبيه عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة ، فأبواه يُهَوِّدانِه ، أو يُنَصِّرانِه ، أو يُمَجِّسانِه(١) . (٣٥) [٣ : ٣٥]

قال أبو حاتم : قوله صلى الله عليه وسلم « كل مولود يُولد على الفطرة » أراد به : على الفِطْرة التي فَطَرَهُ الله عليها ، جلَّ وعَلَا ، يوم أخرجهم من صُلْبِ آدمَ ، لقوله جلّ وعلا : (فِطْرَةَ اللهِ التي فطَرَ النّاسَ عليها ، لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ الله)(٢) . يقول : لا تبديل لتلك الخِلْقةِ التي خَلقَهم لها ، إمّا لِجَنَّةٍ وإمّا لِنَارٍ ، حيثُ أخرجهم من صُلْب آدمَ فقال : « هؤلاءِ للجَنَّة ، وهؤلاء للنار » . ألَا تَرَى أنَّ غلامَ الخَضِر قال صلى الله عليه وسلم : « طَبَعَه الله يومَ طَبَعَه كافرًا »(٣) ، وهو بَيْنَ أبَوَيْنِ مُؤْمِنَيْن . فأعلم اللهُ ذلك عَبْدَه الخَضِرَ ، ولم يُعْلِمْ ذلك كَلِيمَهُ موسى صلى الله عليه وسلم ، على ما ذكرنا في غير موضع من كُتُبِنا . ٢١٦/١

---

(١) الحديث – ١٢٩ – هو في (س ٣ : ١١٨) ، و (ع ٣ : ٨٨) . وهو مكرر ما قبله . وهذه الرواية من طريق البخاري صاحب الصحيح ، ولكنه لم يروه في الصحيح بهذا الإسناد . وقد أشرنا إلى أسانيده عنده في الحديث السابق .

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٦ : ٤٣١ – ٤٣٥) .

(٣) ثبت ذلك من حديث أبي بن كعب في صحيح مسلم (٢ : ٣٠٢) .

ذِكْرُ

الخبرِ المُدْحِضِ قولَ مَن زَعم أنّ هذا الخبر تفرّد به حُمَيْدُ بن عبد الرحمن

١٣٠ — أخبرنا عبد الله بن محمد الأَزْدي حدثنا إسحق بن إبرهيم[(١)] أنبأنا عبد الرزّاق أنبأنا مَعْمَر عن الزهري عن سَعيد بن المُسَيَّب عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : كلُّ مولودٍ يُولَد على الفِطرة ، فأبواه يُهوّدانه ، ويُنَصّرانه ، ويُمَجّسَانِه ، كما تَنْتِجُونَ إبلَكُم[(٢)] هذه ، هل تُحِسُّون فيها مِنْ جَدْعاء[(٣)] ؟ ثم يقول أبو هريرة : فاقْرؤُا إن شِئْتُم : (فِطْرَةَ اللهِ التي فطَرَ الناسَ عليها ، لا تبديلَ لِخَلْقِ الله[(٤)]) . ٢١٧/١

(٣٥) [٣ : ٣٥]

---

(١) هو ابن راهويه الإمام الحافظ .

(٢) « تنتجون » : بفتح التاء الأولى تاء المضارعة ، وكسر التاء الثانية ، من الثلاثي ، يقال ، « نَتَجَ الرجلُ ناقتَه يَنْتِجُها نَتْجًا » : إذا وَلي ولادتها حتى تَضَع ، فيكون كالقابلة ، لأنه يتلقّى الولد ويُصلح من شأنه ، فهو « ناتِجٌ » ، والبهيمة « مَنْتُوجَة » ، والولد « نتيجَة » ، فعل ثلاثي ، بابه « ضَرَبَ » . فإذا نسب الفعل للناقة نفسها بُني على ما لم يسم فاعله ، فقيل « نُتِجَتِ الناقةُ » .

(٣) الجدعاء : المقطوعة الأطراف أو بعضها ، كالأنف والأذن والشفة . قال ابن الأثير : « وهو بالأنف أخص ، فإذا أطلق غلب عليه » .

(٤) الحديث — ١٣٠ — هو في (س ٣ : ١١٨) ، و (ع ٣ : ٨٩) . وهو مطول ماقبله . وقد خرجناه في (١٢٨) .

قال أبو حاتم : قوله صلى الله عليه وسلم « فأبواه يهوّدانه وينصّرانه ويمجّسانه » ممّا نقول في كتبنا : إن العربَ تُضِيفُ الفِعْل إلى الآمِر ، كما تُضِيفه إلى الفاعل ، فأَطْلَقَ صلى الله عليه وسلم اسم « التَّهَوُّد » و « التَّنَصُّر » و « التَّمَجُّس » على مَنْ أَمر ولدَه بشيء منها بلفظ الفعل ، لا أَنَّ المشركين هم الذين يُهَوِّدون أولادَهم أو يُنَصِّرونهم أو يُمَجِّسونهم دونَ قَضَاء الله عز وجل في سابق عِلْمِهِ في عَبِيدِهِ ، على حَسَب ما ذكرنا في غير موضِع من كُتُبِنا ، وهذا كقول ابن عمر : « إن النبي صلى الله عليه وسلم حَلَق رأسه في حجّته »[١] ، يريد به أن الحالق فعَلَ ذلك به ، صلى الله عليه وسلم ، لا نَفْسَه . وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم: « من حِينِ يَخْرُجُ أحدكم من بَيْتِه إلى الصلاة ، فَخَطْوَتاهُ : إحداهما تَحُطُّ خَطيئةً ، والأُخرى تَرْفَعُ درجةً »[٢] ، يريد : أن الله يأْمُرُ بذلك ، لا أنَّ الخَطْوَةَ تَحُطُّ الخَطيئةَ أو تَرْفَعُ الدَّرَجة[٣] . وهذا كقول الناس : الأميرُ ضَرَبَ فلاناً أَلفَ سَوْطٍ، يريدون : أنه أَمر بذلك ، لا أنه فعل بنفسه . ٢١٨/١

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤٨٨٩ ، ٤٨٩٠) ، وأخرجه أيضاً الشيخان .

(٢) رواه أحمد في المسند (٨٢٤٠) من حديث أبي هريرة بلفظ : « من حين يخرج أحدكم من بيته إلى مسجده ، فرجل تكتب حسنة ، والأخرى تمحو سيئة » . ورواه أيضاً بنحوه (٩٥٧٢ ، ١٠٢٠٦) . وكذلك رواه الحاكم في المستدرك (١ : ٢١٧) . والبيهقي في السنن الكبرى (٣ : ٦٢) وصححه الحاكم والذهبي . وروى مسلم في صحيحه (١ : ١٨٥) نحو معناه من حديث أبي هريرة أيضاً ، من وجه آخر .

(٣) من أول قوله « يريد أن الله » إلى هنا ، لم يذكر في (ع) . وهو سهو من الناسخ .

ذِكْرُ

خبرٍ قد يُوهِم عالماً من الناس أنه مُضَادٌّ للخبرين اللذَيْن ذكرناهما قَبْلُ

١٣١ — أخبرنا محمد بن الحسن بن قُتيبة حدثنا حَرْمَلة بن يحيى حدثنا ابن وَهْب أنبأنا يونُس عن ابن شِهاب أن عطاء بن يزيد[1] أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : سُئِل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذَرَارِيِّ المشركين ؟ فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين[2] . (٣٥) [٣ : ٣٥]

ذِكْرُ

خبرٍ أَوْهَمَ مَن لم يُحْكِمْ صناعةَ الحديث أنه مضادٌّ
لخبر أبي هريرة الذي ذكرناه

١٣٢ — أخبرنا الفضل بن الحُبَاب الجُمَحِيّ حدثنا مُسْلِم بن إبرهيم ٢١٩/١

(١) هو الليثي ، تابعي ثقة مشهور ، أخرج له الجماعة .

(٢) الحديث — ١٣١ — هو في (س ٣ : ١١٩) ، و (ع ٣ : ٨٩) . وهو في أصله جزء من الحديث السابق في بعض رواياته التي أشرنا إليها في (١٢٨) . وقد جاء منفصلا — كما هنا — في كثير من الروايات . فمن ذلك أنه رواه البخاري (١١ : ٤٣٢) عن يحيى بن بكير عن الليث عن يونس ، به . ورواه أيضاً (٣ : ١٩٦) عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري . ورواه مسلم (٢ : ٣٠٢) من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب ويونس ، ومن طريق معمر وشعيب ومعقل بن عبد الله ، كلهم عن الزهري . ورواه أيضاً من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، بنحوه .

حدثنا السَّرِيُّ بن يحيى أبو الهَيْثَم، وكان عاقلاً[١]، حدثنا الحسن عن الأسود بن سَرِيع، وكان شاعرًا، وكان أوَّلَ مَنْ قَصَّ في هذا المسجد[٢]. قال: أَفْضَى بهمُ القَتْلُ إلى أنْ قَتَلوا الذُّرِّيَّة، فبلغ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقال[٣]: أَوَلَيْس خِيارَكم أولادُ المشركين؟ ما مِنْ مولودٍ يُولَدُ إلاّ على فِطْرة الإسلام، حتى يُعْرِبَ[٤]، فأبَواه يُهَوِّدانه، ويُنَصِّرانِه، ويُمَجِّسانه[٥].

[٣٥ : ٣] (٣٥)

---

(١) هو ثقة، وثقه الطيالسي ويحيى القطان وابن معين وغيرهم، وقال أحمد: «ثقة ثقة»، وقال شعبة: «ما رأيت أصدق منه»، وفي التهذيب: «ذكره الأزدي في الضعفاء، فقال: حديث منكر. وقال ابن عبد البر: هو أوثق من الأزدي بمائة مرة». وترجمه البخاري في الكبير (٢ / ٢ / ١٧٦ — ١٧٧)، وابن سعد في الطبقات (٧ / ٢ / ٣٦).

(٢) يعني مسجد البصرة. والأسود بن سريع: سعدي تميمي، من بني مرة بن عبيد. وكان شاعراً، وهو صحابي غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم أربع غزوات. انظر ترجمته في الكبير للبخاري (١ / ١/ ٤٤٥ — ٤٤٦)، وابن سعد (٧/١ / ٢٨) والإصابة (١ : ٤٣) والتهذيب (١ : ٣٣٨ — ٣٣٩)، والاستيعاب (ص ٤٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢ : ٢١٣).

(٣) في (ع) «قال»، وما هنا هو الذي في (س ع).

(٤) بتخفيف الراء، من «الإعراب»، أو بتشديدها، من «التعريب». قال ابن الأثير: «وإنما سمي الإعراب إعراباً، لتبيينه وإيضاحه. وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح». وفي إحدى روايات المسند: «كل نسمة تولد على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها».

(٥) الحديث — ١٣٢ — هو في (س ٣ : ١١٩)، و (ع ٣ : ٨٩ — ٩٠). وهو جزء من حديث، جاء مختصراً ومطولا، من هذا الوجه ومن غيره: فأشار إليه البخاري — كعادته — إشارة موجزة، في التاريخ الكبير (١ / ١ / ٤٤٥): فرواه عن مسلم بن إبرهيم، راويه هنا، قال: «قال لنا مسلم: حدثنا السري بن يحيى قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا الأسود، وكان شاعراً، أول من قص في هذا المسجد». وكذلك أشار إليه في التاريخ الصغير (ص ٤٧)، بهذا الإسناد.

ورواه أحمد في المسند مطولا (١٦٣٧٠) عن محمد بن جعفر، والطبري في التفسير (٩ : ٧٧) من طريق ابن وهب، كلاهما عن السري بن يحيى، به. وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٤٣) معلقاً من غير إسناد، قال: «وروى السري بن يحيى عن الحسن عن الأسود»، إلخ.

قال أبو حاتم : في خبر الأسود بن سريع هذا « ما من مولود يُولد إلاّ على فطرة الإسلام » ، أراد به الفِطْرة التي يعتقدُها أهلُ الإسلام ، التي ذكرناها قبلُ ، حيثُ أَخْرجَ الخَلْقَ من صُلْب آدم ، فإقرارُ المرْءِ بتلك الفِطرة ، من الإسلام ، فنَسَبَ الفطرةَ إلى الإسلام عند الاعتقاد ، على سبيل المُجَاوَرَة .

ورواه أحمد مختصراً (١٥٦٥٢) عن يونس بن محمد عن أبانِ بن يزيد العطار عن قتادة عن الحسن عن الأسود . ورواه الحاكم (٢ : ١٢٣) من طريق ابن المنادي عن يونس ، به . ورواه البيهقي (٩ : ١٣٠) عن الحاكم .

ورواه أحمد مختصراً أيضاً (١٦٣٦٦) عن عبد الوهاب الخفاف عن سعيد بن أبي عرُوبة عن قتادة .

ورواه مطولا (١٥٦٥٣) عن ابن علية عن يونس ، وهو ابن عبيد ، عن الحسن عن الأسود . وكذلك رواه البيهقي (٩ : ٧٧) من طريق أحمد بن عبيد بن ناصح عن عبد الوهاب الخفاف عن يونس بن عبيد .

ثم قال البيهقي : « وكذلك رواه هشيم عن يونس بن عبيد ، وذكر فيه سماع الحسن من الأسود بن سريع » .

ثم رواه عن الحاكم من طريق عمرو بن عون : « حدثنا هشيم أنبأنا يونس بن عبيد عن الحسن قال : حدثنا الأسود بن سريع ، قال : كنا في غزوة لنا ، فذكر الحديث » . وهذه الرواية في المستدرك عقب رواية يونس بن محمد عن أبان عن قتادة . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

والحديث نقله ابن كثير في التفسير (٦ : ٤٣٢ – ٤٣٣) عن رواية المسند (١٥٦٥٣) ثم قال : « ورواه النسائي في كتاب السير عن زياد بن أيوب عن هشيم عن يونس ، وهو ابن عبيد ، عن الحسن البصري ، به » . ونقله أيضاً (٣ : ٥٨٤) عن رواية الطبري ، ثم أشار إلى روايتي المسند والنسائي .

ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ : ٣١٦) ، ونسبه لأحمد بأسانيد ، والطبراني في الكبير والأوسط . ثم قال : « وبعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح » .

وقد تكلم العلماء في سماع الحسن البصري من الأسود بن سريع ، وقلد بعضهم في ذلك بعضاً ، تبعوا فيه كلمة لعلي بن المديني ، قال : « لم يسمع من الأسود بن سريع ، لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي » . انظر التهذيب (٢ : ٢٦٨) ، بل رجح الحافظ في ترجمة الأسود (١ : ٣٣٨ – ٣٣٩) « أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه » ! وهذا كله استنباط من أخبار لم تثبت . والثبت أن الحسن سمع منه ،

ذِكْرُ

الخبر المصرِّح بأن قوله صلى الله عليه وسلم «الله أعْلَمُ بما كانوا عاملين» كان بعد قوله «كل مولود يُولَد على الفِطْرة»

٢٢٠/١

١٣٣ — أخبرنا عمر بن سعيد الطّائي بِمَنْبِجَ أنبأنا أحمد بن أبي بكر الزُّهْري عن مالك عن أبي الزِّناد عن الأَعْرَج عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كلُّ مولود يُولد على الفِطْرة، فأبَوَاه يُهَوِّدانه، ويُنَصِّرانِه، كما تُنَاتَجُ الإبلُ مِن بَهيمةٍ جَمْعاءَ[1]، هل تُحِسُّ مِنْ جَدْعاءَ؟ قالوا: يارسول الله، أفرأيتَ مَن يَمُوتُ وهو صَغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين[2]. (٣٥) [٣: ٣٥]

وهو الذي رجحه البخاري بإشارته في تاريخه عند روايته، إذ قال فيها السري بن يحيى: «حدثنا الحسن حدثنا الأسود». وما كان الحسن كذاباً في ادعائه السماع، وحاشاه من ذلك. وقد تابع السري في حكاية سماع الحسن من الأسود ثقة حافظ، هو يونس بن عبيد، في رواية الحاكم وعنه البيهقي. وتبعهما على رواية سماع الحسن منه ثقة آخر، هو المبارك بن فضالة. فقد روى ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل (ص ١٥) قال: «حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال: سئل علي بن المديني عن حديث الأسود بن سريع؟ فقال: الأسود بن سريع خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه، وكان الحسن بالمدينة. قلت له: قال المبارك، يعني ابن فضالة، في حديث الحسن عن الأسود أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني حمدت ربي بمحامد: أخبرني الأسود؟ فلم يعب على المبارك في ذلك».

(١) أي سليمة من العيوب، مجتمعة الأعضاء كاملتها، فلا جدع فيها ولا كي. قاله ابن الأثير.

(٢) الحديث — ١٣٣ — هو في (س ٣: ١١٩ — ١٢٠)، و (ع ٣ ٣: ٩٠). وهو في الموطأ (ص ٢٤١)، وأبي داود (٤٧١٤) من طريق مالك. وهو مكرر (١٢٨، ١٢٩، ١٣٠)، وقد خرجناه تفصيلا في أولها.

ذِكْرُ

العلة التي من أجلها قال صلى الله عليه وسلم
« أَوَلَيْسَ خيارَكم أولادُ المشركين » ؟

١٣٤ — سمعتُ أبا خَليفة يقول : سمعت عبد الرحمن بن بَكْر بن الرَّبيع بن مُسْلم يقول : سمعتُ الربيع بنَ مسلم يقول: سمعتُ محمدَ بن زيادٍ[(١)] يقول: سمعتُ أبا هريرة يقول: سمعتُ أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: عَجِبَ رَبُّنا من أقوام يُقَادُون إلى الجنَّة في السَّلاسل[(٢)]. (٣٥) [٣ : ٣٥] ٢٢١/١

قال أبو حاتم : قوله صلى الله عليه وسلم « عَجِبَ ربُّنا » من ألفاظِ التَّعارُفِ التي لا يَتَهيَّأُ[(٣)] عِلْمُ المخاطَب بما يخاطَب[(٤)] به في القَصْد إلاّ بهذه الألفاظ التي استعملها الناسُ فيما بينهم .

والقصدُ في هذا الخبر السَّبْيُ الذين يَسْبِيهمُ المسلمون من دار الشِّرك

---

(١) سبق توثيقه في الحديث (٩١). ووقع هنا في (س) « سمعت زياد » ! وهو خطأ واضح .

(٢) الحديث — ١٣٤ — هو في (س ٣ : ١٢٠) ، و (ع ٣ : ٩٠) . ورواه البخاري (٦ : ١٠١) من طريق شعبة . وأبو داود (٢٦٧٧) من طريق حماد بن سلمة : كلاهما عن محمد بن زياد ، به .

(٣) رسمت في (ع) « ىهىء » بدون نقط .

(٤) هذا هو الثابت في الأصول الثلاثة . وفي (ع) إشارة فوق كلمة « بما » وكتب بهامشها « به لما يخاطب » ، وعليها علامة نسخة ، وليس شيء من هذا في (س ع) .

مُكَتَّفِين في السَّلاسِل ، يُقَادُون بهم[1] إلى دُور الإسلام حتى يُسْلِمُوا فيَدْخُلوا الجنة[2].

ولهذا المعنى أراد صلى الله عليه وسلم بقوله في خبر الأَسْود بن سَريع « أَوَلَيْسَ خِيارَكم أولادُ المشركين » . وهذه اللفظة أُطْلِقَتْ أيضاً بحَذْفِ « مِنْ » عنها ، يريد : أَوَلَيْسَ مِنْ خيارِكم .

ذِكْرُ

خبرٍ أَوْهَمَ مَنْ لم يُحْسِنْ طلبَ العِلْم من مَظَانِّهِ
أنه مضادٌّ للأخبار التي تَقَدَّم ذِكْرُنا لها

١٣٥ — أخبرنا عمر بن سعيد بن سِنَانٍ أنبأنا أحمد بن أبي بكر عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رَأَى في بعض مَغَازِيه امرأةً مقتولةً ، فأنكر ذلك ، ونَهَى عن قَتْل النساءِ والصِّبْيان[3] . ٢٢٢/١

(٢٥) [٣ : ٣٥]

---

(١) هكذا هو في الأصول الثلاثة ، والأجود أن يقول « يقادون بها » .

(٢) هذا هو المعنى الصحيح ، وهو الذي ذهب إليه البخاري ، فجعل عنوان الباب : « باب الأسارى في السلاسل » ، وكذلك أبو داود : « باب في الأسير يوثق » .

(٣) الحديث — ١٣٥ — هو في (س ٣ : ١٢٠) ، و(ع ٣ : ٩٠) . وفي الموطأ (ص٤٤٧) . ورواه أحمد في المسند (٤٧٤٦ ، ٥٤٥٨ من طريق مالك) ، ورواه من طرق أخرى . ورواه البخاري (٦ : ١٠٤) . ومسلم (٢ : ٤٨) — : كلاهما من طريق الليث ومن طريق عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر .

ذِكْرُ

خبرٍ أوْهَم مَنْ لم يُحكم صناعةَ الحديثِ أنه مضادٌّ للأخبار التي ذكرناها قبلُ

١٣٦ ــ أخبرنا عمر بن محمد الهَمْدَاني حدثنا عبد الجبّار بن العَلَاء[1] حدثنا سفيان قال : سمعناه من الزُّهريّ عَوْدًا وبَدْءًا[2] ، عن عُبيد الله بن عبد الله[3] عن ابن عباس ، قال : أخبرني الصَّعْبُ بن جَثَّامَةَ[4] ، قال : مَرَّ بِي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بالأَبْوَاءِ ، أو بِوَدَّانَ[5] ،

(١) عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار : ثقة ، روى عنه مسلم والترمذي وأبو حاتم وغيرهم ،قال أحمد : « رأيته عند ابن عيينة حسن الأخذ » ، وقال ابن حبان : « كان متقناً » .

(٢) سفيان : هو ابن عيينة . وقوله « سمعناه من الزهري عوداً وبدءاً » يريد به توكيد سماعه إياه من الزهري. فإن ابن عيينة سمع هذا الحديث أولا من عمرو بن دينار عن الزهري ، ثم لقي الزهري فسمعه منه مباشرة ، كما في رواية عبد الله بن أحمد في المسند (١٦٧٥٤) من طريق الحميدي عن سفيان ، قال : « حدثنا الزهري » ثم قال في آخر الحديث : « قال سفيان : فحدثنا عمرو بن دينار بحديث الصعب هذا عن الزهري قبل أن نلقاه ، فقال فيه : هم من آبائهم ، فلما قدم علينا الزهري تفقدته ، فلم يقل ، وقال : هم منهم » . وفي الفتح (٦ : ١٠٣) نقلا عن مستخرج الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد : « حدثنا سفيان قال : كان عمرو يحدثنا ــ قبل أن يقدم المدينة الزهري ــ عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب ، قال سفيان : فقدم علينا الزهري ، فسمعته يعيده ويبديه » .

(٣) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، سبق في (١٠٢) .

(٤) « الصعب » بفتح الصاد وسكون العين المهملتين وآخره باء موحدة . « جثامة » بفتح الجيم وتشديد الثاء المثلثة . والصعب : صحابي معروف ، ليثي حجازي ، حليف قريش ، وكان ينزل بودان .

(٥) « الأبواء » : قرية قرب المدينة ، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا . و « ودان » ، بفتح الواو وتشديد الدال المهملة : قرية قرب الجحفة ، بينها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال ، كان ينزل بها الصعب بن جثامة ، فنسب إليها .

فَأَهْدَيْتُ إليه لحم حمارِ وَحْشٍ ، فردَّه عليّ ، فلما رأى الكراهِيَةَ[١] في وجهي قال : إنه ليس بِنَا رَدٌّ عليك ، ولكنّا حُرُمٌ ، وسُئِل النبي صلى الله عليه وسلم عن الدَّارِ من المشركين يُبَيَّتُونَ[٢] ، فيُصَابُ مِن نسائِهِم وذَرارِيهم؟ قال : هُمْ منهم ، قال : وسمعتُه يقول: لا حِمَىٰ إلّا لله ورسولِه[٣]. ٢٢٣/١

[٣٥ : ٣] (٣٥)

صحيح

---

(١) في (ع) «الكراهة» بدون الياء ، وما هنا هو الذي في (س ح) .

(٢) قال ابن الأثير : «أي يصابون ليلا . وتبييت العدو : هو أن يقصد في الليل من غير أن يعلم ، فيؤخذ بغتة . وهو البيات» .

(٣) الحديث – ١٣٦ – هو في (س ٣ : ١٢١) ، و (ع ٣ : ٩١) . وهذا الحديث في الحقيقة ثلاثة أحاديث ، فتارة يروونه حديثاً واحداً ، وتارة يروونه مُفَرَّقاً . فرواه تاماً ، كما هنا ، أحمد في المسند (١٦٤٩٣) عن سفيان عن الزهري ، بهذا الإسناد ، نحوه . ورواه بمعناه أيضاً (١٦٧٣١) عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن محمد بن ثابت العبدي عن عمرو بن دينار عن الزهري. ورواه ابنه عبدالله (١٦٧٣٢) من طريق زهير بن حرب عن سفيان ، و (١٦٧٥٤) من طريق الحميدي عن سفيان ، و (١٦٧٥٣) من طريق النضر بن شميل عن محمد بن عمرو ، كلاهما عن الزهري. ورواه أحمد وابنه عبد الله مقطعاً بأسانيد كثيرة ، ما بين (١٦٤٩٣ – ١٦٥٠٠ ، ١٦٧٣١ – ١٦٧٥٧) عدا ما أشرنا إليه منها .

وأما القسم الأول منه ، في لحم الصيد للمحرم : فرواه البخاري (٤ : ٢٦ – ٢٨ ، و ٥ : ١٤٨ – ١٤٩) ، ومسلم (١ : ٣٣٢) . والترمذي (٢ : ٩٠) . والنسائي (٢ : ٢٥) . وابن ماجة (٢ : ١٣٦) .

والقسم الثاني ، في أهل الدار يبيتون : رواه البخاري (٦ : ١٠٢ – ١٠٣) . ومسلم (٢ : ٤٨ – ٤٩) . والشافعي في الرسالة (رقم ٨٢٣ بتحقيقنا) ومن طريقة البيهقي في السنن الكبرى (٩ : ٧٨) . ورواه أبو داود (٢٦٧٢) . والترمذي (٢ : ٣٨٧) . وابن ماجة (٢ : ١٠٠–١٠١) .

والقسم الثالث ، لا حمى إلا لله ورسوله : رواه البخاري (٥ : ٣٤ ، و ٦ : ١٠٢–١٠٣) . وأبو داود (٣٠٨٣) . والبخاري في التاريخ الكبير (٢ / ٢ / ٣٢٣ – ٣٢٤) .

ذِكْرُ

الخبرَ المصرّح بأن نَهْيَهَ صلى الله عليه وسلم عن قَتْل الذَّراري من المشركين كان بعد قوله صلى الله عليه وسلم « هم منهم »

١٣٧ — أخبرنا جعفر بن سِنَانٍ القطَّان بوَاسِطَ[1] حدثنا العباس بن محمد بن حاتم[2] حدثنا محمد بن عُبيد حدثنا محمد بن عمرو عن الزهري عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصَّعْب بن جَثَّامة ، قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا حِمَى إلا لله ولرسوله ، وسألتُه عن أولاد المشركين : أَنَقْتُلُهم مَعَهم ؟ قال : نعم ، فإنهم منهم ، ثم نَهَى عن قتلهم يومَ حُنَيْنٍ[3] . (٣٥) [٣ : ٣٥]

صحيح

---

(١) هذا هو الصواب الثابت في الأصول الثلاثة . وفي نسخة بهامش (ع) « أحمد بن سنان » ، وهو خطأ ظاهر . فإن الحافظ « أحمد بن سنان بن أسد الواسطي » ليس شيخ ابن حبان ، بل هو من شيوخ شيوخه ، وهو من طبقة البخاري ، مات سنة ٢٥٦ . وقد مضت رواية ابن حبان عن أحمد بن عمرو المعدل عن أحمد بن سنان (٥٦) . وأما شيخ ابن حبان هنا ، فهو ابنه ، الحافظ ابن الحافظ : « جعفر بن أحمد بن سنان » ، مات سنة ٣٠٧ . انظر ترجمتيهما في تذكرة الحفاظ (٢ : ٩٣ — ٩٤ ، ٢٨٥ — ٢٨٦) .

(٢) هو الدوري البغدادي ، وهو ثقة متفق على عدالته ، روى عنه أصحاب السنن الأربعة وعبد الله بن أحمد وأبو حاتم وابنه وغيرهم ، مترجم في التهذيب ، وله ترجمة في الجرح والتعديل (٣ / ١ / ٢١٦) وتاريخ بغداد (١٢ : ١٤٤ — ١٤٦) . ووقع في (س) « العباس عن محمد بن حاتم » ، وهو خطأ من الناسخ ظاهر .

(٣) الحديث — ١٣٧ — هو في (س ٣ : ١٢١) ، و (ع ٣ : ٩١) . ورواه عبد الله بن أحمد في المسند (١٦٧٥٣) ضمن الحديث كله مطولا ، عن إسحق بن منصور الكوسج عن النضر بن شميل عن محمد بن عمرو عن الزهري . ولفظه في آخره : « وسألته عن أولاد المشركين ؟ فقال : اقتلهم معهم ، قال : وقد نهى عنهم يوم خيبر » .

وكذلك هو في المسند المخطوط « خيبر » كالمطبوع . وكذلك نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ : ٣١٥ — ٣١٦) عن المسند ، وقال : « ورجال المسند رجال الصحيح » .

ذِكْرُ

خبرٍ قد أوْهَمَ مَنْ أغْضَىٰ عن علم السُّنَن واشتغل بِضِدِّها أنه يُضَادُّ الأخبار التي ذكرناها قبلُ ٢٢٤/١

١٣٨ — أخبرنا عِمْرَانُ بن موسى بن مُجَاشِع حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جَرِيرُ بن عبد الحميد عن العَلَاء بن المُسَيَّب عن فُضَيْل بن عمرو(١) عن عائشة بنت طلحة(٢) عن عائشة أُمِّ المؤمنين ، قالت :

والذى فى نسخ ابن حبان « حنين » ، وواضحة الخط والنقط فى (ع ع) . وفى (س) « خيبر » ، ولكن يبدو فيها أثر الإصلاح ، وأنها كانت مكتوبة « حنين » ، ثم أصلحها الكاتب فجعلها « خيبر » . بل إن ناسخ نسخة (ع) ، وهو دقيق متقن ، وضع ضمة فوق الحاء . ويؤيد صحة ذلك أن الحافظ نقل في الفتح (٦ : ١٠٣) عن هذا الحديث في صحيح ابن حبان ، أن النهي كان « يوم حنين » . ثم قال : «ويؤكد كوْنَ النهي فيغزوة حنين ما سيأتي في حديث رباح بن الربيع : فقال لأحدهم : الحق خالداً فقل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفاً . . . وخالد أول مشاهده مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة الفتح ، وفي ذلك العام كانت غزوة حنين» .

وفوق هذا كله ، فإن سياق حديث الصعب في الرواية الماضية (١٣٦) يدل على أن هذا السؤال كان عند ما أهداه لحم الصيد ورده عليه . وأصرح منها رواية البخاري (٦ : ١٠٢) من طريق سفيان عن الزهري ، بهذا الإسناد ، بلفظ : « مر بي النبي صلى الله عليه وسلم بالأبواء أو بودان ، فسئل عن أهل الدار يبيتون » إلخ . وقد كان ذلك في إحدى عمرتي النبي صلى الله عليه وسلم ، وهما بعد خيبر بيقين . انظر الرسالة للشافعي بتحقيقنا (رقم ٨٢٤ — ٨٢٩) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٩ : ٧٨ — ٧٩) .

(١) هو ثقة حجة ، كما قال ابن معين ، ومن كبار أصحاب إبرهيم النخعي ، ترجمه البخاري في الكبير (٤ / ١ / ١٢٠) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣ / ٢ / ٧٣) .

(٢) هي « عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي » ، وهي تابعية ثقة حجة ، تروي عن خالتها أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر ، وأمها أم كلثوم بنت أبي بكر ، أخت عائشة . ترجمها ابن سعد في الطبقات (٨ : ٣٤٢) .

تُوُفِّيَ صَبِيٌّ ، فقلتُ : طُوبَىٰ له ، عُصْفُورٌ من عَصَافِيرِ الجَنَّة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أَوَلا تَدْرِينَ أنَّ الله خَلَق الجنةَ وخَلَق النارَ ، فخَلَقَ لهذه أَهْلاً ، ولهذه أَهْلاً ؟!(١) (٣٥) [٣ : ٣٥]

قال أبو حاتم : أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله هذا تَرْكَ التَّزْكِية لأَحَدٍ ماتَ على الإسلام ، ولِئَلَّا يُشْهَدَ لأحدٍ بالجَنَّة وإنْ عُرِفَ منه إتيانُ الطاعات والانتهاءِ عن المزجوراتِ ، ليكونَ القومُ أَحْرَص على الخَيْر ، وأَخْوَف من الربِّ ، لأنّ الصبيّ(٢) الطِّفْلَ من المسلمين يُخَافُ عليه النار .

وهذه مسألةٌ طويلةٌ ، قد أمليناها بفُصُولها والجمع بين هذه الأخبار ، في كتاب (فُصُول السُّنَن) . وسَنُمْليها إن شاء الله بعدَ هذا الكتاب في كتاب (الجَمْع بين الأخبار ، ونَفْيِ التضادِّ عن الآثار) ، إنْ يَسَّرَ اللهُ [تعالَى](٣) ذلك وشاءه .

---

(١) الحديث – ١٣٨ – هو في (س ٣ : ١٢١) ، و (ع ٣ : ٩١) . ورواه مسلم (٢ : ٣٠٢) عن زهير بن حرب عن جرير ، بهذا الإسناد . وروى أحمد نحو معناه في المسند (٦ : ٤١ ، ٢٠٨ حلبي) من طريق طلحة بن يحيي بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن خالتها عائشة أم المؤمنين . وكذلك رواه مسلم (٢ : ٣٠٢ – ٣٠٣) ، وأبو داود (٤٧١٣) ، والنسائي (١ : ٢٧٥ – ٢٧٦) ، وابن ماجة (١ : ٢٢) ، كلهم من طريق طلحة بن يحيي .

(٢) هكذا ثبت في (س ع) «لأن» . وفي (ع) «لا أن» ، ولكن يظهر أن أصلها في النسخة «لأن» أيضاً ، ثم أصلحها الكاتب ، وأثر الكشط والإصلاح فيها ظاهر .

والمعنى على ما في الأصلين صحيح . يريد : أنه إذا كان ظاهر الحديث خوف النار على الطفل من المسلمين ، وهو لم يدرك أن يعمل شراً ، والقلم مرفوع عنه –: فأولى أن يخاف ذلك على الكبير المكلف ، الذي لا يستطاع الجزم بحاله يوم القيامة ، إلا إذا علم ذلك من الوحي للصادق المبلغ عن ربه ، كالعشرة المبشرة بالجنة وغيرهم ، ممن ورد عنه صلى الله عليه وسلم البشرى لهم .

(٣) الزيادة من (س ع) .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

آخر الجزء الأول من «صحيح ابن حبان»

بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي

لجزء الثاني أوله : باب التكليف

الحديث — ١٣٩

فهرس صحيح ابن حبان

الجزء الأول

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
كمل طبع الجزء الأول من
صحيح ابن حبان
بمطابع دار المعارف بمصر
يوم الجمعة ١٠ ربيع الأول ١٣٧٢
(٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢)
والحمد لله رب العالمين

رقم ٧٢٧